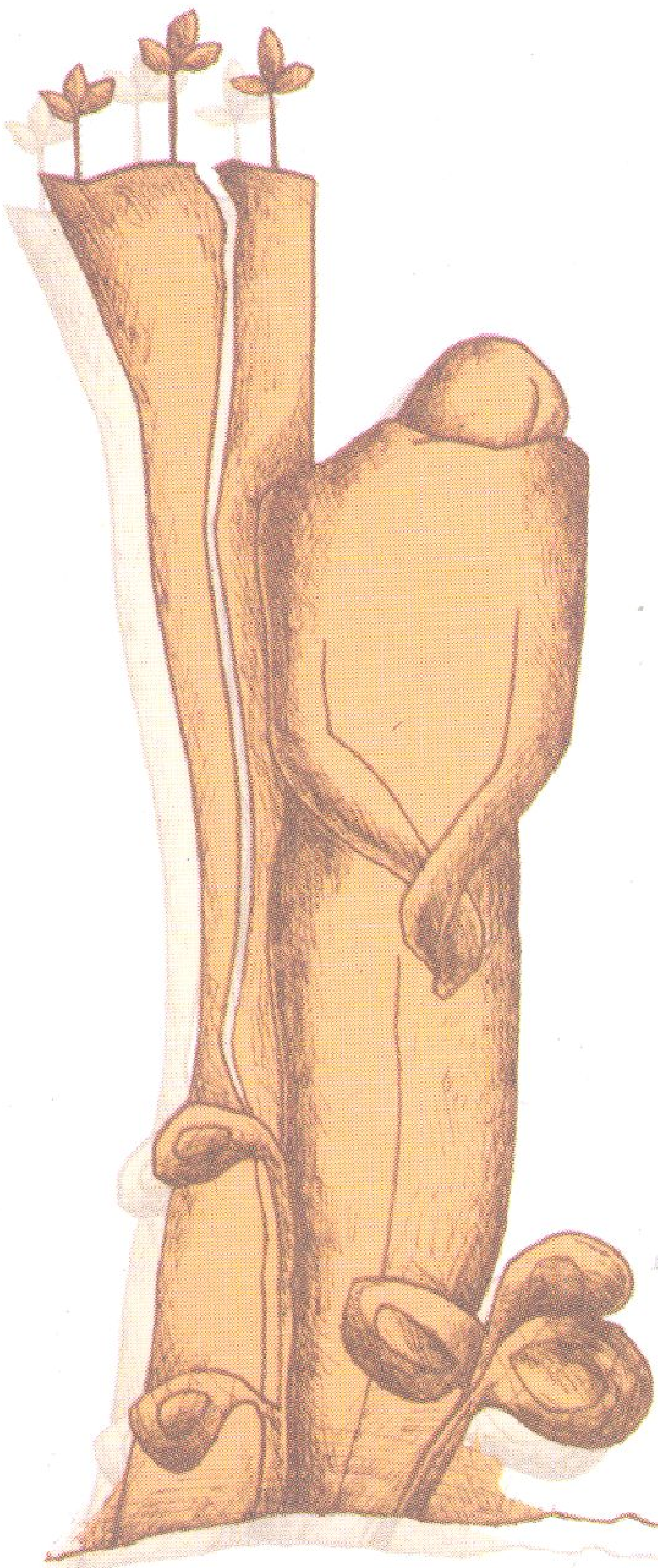
المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

عالم آخر ممكن

التحول الديمقراطى للمؤسسات العالمية



تأليف: هيكى باتوماكى
تيڤو تيڤاينين

ترجمة: محمد على فرج
مراجعة وتحرير: طلعت الشايب

1197

عالم آخر ممكن

التحول الديمقراطى للمؤسسات العالمية

المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٩٧
- عالم آخر ممكن:
(التحول الديمقراطى للمؤسسات العالمية)
- هيكى باتوماكى
- تيڤو تيڤاينين
- محمد على فرج
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب

A Possible World:
Democratic Transformation of Global Institutions
By: Heikki Patomäki
and Teivo Teivainen

Originally Published by Zed Books Ltd
www.zedbooks.co.uk

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤.
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
Tel: 27354524 - 27354526 **Fax**: 27354554

عالم آخر ممكن

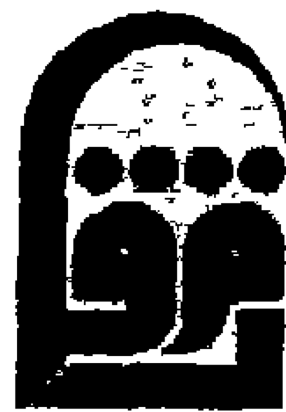
التحول الديمقراطى للمؤسسات العالمية

تأليف : هيكى باتوماكى

تيڤو تيڤاينين

ترجمة : محمد على فرج

مراجعة وتحرير : طلعت الشايب



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

باتوماكى ، هيكى.

عـالم آخـر ممكـن: التحول الديمقراطـى للمـؤسسـات الـعالميـة / تـأليـف: هيكى باتوماكى، وتيڤو تيڤاينين ؛ ترجمة: محمد على فرج ، مراجعة وتحرير: طلعت الشايب؛ ط ١ ـ القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠٠٨

٣٠٨ ص ، ٢٤ سم.

١ ـ الديمقراطية

(أ) تيڤاينين، تيڤو (مؤلف مشارك)

(ب) فرج، محمد على (مترجم)

(ج) الشايب، طلعت (مراجعة وتحرير)

(د) العنوان ٣٢١,٨

رقم الإيداع ٩٠٧٤ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : I.S.B.N - 977- 437 - 724 - 9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

فهرس المحتويات

النبـــذات

الجـداول

الرسوم التوضيحية

عن هذا الكتاب

بدا العجز الديمقراطى العالمى واضحًا للعيان مع التقدم السريع للعولمة وتواصل النمو فى آفاق وقوى المؤسسات الدولية مثل: الأمم المتحدة، وبريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والقانون الدولى . وإذا كان على البشرية فى القرن الحادى والعشرين الاستمرار فى الالتزام بالقيم الديمقراطية، فإنه يتعين مناقشة ذلك العجز على المستوى الدولى . ويعرض مؤلفا هذا الكتاب على نحو منظم مجموعة من المقترحات المطروحة حاليًا على مائدة الحوار، سواء كانت تلك المقترحات إصلاحية أو تحولية . واهتم الكاتبان بإبراز أمرين: أولهما أنه لا يتعين استبعاد أى شىء (طالما أن بعض المقترحات المطروحة ارتبطت بجوهر توجيه الديمقراطية حتى بدا للوهلة الأولى عدم وجود صلة كبيرة بينها وبين المؤسسات التمثيلية التقليدية) ، والأمر الثانى هو الجدوى . وفى رأيهما أن خطى الديمقراطية لا تنجح دون حشد سياسى . وفى الوقت نفسه، فإنه لا جدوى من محاولة حشد الناس فقط من أجل تحقيق شىء مثالى لا يمكن تحقيقه .

فى الجزء الأول من الكتاب يصف الكاتبان – كما يتناولان بالتحليل – نطاقًا واسعًا من مقترحات الإصلاح الديمقراطى للأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات القضائية الدولية ، ويستكشفان فى الجزء الثانى أفكارًا إبداعية أو مبتكرة ذات صلة بالنظم المؤسسية الجديدة، من بينها تمكين المجتمع المدنى العالمى، وتشكيل لجنة حقائق عالمية وإجراء استفتاءات وتشكيل برلمان عالمى، ووضع آلية للتحكيم فيما يختص بمسألة الديون والاتفاق على فرض ضرائب عالمية . ولا تقتصر إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية للإصلاح الديمقراطى على المستوى العالمى على جعل المؤسسات ديمقراطية، لكن من الضرورى أيضًا إعادة النظر فى المهمات الرسمية والصلاحيات التى يتعين منحها لتلك المؤسسات، بما يسمح للدول الأصغر أو الأكثر فقرًا بألا تظل دائمًا مدينة بالفضل الكامل لتلك المؤسسات حينما يتعلق الأمر بالسياسية ، كما يجعلها أكثر استقلالاً من الناحية المالية.

هذا الكتاب التثقيفى والمثير للفكر سيكون مفيدًا لدارسى العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وكذا للنشطاء الذين يقلقهم ما يوجد على الساحة من أنظمة دولية جائرة وغير خاضعة للمحاسبة تؤثر قراراتها بشكل حاسم فى حياة الجنس البشرى.

تصديـــر

إذا كانت العولمة تفرض قيودًا قوية على استقلال الإجراءات السياسية المحلية، فكيف يمكن أن تكون تلك الإجراءات ديمقراطية ؟ وهل يمكن — أصلاً — جعل العولمة ديمقراطية ؟ لقد أصبحت الديمقراطية العالمية هى القضية السياسية الرئيسية فى الوقت الراهن .

يحلل هذا الكتاب أهم المؤسسات متعددة الأطراف فى العالم، وكذا عددًا من المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات جديدة ، وفى تصورنا أن الديمقراطية عملية لا حدود لها ولا نهاية تنتج بفضل الفاعلين فى إطارها، ولكن ليس تحت ظروف من صنعهم ، وعلى هذا الأساس نعرض لاستراتيجية نظامية للتغير الديمقراطى العالمى فى بدايات الألفية الثالثة.

تبلورت خطة الكتاب بوضوح فى عام ٢٠٠١ عندما بدأ معهد الشبكة للديمقراطية العالمية مشروعى بحث عن الديمقراطية العالمية تضمنا اجتماعات وحلقات دراسية متعددة خاصة فى إطار عملية المنتدى الاجتماعى العالمى ، وكان أحد المشروعين يتضمن عمليات تقييم لمبادرات الديمقراطية العالمية من جانب مراكز بحثية تتخذ من دول الجنوب مقرًا لها ، أما المشروع الثانى فهو الذى نتج عنه هذا الكتاب.

لقد أنجزنا معًا كل جزء من هذا العمل حتى وإن كنا غير متفقين فى شىء . كتب باتوماكى المقدمة والشق الأعظم من الجزءين الأول والثالث باستثناء الفصل المتعلق بالمحاكم الدولية الذى كتبه تيفاينين ، وفى الجزء الثانى كتبت فصول المجتمع المدنى العالمى وآلية تحكيم الديون بالمشاركة ، وكان تيفاينين مسؤولاً عن الفصل المتعلق بلجان تقصى الحقائق، أما باتوماكى فقد كتب الفصل المتعلق بمنظمات الضرائب العالمية ، وكتب تيفاينين النسخة النهائية الأصلية لفصل البرلمان العالمى والاستفتاءات العالمية ، وبعد مناقشات مع باتوماكى أعاد كتابة أجزاء منه . أما بالنسبة للنبذ المكتوبة داخل أطر ، فقد كتب تيفاينين الجزء الأكبر من النبذة رقم ٣ والنبذ من ٨ إلى ١٢ ، وكتب باتوماكى الباقى.

نود أن نشكر، على وجه الخصوص ميكارونكو ، الذى عمل باحثًا فى مشروعنا خلال عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ، والذى كانت خلفيته البحثية واتصالاته ذات نفع كبير ، كما نشيد أيضًا بالمساعدة البحثية الفعالة لبولين إيدى وفويبى مور ، كما قدمت كاتارينا شيم ـ باتوماكى ملاحظات نقدّية قيمة على مسودة هذا الكتاب أسهمت فى إنجازه . وتلقينا التشجيع والتعليقات الثمينة من عدد كبير من الأصدقاء والزملاء الذين لا نستطيع أن نذكر كل أسمائهم هنا ، من بينهم سمير أمين ودانيال أرتشيبوجى وجيرمين باريكاكو ووالدن بيلو وباتريك بوند وكريستوفر تشيس ـ دين ورركسانا كريسولوجو وليفن دينيز وفيونا دوف وتيوماس فورسبرج وسوزان جورج وزوزا جيلى وروفو جويريشى وخليل حمدانى ومايكل هارت ومارتن كور وتيمو ماتينبورو وجارى ـ فيلى نيمان وسيربا بيتيكاينين وجان آرت شولتى وتومى تينجالا وفيرجينيا فارجاس وبيتر وترمان وماتى وورى ، لهم جميعًا كل الشكر .

وبصرف النظر عن التمويل الذى قدمته إدارة التعاون الإنمائى الدولى التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الفنلندية ، لقى الجهد الرئيسى فى هذا الكتاب دعمًا من جامعة نوتنجهام ترنت (باتوماكى) وأكاديمية فنلندا ومعهد رينفال التابع لجامعة هلسنكى (تيفاينين) ، وهو ما يستحق جزيل الشكر . كما نود أيضًا أن نشكر كل العاملين بمعهد الشبكة العالمية للديمقراطية ، وقد كان العمل، كما هو معتاد ، رائعًا مع روبرت مولتينو وكل العاملين فى دار نشر زد بوكس .

هيكى باتوماكى وتيفوتيفاينين

هلسنكى وليما

مقدمة

كيف ينبغى تقييم مبادرات الديمقراطية العالمية ؟

لماذا الديمقراطية العالمية ؟

تشهد الديمقراطية تطورًا يكاد يصل بها إلى مرحلة تجعل منها مبدأ أو قاعدة سلوك تطبق على مستوى العالم ، وطبقًا لتصور يتفق عليه كثيرون يتعين على كل دولة وشعب إقامة انتخابات منتظمة تتنافس خلالها أحزاب مختلفة ، وتكون تلك الانتخابات مسؤولة عن اختيار حكومة تلك الدولة . لقد أصبحت كلمات مثل "المشاركة" و "المجتمع المدنى" مصطلحات أساسية فى الوثائق السياسية الخاصة بمعظم المنظمات الدولية؛ حيث يتعين ألا تكون للشعب سلطة اختيار حكومته فحسب ، بل المشاركة فى بعض العمليات أو الإجراءات التى يكون لها تأثير عليها .

ويتردد فى الوقت نفسه أن العولمة تؤثر فى كل فرد ؛ فينبغى ألا يتجاهل أحد إذن آثار تلك العملية واسعة النطاق التى تبدو وكأن هدفها تجانس العالم ووحدته ، وهكذا يثور تساؤل عن جدوى تطبيق مبادئ الديمقراطية على العولمة، وفى حال عدم وجود إدارة للحكم العالمى؛ فهل يكون للشعوب حق اختيار حكامها والمشاركة فى العمليات الاجتماعية ذات الصلة، بل فى صياغة تلك العمليات أيضًا ؟

حينما بدأ ديفيد هيلد David Held الكتابة عن فكرة الديمقراطية العالمية فى التسعينيات من القرن الماضى ، لم يهتم بما كتبه سوى عدد قليل من زملائه الأكاديميين [1]، لكن بعد عشر سنوات كانت الحكومات والمنظمات الدولية تنظم العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية السنوية لمناقشة تلك الفكرة ، وتدعو أيضًا قطاعات عريضة من المجتمع المدنى العالمى لجعل الحكم العالمى ديمقراطيًا ، كما تقف تلك الأطراف وراء إمكانيات حشد الإرادة الديمقراطية، وربما تشعر حركات ودول الجنوب بالضعف الشديد فى مواجهة (إمبراطورية) العولمة، إلا أنها قد تجد الآن حلفاء جددًا فى النضال فى مرحلة ما بعد الاستعمار من أجل عالم أكثر عدالة .

هكذا تبرز الديمقراطية العالمية باعتبارها قضية سياسية جوهرية فى المرحلة الراهنة ، إلا أنها فى الواقع ليست هدفاً يسعى إليه الجميع ، وبينما يفضل البعض بقاء الوضع على ما هو عليه يؤكد كثيرون أولوية الحفاظ على الطابع المحلى أو القومى ؛ فهل لمساعى الديمقراطية العالمية ما يبررها ؟ وإذا كانت كذلك فعلى أى أساس ؟ وأى مبادرات الديمقراطية العالمية يتقدم المشهد الآن ؟ وعلى أساس أى مفهوم للديمقراطية كانت تلك المبادرات ؟ هل هناك أى دعم سياسى قوى سواء حقيقى أو غير ظاهر لتلك المبادرات؟ هل هى الاقتراحات ذات جدوى ؟ وهل هى محافظة من الناحية المؤسسية أم تراها تهدف لتغيير أنظمة تلك المؤسسات ؟ هذا الكتاب يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة .

أى مبادرات عالمية للديمقراطية ؟

ليست كل مقترحات إصلاح الأنظمة المؤسسية الدولية مبادرات ديمقراطية عالمية ، بل يتعين تحقيق معيارين: أولهما أن يكون مقترح الإصلاح عالميًا ، والثانى أن يكون فى جوهره واضحًا فى علاقته بمسألة الديمقراطية . وهكذا، استبعدنا فى هذه الدراسة المبادرات ومقترحات الإصلاح المحلية أو الإقليمية البعيدة تمامًا عن فكرة الديمقراطية العالمية التى نعرض لها .

ليس بالأمر اليسير تصنيف المبادرات المختلفة للديمقراطية العالمية بسبب وجود اختلافات كبيرة فيما يتصل بأفق المقترحات وعمقها ، وفى بعض الأحيان يكون هناك اختلاف جوهرى فى أهداف تلك المقترحات سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ، ومهما يكن إخلاص المسعى فى مسألة التصنيف ، فإن المرء سيجد أن كثيرًا من المقترحات الواقعية ذات ملامح مشتركة فى أكثر من تصنيف .

وربما يكون أسهل طريق لتصنيف المقترحات القائمة هو تحديد مواقفها من النظم المؤسسية الحالية ، فمن جانب هناك مقترحات تهدف لإصلاح المؤسسات والمنظمات الموجودة بالفعل دون تغييرها جذريًا ، وعلى جانب آخر هناك مبادرات تتضمن تغييرًا أكثر عمقًا للسياق العالمى ربما من خلال تأسيس منظمات جديدة تمامًا .

هكذا توجد عشرات المقترحات بشأن إصلاح أجزاء من نظام الأمم المتحدة أو إصلاح المنظمة بصورة شاملة دون تبديل ملامحها الأساسية ، كما أن هناك مبادرات عديدة لمراجعة

بعض قواعد ومبادئ مؤسسات بريتون وودز أو منظمة التجارة العالمية ، كذلك من المعتاد الاستماع إلى أصوات تؤيد إصلاح العديد من الأنظمة الأمنية والحقوقية والبيئية فى العالم .

وتتضمن أمثلة النظم المؤسسية الجديدة المقترحة لجنة عالمية لتقصى الحقائق، وبرلمانا عالميا ، وآلية لتحكيم الديون ، وهيئات ضريبية عالمية ، وطرقًا عديدة لإضفاء الطابع المؤسسى على اجتماعات ومجالس المجتمع المدنى ، فإلى أى مدى ستنجح تلك المنظمات الجديدة فى تغيير السياق العالمى ؟ إن الأمر يعتمد على التفاصيل الحقيقية المحددة للمقترح . إن الأساس المنطقى الذى تعتمد عليه بعض المنظمات الجديدة قد يبدو رمزيًا ، وتبدو دائمًا الإصلاحات الشاملة للمنظمات القائمة، وكأن لها قدرة تحويلية أكبر بكثير مما هى عليه بالفعل، ومن جانب آخر، فإن بعض مشروعات إنشاء نظم مؤسسية جديدة تمثل أفكارًا إبداعية بالفعل، وربما تسهم فى جعل بعض تلك الأنظمة ديمقراطية بصورة كاملة .

التصورات المسبقة :

تفترض كل مبادرة للديمقراطية العالمية نظرية مسبقة عنها ، فماذا يعنى القول بأن الأطراف الفاعلة ينبغى أن تحكم بنفسها ؟ وما معنى المساواة الديمقراطية وحشد الإرادة فى إطار سياق أو نسق عالمى ؟

إن أفضل صورة للديمقراطية يمكن تخيلها فى إطار عملية التحول إليها ، فليس هناك نموذج واحد قادر على استنفاد كل الاحتمالات أو الفرص الديمقراطية ، وبدون وجود حركة تدعو للمزيد من الديمقراطية ، يمكن أن تنجح بسهولة النزعة القوية نحو الفساد والاستحواذ على السلطة حتى فى الحالات التى يفترض أنها مستقرة ديمقراطيًا ، ومنظومة الأمم المتحدة مثال دولى على ذلك .

هناك فرق تقليدى مهم بين ديمقراطية التمثيل وديمقراطية المشاركة ، كما أن مشكلات التمثيل متعددة ، من يمثل من أو ماذا ؟ إن كلمة تمثيل تعنى حرفيًا إعادة العرض أو جعل الشىء الغائب حاضرًا ، وتمثل الانتخابات الدورية فى منطقة أو دائرة ما مع وجود فاعلين لهم حق الانتخاب أحد الحلول الممكنة لمشكلات التمثيل ؛ وهناك حل آخر يتمثل فى وجود عملية

متواصلة من حشد الإرادة تتم فى إطار جماعات أو مجالس أصغر تختار كل منها ممثلاً لها فى الاجتماعات التى تعقد على مستوى أرفع مما يجعل لآراء تلك الجماعات أو المجالس وزنًا عند اتخاذ القرار ، لكن كيف يكون تمثيل تلك الجماعات ؟ مبدئيًا يمكن تصور التمثيل فى إطار وظيفته أو هويته السياسية ، وهكذا قد يشير التمثيل إلى أشخاص يشتركون فى الهوية، وليس فى محل الإقامة فحسب ، ويمكن أن يكون التمثيل مقصورًا على مجال وظيفى معين ، وهناك تصورات أخرى كثيرة[٢] .

ويدعو المتشككون فى ممارسات التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة ، لكن من الذى يتعين أن يشارك ؟ وأين ؟ وعلى أى أساس ؟ هناك أيضًا عدد من الاحتمالات فى هذه الحالة . أحد الحلول الليبرالية البسيطة هو المطالبة أن تتخذ كل القرارات المهمة عن طريق الأصوات المباشرة (الاستفتاء) ، لكن الكثير من الجمهوريين يرون أن هذا الحل ربما يشجع على مزيد من التفتت داخل المجتمع، بل قد يؤدى إلى قطع الاتصال وانعزال الآراء السياسية وعدم قدرة الأطراف السياسية على التواصل والبعد عن العمل الفعال والخبرات المشتركة ، وبذلك يهدد هذا الانقسام الأساس الذى تقوم عليه ديمقراطية المشاركة ، ألا وهو العمل الجماعى والخطاب الموحد فى مساحة عامة مشتركة . والمشكلة الأساسية بالنسبة إلى الجمهوريين هى بناء الفضائل المدنية والفضاء المشترك لحشد الإرادة الديمقراطية .

يقول جون درايزك **John Dryzek (1966:5 et passim)** إن هناك على الأقل ثلاثة معايير مختلفة لتعريف التحول إلى الديمقراطية :

[١] الحق الدستورى (وبخاصة حق الانتخاب)، ويقصد به عدد المشاركين فى أى عملية سياسية .

[٢] الأفق، ويقصد به مجالات الحياة والعلاقات الاجتماعية فى ظل سيادة الديمقراطية .

[٣] المصداقية، ويقصد بها درجة البقاء الحقيقى أو الدوام الفعلى للسيادة الديمقراطية وعدم بقائها كأمر رمزى ، ويتعين على الفاعلين الديمقراطيين فى هذا الإطار أن يكونوا مطلعين على الأمور، وليسوا جاهلين بها، وأن يكونوا مؤهلين للمشاركة .

ومن الضرورى إضافة معيار رابع يتعلق بالتخطيط الذاتى للعمل السياسى الديمقراطى[٣].

[٤] الالتزام الديمقراطي؛ ويعني أن أى دولة ديمقراطية لا ينبغي أن يسمح لها بتدمير الممارسات والإجراءات الديمقراطية عند التعامل مع حالات معارضة سلمية أو عند تسوية النزاعات ، كما أن الالتزام الديمقراطي يعنى أنه لا ينبغى أن يسمح للأغلبية بتدمير قدراتها التعليمية الخاصة أو إنكار صوت الآخرين وحرمانهم من الحصول على فرص متساوية فى الوصول إلى مواقع صنع القرار .

فضلاً عن ذلك، فإنه من الضرورى – سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو العالمى – تحديد الفاعلين، ويتمثل الحل الديمقراطى لذلك فى ثلاثة أمور: أولها (أ) الدول أو تمثيل الشعب داخل حدود وطنه ودولته. (ب) الفاعلون المنظمون سياسيًا فى إطار المجتمع المدنى العالمى .(ج) الشعب (مواطنو مدينة كبيرة متخيلة) .

وتمثل العناصر الثلاثة استجابات مختلفة لشكلات التمثيل والمشاركة، وكذا آراء مختلفة بشأن معنى معاييرالتحول الديمقراطى وأهميتها ، كما تتضمن تفسيرات عديدة للممارسات الفعلية وآليات السلطة فى العالم الذى نعيش فيه .

التبرير

ما قيمة الديمقراطية ؟ وتحديدًا ، كيف يمكن تبرير مقترحات إصلاح عالمية معينة ؟ وفى الأساس هناك أولاً جدل سياسى بشأن الديمقراطية . وثانيًا هناك آراء تقول إن الديمقراطية أمر طيب بسبب ميلها نحو استجلاب أمور قيمة أخرى مثل السلام والفعالية الاقتصادية ونشر العدل بين الأفراد والعناية بالبيئة .

وهناك آراء سياسية تقول إن الديمقراطية هى أفضل الطرق وأكثرها تبريرًا لتنظيم الحياة السياسية بسبب طبيعة الشخصيات والحياة السياسية. فعلى سبيل المثال، واهتداء بنظرية المعرفة، لا يمكننا الثقة بأى شخص لمجرد تمتعه بدرجة معرفة أفضل من الآخرين؛ إذ ربما يتم تضليل مجتمع بأكمله إذا لم تتوفر به حرية التعبير أو لم يحصل أفراده على فرص

متساوية في الوصول إلى مراكز حشد الإرادة ، وهناك أيضًا شبح لحلقة مفرغة يتمثل في وقوع السلطة في أيدى فاعلين أقوياء أو جماعات قوية ، لمجرد أنهم أقوياء ، وربما تكون النتيجة استبداد قمعي وعنيف (خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا القوى الكامنة للمنظمات الحديثة) .

وهناك رأى أكثر إيجابية ربما يعتمد على التحليل الوجودى للاحتمالات البشرية . ترى حنا أريندت **Hannah Arendt** (١٩٥٨) – على سبيل المثال – أن العمل والخطاب السياسيين ـ وهما بطبيعتهما تعدديان – يؤلفان أشكالاً أرقى من الوجود الإنسانى مقارنة بالرضا المجرد بالاحتياجات الطبيعية أو بالعمل الفنى لإنتاج سلع مادية لإشباع احتياجات طبيعية أو اجتماعية . وفي الفضاء السياسى العام ينظر الفرد إلى الآخر باعتباره فاعلاً حرًا قادرًا على كشف هويته، بل تنمية تلك الهوية ، كما أنه قادر على نشر فضائله وخلق شيء جديد .

كذلك يمكن تفسير الديمقراطية فى إطار السلام والفاعلية والعدالة والعناية بالبيئة ، وبذلك قد نتصورها وسيلة لتحقيق غاية ، فعلى سبيل المثال، ربما نرى أن الديمقراطية توفر طريقة سلمية لحل الخلافات المحلية . والمعيار رقم (٤) يدعم هذا التصور جزئيًا . ويرى كثيرون في مجال العلاقات الدولية أن الدول الديمقراطية الليبرالية لا يقاتل بعضها الآخر . وعلى النقيض يشير آلان جيلبرت **Alan Gilbert** (١٩٩٩) إلى أن الدول التى توجد بها حكومات منتخبة شهدت منافسة بين صفوة من أهلها من أبناء المجتمع الرأسمالى ، نزعت هى الأخرى نحو الحرب والعنف ليس ضد دول غير ديمقراطية فحسب، وإنما أيضًا من خلال عمليات عسكرية سرية ضد حكومات ديمقراطية . وقد منحت الدولية الديمقراطية التصاعدية قوة موازية مهمة فى مواجهة تلك النزعات ، وهو ما شكل فائدة عامة فى مواجهة الإمبريالية (الديمقراطية).

وفضلاً عن ذلك يمكن النظر إلى التحول الديمقراطى العالمى كوسيلة لتحقيق مجتمع عالمى آمن، ويمكن القول بأن التحول الديمقراطي وتنمية مجتمع آمن أمران يعزز كلاهما الآخر فى أغلب الأحوال [٤] ، لكن تنمية مجتمع آمن عملية طويلة الأجل ومعقدة ، وتتضمن مأسسة لسائل قبول الآخر والثقة وإجراءات وممارسات التغير السلمى . ولأن تلك التنمية معرضة للخطر مثلاً بسبب تصاعد الصراعات ، فإن أى تناول مفرط فى التبسيط أو غير واع للتحول الديمقراطى ربما يكون غير مثمر . وبصفة خاصة، فإن النماذج الأوروبية المركزية للديمقراطية

الكوزموبوليتانية (التى تسمح بوجود عناصر مختلفة فى مجتمع واحد)، والتى تعتمد على مفهوم خطى عن الزمن والتقدم نحو الطريق التنموى الغربى ربما يكون لديها قدرة كامنة ولو فى سياقات معينة لتبرير عمليات العنف والإقصاء والقمع ، بينما نماذج التحول الديمقراطى الأكثر تعددية ووعيًا بالإطار تبدو مهيأة بدرجة أكبر لتنمية مجتمع آمن . وبذلك ، فإنه لا يوجد تبرير مفيد وثابت للتحول الديمقراطى فى سياق السلام ، كما أن لآرائنا المسبقة بشأن الديمقراطية أهمية كبيرة .

ويمكن اكتشاف اختلافات مماثلة فى إطار الآراء التى تعتبر الديمقراطية وسيلة لزيادة الفعالية والعدل والعناية بالبيئة . وبالنسبة إلى الاعتقاد الغربى فإن نقطة البداية هى رؤية نخبوية تنافسية للديمقراطية الليبرالية (أوليجاركية رأسمالية) . ويرى هؤلاء المفكرون – فى أغلب الأحيان – أن هناك علاقة متبادلة ، إيجابية وقوية ، بين هذا النموذج وتحقيق مصلحة أخرى . وعلى الرغم من ذلك ، فإن النقد التجريبى والنظرى لتلك العلاقات المتبادلة المزعومة ربما يكون فى بعض الأحيان نتيجة لرد فعل ، وأن ذلك لا يبطل النقد فى حد ذاته، وفضلاً عن ذلك يميل الديمقراطيون الراديكاليون إلى الاعتقاد بعدم وجود تلك العلاقات بالأساس (حيث لا دليل على ذلك) ، أو أنها زائفة (مجرد نتائج لإجراءات تشفير البيانات)، أو إلى المبالغة فى تحديدها (وذلك بسبب وجود عناصر كثيرة أخرى مرتبطة بالسياق وليس فقط بسبب وجود دولة مؤسسات ليبرالية ديمقراطية) . ويرى الديمقراطيون الراديكاليون ، مع ذلك ، أن ديمقراطية أفضل وأكثر رسوخا فى الواقع لابد من أن يصحبها تعهد بتحقيق مصالح أخرى مرغوبة مثل السلام والرخاء والعدالة والعناية بالبيئة .

ويستطيع أى رأى سابق مرتبط بالديمقراطية أن يوفر تبريرًا لإصلاحات ديمقراطية واقعية ، لكن الحالات التى تتضمن مقترحات إصلاح واقعية ربما تنشأ بالأساس من اعتبارات جغرافية تاريخية أكثر خصوصية ، ويمكن أن تمثل تلك الحالات فشلاً لنموذج سلطوى معين فى دولة معينة أو فى مجال للنشاط الاجتماعى أو أن تنبع من اعتقاد بأنه فى سياق الحشد وبعيدًا عن تهديد أى شخص لا تنجح سوى المنظومات التى تعتمد على إجراءات ديمقراطية معينة . وأخيرًا وليس آخرًا ، يمكن للإصلاحات الديمقراطية أن تكون وسيلة لجماعة أو جمعية ما

لكسب صوت فى إطار عمليات حشد الإرادة السياسية . وإذا جرى تعميم ذلك ، فإن هذا المطلب الفردى يتضمن نقاشًا أخلاقيًا بشــأن تقرير المصير ديمقراطى للجميع .

ومن الواضح أن هناك صعوبة فى تقييم أى مبادرة بعينها دون اتخـاذ موقـف مـن كـل هذه المسائل المعقدة ، وأول خطوة فى التحليل هى فهم أسباب تقديم الاقتراح، والخطـوة الثانيـة هى دراسة صحة المزاعم المتضمنة .

الدعــم السياســى

من المهم أيضًا، وبنفس الدرجة، تحليل ودراسة الدعم السياسى الحقيقى والكـامن لأى اقتراح بالإصلاح ، ويمكن أن تكون مبادرات الديمقراطية العالميـة نتيجـة جهـد عـدد صـغير مـن الأفراد لا صلة بينهم ، لكن منذ البداية ربما تكون أى مبادرة قد تطورت أيضًا فى إطار حركـات أو منظمات تمثل بالأساس دعمًا حقيقيًا لهذه المبادرة ، أو على الأقـل يكـون لمفكـرين أو مـثقفين صلة أساسية بهذه الأشكال من الحركات أو المنظمات .

هناك فروق مهمة أخرى ؛ فبعيدًا عن الدعم الحقيقى ربما يكون من المعقول توقع قيـام مبادرة معينة على دعم عدد من الفاعلين المؤثرين فى مدة زمنية قصيرة نسبيًا ؛ لذا فإنه من المهم بالنسبة إلى مقترحات الإصلاح أن تعتمد على تحليل واقعى للاحتمالات السياسية ، وربما تكون برامج العمل المستقبلية خيالية، لكن يجوز أيـضًا أن تكـون مؤشـرا علـى تفـاؤل خـاطئ ، وربمـا حاول المفكر الرومانسى أن يجد أرضًا لأفكاره المثالية، وهكذا يبدأ فى الاعتقاد بأن أوجهًا عديدة لفكرته المثالية صارت حقيقية ، وقد يرافق ذلك شعور بعدم السعادة، لكن ذلك المفكر يطرد عنـه هذا الشعور بالتظاهر بأنه ، من منطلق أخلاقى، لا يهم تحقق النموذج المثالى أو عدم تحققه.

وينبغى أن يحل محل التوهمات المقصودة تحليل دقيق للسياق التاريخى العالمى للعمـل السياسى، ويتعين أن يأخـذ هـذا التحليـل فـى اعتبـاره الملائـم مـن القواعـد والمـوارد والهويـات والهياكل والآليات . فما القوى الاجتماعية المتوقع أن تدعم تغييرًا ؟ أى مـردود أو آثـار تراكميـة مثلاً يمكن توقعها من إصلاح ما ؟ وهل هناك أى مؤشرات لإمكانية حدوث حركة ارتجاعية ضد هذا الإصلاح ؟ وأى احتمالات جديدة قد تنشأ من هذا الإصلاح ؟

إن كون التاريخ مفتوحًا ومتواصلاً ، يمنح الأمل فى التغيير التحررى، ويفضى إلى تقويض أية محاولة لتصور نموذج مغلق لديمقراطية متحررة من الأحقاد القومية أو المحلية، وكذلك ينبغى دراسة المبادرات فى إطار فلسفتها الضمنية للتاريخ . هل تسهل على المدى البعيد تحقيق المزيد من التحرر الديمقراطى، أم تسعى ، سواء بصورة فعلية أو كامنة ، إلى القضاء على التاريخ العالمى؟

مؤسسيًا: هل هى مقترحات محافظة أم مُحْدِثة لتحولات؟!

بعض مقترحات الإصلاح محافظة وحصرية، وتسلم بالتنظيمات المؤسسية القائمة وبالتقسيم الاجتماعى والفنى للعمل كما هى . هذه المحافظة المؤسسية تؤدى بكل جماعة إلى أن تحدد مصالحها ، ومثلها التى تطمح إلى تحقيقها وتدافع عنها [٥] ، هكذا قد نجد منظمات تنموية غير حكومية أو منظمات دولية تسعى لتأييد إصلاحات معينة لمجرد أن من شأنها جلب المزيد من التمويل لأنشطتها القائمة ، وربما تسعى تلك المنظمات ليكون لها صوت أعلى فى المنتديات الدولية لكى تحقق هدفها الأساسى بصورة أكثر فعالية . وربما تؤيد دول الجنوب إصلاحات قد تساعدها على الوصول بدرجة أعمق إلى الأسواق الغربية ، أو لتثبيت أو رفع سعر مواد خام تصدرها ، أو قد تساعدها على الدفاع عن حقها فى اتخاذ قرار بشأن استغلال عمالة الأطفال ؛ وربما تسعى دول الجنوب أيضًا إلى الاستحواذ على مواقع أفضل فى مؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف بهدف الدفاع عن مصالحها الأساسية بصورة أكثر فعالية ؛ وربما تكون كثير من دول الشمال قانعة بدرجة بتحقيق إصلاحات رمزية بدلاً من تحقيق إصلاحات فعلية، وذلك لأن الإصلاحات الرمزية قد تضفى مزيدًا من الشرعية على سياسات أو ممارسات قائمة تحقق لها مصالحها، وفى الوقت نفسه تضمن تجنب أى تهديد حقيقى للإطار المؤسسى القائم .

وهناك طرق أخرى تؤدى إلى تحولات، وتقترح أساليب لتحقيق المصالح والأفكار المثالية من خلال تغييرات تتم خطوة خطوة لمجموعة من النظم المؤسسية[٦]؛ فعلى سبيل المثال يمثل التمويل العالمى منطقة رئيسية فى مجال الحكم العالمى ، ووجود منظمة ضريبية تختص بتداول العملات من شأنه المساعدة فى حل بعض المشكلات الناتجة عن التمويل العالمى، وبخاصة تلك المتصلة بأسواق العملة الأجنبية . وإذا تم تنظيم هذا الأمر بصورة تتسم بالإبداع

والديمقراطية فى آن واحد، فربما يكون من شأن هذه المنظمة الضريبية تعزيز الحكم الذاتى للدول بما يسمح لها بتقرير سياساتها النقدية ، وتستطيع تلك المنظمة أيضًا أن تمنح للدول نسبًا من عائدات الضرائب، وتعطى لدول الجنوب غالبية الأصوات لاتخاذ قرار بشأن إدارة الضريبية وإعداد ميزانية الصندوق العالمى . كما أن من شأن تلك المنظمة الضريبية منح المجتمع المدنى العالمى صوتًا قويًا يؤثر فى استخدام الصناديق العالمية الأساسية، لأغراض تنموية مثلاً ، كما يمكن أن تنشىء المنظمة منتدى جديدًا للجمعيات الديمقراطية فى السياسة العالمية على الرغم من أن ذلك سيقتصر مبدئيًا على تنظيم وتحويل أحد أوجه أسواق المال العالمية ، كما سيؤدى ذلك المنتدى إلى تسهيل تنمية تحالفات سياسية جديدة ومبادرات أكثر واقعية .

ومن الضرورى إجراء تحليل لتحديد ما إذا كانت المبادرة الديمقراطية العالمية المقترحة مثلاً تعتمد على فكرة هندسة اجتماعية تدريجية محافظة مؤسسيًا ، أو أنها تهدف إلى تغيير مؤسسى . ظاهريًا قد تبدو المحافظة المؤسسية أكثر "واقعية"، إلا أن ذلك قد يكون ضربًا من الوهم . الإبداعات المؤسسية ربما تؤدى إلى التغلب على سياسات الحلول الوسط التى تدور فى إطار مصالح صغيرة وقصيرة المدى لجماعات معينة ، الأمر الذى لا يمكن حسمه مسبقًا، بل يتعين إجراء تحليل دقيق وشامل ودراسة كل حالة على حدة .

الجـــدوى :

توجد أمام العالم إمكانيات للتغير الديمقراطى أكثر من تلك التى تعترف بها الحسابات التقليدية للسياسة العالمية ، إلا أنه لا يمكن تحقيق كل شىء سواء فى الوقت الحاضر أو فى فترة لاحقة ؛ لذا فإنه يجب دراسة جدوى أى نظام مؤسسى جديد مقترح بعناية والإجابة عن الأسئلة التالية : ما التأثيرات المرجوة من هذا المقترح على عملية التحول الديمقراطى (مع وضع المعايير الأربعة المشار إليها سلفًا فى الاعتبار) وعلى القيم الأخرى ذات الصلة ؟ هل ستكون تلك التأثيرات مهمة؟ هل سينجح النظام المقترح بحق فى الإطار المرسوم له أم لا ؟

إن تحقيق أى إصلاح يتضمن بداية حكمة عملية ، ويشمل كذلك وعيًا بدروس مستفادة من نماذج ماضية أو معاصرة، وبالاستنتاج من الوقائع المضادة المتعلقة بالتأثيرات المحتملة لسياق

بديل، كما أن التجارب الفكرية الخاصة بنتائج الممارسات أو الأنظمة التي شهدت تحولاً، تلعب دورًا مهمًا في خطط التغير الاجتماعي الواقعية [٧].

ربما يؤدي رسم خطة غير عملية للإصلاح الاجتماعي إلى علاج بعض المشكلات، إلا أن ذلك سوف يتمخض عن مشكلات أخرى ربما تكون أسوأ ، ولا يمكن أن تفترض أي مبادرة ديمقراطية عالمية واقعية نجاح أي فكرة أو تصور في بناء وقائع اجتماعية ، بل لعله من الضروري دراسة قابلية خطط الإصلاح الاجتماعي للتطبيق بكل السبل المتاحة . في كل نسق أو سياق تاريخي اجتماعي هناك حدود للخيال المؤسسي المبرمج، ولكن بتغيير بعض أجزاء السياق أو طبيعته ذاتها ، قد تنجح خطط الإصلاح الاجتماعي التي كانت تبدو غير عملية في الماضي، وقد تنجح خطط جديدة، ومن هنا فإنه عند تقييم أي مبادرة ديمقراطية يتعين التأكد أولاً ما إذا كان قد أجري تحليل أو دراسة لجدواها ، وإلى أي مدى كان هذا التحليل معقولاً أو مقبولاً، كما يتعين إجراء تحليل الجدوى، هذا إذا لم يكن قد أجري بالأساس .

بنية الكتاب :

قد تكون إحدى مبادرات الديمقراطية العالمية محافظة مؤسسيًا ، وقد تكون محدثة لتحولات، وهناك نظريات مختلفة للديمقراطية يمكن أن يقوم على أي منها مقترح جديد، وربما لا يكون للمبادرة أرض أو تبرير معياري أو دعم سياسي أو جدوى، ولذا من الضروري تفحص كل هذه الاحتمالات بعناية .

ما التصور لسياسة الديمقراطية ونظريتها ؟ هل المقترح محافظ من الناحية المؤسسية أم تحولي ؟ وما المبرر الحقيقي للإصلاح المقترح ؟ وكيف يمكن للمقترح التعامل مع مشكلة التمثيل على سبيل المثال ؟ وما الدعم السياسي المتصور لهذا المقترح ؟ وما الاستراتيجية التي ستنجح في تحويل المقترح إلى واقع ؟ وهل النظام المقترح في حد ذاته مُجدٍ ؟ وهل يمكن تصوره كخطوة في إطار عملية ما أم أنه غاية في حد ذاته ؟ وأخيرًا، فإنه لا توجد ضمانة مطلقة بشأن ما يمكن أن يسفر عنه إجراء إصلاح ما ؛ ومع ذلك، فإن الفشل أو النجاح الذي يكتب لأي محاولة جادة

بشأن التغيير الديمقراطي يعتمد أيضًا على إعداد صارم ، كما أن الدراسة شديدة التدقيق لأسس تلك المحاولة تمثل أيضًا جزءًا أساسيًا من ذلك الإعداد .

فيما يلي سوف نستخدم هذا الإطار لدراسة مجموعة من مبادرات الديمقراطية العالمية، ومن الطبيعي أن نبدأ بإصلاحات الأمم المتحدة؛ فالأمم المتحدة رغم كل شيء هي أهم المنظمات السياسية العالمية، وهناك كتابات كثيرة بشأن إصلاحها، إلا أننا هنا لسنا بصدد تناول كل ما كتب عن ذلك . في الفصل الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب سوف نقيم المعايير الرئيسية لمقترحات الإصلاح التي تهدف إلى إصلاح بعض أجزاء منظمة الأمم المتحدة ديمقراطيًا.

تأتي الأمم المتحدة على رأس المنظمات الدولية بما فيها منظمات بريتون وودز ؛ فقد أعطى مجلس الأمن صلاحيات لتناول قضايا السلام والأمن، بينما صممت الجمعية العامة لتكون بمثابة القلب الديمقراطي للمنظمة، كما نناقش هنا أيضًا مقترحات بإنشاء مجلس شعب جديد تابع للأمم المتحدة، وكان المتوقع أن يمثل المجلس الاقتصادي الاجتماعي Ecosoc أساسًا للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية . قد تحقق ذلك نظريًا، لكنه لم يتحول أبدًا إلى واقع عملي، كما اضطلع صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي World Bank بالتدريج، وفي توقيت متزامن بصلاحيات جديدة، ونجحا في فرض سياسات اقتصادية تقليدية على معظم دول العالم، كما كان يطلب منها مراقبة منظومة الأمم المتحدة بدلاً من العكس ، وبذلك مثلت مؤسسات بريتون وودز نقاطًا أساسية في سياق الصراع على الحكم الرشيد في العالم(٨) .

النبذة الأولى

العقيدة الاقتصادية

تطورت الأفكار الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر ؛ فقد طور ديفيد هيوم David Hume على سبيل المثال نظريات الأسواق التي تصحح أوضاعها . كان هيوم أحد الممثلين المشاهير القدامى للنظرية الكمية للنقود التي ترى أن أسعار السلع متناسبة دائمًا مع كمية النقود ، كما تفترض أن آلية الأسعار تعمل بكفاءة في الأسواق الرأسمالية لتصنع توازنًا تلقائيًا بين العرض والطلب . وبناء على ذلك، فإن النظرية الكمية للنقود استخدمت فيما بعد لتعني أن الاقتصاد الحر للسوق الرأسمالية يسعى غالبا إلى تشغيل كامل .

وفرضية هيوم المشهورة بشأن الآلية النقدية المرتبطة بالسعر هي تطبيق للنظرية الكمية التي هو صاحبها أيضًا، وتقول هذه الفرضية إن معيار الذهب يضمن التوازن الدائم للتجارة الحرة الدولية . وطبقًا لمعيار الذهب تتم مدفوعات الاستيراد والتصدير بالذهب والدول التي لديها وفرة تتداول كمية أكبر من "النقود ـ الذهب" ، وبذلك تزيد الأسعار . والعكس بالعكس بالنسبة إلى الدول التي يوجد بها عجز ، وتصحح الأسواق أوضاعها أو تضبط أداءها . واليوم نجد أن السائد عن هذه النظرية مختلف على الرغم من استبدال معيار الذهب بأنظمة أخرى كان آخرها تعويم أسعار الصرف .

ومن المعروف أن هيوم جاء بعده آدم سميث Adam Smith وكتابه "ثروات الشعوب" ([1776]1910). قبل ذلك بعدة عقود كان التلميذ سميث قد أسعد أستاذه هيوم الذي كان يكبره بنحو ١٢ عامًا، وذلك بتلخيص أعماله الفلسفية إجمالاً وبصورة كانت تتسم بنفاذ البصيرة ، كما تبنى سميث على سبيل المثال نظرية هيوم بشأن معدل الفائدة . وبالمناسبة فإن سميث كان هو صاحب المصطلح المجازي "اليد الخفية" الذي سرعان ما جرى تعميمه من قبل آخرين لوصف كل الأسواق التي تصحح أوضاعها ذاتيًا. والفكرة الأساسية في ذلك هو أن أفعال الأفراد من أجل مصلحة ذاتية، قادرة على أن تؤدي إلى النظام والتقدم من خلال الأسواق القادرة على تصحيح أوضاعها. لصنع المال

ينتج الناس أشياء يريد آخرون شراءها، وينفق المشترون الأموال على تلك الأشياء التي يحتاجونها أو التي هم في أمسّ الحاجة لشرائها . وحينما يلتقي المشترى والبائع في السوق يتطور نمط من الإنتاج يؤدى إلى حالة تناغم بين الطرفين . ونقل عن سميث قوله إن ذلك قد يحدث دون سيطرة أو توجيه واعٍ "وكأنه يتم بواسطة يد خفية"، وقام أساس النظرية الاقتصادية التقليدية للدفاع عن هذه الفكرة.

ومع بداية القرن التاسع عشر أصبحت النظرية التقليدية للتجارة الحرة هي الأيديولوجية الرسمية للإمبراطورية البريطانية ، وبدأت دول أوروبية غربية أخرى في اتباع النموذج البريطاني على الرغم من أن ذلك كان يتم على مضض وبصورة انتقائية . وصاغ مصطلح "النظرية التقليدية" جي . سي . إل . سيموند دى سيسموندى J.C.L. Simonde de Sismondi الذى كان أيضًا أحد أوائل المنتقدين لها . درس دى سيسموندى الآثار الفعلية لاقتصاد السوق الرأسمالية وسياسات الليبرالية الاقتصادية التي ترى أنه في إطار رأسمالية السوق الحر يصحب تكديس البعض للأموال مزيد من بؤس كثيرين وفقرهم، وكان كارل ماركس Karl Marx أشهر نقاد تلك النظرية. وكتب في "رأس المال" أن الجزء الأكبر من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يضع نفسه في إطار من الترتيب المنهجي يتسم بالتحذلق، وينادى بحقائق أبدية وأفكار بالية تؤمن ببورجوازية الرضا الذاتي عن عالم خاص يرى بأنه أفضل العوالم المحتملة (Marx, 1906 [1887]: 93, fn. 1).

وقبل ترجمة عمل ماركس الرئيسي إلى اللغة الإنجليزية في عام ١٨٨٦ مرت النظرية التقليدية بتحولات . وطور كل من أوجستين كورنوت Augustin Cournot وستانلي جيفونز Stanley Jevons وألفريد مارشال Alfred Marshall وليون والراس Leon Walras وفيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto أفكارًا مثل المنفعة الحدية والتكلفة أو النفقة الحدية ومرونة منحنيات العرض والطلب وتحليل الموازنة العامة المرتبط بتحديد الأسعار . ومنذ البداية كان المعيار هو البدء بالفرضية التي عززت فكرة "دعه يعمل" Laissez - Faire التي توصل إليها هيوم وسميث، نجاح الثورة الكلاسيكية الجديدة نبع من حقيقة أنها كانت بمثابة الحارس لجوهر فكرة "دعه يعمل" الكلاسيكية، كما أنها جعلتها تبدو ذات أساس علمي دقيق .

وكان عمل جون ماينارد كينز John Maynard Keynes بعنوان "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال" ([1936] 1961,) محاولة منظمة للتغلب على النظرية التقليدية ، وحذر كينز من مغبة تطبيق النظرية الاقتصادية التقليدية على الدليل التجريبي و الممارسة السياسية . وربما تنجح افتراضات ـ مثل المنافسة الكاملة والمعلومات أو الأفكار المفرطة فى التبسيط والمضللة بشأن الاستهلاك أو الاستثمار والإنتاج ـ فى التوصل إلى نتيجة ملائمة مفادها أن اقتصاد السوق الرأسمالى المبنى على سياسة عدم التدخل قد يكون ذا تأثير أفضل ، لكن ذلك عادة لا صلة له بالعالم الذى نعيش فيه. كان كينز يرى أن خصائص الحالة التى افترضتها النظرية الكلاسيكية تختلف عن خصائص المجتمع الاقتصادى الذى نعيش به. والنتيجة هى أن تدريس النظرية الكلاسيكية بهدف السعى لتطبيقها على حقائق الخبرة يمثل تضليلاً بل كارثة (ibid:3) ، لكن بحلول الثلاثينيات من القرن الماضى تحولت النظرية العامة لكينز وبسرعة إلى ما عرف باسم نموذج "أى . إس ـ إل . إم" IS - LM (Hicks, 1937) التى حولت نظرية كينز إلى مجرد حالة خاصة من النظرية التقليدية وليس بديلاً لها ، وبذلك مهد الطريق لعودة النظرية التقليدية .

وبحلول السبعينيات من القرن المنصرم تخلت الولايات المتحدة عن بقايا نظرية كينز خاصة فيما يتعلق بسياستها الخارجية الاقتصادية . فى غضون ذلك صارت النظرية الاقتصادية عملاً نظريًا وفنيًا يقتصر على فئه قليلة أو بمعنى آخر يعتمد مجموعة خاصة من الحسابات التطبيقية ، ومع ذلك استمرت فى إعادة إنتاج الاعتقاد بالفكرة التقليدية (لدرجة أنها لم تعد تشير إلى العالم الواقعى بالمرة) . ومنهجيًا ربما تتمثل أكثر الملامح التناقضية بالنسبة إلى "الاقتصاد الحديث" فى فكرة أنه إذا لم يوفق العالم أوضاعه مع تنبؤات النظرية، فالمشكلة لا تكمن فى النظرية ، وإنما فى العالم نفسه الذى فشل فى الوفاء بمتطلبات هذه النظرية الصارمة . وبذلك تكون الخلاصة دائمًا هى أنه بدلاً من إعادة النظر فى النظرية التقليدية، وربما أيضًا فى أسسها المنهجية، يتعين على العالم أن يتغير ليتوافق بدرجة أفضل مع قواعد هذه النظرية.

أنشيء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى خلال مؤتمر عقد فى بريتون وودز بنيوهامشاير New Hampshire فى عام ١٩٤٤ . وفى الوقت نفسه تقريبًا أطلقت الولايات المتحدة مبادرة لتأسيس منظمة تجارة دولية (ITO). وفى ديسمبر ١٩٤٥ التقى ممثلو ١٤ دولة لمناقشة قواعد منظمة التجارة الدولية ومبادئها ، لكن هذه المنظمة لم تخرج أبدًا إلى النور بسبب معارضة الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٤٩ .

كانت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) بالأساس عبارة عن إجراء مؤقت . وفى نهاية الأمر جرى استبدالها بمنظمة التجارة العالمية (WTO) التى اتفق على إنشائها خلال الاتفاقات النهائية التى جرى التوصل إليها فى جلسة مفاوضات بشأن "الجات" عقدت فى أوروجواى ، وأعلنت منظمة التجارة العالمية فى الأول من كانون الثانى / يناير ١٩٩٥ ، ووسعت المنظمة بالأساس المساحة التى تغطيها مبادئ "التجارة الحرة" ، وتسعى بانتظام لاستضافة الاجتماعات التى تنعقد على مستوى رفيع بين الحكومات . وأصبحت تلك الاجتماعات مجالات صراع بين مجموعات الدول من جانب ومنظمة التجارة العالمية والحركات الاجتماعية التى تنتقد أداء تلك المجموعات من جانب آخر ، ولا عجب فى أن الكثير من مبادرات الديمقراطية العالمية تهتم بإعادة هيكلة (أو باستبدال) منظمة التجارة العالمية. وأخيرًا سنقوم بتحليل متضمنات تحليل الديمقراطية العالمية للتغيرات فى نظام المحاكم الدولية، وبخاصة محكمة العدل الدولية، ويمكن النظر بصورة أفضل إلى تلك المؤسسات كجزء من سياق خلفية أكثر شمولاً .

فى الجزء الثانى من هذا الكتاب نعرض لمخططات النظم المؤسسية الجديدة ، ونبدأ بمناقشة نشأة المجتمع المدنى العالمى ، الذى هو قوة سياسية متغايرة الخواص أو العناصر تفتح الطريق لاحتمالات سياسية جديدة، وتوفر رؤية لتعزيز الدور الذى يلعبه المنتدى الاجتماعى العالمى، وتحويل المنتدى إلى مؤسسة المثال الأهم على مبادرات تمكين المجتمع المدنى العالمى . وتدور الفكرة الأساسية للجنة تقصى الحقائق العالمية التى سيجرى مناقشتها فى الفصل السابع من هذا الكتاب حول وجود منتدى يمكن من خلاله مناقشة وقائع الظلم فى الماضى أو الحاضر بحيث يتم ذلك بصورة ديمقراطية ، وسيكون أحد أهداف تلك اللجنة تسوية الخلافات القائمة.

بعد ذلك سنقوم بعملية تقييم لمبادرات عديدة لتشكيل برلمان عالمى وإجراء استفتاء عالمى، وهى مبادرات بعضها رمزى، إلا أن البعض الآخر قد يمنح سلطات حقيقية لكيان تمثيلى مركزى عالمى ، بعد ذلك سنحلل بإيجاز مقترحات الاستفتاء العالمى، مع مناقشة إمكانية وجود مثل هذه الديمقراطية المباشرة فى عالمنا المعاصر .

تمثل تبعية الدَّين آلية قوة رئيسية فى الاقتصاد السياسى العالمى المعاصر ، وإذا جرى تضمين عمليات صارمة لتخفيف الدَّين فى المقترحات الخاصة بهذه الآلية، فإن تلك المقترحات من شأنها أن تكون ضمن المبادرات الحاسمة الرامية لتحقيق المزيد من الإصلاحات الديمقراطية العالمية . وهناك عدد من المقترحات بشأن الضرائب العالمية وعدد قليل آخر بشأن المنظمات الضريبية العالمية ؛ لم تكن كل المناقشات الخاصة بتلك المبادرات تجرى فى إطار الديمقراطية، لكن كثيرًا منها كان كذلك ، وفى أحسن الأحوال يبدو أن الضرائب العالمية ربما تكون نموذجًا للاحتمالات التحولية المؤسسية.

هوامش المقدمة

[١] أثيرت في الحقيقة مسائل مشابهة قبل نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بوقت ليس بالقصير، فالديمقراطية الدولية أو الديمقراطية على كوكب الأرض كانت قضية للمناقشة في الأربعينيات من القرن الماضي عند إنشاء الأمم المتحدة ، كما أثيرت في السبعينيات حينما طالب العالم الثالث بنظام اقتصادى دولى جديد ، وعاد الموضوع إلى النور مرة أخرى في الثمانينيات مع بدء الحديث عن العولمة، ثم بعد ذلك بقليل مع انتهاء الحرب الباردة ، وجاءت نظرية الديمقراطية الكوزموبوليتانية (المتحررة من الأحقاد القومية أو المحلية) كنتيجة لأعمال هيلد بشأن الديمقراطية ونظرية الدولة في الثمانينيات (Held, 1991;1995) ولما ارتبط بتلك النظرية من محاولات للإجابة عن تساؤل العلاقة بين الديمقراطية والدولة مثلما فعل بورنهيم (Burnheim, 1986) .

[٢] للاطلاع على نقد مفهوم الديمقراطية الكوزموبوليتانية ومحاولة تصور منهج أكثر إبداعًا بشأن التحول الديمقراطى العالمى انظر (Patomaki, 2003) .

[٣] انظر (Held, 1995: 156-8) .

[٤] أفضل سبيل لفهم وشرح إمكانية وجود المجتمعات الآمنة يعتمد على قدرة السياق على التحول ذاتيًا ، وتوليد توقعات جديدة بالثقة عن التغيرات السلمية والتكامل . ولتبسيط ذلك نقول إن السياقات تختلف في درجة انفتاحها نحو التغيير . وهذا مهم للغاية بالنسبة إلى ظهور واستمرار مجتمع آمن (Patomaki, 2002 a: 200-2) .

[٥] انظر Unger, 1998: 11-12; 44-8; 109; 164-9 .

[٦] Ibid: 11 and 222-3 .

[٧] انظر Sayer, 2000: 160-5; Patomaki, 2002 a:158-60 .

[٨] Cf. the focus of O'Brien *et al.*, 2000

الجــــزء الأول
إصلاح النظم المؤسسية القائمة

الفصل الأول

الأمم المتحدة

ترتبط معظم مؤسسات الحكم العالمية بمنظمة الأمم المتحدة التى تأسست فى عام ١٩٤٥، ومن بين منظمات الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - UNCTAD - وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية - UNDP - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - UNEP - ، والتى أنشئت كلها من قِبَل الجمعية العامة . وعلى النقيض، فإن كل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تمثل منظمات منفصلة قانونيًا ، ومنها صندوق النقد الدولى- IMF - والبنك الدولى -WORLD BANK- والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - GATT - التى تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية - WTO - ومنظمة العمل الدولية - ILO - ، كما أسس المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة - ECOSOC - لتنسيق وتوجيه أنشطة الوكالات المتخصصة .

وعندما شكلت الأمم المتحدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية كانت أداة للتخطيط فى زمن الحرب من جانب دول الحلف المنتصر، وهى الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى (Imber, 1997:211) . وكان الرئيس الأمريكى السابق فرانكلين روزفلت — Franklin D. Roosevelt أول من صاغ اسم "الأمم المتحدة" حينما استخدمه فى إعلان الأمم المتحدة فى الأول من كانون الثانى/ يناير من عام ١٩٤٢ خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تعهدت حكومات ٢٦ دولة بالاستمرار فى القتال معًا ضد قوى المحور . وبحلول عام ١٩٤٥ انضمت فرنسا للتحالف الكبير ثم – على نحو غير متوقع – انضمت الصين ، ومُنِحَ مجلس الأمن صلاحيات حقيقية للتعامل مع مشكلات جديدة محتمله فى السلم والحرب، إلا أن هذه الصلاحيات كانت عرضة لحق النقض - Veto - من قبل دول الحلف الرئيسية التى أصبحت بعد ذلك دولاً دائمة العضوية بمجلس الأمن ، ولكن بعد الانعقاد الأول للجمعية العامة فى لندن فى العاشر من يناير/ كانون الثانى من عام ١٩٤٦ سرعان ما بدأت العلاقات بين الغرب والكتلة السوفيتية فى التدهور، وبحلول عام ١٩٤٩ كان الحزب الشيوعى قد سيطر أيضًا على بر الصين الرئيسى، كما حصلت الهند وباكستان على الاستقلال فى عام ١٩٤٧ بعد كفاح طويل. ومنذ ذلك

الحين فصاعدًا امتزجت الحرب الباردة بعمليات التحرر من الاستعمار، وأصبح ذلك المزيج هو الفيصل فى الجدال حول سياسات الأمم المتحدة وإصلاحاتها .

وبحلول عقد السبعينيات من القرن المنصرم أصبحت منظومة الأمم المتحدة فى مأزق، فقد تسبب استخدام حق الڤيتو بصورة متكررة فى أن يصبح من المستحيل عمليًا على مجلس الأمن أن يحقق أى تقدم بشأن أى موضوع من تلك التى تعتبر جزءًا من الصراع بين الشرق والغرب، كما أسهمت عمليات التحرر من الاستعمار فى تغيير بنية الجمعية العامة، إذ بحلول عام ١٩٧٠ كانت دول الجنوب المستقلة حديثًا قد أصبحت تشكل الأغلبية بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة [1] . وكشفت الأغلبية الجديدة عن أنيابها بالدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد - NIEO - فى عام ١٩٧٤ ، لكن غالبية القوى الصناعية المهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقبل تلك الدعوة مطلقاً، وبذلك كانت تتم عرقلة أى خطوة إلى الأمام.

بدأ الهجوم المضاد للعقيدة الغربية مع انتخاب حكومتى ريجان وتاتشر، ربما لم تكن هاتان الحكومتان المحسوبتان على الاتجاه الليبرالى الجديد ناجحتين فى البداية، ولكن بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٠ بدأت الأمور فى التغير بوتيرة سريعة، فقد كانت دول الجنوب الفقيرة تكافح فى مواجهة الآليات الصارمة المرتبطة بالدين الأجنبى، كما وَقعَت بعض الدول الفقيرة المدينة تحت سيطرة برامج "توفيق الأوضاع الهيكلية" التابعة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى البرامج التى وضعت بالأساس فى واشنطن، الأمر الذى جعل تلك الدول غير ميالة نحو اتخاذ مواقف غير تقليدية سواء فى الأمم المتحدة أو فى أى منتدى عام آخر، كما مهد الهجوم على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - UNESCO - فى الثمانينيات من القرن الماضى الطريق لمزيد من الضغوط على الأمم المتحدة . وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد رفضتا حينذاك الاستمرار فى مساهماتهما حتى توافق اليونسكو على إصلاح نفسها وفق شروط البلدين ، وبدأ الهجوم المنظم على المنتديات متعددة الأطراف التى تسيطر عليها دول الجنوب، وكذا بدأت ممارسة المفاوضات التى تجرى مع الدول كل على حدة تؤتى ثمارها ، وهكذا انتهت تقريبًا وحدة "العالم الثالث" .

تدهورت فى الثمانينيات من القرن المنصرم قدرات دول الجنوب وإمكانياتها على التفاوض الفعال ، وباتت المبادرة السياسية مرة أخرى تأتى من جانب الدول الغنية فى الغرب

السياسى الجغرافى، كما أسهمت فى الوقت نفسه التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى السابق فى أواخر الثمانينيات وانتهاء الحرب الباردة، أسهمت فى الأسراع بإزالة العقبات الرئيسية فى طريق اتخاذ قرارات حاسمة من جانب مجلس الأمن . حدثت التغيرات فى الكتلة السوفيتية (الشرق) تحت قيادة الغرب وسيطرة الأعراف الاقتصادية التقليدية، وبصياغة أخرى، فإن "المنظور الصحيح" أصبح هو منظور الأرثوذكسية الاقتصادية للتجارة الحرة، أما إعادة التنظيم النابع من اعتبارات اجتماعية أو تنموية أو ديمقراطية فبات منظورًا "غير صحيح" .

وفى سنة ١٩٨٥ أصدر الكونجرس الأمريكى تشريعًا كان يمثل تهديدًا خطيرًا للموقف المالى والمبادئ التنظيمية للأمم المتحدة، إذ نص "تعديل كاسيبوم" The Kassebaum Amendment على أن الولايات المتحدة لن تدفع أكثر من ٢٠ ٪ من الميزانيات السنوية لأى منظمة تابعة للأمم المتحدة، إذا لم يكن لصوتها ثقل فى الأمور المتعلقة بالميزانية، كما كان هناك شرط ضمنى آخر يتمثل فى توجيه مناقشات الأمم المتحدة وسياستها نحو موقف أكثر موالاة للولايات المتحدة (ولإسرائيل)، وكذلك أدت الاستقطاعات فى الميزانية الأمريكية إلى استقطاعات أمريكية من ميزانية الأمم المتحدة (Kanninen,1995:41-4)، وفى الوقت نفسه رفضت الولايات المتحدة اقتراحًا بتقليل تقديرها الضريبى البالغ ٢٥ ٪ من ميزانية الأمم المتحدة (ibid:73) ، وأسفر ابتزاز المال من جانب الولايات المتحدة عن تغيير الكثير من ممارسات الأمم المتحدة، وتبعت الولايات المتحدة فى ذلك دول عديدة أخرى رفضت دفع أنصبتها فى الوقت المحدد لذلك ، الأمر الذى أسفر بالمشاركة مع متأخرات الولايات المتحدة فى تواصل الأزمة المالية للمنظمة.

وعلى الرغم من حديث إدارة كلينتون Clinton عن انحيازها المبدئى (برغم تناقضه) للأمم المتحدة ، فإن هذه الإدارة واصلت تنفيذ الأچندة التى وضعها ريجان Regan[٢]، وكان الهدف المعلن هو " إصلاح " الأمم المتحدة، لكن الفشل فى " الإصلاح "الذى يتماشى مع الخطوط الإرشادية الأمريكية ربما يؤدى لانسحاب الولايات المتحدة، وأصبح الاهتمام الأول والأخير هو الحصول على موافقة كل من الحكومة الأمريكية والكونجرس، ربما يكون موقف نظام

جورج دبليو بوش George W. Bush هو الأكثر تطرفًا مقارنة بنظام أى رئيس أمريكى سابق ، إذ لا توجد أى درجة من التسامح من جانب النظام الحالى بشأن استقلالية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من حقيقة أن بطرس بطرس غالى Boutros Boutros - Ghali الأمين العام السابق للأمم المتحدة أصبح ينظر إليه فيما بعد على أنه كان " مستقلاً إلى حد بعيد عن الولايات المتحدة "، وأن هذا كان سبب طرده من جانب إدارة كلينتون [٣]، فإنه سمح بوجود تمثيل مبالغ فيه من الأمريكيين والبريطانيين الذين حصلوا على وظائف قيادية بالأمم المتحدة، بدعوى الكفاءة والجدارة [٤]. وحينما اعترض بطرس غالى على النظام الجديد لتوظيف الأفراد فى هذه المنظمة الدولية، نفذت الولايات المتحدة فى نهاية الأمر ما كانت تريده رغما عنه (Boutros-Ghali, 1999: 230-1) ، ومنذ أن ترك غالى منصبه أصبح مكتب الأمين العام فى الطابق الثامن والثلاثين من مقر المنظمة تحت سيطرة أمريكيين، كما أن نصف عدد من يكتبون خطابات الأمين العام الحالى كوفى أنان Kofi Annan من الأمريكيين أيضا، والواقع أن هؤلاء الكُتّاب بمثابة رقباء على الأمين العام [٥] .

ومع ذلك، فإن إحكام القبضة الأمريكية على نظام الأمم المتحدة لم يصحبه تغير فى الموقف المالى الأمريكى، وعلى الرغم من التغير العملى فى قوى وضع الأجندة ومعايير صنع القرار نحو مبدأ دولار واحد/ صوت واحد، فإن الدول استمرت تنعم – رسميًا – بالمساواة فى إطار الجمعية العامة، وكذا فإن لكل من فرنسا وروسيا والصين حق الڤيتو فى إطار مجلس الأمن. ورغم "أمركة" الولايات المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن السيطرة الأمريكية المطلقة على هذا النظام تبدو مستحيلة . وهكذا هناك أيضًا ميل نحو تهميش دور الأمم المتحدة أو تخطيها عند الضرورة ، وتضطلع الولايات المتحدة ـ بوصفها دولة " العالم الحر " المتسيدة، والمهيمنة على الأمور أو بوصفها زعيمة حلف شمال الأطلنطى – NATO – تضطلع بكثير من الصلاحيات أو السلطات التى كانت بالأساس ممنوحة أو كان المفروض منحها لمنظمة الأمم المتحدة [٦] .

هذا هو السياق الذى يتعين علينا فى إطاره تقييم مبادرات الإصلاح الديمقراطى لنظام الأمم المتحدة . وسيرًا فى ركب الولايات المتحدة أو مراكز البحوث الليبرالية الجديدة [٧] أصبحت دول أعضاء كثيرة إما تتحدث عن إصلاحات قد تجعل الأمم المتحدة أكثر "فعالية" وخضوعًا للمحاسبة المالية (أى أقل ديمقراطية)، أو أنها أصبحت قلقة بشأن الاصلاحات التى

تجعل هيكل المنظمة معبرا بدقة أكبر عن القوة الاقتصادية والعسكرية المتغيرة للدول الأعضاء (أيًا كان المقصود بذلك عمليًا) ، وهناك دول أخرى كثيرة جاهلة بحقائق السيطرة والهيمنة المعاصرة، وربما لا تبالى بتلك الحقائق أو لعلها تذعن لها بإذلال واضح، وعلى الرغم من ذلك كله تبقى عناصر الديمقراطية الدولية على أچندة عدد قليل من دول الشمال، وفضلاً عن ذلك فإن دولاً أخرى مثل الهند تميل نحو تبرير مقترحاتها باسم الديمقراطية. ومع ذلك يبدو أن أغلب المبادرات الجديدة لإصلاح نظام الأمم المتحدة ديمقراطيًا تجيء من جانب المجتمع المدنى العالمى الذى ينمو بوتيرة سريعة .

مجلس الأمن :

يتألف مجلس الأمن من ١٥ من الدول الأعضاء، وهناك خمس دول دائمة العضوية هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وهى الدول التى خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، بينما يتم توزيع باقى المقاعد طبقًا للحصص الإقليمية، وللدول دائمة العضوية حق الڤيتو، وهو ما يعنى عدم إمكانية تمرير أى قرار من مجلس الأمن فى حال رفض إحدى الدول الخمس الكبرى له. جزئيًا، كان الهدف من حق الڤيتو منع الأمم المتحدة من الالتزام بفرض عمليات دون تأييد من أهم الدول الأعضاء، وكذا منع القوى النووية الرئيسية من الدخول فى عداوات مع بعضها البعض (Imber, 1997: 213) . ويتعين أيضًا التذكير بأنه فى عام ١٩٤٥ كان يعيش فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين وأكبر امبراطوريتين أوروبيتين، وهما الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية ، أكثر من نصف سكان العالم، كان يضفى بعض الشرعية شبه الديمقراطية، أما فى عام ٢٠٠٣ فقد أصبح الوضع مختلفا للغاية؛ إذ باستثناء الصين، فإن الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية بمجلس الأمن لا تمثل سوى عشر سكان العالم .

جدول (١. ١) عدد مرات استخدام حق النقض (Veto) بمجلس الأمن الدولى فى الفترة بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٩٥ .

الدولـــة	عدد المرات
الصين	٣
فرنسا	١٨
الاتحاد السوفيتى/ روسيا	١١٦
المملكة المتحدة	٣١
الولايات المتحدة	٧٠

المصدر : Imber, 1997: 233

فى بداية الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون لنقل السلطة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة؛ وذلك لأن الاتحاد السوفيتى (أساء) استخدام حق الڤيتو مرارا، مما عطل عمل المجلس، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح مجلس الأمن أكثر نشاطًا، وقل عدد مرات استخدام الڤيتو، رغم أنه كان يُستخدم عند الضرورة، كما حدث عندما طردت الولايات المتحدة بطرس غالى أمين عام المنظمة فى عام ١٩٩٦ [٨]، كذلك استخدم الروس والفرنسيون هذا الحق، وإن لم يحقق ذلك نتائج كبيرة . وفضلاً عن ذلك، فإن احتمال استخدام حق الڤيتو من جانب أى من الدول الخمس الكبرى كان سببًا فى وضع قيود على العديد من المناقشات بشأن قرارات تم اتخاذها فى الفترة القريبة الماضية من بينها القرارات الخاصة بيوغوسلافيا (السابقة) .

مجلس الأمن هو أقوى الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لعدة أسباب، إذ إن لديه القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء أو فرض عقوبات عليها ، وربما تظل آلية الإنفاذ القانونية متحيزة وغير مؤسسية، وربما مبهمة فى حالتها القانونية ؛ ومع ذلك، فإن الصراعات بشأن مستقبل الأمم المتحدة تتركز فى أغلب الأحيان على صلاحيات مجلس الأمن، كما أصبحت حقوق النقض وقواعد العضوية غير الديمقراطية التى تفرق بين "القوى العظمى" والدول الأخرى أهدافًا للعديد من مقترحات إصلاح الأمم المتحدة . وفى أغلب الأحيان كان يجرى تبرير

الإصلاحات الديمقراطية لمجلس الأمن فى إطار الدافع وراء " الرؤية الدولية والديمقراطية الأصلية لميثاق الأمم المتحدة"؛ فالجوانب غير الديمقراطية للمجلس تبدو غير متسقة مع المادة الثانية من الفقرة الأولى فى الميثاق الذى يضع المساواة فى السيادة بين كل الدول الأعضاء كأساس للأمم المتحدة [٩] ، كما يشار دائمًا إلى ما يبدو تناقضًا بين الترويج العالمى للديمقراطية فى الدول والافتقار إليها فى العلاقات الدولية والحكم العالمى [١٠] . وفضلاً عن ذلك نجد أن الإصلاحات الديمقراطية فى الأمم المتحدة يتم تبريرها غالبًا بلغة الحاجة إلى معالجة أكثر نزاهة للصراعات العنيفة (المحتملة)، أو بلغة الشرعية ودورها فى تحقيق فعالية حقيقية، أو بلغة الحاجة الملحة للوصول إلى إدارة أكثر ديمقراطية للاقتصاد العالمى من أجل القضاء على الفقر وعدم المساواة[١١]، وهذه التبريرات المختلفة كلها يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات :

- **النقد الذاتى** : الديمقراطية مبدأ مقبول فى ميثاق الأمم المتحدة وفى معظم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ولا يوجد سبب لعدم تطبيق هذا المبدأ فى إطار هذه المنظمة الدولية ، وهو ما يفترض بالطبع وجود التزام مسبق بالقيمة الإيجابية للديمقراطية وقابليتها للتطبيق بشكل عام، وهذا الالتزام يمكن صياغته بصور شتى .

- **التبرير المعرفى** : التفسيرات المختلفة للصراعات العنيفة (المحتملة) تتعرض دائمًا للتفنيد، وتتناقص المعالجة النزيهة، التى تتسم بالحياد لتلك الصراعات مع وجود حق الڤيتو كامتياز " للقوى العظمى " التى قد يكون لها مصالح مباشرة مرتبطة بتلك الصراعات، ولذا يتعين وجود إجراء أكثر حيادًا لتنظيم العمل الجماعى فى سياق الصراعات العنيفة (المحتملة)، كما فى الأزمات .

- **التبرير المرتبط بالوسيلة** : لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكتسب شرعية إلا من خلال التطوير الديمقراطى لإجراءاتها وممارساتها، وهذا أيضًا أمر مهم خاصة على المدى البعيد بالنسبة إلى العمل الفعال . وهناك تبرير آخر مرتبط بالوسيلة مفاده أن تطوير المنظومة ديمقراطيًا هو السبيل الوحيد لإمكانية السيطرة على الاقتصاد العالمى بأسلوب يؤدى إلى الحد من الفقر واللامساواة . وأخيرًا وليس آخرًا يمكن الادعاء بأنه إذا اتفقنا على أن "القرارات المتعلقة بالأمور العالمية تحمل معها عواقب محلية بعيدة الأثر"؛ فإن توسيع إطار الديمقراطية ليشمل

المستوى العالمي، شرط مسبق وحاسم بالنسبة إلى عملية تحول ديمقراطي جديرة بالثقة داخل الدول **(Boutros-Ghali, 1996: Section, 67)** .

وفي سياق السلام والأمن تتأثر أفكار النقد الذاتي والتبرير المعرفي للإصلاحات الديمقراطية بمخاوف مصممي منظومة الأمم المتحدة ، ويبدو أن الخبرات المستقاة من عقد الثلاثينيات من القرن الماضي توضح أن الحكم السلبي الجماعي على أي من القوى العسكرية العظمى، أو فرض عقوبات على أي منها من شأنه أن يدمر هذا المنتدى العالمي الذي تحقق بصعوبة بالغة، والذي يمكن في إطاره مناقشة قضايا السلام والأمن على قدم وساق، ومازالت ضرورة تحقيق التغيير تمثل قلقًا جزئيًا إلى اليوم [١٢]، إلا أن القلق بشأن السيناريو الأسوأ لا يحول دون تحقيق إصلاحات جزئية وتدريجية في الأمور العسكرية والأمنية، أو إصلاحات ديمقراطية أسرع في كل مجالات الحكم العالمي وصنع السياسات .

في سنة ١٩٦٥وقع أحدث تغيير جوهري في تشكيل مجلس الأمن ، حيث تم توسيع عضويته من ١١ إلى ١٥ دولة ، وهناك الآن دعوة لزيادة عدد الدول دائمة العضوية به لتضم دولا مهمة من الجنوب مثل البرازيل أو الهند ومن الشمال مثل ألمانيا واليابان . وفي عام ١٩٩٧ اقترحت مجموعة عمل برئاسة رئيس الجمعية العامة "رازامي إسماعيل" Razami Ismael حزمة إصلاحات ضمت من بينها زيادة العضوية إلى ٢٤ دولة بإضافة خمس دول أخرى دائمة العضوية وأربع غير دائمة العضوية[١٣] .

وكما أشار مارك إيمبر Mark Imber إلى أن فكرة التوسيع ربما تكون محبذة عن تبديل أعضاء مجلس الأمن، ويبدو أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي –EU– تدعمان اليابان وألمانيا في الحصول على مقعدين دائمين بالمجلس على الرغم من أن عددًا من دول الجنوب الكبرى ربما يحصل أيضًا على مثل هذا الدعم.

لكن "مجموعة الـ ٧٧ " –G77– المكونة من ١٣٣ دولة جنوبية تعترض على ضم دول شمال أخرى كأعضاء دائمين ، كذلك تعارض تلك المجموعة انضمام" عدد من دول الجنوب الكبرى إلى مجلس الأمن الذي لم يتم إصلاحه بعد"، بدعوى أن انضمام بعض دول الجنوب كأعضاء دائمين سيبعدها عن باقي مجموعة الجنوب ، وتحبذ "مجموعة الـ ٧٧" بدلاً عن ذلك، جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء بالأمم المتحدة (South Centre, 1997-147).

وبصفة عامة، فإن مقترحات الإصلاح التى تركز على زيادة عدد الدول دائمة العضوية أو تقليل العدد أو إلغاء المقاعد الدائمة، تمثل فى مجملها مقترحات متواضعة إلى حد بعيد، وفضلاً عن ذلك نجد من الصعوبة فى الوقت الحاضر أن تتنازل أى من الدول الأعضاء طواعية عن مقعدها الدائم لصالح دولة أخرى، ولذلك من الممكن إبطال استخدام حق الڤيتو تدريجيًا،كحل واقعى من الناحيةالسياسية.

وفى تقريرهما بعنوان " إعادة تصور المستقبل " أوصى كاميلليرى وآل Camilleri et al (2000:27) بوقف استخدام الڤيتو تدريجيًا على مدى فترة زمنية تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عامًا ؛ فهل يمكن أن ينجح ذلك سياسيًا ؟ كذلك فإن للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن حق استخدام الڤيتو بشأن أى تعديل أو مراجعة لميثاق الأمم المتحدة، وطبقًا للمادة ١٠٨ تكون التعديلات بشأن الميثاق الحالى نافذة المفعول بالنسبة إلى كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إذا جرى تبنيها عبر اقتراع بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة وإذا جرت المصادقة عليها ـ تماشيًا مع العمليات الأساسية الخاصة بكل منها ـ بموافقة ثلثى أعضاء المنظمة *بمن فيهم الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن*(*) ، وتضع المادة ١٠٩ نفس الشرط لمراجعة الميثاق .

مقترحات إلغاء العضوية الدائمة أو حق استخدام الڤيتو تدريجيًا هى مقترحات مهمة بلا شك وليست بالضرورة غير ذات جدوى، لكنها تحتاج أيضًا إلى موافقة الدول دائمة العضوية، وليس من المتوقع – فى المدى القريب على الأقل – أن توافق الدول الخمس الكبرى فى آن واحد على التخلى عن العضوية الدائمة حتى إذا تم تنفيذ ذلك تدريجيًا وعلى مدى زمنى طويل . ولو افترضنا أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على أن عضويتهما الدائمة أمر ينطوى على مفارقة، تظل هناك عقبات أخرى أهمها الإرادة المسيطرة للولايات المتحدة ، ولذا يتعين بدايةً أن يتغير السياق التاريخى العالمى قبل إزالة تلك العقبة، وهناك أيضًا أمور أخرى ربما تمثل عوائق منها الموقف الهش للحكومات الروسية المتعاقبة، وكذا الشعور المتنامى بالثقة بالنفس لدى الصين.

وهناك مجموعة أخرى من المقترحات تشير إلى الحاجة لوضع مجلس الأمن تحت إشراف أكثر فاعلية من جانب الجمعية العامة ، وحسب تقرير " لمركز الجنوب " South Centre (1997: 224-5) فقد استحوذ مجلس الأمن على مسؤوليات لم تحترم فصل

(*) للتأكيد كتبت هذه العبارة فى التقرير ببنط مختلف.

السلطات المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة ؛ والفكرة الضمنية هى أنه يتعين إجراء مراجعات وإحداث توازنات فى منظومة الأمم المتحدة ككل، ولذلك فإنه ينبغى أن يكون مجلس الأمن أكثر خضوعًا للمحاسبة من جانب الجمعية العامة، وفى إطار معايير الديمقراطية يتضح أن تعزيز دور الجمعية فى مواجهة المجلس سوف يمثل تحسنًا ، فهى تستند إلى حقوق قانونية أوسع وأكثر مساواة، كما أنها أكثر انفتاحًا وتعددية كمنتدى عام، كما تشير مقترحات أخرى إلى أن مجلس الأمن قد يفيد من عملية مراجعة تقوم بها محكمة العدل الدولية -ICJ- بناء على طلب من الجمعية العامة [١٤]، وعلى الرغم من ذلك لا تبدو الولايات المتحدة، بصفة خاصة، راغبة فى إجراء تغييرات جوهرية فى موقف مجلس الأمن فى المستقبل القريب.

الجمعية العامة :

تمثل الجمعية العامة، طبقًا للمفاهيم السائدة للديمقراطية العالمية، المؤسسة العالمية الأكثر ديمقراطية على الرغم من عيوبها و مشكلاتها، ويتجسد هدف المساواة فى السيادة لكل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بأوضح صورة، فى مبدأ دولة واحدة /صوت واحد الذى تعتمده الجمعية العامة، كذلك تشترك العديد من مبادرات الديمقراطية، ومنها المبادرة التى طرحها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالى فى عام ١٩٩٦، فى التوصية بأن يتعين منح الجمعية العامة صلاحيات أوسع فى إطار منظومة الأمم المتحدة (Boutros-Ghali, 1996: Section, 106).

وعلى مدار ٢٥ عامًا مضت ضعف دور الجمعية العامة من خلال استراتيجية متعمدة وتغيرات هيكلية فى الاقتصاد العالمى، وبعيدًا عن مجلس الأمن حصلت شركات ومؤسسات مالية دولية على امتيازات بشأن صنع القرار فى الجمعية العامة . وبينما لعبت الجمعية فى السبعينيات من القرن الماضى دورًا فى دعم استراتيجيات التنمية التى تقودها الدول، أصبحت مؤسسات بريتون وودز وعدد متزايد من وكالات تحديد مراكز العملاء من بداية الثمانينيات، أصبحت أكثر نفوذًا فيما يختص بتوجيه السياسات الاقتصادية لدول الجنوب . وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على أنه يتعين أن تكون الجمعية العامة هى الكيان المركزى للأمم المتحدة، وأن يكون لديها على الأقل بعض السيطرة على مؤسسات عديدة أخرى

منها مجلس الأمن والبنك الدولى، فإن الجمعية العامـة تم تهميشها عمليًا، وأصبح هذا التهميش مركبًا فى التسعينيات بعد أن أصبحت حكومات دول جنوبية عديـدة مـن أعـضاء "مجموعـة الـ ٧٧" أكثر انصياعًا للولايات المتحدة (Bennis, 2000: 54) ، وهكذا لم تعد الجمعيـة قـادرة، أو بالأحرى راغبة، فى طرح أى تحديات جوهرية للنظام العالمى القائم .

لم تسع الجمعية العامة، حتى، إلى استخدام العديد مـن صـلاحياتها المنـصوص عليهـا بلغة واضحة فى ميثاق الأمم المتحدة الحالى؛ فهى على سبيل المثال مفوضة لبدء دراسات وتقديم توصيات بغرض تعزيز التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والتعليميـة والصحية (مادة ١٣) ، كما أن لديها تفويضًا للتعامل مع أى موقف قـد تـرى أنـه يفسد الـصالح العام أو يضعف علاقات الصداقة بين الدول (مادة ١٤)، ولكن الإمكانيات الكاملة لهـذه المـواد لا تمارس، ولعلها تحتاج دعمًا مؤسسيًا وماليًا وفنيًا ومزيدًا من الوقت للتعامل مع تلـك الموضـوعات . (South Centre, 1997: 144-7)

وعلى المدى القصير يمثـل تمكـين الجمعيـة العامـة مـن ممارسـة تفويـضها فيمـا يتعلـق بمجلس الأمن، أحد التحديات الرئيسية لأى إصلاح ديمقراطـى لمنظمـة الأمـم المتحـدة؛ فالميثـاق يمكن أن يوفر أساسًا لعلاقات أكثر توازنًا بين الجمعية العامة ومجلس الأمـن (ibid, 136-7) . إعلان الألفية الصادر فى عام ٢٠٠٠ هو أحد الأمثلة على تلك الطموحات، إذ إنه يؤكد الأمل فى أن تكون الجمعية العامة هى الجهاز الرئيسى للأمم المتحدة فيمـا يتعلـق بـشؤون التـداول وصـنع القرار والتمثيل. كما يؤكد ضرورة مساعدة الجمعية على لعب ذلك الدور بفاعليـة، وعلـى سـبيل المثال – ومن منظور دول الجنوب – أشير مـرارًا إلى الأهميـة الخاصـة لتوكيـد تفـويض الجمعيـة العامة ودورها فيما يتعلق بحفظ السلام والشؤون الإنسانية. وتعنى زيادة سلطات الجمعيـة العامـة أيضًا زيادة سلطات الدول الفقيرة نسبياً، ولذلك يكون من السهل تفهم المغزى وراء الـدعم النـشط لهذا الهدف من جانب " مجموعة الـ ٧٧ " والمنظمات غير الحكومية سـواء مـن دول الـشمال أو الجنوب ـ الرامى لمساندة مبادرات دول الجنوب، ومـن الواضـح فـى الوقـت نفسه أن الولايـات المتحدة، بصفة خاصة، قد ترفض أى تغيير من هذا النوع الذى يهدف لتحقيق تحول ديمقراطـى حقيقى، حتى وإن كان ذلك داخل الإطار المحدود للجمعية العامة .

وبجانب تقوية الجمعية العامة طبقًا لما هو منصوص عليه بميثاق الأمم المتحدة، من الممكن أيضًا تحسين مستوى توزيع الحقوق وبخاصة حقوق التصويت داخل الجمعية . وكما هو معمول به فيما يتعلق بصنع قرار يعتمد على مبدأ مجموعة واحدة/ صوت واحد، لا يضع نموذج الجمعية العامة فى اعتباره أن تلك المجموعات قد تكون مختلفة الحجم . وهناك إشكالية فى أن تكون للولايات المتحدة وبيليز مثلاً أو للوكسمبورج والهند ثقل واحد عند التصويت داخل الجمعية العامة، الرد الديمقراطي على هذه المشكلة لا يكون بتحويل القرارات إلى مؤسسات تحدد فيها الموارد المالية أو العسكرية قوة الصوت، إلا أنه يتعين السعى لإيجاد طرق أكثر ملاءمة لترجيح أوزان أصوات المجموعات المختلفة .

من المدهش بحق أنه لا يوجد سوى عدد قليل من المبادرات الحقيقية أو الواقعية للترويج لمسألة أن يكون للتصويت داخل الجمعية العامة وزن ، وإحدى تلك المبادرات هى ما يطلق عليه النظام الثلاثى الملزم، وهى مبادرة قدمها مركز دراسات الحرب والسلام Centre for War / Peace Studies بهدف تحويل الجمعية العامة إلى جهاز تشريعى، ويمكن إقامة النظام الجديد من خلال تعديل المادة ١٣ فى ميثاق الأمم المتحدة ، وهو تعديل سيكون من شأنه تمكين الجمعية العامة من إصدار قرارات ملزمة تحصل على أغلبية الأصوات اعتمادًا على ثلاثة عناصر ؛ فبجانب نظام **دولة واحدة/ صوت واحد** المتبع حاليًا تأخذ المبادرة فى الاعتبار أن التصويت يتعين أيضًا أن يعتمد على **حجم السكان** فى الدول من جانب، **وإسهامات كل دولة فى موازنة الأمم المتحدة** من جانب آخر[١٥] .

النبـذة الثانيـة

إعلان الألفية للأمم المتحدة

فى سبتمبر / أيلول من عام ٢٠٠٠ تبنت قمة الألفية التى عقدتها الأمم المتحدة ما سمى بإعلان الألفية (UN, 2000) ، وأكدت الدول الأعضاء فى المنظمة خلال ذلك الإعلان إيمانها بميثاق الأمم المتحدة، كما أعلنت التزامها بعدد من الغايات الإنمائية فى العالم، كما أن إعلان الألفية نص شامل يغطى ، بالإضافة إلى التنمية ، قضايا السلام والأمن والبيئة وحقوق الإنسان .

ويعانى إعلان الألفية من المشكلة نفسها التى تعانى منها إعلانات دولية أخرى كثيرة، حيث ظل الكثير من كلماته الرئيسية مجردًا ودون تعريف، وهكذا كانت النتيجة العملية هى تعهد مختلف الفاعلين بالالتزام بأمور شديدة التباين؛ فعلى سبيل المثال ربما تعنى عبارة " سلام عادل ودائم فى كل أنحاء العالم " (ibid: I. 4) تعزيز القيادة والهيمنة العسكرية العالمية للولايات المتحدة، وهو ما قد يعنى أيضًا قيام مبادرة لجعل كل دول العالم ليبرالية وديمقراطية حتى إذا تطلب تنفيذ ذلك الهدف استخدام القوة . وربما تعنى تلك العبارة أيضًا الالتزام بالمبادئ الأمنية الجماعية التى يحتوى عليها ميثاق الأمم المتحدة، أو قد تعنى محاولات تحويل الصراعات بتأسيس آليات وإجراءات للتغيرات السلمية ، أو الدعوة لتأييد سياسات إعادة التوزيع فى أنحاء العالم لضمان توفير الشروط الاجتماعية و الاقتصادية للسلام، وهكذا يصبح على القارئ أن يحدد معنى ومتطلبات عبارة " سلام عادل ودائم " .

وعلى المنوال نفسه، فإن عبارة "إن التحدى الرئيسى الذى نواجهه اليوم هو ضمان أن العولمة ستكون قوة إيجابية لكل شعوب العالم " (I.5) هى كذلك عبارة فضفاضة ، فمصطلح العولمة، سواء بالنسبة إلى مؤيديها أو رافضيها، يستخدم فى أغلب الأحيان مرادفًا للسياسات الاقتصادية التقليدية التى تدافع عنها واشنطن، ومن هذا المنطلق فإنه ربما يكون هدف إعلان الألفية هو جعل السياسات الاقتصادية التقليدية أكثر قبولاً لدى كل فرد، لكن

بالنسبة إلى من يرفضون الليبرالية الجديدة؛ فهم يتصورون أن العولمة فى الغالب تعنى شيئًا مختلفًا تمامًا، إذ قد تعنى على سبيل المثال زيادة الارتباط أو تطوير تقنيات الاتصال والانتقال الجديدة التى تجعل العالم أصغر حجمًا .

وحتى إذا كانت معانى المصطلحات الرئيسية واضحة إلى حد بعيد ؛ فهناك نموذجيًا فجوة بين النظرية والتطبيق، فقد وقعت الصين والسعودية الإعلان الذى بموجبه "يتم تكثيف الجهود للدعوة إلى الديمقراطية وتعزيز إنفاذ القانون واحترام كل حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا ، وكذا الحريات الأساسية بما فيها حق التنمية" (V. 24) ، كما يبدو أن الولايات المتحدة توافق على إعلان الألفية الذى يطالب باحترام حكم القانون فى الشؤون الدولية، ويشجع كل الدول على تنفيذ المعاهدات فى مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح، ويدعو الدول إلى التوقيع والتصديق على القانون التأسيسى للمحكمة الجنائية الدولية -ICC- فى روما (II. 9) .

وهكذا، من الضرورى معرفة كيف تم تشكيل التزامات الإعلان وأى أنواع من الأعمال المحددة تمامًا جرى اقتراحها ، وأهم ما يجب معرفته بشأن إعلان الألفية (III. 19-20) هو أن مداه الزمنى ينتهى فى عام ٢٠١٥ ؛ حيث يتعين بحلول ذلك العام تحقيق مجموعة من الغايات الإنمائية أهمها ما يلى :

[١] ضرورة تقليل نسبة سكان الأرض من ذوى الدخول أقل من دولار واحد يوميًا، إلى النصف وكذلك نسبة الذين يعانون من الجوع وغير القادرين على الحصول على مياه شرب صالحة،وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

[٢] ضمان حصول الأطفال فى كل أنحاء العالم ذكورًا وإناثًا على قسط من التعليم الأساسى، وأن الفتيات والصبية سيكونون على قدم المساواة عند التحاقهم بكل مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

[٣] ينبغى بحلول عام ٢٠١٥ كذلك تقليل معدل الوفيات بين الأمهات إلى ثلاثة أرباع المعدل الحالى ، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث.

[٤] بحلول ذلك العام ينبغي الحد من انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وتفشي الملاريا وغيرهما من الأمراض الخطرة التي تُبتلى بها البشرية .

[٥] توفير رعاية خاصة للأطفال اليتامى الذين فقدوا آباءهم بسبب الإيدز .

لكن تحقيق تلك الغايات مرهون بتفسيرات عدة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن قياس هدف تقليل نسبة ذوى الدخول الأقل من دولار واحد فى اليوم إلى النصف من منظور التعادل فى القوة الشرائية (كما تفعل الأمم المتحدة) أو من منظور الدولار الثابت (الذى قد يضفى على الموقف مشهدًا أقل تفاؤلاً) . " دولار واحد يوميًا " قد يعنى أشياء مختلفة فى سياقات اجتماعية مختلفة. فدولار واحد فى اليوم بالنسبة إلى مزارع لديه اكتفاء ذاتى نسبى قد يكفيه لتوفير احتياجات كثيرة، ولكن فى مدينة كبيرة من الصعب أن يعيش الإنسان دون المال ؛ فالمجتمع الحضرى والاتجاه للتسلح قد يعنى ضمنيًا ضرورة توفر أموال أكثر للوفاء بالاحتياجات الأساسية، وهكذا قد يصبح الناس أكثر فقرًا على الرغم من وجود تنمية بمقاييس الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أننا لا نركز فى هذا السياق على فكرة أن الغايات الإنمائية للألفية متساوية فى تعقيدها وانطوائها على مشكلات، فإن أى قياس كمى بسيط للتنمية يميل نحو الانحياز أو عدم الحياد بصورة أو أخرى.

وفضلاً عن ذلك ينبغى علينا أن نتساءل أيضًا عن حقيقة وجود خطط عمل أو مقترحات واقعية لضمان تحقيق الغايات الإنمائية فى الوقت المحدد لها . ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (صيف ٢٠٠٢) إلى أن استراتيجية المنظمة الدولية تعتمد على أمرين: أولهما مؤتمر "مونترى Monterrey" لتمويل التنمية . والثانى قمة منظمة التجارة العالمية التى عقدت فى الدوحة (UN, 2002: III. 45)، أى أن الأمم المتحدة تعتمد أولاً على المبدأ الأساسى لمؤتمر مونترى الذى يعتبر كل دولة مسؤولة عن التنمية بداخلها، وثانيًا على التجارة الحرة. وتماشيًا إلى حد بعيد مع الأفكار السائدة ، نجد أن الوسيلة الرئيسية لتمويل التنمية هى جذب الاستثمارات التى تنفذها مؤسسات عابرة للحدود القومية .

وتكملة لهذه الأرثوذوكسية الاقتصادية نجد دعوة لأعمال الخير وإيمانًا بالتقدم التكنولوجى الذى يتم على نحو آلى، ويعتمد إعلان الألفية أيضًا على الأمل فى زيادة معونات

التنمية الرسمية القليلة دائمًا(III. 50) ، وفى أن زيادة تطوير التقنيات الطبية من شأنه المساعدة على تصنيع أدوية رخيصة السعر تكون فى متناول الفقراء (III. 51) . وبالفعل تعهدت بعض الدول برفع مستوى معونات التنمية التى تقدمها، كما تعهدت الولايات المتحدة، التى تدفع أقل نسبة فى معونات التنمية مقارنة بباقى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، تعهدت بزيادة معوناتها بمقدار خمسة مليارات دولار، وتبعتها فى ذلك دول أخرى أعطت وعودًا مماثلة .

وسارع المنتقدون بالإشارة إلى أن ذلك مجرد تغير بسيط مقارنة بالزيادة فى ميزانية الدفاع والأمن بالولايات المتحدة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر أو بالمعونات الضخمة للمنتجات الزراعية والصناعية، التى تحظى نتيجة لذلك بالتمييز فى مواجهة منتجات دول الجنوب . وفضلاً عن ذلك يبدو أن الزيادة فى معونات التنمية تصب ، فى واقع الأمر فى مصلحة دعم الحرب ضد الإرهاب، فهذه الأموال كان يخصص معظمها لعدد قليل من الدول مثل إسرائيل وباكستان ومصر (Foreign Policy Association 2002) . وهكذا يبدو الشق الخيرى من إعلان الألفية ، وكأنه مكرس عمليًا لخدمة المصالح الخاصة، وليس حبا فى الآخرين .

وإذا قدر لأحد أن يفتح " صندوق بندورا " المحكم الإغلاق والمختوم بخاتم المساواة الرسمية بين كل الدول ذات السيادة، فلربما أصبحت شرعية الدول فى تمثيل مواطنيها على المحك، فالآن على سبيل المثال تستطيع أى حكومة سلطوية أو ديكتاتورية أن تدعى حقوقًا سياسية مساواة بحكومات منتخبة ديمقراطيًا، ولذلك – وربما لأسباب أخرى – قد يكون من الصعب للغاية وعلى هذه الأسس تعديل ميثاق الأمم المتحدة ، ثم إن أى تعديل أو مراجعة للميثاق سوف يتطلب دعم ثلثى أعضاء الجمعية العامة وكل الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن.

تكمن صعوبة القبول بالمقترحات وراء أسباب الحل الوسط لمقترح النظام الثلاثى الملزم ، وبينما يمكن بالفعل للأصوات ذات الثقل، التى تعتمد على عدد السكان، أن تجعل الجمعية العامة أكثر ديمقراطية، نجد أن اعتماد قوة الصوت على الإسهام فى الموازنة من شأنه أن يمثل

وثبة إلى الخلف بالنسبة إلى التحولات الديمقراطية العالمية، والمبرر هو أن ذلك ربما يكون الحل الواقعى الوحيد المتاح ، فهل هو كذلك بالفعل؟

بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى فهما لن يقبلا بأقل من نظام قد يمنح وزنًا كبيرًا للإسهام فى الموازنة ، ويقترب من مبدأ دولار واحد / صوت واحد الذى سيسمح للولايات المتحدة بالفوز بأكبر عدد ممكن من الأصوات ، فهل سيكون هذا الشكل من الإصلاح المضاد للديمقراطية واقعيا من المنظور السياسي حقيقة؟ ربما يتم تهميش عدد كبير من الدول الصغيرة، كما ترى دول كثيرة فقيرة ذات تعداد سكانى كبير أن مثل هذا المقترح غير ديمقراطى وغير جذاب إلى حد بعيد .

بذلك يمكن توجيه انتقادات لنموذج الجمعية العامة على أساس أنه يركز على الدول، وكأن الدولة هى اللاعب الشرعى الديمقراطى الوحيد فى السياسة العالمية . ويبدو أن هذا هو أكثر أشكال النقد المتعارف عليها وأكثرها قبولاً، فى ظل الوجود الحالى لهذه الكوكبة التاريخية العالمية من القوى السياسية . وقبيل انتهاء مدة ولايته أمينًا عامًّا للأمم المتحدة أصدر بطرس بطرس غالى "أجندة التحول الديمقراطى " (1996)، وعلى الرغم من الجدل الذى أثير حول هذا الكتاب يبدو أنه تم اعتماد عملى لمقترحاته بشأن مشاركة المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية –NGOs– والبرلمانيين والسلطات المحلية والأكاديميين ورجال الأعمال والإعلام فى أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى - ECOSOC - (ibid.: Sections, 77-103) .

وسمح لممثلى المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال بصفة خاصة بحضور المناقشات وجلسات وضع جدول الأعمال، كما كانوا يحضرون أحيانًا كمراقبين فى جلسات صنع القرار، ومعظم المنظمات غير الحكومية هى فى واقع الأمر منظمات من صنع مؤسسات أعمال –BINGOS– ، ولا يتعين الخلط بينها وبين الجمعيات المدنية أو الأهلية الأكثر مصداقية .

وما زال السؤال قائمًا، هل أدى هذا التطور إلى تحول ديمقراطى؟ كلما كانت الأعمال ومنظمات الأعمال تلعب الدور الأكثر أهمية ، فإن ذلك لن يخدم سوى مبدأ دولار واحد/ صوت واحد . وعلى النقيض يمكن للبرلمانيين، وغالبًا للسلطات المحلية، الادعاء بشرعية تمثيلهم لدوائرهم، وقد حصل الاتحاد البرلمانى الدولى منذ وقت طويل على موقعه الاستشارى لدى

المجلس الاقتصادى والاجتماعى، كما يعقد اجتماعات عديدة بمقر الأمم المتحدة، وبغير ذلك يبقى دور البرلمانيين والسلطات المحلية ، على ما يبدو ، محدودًا إلى حد ما .

وقضية المنظمات السياسية غير الحكومية ، وغير المنشأة من جانب مؤسسات أعمال، والجديرة بالثقة فى الوقت نفسه ، تمثل أمرًا غامضًا؛ فهى لا تدعى تمثيل جمهور محدد من الأنصار، ولكن على الرغم من أن ذلك مشروط بالممارسات الفعلية للمنظمات غير الحكومية ، فإن مبادراتها وأعمالها تبدو كأنها ستزيد الدرجة التى ستصبح فيها سيطرة الديمقراطية أمرًا أساسيًا وليس رمزيًا ، كما أنه يتسم بالوعى ، وتكون المشاركة فى إطاره كافية . ويمكن لتلك المنظمات أيضًا حشد المناخ العام العالمى وزرع فضائل المشاركة السياسية . تؤكد نظريات الديمقراطية التى تعتمد على الليبرالية السياسية والتمسك بالنظام الجمهورى أهمية المشاركة السياسية على نطاق واسع؛ فبجانب أن تلك المشاركة تمثل قيمة فى حد ذاتها، هى أيضا أمر حاسم فى مكافحة الفساد وتكديس المزايا والميل نحو تكوين علاقات قوى غير متناسقة إلى حد كبير [١٦]. وفضلاً عن زيادة مصداقية العمليات الديمقراطية، فإن عددًا كبيرًا من المنظمات غير الحكومية – إن لم يكن معظمها – يدعو فى ثبات على المبدأ إلى حد بعيد، إلى إصلاحات توسع حق التصويت كما توسع آفاق العمليات الديمقراطية . ومن هذا المنطلق ، فإن إعطاء دور أهم إلى المنظمات غير الحكومية ذات المصداقية يمثل خطوة مهمة على طريق التحول الديمقراطى.

وتكمن المشكلة فى أنه ليس من السهل ، فى أغلب الأحيان ، تحديد درجة مصداقية منظمة غير حكومية بعينها أو معرفة على أى أساس تشارك، وفضلاً عن ذلك ربما لا تتبع بعض تلك المنظمات الإجراءات الديمقراطية فى إطار ممارساتها الذاتية، كما أن معظمها جاء من عدد قليل من أقاليم العالم التى يعيش سكانها فى ظروف جيدة، خاصة من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية . ومع وجود هذه المعطيات من المشكلات والأمور الغامضة يبقى واضحًا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية يمكن رؤيتها فى أحسن صورها من خلال دورها التكميلى لباقى الإصلاحات الديمقراطية .

وجدير بالذكر أن كثيرين من الفاعلين الذين يمتلكون أسباب القوة والنشاط يميلون - ولديهم المبرر - إلى استبعادهم من قائمة الفاعلين غير التابعين للدول، وهذا أمر لا ضرورة له إلى حد بعيد، من بين هؤلاء نقابات العمال والأحزاب السياسية والحركات الدينية، ومعظمها له

أنشطة متخطية للحدود القومية. قد يكون لها فى أغلب الأحوال اهتمام بالمشاركة فى المناقشات وصنع القرار فيما يتعلق بالحكم العالمى، وعادة ما يكون لديها قاعدة شعبية أوسع من تلك التى تتمتع بها المنظمات غير الحكومية .

مجلس الشعب :

ربما تكون إحدى طرق معالجة مشكلات المساواة الرسمية بين الدول فى الجمعية العامة هى إنشاء جهاز آخر مصاحب لها (١٧)، وتتصور بعض المقترحات إنشاء " مجلس شعب " يكون تابعا للأمم المتحدة ، يعتمد على مبادئ ديمقراطية تكاملية ويعمل بالتوازى مع الجمعية العامة، كما ترى معظم المقترحات أن مجلس الشعب هذا سيعكس الحقائق الديموغرافية للدول المختلفة، وأن المنظمات غير الحكومية ستلعب دورًا رئيسيًا فى بعض الحالات. وفى أكثر المبادرات وضوحًا سيتم اختيار ممثلى مجلس الشعب التابع للأمم المتحدة عن طريق انتخابات عالمية مباشرة، كما يحدث فى البرلمانات الديمقراطية داخل الدول، وهكذا ستكون المواطنة العالمية هى الأساس فى الانتخاب . وعلى الرغم من أن مصطلح " مجلس الشعب " قد يوحى بوجود شعب عالمى واحد، فإن هناك مقترحات تتحدث عن " مجلس للشعوب " أى مجلس واحد يضم مختلف الشعوب .

ومع ذلك، فإنه فى معظم المشروعات ومنها "إعادة تصور المستقبل" لن يكون لمجلس الشعب سلطات تشريعية، ولكنه سيكون منتدى للنقاش والمراجعة (Camilleri, *et al.*, 2000:28)، وفضلا عن ذلك سيكون دور سلطات مجلس الشعب ، على ما يبدو ، مصممًا بهدف دعم وإكمال الدور الذى تقوم به الجمعية العامة . وحسب " إعادة تصور المستقبل " سيجرى اختيار أعضاء مجلس الشعب من خلال نظام تصويت عالمى واقتراع سرى فى دوائر انتخابية يعيش بها نحو ٦ مليون شخص . ولضمان أن تكون الدول ذات الحكومات السلطوية عازمة على السماح بهذا التداول الديمقراطى ، ستكون عضوية كل حكومة فى الجمعية العامة مشروطة بتنظيم تلك الانتخابات تحت رقابة فريق تفتيش تابع للأمم المتحدة (ibid., O. 28).

وقدم "ريتشارد فالك" Richard Falk (2000) طريقتين مختلفتين لاختيار أعضاء مجلس الشعب: الأولى تشبه تلك المطروحة فى " إعادة تصور المستقبل "، وتسمح لكل دولة عضو بالأمم المتحدة، على أساس عدد سكانها، باتخاذ إجراء ديمقراطى للاختيار بين ممثل واحد وعشرة ممثلين . والطريقة الأخرى التى وصفها " فالك " تتمثل فى أن يطلب من لجنة جائزة نوبل تشكيل لجنة أخرى من الفائزين بالجائزة ، يكون منوط بهم تعيين ٣٠٠ ممثل لشعوب العالم على هيئة جهاز مشترك، إلا أن الطريقة الأخيرة على وجه الخصوص ، ربما تشوبها مشكلات واضحة من المنظور الديمقراطى .

ويمكن أيضًا الاعتماد فى اختيار أعضاء مجلس الشعب على البرلمانات القومية القائمة، واقترح اتحاد البرلمانات العالمى –IPU– أن يبدأ هذا المجلس فى صورة تواصل للاجتماعات المشتركة بين الاتحاد والأمم المتحدة (١٨). وفى مشروع ذى صلة اقترح منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية إنشاء جهاز برلمانى تابع للأمم المتحدة يكون مرتبطًا بالجمعية العامة، وذلك بتشجيع التعاون النامى بين اتحاد البرلمانات العالمى وغيره من الأجهزة البرلمانية والأمم المتحدة، ويدعم المقترح إنشاء مجلس برلمانى استشارى تابع للأمم المتحدة يتم تشكيله بداية من ممثلى البرلمانات القائمة فى أنحاء العالم ، يجتمعون سنويًا قبل موعد انعقاد الجمعية العامة للخروج بتوصيات بشأن جدول أعمالها (١٩).

ويمكن أن يكون هناك أكثر من جهازين، أحدها يعتمد على مبدأ دولة واحدة/ صوت واحد. وغيره يعكس الأحجام المختلفة للدول، وثالث من جماعات مجتمع مدنى ذاتية التنظيم . وقد أشار مؤلفو " إعادة تصور المستقبل " إلى إنشاء جهاز ثالث أطلقوا عليه اسم " المجلس الاستشارى "، يشكل من ممثلين لثلاثة قطاعات هى: القطاع المشترك، وقطاع اتحادات العمال والمهنيين، وقطاع يضم أنواعًا مختلفة من المنظمات غير الحكومية . (Camilleri, *et al.*, 2000:28)

وفى إطار مسألة حق التصويت، فإن ترك الناس يختارون من يمثلهم فى انتخابات مباشرة يمثل فكرة ديمقراطية أساسية ، كما أن الأشكال الأخرى لمجلس شعب تابع للأمم المتحدة قد تعنى تحولاً ديمقراطيًا عاليًا ، إلا أن المشكلات كثيرة على الرغم من ذلك ، فمجال عمل مجلس الشعب المشار إليه تم تركه غالبًا دون أى تحديد أو لعله تداخل مع مجال عمل

الجمعية العامة، وربما ترك هذا التداخل أيضًا دونما تحديد . وفضلاً على ذلك، فإنه إذا أنشىء مجلس شعب لمجرد تسهيل المناقشات العلنية العامة فقد ينظر إليه باعتباره مجرد كيان رمزى، وربما يكون من الصعب تأسيس أو دوام مكان رمزى لإلقاء الخطب ؛ ففى عيون الكثيرين سوف يبدو ذلك المكان مؤسسة باهظة التكاليف لا مجال ولا غرض حقيقيًا لها ، ولذا فقد ينتهى الأمر بمؤسسة لا مصداقية ولا جدوى لوجودها . وعلى سبيل المثال، بتكرار مشكلات البرلمان الأوروبى والتركيز عليها على مستوى عالمى قد تكون النتيجة هى أن ٥ ٪ فقط من المواطنين فى أنحاء العالم سيصوتون فى الانتخابات، وهكذا فلن يكون مجلس الشعب التابع للأمم المتحدة ممثلا للجماهير، ومن وجهة نظر معظم المواطنين فى العالم ، الذين يتشككون فى شرعية ممثليهم ربما يكون مجلس الشعب مبنيًا على جهل استبدادى وعدم كفاءة ليس إلا، وسرعان ما سيصبح هذا المجلس فى أزمة .

قد يكون لمجلس الشعب دور أقوى ، وقد يكون نموذجًا يضاهى نموذج أى هيئة تشريعية عالية . وبعد عرض هذه الآراء نجد أن بعض المبادرات - ومنها مبادرة جوهان جالتونج Johan Galtung (2000:156) الذى يقترح أن يضع مجلس الشعب القوانين والميزانيات والتعيين فى الوظائف - تمثل اقتراحات واضحة للوصول إلى برلمان عالمى يتمتع بصلاحيات كاملة. هذه المبادرات سوف نناقشها بالتفصيل فى الجزء الثانى من الكتاب. يكفى أن نقول هنا إن أى محاولة لتأسيس مجلس شعب بصلاحيات تشريعية حقيقة، حتى وإن كانت محدودة أو جزئية، سوف تواجه مقاومة أقوى من تلك التى سيواجهها أى تعديل فى قواعد وصلاحيات الجمعية العامة ، ونكرر: إن أى تعديل أو حتى مراجعة لميثاق الأمم المتحدة يتطلب دعمًا من ثلثى أعضاء الجمعية العامة متزامنًا مع دعم الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن .

الولايات المتحدة التى تطالب دائمًا بالاحترام المطلق لسيادتها المطلقة، من غير المتوقع أن توافق على منح صلاحيات تشريعية لمجلس شعب عالمى، كما أنها تمتلك قوة التأثير على صياغة المشكلات ووضع جدول أعمال السياسات العالمية، وبالتالى فإنها ستقاوم بشدة أى محاولة لدفع مثل تلك المبادرات نحو مناقشات سياسية جادة . وفضلاً عن ذلك، فإن دولاً كثيرة، من بينها الصين، لا تختار حكوماتها عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وبذلك ستنظر تلك الحكومات بعين الريبة إلى كيان عالمى منتخب يكون له صلاحيات تشريعية .

المجلس الاقتصادى الاجتماعى -ECOSOC- :

وضعت الأمم المتحدة فى الأصل على قمة النظام الناشىء للمنظمات الدولية بما فيها مؤسسات بريتون وودز، كما صمم المجلس الاقتصادى الاجتماعى ليكون قلب هذا النظام ، وحسب مسمياتها مازالت الوكالات المتخصصة مثل "صندوق النقد الدولى" و"البنك الدولى" خاضعة للتنسيق مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس " مفوض لتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية " بالمعنى الأكثر شمولاً لهذه العبارة .

يتكون المجلس من ٥٤ عضوًا بالأمم المتحدة يتم انتخابهم من جانب الجمعية العامة، ويجرى انتخاب ١٨ عضوًا سنويًا لفترة ثلاث سنوات، ويكون العضو المتقاعد مؤهلاً لإعادة انتخابه فورًا، لكل دولة عضو بالمجلس ممثل واحد، ولكل ممثل صوت واحد . وطبقاً للمواد من ٦١ إلى ٧٢ من ميثاق الأمم المتحدة تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين الذين يصوتون. وفضلاً عن ذلك يحق للمجلس إجراء الترتيبات اللازمة بشأن التشاور مع المنظمات غير الحكومية فى الأمور التى تقع فى دائرة اختصاصها ، وفيما يتعلق بحق الانتخاب نجد أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أكثر ديمقراطية من مجلس الأمن ، أما بالنسبة للمجال الذى يعمل المجلس فى إطاره فنجد أن المجلس مفوض إلى حد كبير لتناول كل الأمور تقريبـًا باستثناء قضايا السلام والأمن، ومن حيث المبدأ، فإن للمجلس صلاحية اتخاذ قرارات حقيقية تتعلق بالحكم الاجتماعى ـ الاقتصادى العالمى، أما الذى ينقص المجلس بالفعل فهو الفعالية العملية والموثوقية .

وفى اقتراحه من أجل كيان قوى وديمقراطى للأمم المتحدة أكد "مركز الجنوب" (1997:266) أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى حاجة للحماية من التآكل الداخلى القسرى، وكذا من المطالبة بإلغائه تماماً، ولكى يحقق المجلس الهدف الذى أنشىء من

أجله فى إطار ميثاق الأمم المتحدة اقترح المركز عدة نقاط ، يرى أن المجلس قد أصبح فى حاجة ماسة إليها (ibid., PP. 167-70) :

[١] ما يعادل مجلس وزراء للتخطيط طويل المدى والأعمال المتعلقة باتجاهات الاقتصاد السياسى العالمى .

[٢] كيان مفوض جديد له صلاحيات أوسع فى تطبيق القرارات .

[٣] أمانة قوية يُعاد بناؤها يكون لها صلاحيات مستقلة وقدرة على التحليل .

[٤] جلسات دائمة لتطوير قدرات الإنذار المبكر والعمل السريع والتخطيط طويل المدى بصورة أكثر جدية .

النبذة الثالثة

مركز الشركات العابرة للحدود القومية

الشركات موجودة منذ أن ضرب الاقتصاد العالمى الرأسمالى بجذوره فى القانون الرومانى والأصول المتبعة منذ العصور الوسطى، وكانت الشركات التجارية المرتبطة بالاستعمار تمثل كيانات سياسية قوية شنت حروبًا، ونظمت شؤون الإدارة فى العديد من المستعمرات فى الأمريكتين و آسيا و أفريقيا ، فكرة الشركة المساهمة كمؤسسة تعود إلى القرن السابع عشر، ولكن بحلول القرن التاسع عشر ، فقط ، صدرت قوانين تسمح بحرية إنشاء الشركات، بدأ ذلك فى الولايات المتحدة ثم فى بريطانيا ثم فى فرنسا ودول أخرى، وزاد نمو الشركات متعددة الجنسيات فى ستينيات القرن قبل الماضى نتيجة عوامل جديدة ظهرت حينئذ ، منها زيادة الإنتاج وتنوعه وتقدم تكنولوجيا الاتصال والانتقال، هذه الانطلاقة أعاقتها أزمات القرن التاسع عشر ومنها الحروب التى استمرت بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥، إلا أن النمو عاد بعد ذلك فى الخمسينيات من القرن المنصرم، وهو مستمر إلى اليوم .

تسيطر الشركات العابرة للحدود القومية اليوم على ثلث الإنتاج العالمى وثلثى التجارة العالمية، ويتم جزء كبير من التجارة الدولية بالفعل داخل تلك الشركات التى تفتح الباب أيضًا

للتلاعب فى أسعار تحويل أو نقل الملكية . وقد يكون لأكبر الشركات تلك دخول أكبر من إجمالي الناتج المحلى لدول عديدة، فهى تسيطر على الأسواق العالمية وتستطيع تخطى أنظمة الدول من خلال آليات عديدة منها نقل الملكية أو تحويل الأرباح والأموال، وقد يكون لتلك الشركات تأثير سياسى جوهرى على كيانات منتخبة ديمقراطيًا ، حتى وإن كان من الصعب قياس درجة ذلك التأثير .

وظهور مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية –UNCTC– ثم سقوط ذلك المركز دليل على الصعوبات التى قد تواجه محاولات تنظيم سلطة رأس المال العابر للحدود أو حتى وضع حدود عامة لتلك السلطة . وجاءت المبادرة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –UNCTAD– " ومجموعة الـ ٧٧ " لدول الجنوب حينما كسبت أرضًا داخل الأمم المتحدة فى أزمة النفط التى وقعت فى السنوات الأولى من سبعينيات القرن الماضى، وأسهم الدور الذى لعبته شركة "ITT" فى الانقلاب العسكرى فى شيلى عام ١٩٧٣ ، أسهم فى زيادة الوعى بأهمية هذه الشركات (Multinational Monitor, 7 [1989]) .

أسست مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية بقرار اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عام ١٩٧٤ ، وشكلت اللجنة من ٤٨ من الدول الأعضاء وعملت كهيئة مستقلة خاضعة للأمين العام (Cetim, 2000) . وكان مركز الشركات العابرة للحدود القومية عبارة عن أمانة مستقلة أسست لخدمة عمل اللجنة التى كانت تعنى عمليًا بإعداد التقارير والدراسات والمساعدة فى المداولات والمفاوضات ، وساعدت المفوضية دول العالم الثالث فى صياغة السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر، كما دعمت فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا التى كان بها تمييز عنصرى، واقترحت وضع معايير دولية للمحاسبة وإصدار التقارير، كما حاولت المفوضية تطوير مدونة سلوك للشركات العابرة للحدود القومية لتنظيم ممارساتها (Lipschutz, 2001) ، لكن مركز الأمم المتحدة لهذه الشركات ، والذى وقع تحت ضغوط أمريكية استمرت من عام ١٩٧٥ حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضى، فشل فى حشد إجماع بالنسبة لمسألة المدونة، وألغى هذا المركز فى منتصف التسعينيات بعد أن تسبب فى مضايقات للعديد من الشركات والحكومات بسبب تركيزه على سوء استغلال تلك الشركات لسلطاتها و لأجندته المقيدة للممارسات فى مجال الأعمال

(Braithwaite and Drahos,2000:192-3) . ومع نمو نفوذ تلك الشركات فى إطار الأمم المتحدة تعالت مرة أخرى الأصوات المطالبة بتفكيك المفوضية، كما أصبح عدد كبير من ممثلى دول الجنوب أكثر انتقادًا لوجودها .

وفى عام ١٩٩١ تمكنت الإدارة الأمريكية من تعيين ريتشارد ثورنبرج Richard Thornburgh الحاكم السابق لبنسلفانيا والمدعى العام فى منصب الوكيل الإدارى للسكرتير العام للأمم المتحدة، وكان تعيينه خطوة مهمة لجعل الأمم المتحدة، مؤسسيًا، أكثر ملاءمة وخدمة لمصالح الشركات الكبرى، أما أفضل تعبير عن ذلك فكان قرار السكرتير العام للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ بإلغاء مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية . وفى عام ١٩٩٣ تم إنشاء قسم للاستثمار الدولى عابر للحدود القومية ، تابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –UNCTAD– وظيفته مواصلة عمل مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية كان هذا التحول يعنى – عمليا – إغلاق المفوضية، لأن القسم الجديد الذى تم إنشاؤه كان مفوضًا ، بصورة أكثر وضوحًا ، بتعزيز عمل تلك الشركات وليس مراقبتها (Sogge, 2002). وبالفعل حلت أجندة السياسة التنافسية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية –OECD– محل أجندة ممارسات الأعمال المقيدة التى كان يتبناها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خاصة فى إطار المنتدى الرئيسى لمنظمة التجارة العالمية –WTO– . ويقول تقرير بريثويت ودراهوس Braithwaite and Drahos (2000:192) إن " أحد كبار المسؤولين بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قال لهم إن مدونة ممارسات الأعمال المقيدة التى يتبناها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جاءت من المنظور الخاطئ " . وأوضح لنا المسؤل (بريثويت ودراهوس) أن المنظور الصحيح هو التفكير بشأن سياسة المنافسة فى إطار سياسة التجارة، حيث تعنى المنافسة الوصول إلى السوق . وبمعنى آخر ، فإن "المنظور الصحيح" هو منظور الأرثوذوكسية الاقتصادية للتجارة الحرة ، لكن إعادة التنظيم لاعتبارات اجتماعية أو تنموية أو ديمقراطية تمثل منظورًا " خاطئًا " مرفوضًا .

وطبقًا لآراء بعض جماعات المجتمع المدنى – التى جرى التعبير عنها على سبيل المثال فى إعلان قمة الشعب عام ٢٠٠٠ – فإنه يتعين إعادة إحياء مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية، ويطالب الإعلان بإيجاد إطار قانونى ملزم ينظم أعمال تلك

الشركات ويحترم العمالة الدولية وحقوق الإنسان والمعايير البيئية التى حددتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (قمة الشعب ٢٠٠٠) . ويتعين أن تتضمن الآلية المُنَظِّمة كما جاء فى الإعلان: " المشاركة الفعالة للعمال والمجتمعات التى تتأثر بصورة مباشرة بعمليات الشركات العابرة للحدود القومية حتى لا يُساء استغلال الآليات المنظمة لذلك، وكذلك لإخضاع تلك الشركات للسلطة المدنية الديمقراطية ودعم نموذج اجتماعى اقتصادى مقبول من المجتمع".

وفى عام ٢٠٠٣ صممت مجموعة من أعضاء مفوضية الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية موقعًا على الانترنت لنشر التقارير والدراسات التى تعدها المفوضية. والموقع هو (<http://www.benchpost.com/unctc/.) ومن الواضح أن إنشاء هذا الموقع أمر مختلف للغاية عن إعادة بناء المركز، وعلى الرغم من صعوبة إحياء المركز ، فإن هذه المهام يمكن أن تقوم بها مؤسسات أخرى ربما خارج إطار الأمم المتحدة، كما أن تنظيم المجال العالمى للشركات العابرة للحدود القومية والحد من سلطاتها ينبغى أن يكون عنصرًا رئيسيًا فى أى مشروع جاد للتحولات الديمقراطية .

ومثلما هو الحال فى مبادرات تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن كل هذه الإصلاحات تحتاج إلى موارد إضافية، وبذلك تكون مشكلة تعزيز المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثنائية: (١) فقر الإرادة السياسية لدى المسيطرين حاليًا على منظومة الأمم المتحدة. (٢) فقر الموارد فى ظل استمرار ظروف الأزمة المالية لمنظمة الأمم المتحدة . وبما أن العامل الثانى كان دائمًا هو السبب فى تعزيز سيطرة القلة على الأكثرية ، نجد أن هذه المشكلات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطًا جوهريًا . ودون تغيير تلك الأوضاع ستبقى فرص أى إصلاح مهم ضعيفة.

جعل الأمم المتحدة أكثر استقلالية من خلال الإصلاحات الاقتصادية :

حيث إن وجود حق النقض (الڤيتو) يجعل من أى إصلاحات ديمقراطية لميثاق الأمم المتحدة أمرًا بالغ الصعوبة، فإن للتمويل دورًا رئيسيًا فى فهم الصراعات بشأن مستقبل المنظمة فى إطار ما ينص عليه ميثاقها الحالى. يتم تمويل الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء، كل حسب قدرته على المساهمة، وتُحَدَّد حصة كل دولة بناء على حجمها الاقتصادى ودرجة ثرائها.

وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة يتعين ألا يكون حجم الإسهامات المالية لدول معينة سببًا فى أن يكون لها ثقل عند اتخاذ القرارات، وهو ما يعتمد على الفكرة نفسها التى يقوم عليها مبدأ أن المواطنين الأفراد يتعين أن يكون لكل منهم صوت واحد بغض النظر عن الأموال التى يسددها كل منهم على هيئة ضرائب. وكما يقول مركز الجنوب: من المفهوم ضمنًا فى إطار هذا المبدأ أن الأمر سيان، فى صعوبة أن تدفع دولة أكثر فقرًا حصتها (بالدولار الأمريكى) فى الميزانيات الدورية لنظام الأمم المتحدة بعد إيجاد موارد لذلك، مثلما هو الحال فى أن تدفع دولة أغنى حصتها الأكبر أيضًا ؛ لذا فإن أيًا منهما لا يحق لها أن يتمتع بصوت مميز أو ثقل خاص عند وضع السياسات والبرامج . تم الاتفاق على ذلك بالإجماع عند بدء عمل المنظمات، ونص عليه الميثاق (Art. 17.2) . (يتحمل الأعضاء نفقات المنظمة كل حسب الحصة التى حددتها الجمعية العامة)، وهذا المبدأ نفسه بمثابة الأساس لتمويل الوكالات المتخصصة وهو ما يتم أيضًا بنظام الحصص (South Centre, 1997:22) .

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى زادت انتهاكات المبدأ الأساسى لتمويل الأمم المتحدة، كما سارعت حكومات ومراكز أبحاث الليبرالية الجديدة لترسيخ مفهوم جديد لهذه المنظمة يجعلها تبدو فى صورة أنها شركة رأسمالية والدول الأعضاء بها " مساهمون ". المساهمون بنسبة أكبر " هم المساهمون الرئيسيون " الذين يتعين " أن يفيدوا من الأمم المتحدة بقدر ما يدفعون " . وهذا هو أيضًا التبرير المعيارى للهجوم المناهض للديمقراطية الذى شنته حكومتا ريجان وتاتشر قبل أن تتبعهما الحكومات المتوالية فى دولتيهما، كما كان الهجوم الذى جاء بصفة خاصة من جانب الكونجرس الأمريكى على اليونسكو وتعديل " كاسيبوم "وما ارتبط بهما من إجراءات ، كان سببًا فى تقويض الأساس الديمقراطى للنظام المالى للأمم المتحدة كما نص عليه الميثاق.

يعادل حجم ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بتمويل أعمالها الرئيسية تقريبًا حجم ميزانية وزارة فى دولة أوروبية صغيرة مثل فنلندا (١,٢٥ مليار دولار أمريكى) . ويعادل حجم الإنفاق الكلى للمنظمة الدولية ، متضمنًا الإنفاق على كل الوكالات والصناديق ومهام حفظ السلام، نحو عشرة مليارات دولار أمريكى، أى ٣٠٪ من الميزانية السنوية لمدينة مثل نيويورك . ومع ذلك أصبحت كل أنشطة الأمم المتحدة مرهونة بما تدفعه الولايات المتحدة من أموال ،

وتماشيًا مع البرنامج الليبرالى الجديد لتقليص حجم كل المنظمات العامة ، تم تقليص حجم أنشطة الأمم المتحدة ، كما تم خفض عدد العاملين بالأمانة العامة بنسبة ٢٥٪ ليصبح عددهم ٨٧٠٠ موظف بعد أن كان ١٢ ألفًا فى عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ [٢٠]؛ هذه المشروطية المالية ، التى ترقى فى الواقع إلى درجة الابتزاز ، تسببت فى عدم استقرار وتقليص العديد من أنشطة الأمم المتحدة ، وإضعاف أداء باقى العاملين بالمنظمة وتقييد حركتها .

وإزاء هذا الموقف، ظهرت مقترحات عديدة بشأن أساس جديد لتمويل الأمم المتحدة ؛ فالتمويل التطوعى من جانب الدول الأعضاء لا يبدو حلاً، خاصة وأنه عادة ما يكون مرتبطا بأنشطة معينة وبمدى زمنى قصير ، فضلا عن أنه تمويل ضئيل القيمة. هذا النوع من التمويل يبدو كذلك وكأنه يعزز من مسألة المشروطية المالية المشار إليها سلفًا بدلاً من أن يخلص منظومة الأمم المتحدة منها. والحل الممكن لهذه المشكلة يتمثل فى شقين : الأول، وهو الأصعب، متعلق بمقترحات الإصلاح الموجودة بالفعل، والتى تهدف إلى مراجعة نظام المدفوعات . فإذا تم تحديد سقف لإسهامات أى دولة لا يتجاوز نسبة عشرة فى المئة وإحياء نظام الإيرادات سيصبح بالإمكان بناء نظام يحظى بمصداقية أكبر (South Centre, 1997: 222-3) . والمشكلة تكمن فى أن الولايات المتحدة كانت حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ترفض التفاوض بشأن أى مراجعة لحصتها التى تقدر بنسبة ٢٥ ٪ . وكما يظهر فى الجدول التالى ، تم تخفيض نسبة حصتها بصورة مؤقتة فى عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٢ ٪ ، إلا أنها عادت إلى الارتفاع فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٢٤,٦ ٪ .

جدول ١-٢ : حصص المدفوعات المخصصة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ .

الدولـــة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	٢٢
اليابـــان	١٩,٦٣
ألمانيـــا	٩,٨٣
فرنســـا	٦,٥٠
بريطانيـــا	٥,٥٧
إيطاليـــا	٥,٠٩
روســـيا	١,٢٠
الإجمالى	٦٩,٨٢ % من الموازنة الدورية للأمم المتحدة

* المصدر . تقييم إسهامات الدول الأعضاء فى الموازنة الدورية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ .

* والمصدر ـ متاح على الإنترنت على الموقع :

<http://www.globalpolicy.org/finance/assessment/dues 2000.htm>

من حيث المبدأ، وطبقًا للمادة ١٨ (٢) يجوز – بأغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة – تحديد سقف للإسهامات بواقع ١٠٪ على سبيل المثال ، لكن هيمنة الولايات المتحدة على العديد من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لا تقتصر على استخدام حق الفيتو بل تتجاوز ذلك بكثير . توضح خبرة السنوات العشرين الماضية مدى صعوبة حشد إرادة سياسية قوية كافية لتحقيق إصلاحات مالية ديمقراطية؛ إذ إن أى تحالف من أجل الإصلاح يتعين أن يضم أكثر من ثلثى الدول الأعضاء بالجمعية العامة .

الشق الثانى ربما يمكن تحقيقه بصورة أيسر ؛ إذ على الأقل يمكن تحرير الأمم المتحدة جزئيًا من مسألة المشروطية المالية جزئيا، وذلك بإيجاد مصادر تمويل جديدة لا تعتمد مباشرة على إرادة دول معينة، " هذه الوسائل الجديدة للتمويل تتضمن فرض ضرائب دولية ، لدعم

نظام الحصص الأساسي " (South Centre, 1997: 223)، أما قائمة مصادر الدخل المحتملة فطويلة .

وتتضمن الضرائب الدولية والعالمية المقترحة (ibid.:88-91) :

- ضريبة على تداول العملات (وهى ضريبة ضئيلة القيمة تطبق على تداول كل أنواع العملات).
- ضرائب تلوث (على سبيل المثال ضريبة كربون عالمية على مبيعات أنواع الوقود الحفرى).
- ضريبة مبيعات الأسلحة (ضريبة على المبيعات الدولية للأسلحة) .
- ضريبة سفر (ضريبة موحدة تطبق على كل رحلات نقل الركاب) .
- ضريبة جزئية على الاتصالات اليومية .
- إيرادات عن الحفر بغرض التعدين فى قاع البحر (ضريبة على إيرادات الهيئة المسؤولة عن الأعمال فى قاع البحر التى أسست بالخضوع لقانون معاهدة البحار) .

وهناك موارد أخرى ممكنه لجلب إيرادات تم اقتراحها ، وتتضمن :

- إصدار" يا نصيب " عالمى تابع للأمم المتحدة .
- نسبة مئوية من الإيرادات التى يجرى تحصيلها من مسابقات اليانصيب فى الدول .
- بطاقة ائتمان تابعة للأمم المتحدة .
- تخصيص إيرادات يوم واحد فى العام من مبيعات الطوابع فى كل مكاتب البريد بأنحاء العالم لصالح صندوق تابع للأمم المتحدة .

لا شيء من ذلك كله يمثل حلاً كاملاً، وبعضه سيكون مجرد إسهامات تطوعية؛ فمسألة بطاقة الائتمان قد تحول الأمم المتحدة فعليًا إلى شركة مالية . ومازال قانون معاهدة البحار

فى أزمة منذ رفض إدارة ريجان له ، وأى محاولة لتأسيس نظام للضرائب أو حتى اليانصيب من خلال نظام الأمم المتحدة قد تواجه مقاومة من الدول التى لا ترغب فى تقليص سيطرتها على ميزانية المنظمة، قد تكون الإسهامات التى تأخذ شكلاً خيريًا أكثر قبولاً لدى بعض الفاعلين، إلا أن هناك مشكلات عديدة مرتبطة بهذا النوع من الإسهامات أبرزها قلة حجمها وعدم انتظامها وشروطها الخفية .

لكن بعض هذه المقترحات أو الكثير منها ذات جدوى بكل ما فى الكلمة من معنى؛ فإصدار يانصيب عالمى تابع للأمم المتحدة أو بطاقة ائتمان أممية يمكن أن يمثل من الناحية الفعلية مصدرًا لتمويل المنظمة، ويمكن أن نطمح إلى ما هو أكثر من ذلك ، كما سنناقش فى الجزء الثانى من الكتاب؛ فيتم فرض ضريبة على تداول العملات أو ضريبة عالمية على البيوت الزجاجية المستخدمة فى الزراعة دون الحصول على موافقة كل القوى العظمى (على الرغم من الحاجة لموافقة بعضها) . كما يمكن أيضًا تغذية المنظمة ببعض هذه الموارد، وبذلك يجرى رفع بعض الضغط الذى يمارس عليها بسبب الابتزاز المالى .

هوامش الفصل الأول

[١] لتوضيح هذه العملية انظر (Bennis, 2000: 7-10) .

[٢] يقول ميلر Miller (1999) " قال مسؤول الأمم المتحدة إن الاستياء الأمريكي كان أشد في ظل إدارة كلينتون مما كان عليه تحت إدارة رونالد ريجان الذى لم يخف رأيه المستخف بالأمم المتحدة ، وأضاف المسؤول إنه " فى عهد ريجان كنا نعرف على الأقل أين نقف . وكانت الولايات المتحدة تدفع حصتها فى وقتها ... لكن كلينتون أعطى وعودًا كثيرة لم يقدر على الوفاء بها، وطعننا فى ظهورنا ثم قال إنه يشعر بآلامنا " .

[٣] عندما أصبح واضحًا فى عام ١٩٩٦ أن الولايات المتحدة " لا تفضل إعادة انتخاب بطرس غالى لفترة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة على غير ما كان متوقعاً، بحث بطرس غالى عن أسباب معارضته فوجد ردًا يصعب تصديقه : "بطرس غالى كان مستقلاً إلى حد بعيد" (Boutros-Ghali, 1999: 291) .

[٤] يعنى "الاستحقاق " فى أغلب الأحيان ، الحصول على درجات من جامعات هارفارد أو ييل أو غيرها من الجامعات الأمريكية التابعة لرابطة جامعات إيفى الأمريكية - Ivy League - المتميزة.

[٥] " الرقيب Censor " فى اللاتينية تعنى المساعد المستشار أو الناقد ، وهو شخص وظيفته إبداء الرأى أو التقييم بعد الدراسة. وأصبح الانحياز المنظم فى مسألة الرقابة هو المهمة الحديثة " للرقيب "، ويثور تساؤل : هل هناك حرية تعبير كاملة فى الأمم المتحدة ؟

[٦] لمزيد من التحليل المفصل انظر (Patomaki, 2002 b) .

[٧] بعض المراكز البحثية مثل مؤسسة التراث " Heritage Foundation " أو معهد "كاتو Cato Institute" يرى أن الأمم المتحدة منحازة ضد التحرر الاقتصادى والشركات متعددة الجنسيات . انظر على سبيل المثال:

UN Assessment Project

<http://www.heritage.org/library/keyissues/intlorganizations/unitednations.html>

[٨] فى تصويت أجرى فى مجلس الأمن بتاريخ الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثانى من عام ١٩٩٦ صوت ١٤ عضوًا لصالح تعيين بطرس غالى لفترة ثانية، إلا أن صوت الولايات المتحدة منفردًا كان سبب عدم تعيينه .

[٩] انظر Archibugi, *et al.*, 2000: 137 .

[١٠] انظر على سبيل المثال Boutros-Ghali, 1999: 319 .

[١١] انظر Boutros-Ghali, 1996 : بداية الجزء الخامس . و South Center, 1997:26; cf. Alker, 1991; Held, 1995: 87-8 .

[١٢] حتى إذا افترضنا أن هيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة سوف يستمر بعد التحول الديمقراطي؛ فإن إبعاد الصين عن هذه المنظمة قد يكون في حد ذاته مشكلة تحت ظروف معينة. وعلى الجانب الآخر، فإن تحدى زعامة الولايات المتحدة قد يشبه الانسلاخ عن الأمم المتحدة .

[١٣] انظر : Rozali Reform Paper, 20 March, 1997, draft resolution of the General Assembly, UN Press Release GA/9228, 20 March, 1997 .

[١٤] انظر Bedajoui, 1994; Boutros-Ghali, 1996: Section III .

[١٥] تصفح الموقع التالي على الإنترنت :

<http://www.cwps.org/brochure.htm#c>

[١٦] هذه النظريات تمت مناقشتها في كتاب لباتوماكي بعنوان :

Models of Political Particpation and Civil Society.

[١٧] انظر على وجه الخصوص : Galtung, 2000:156 .

[١٨] " مقترحات من أجل علاقة جديدة وقوية بين اتحاد البرلمانات الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها " تقرير تم إعداده من جانب اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الدولي في نيودلهي ، وتم تبني التقرير دون إجراء تصويت عليه في مجلس اتحاد البرلمانات الدولي، في الجلسة رقم ١٦٨ التي عقدت بهافانا في السابع من نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

[١٩] " تعزيز الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتنميتها ديمقراطيًا ". ورقة بحث منشورة بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٠ . الموضوع الرئيسي السادس في منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية .

[٢٠] بيانات الأزمة المالية للأمم المتحدة متوفرة وموضحة للمستخدم بشكل يسير على الموقع.

<http://www.globalpolicy.org/finance/index.htm> .

الفصل الثانى

مؤسسات بريتون وودز

وضع خبراء الاقتصاد فى الولايات المتحدة وبريطانيا المبادئ الجديدة لإدارة الاقتصاد العالمى الرأسمالى خلال عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٣، وبسبب الكساد الكبير والحرب العالمية أصبح الاقتصاد العالمى فى حالة من التفسخ والتشوش بدرجة كبيرة، وتم التخطيط بدقة شديدة لاقتصادات الحروب القديمة ، ليس فى برلين وموسكو فقط ، بل فى واشطن ولندن أيضًا، وبعد مناقشات مطولة بين الخبراء البريطانيين والأمريكيين نظمت الولايات المتحدة مؤتمرًا فى بريتون وودز Bretton Woods ، وهى قرية صغيرة فى نيو هامشاير New Hampshire، وفى هذا المؤتمر الذى حضره ممثلو ٤٤ دولة منها الاتحاد السوفيتى والعديد من دول أمريكا اللاتينية تأسس صندوق النقد الدولى -IMF- والبنك الدولى للتعمير والتنمية-IBRD-، ويمثل حجر الأساس لمجموعة البنك الدولى الآن. كما أصبح عرفًا أن يطلق على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مؤسسات بريتون وودز، وهو اسم القرية التى عقد فيها المؤتمر .

كانت الاتفاقات الأنجلو أمريكية فى عام ١٩٤٤ أمرًا مختلفًا تمامًا عن أى شىء آخر عرفه العالم الرأسمالى ؛ فقد وضعت تلك الاتفاقات القواعد لنظام متعدد الأطراف للتجارة والمدفوعات منفتح نسبيًا، ولكن تلك الاتفاقات فعلت ذلك بطريقة تربط الانفتاح والتوسع التجارى بأسعار صرف ثابتة، لكنها قابلة للتغيير وبقيود رأسمالية صارمة وبالتزام حكومات الدول بالعمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادى والسياسى، وكان نظام بريتون وودز فى واقع الأمر حلاً وسطًا لمواقف عديدة فى الدولتين . وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى رأى جون ماينارد كينز John Maynard Keynes مؤلف "النظرية العامة للعمالة ... المصلحة والمال" فى عام ١٩٣٦، وكذا كبير المفاوضين البريطانى فى عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤، وكيف أكد أهمية التشغيل الكامل وسياسات التدخل الحكومى فى الشؤون الاقتصادية فى تحقيق الاستقرار [1]. وبالنسبة إلى الحكومة البريطانية فى وقت الحرب كانت الأفضليات الإمبراطورية حتمية (كانت تلك الأوضاع متغيرة مع الوقت)، كما فضلت الخارجية الأمريكية اتخاذ موقف تقليدى بشأن التجارة الحرة، بينما كانت جهات أخرى فى الإدارة الأمريكية ميالة لقبول بعض العناصر التى اقترحها كينز.

وفي مرحلة ما من المفاوضات لجأ كينز إلى الريف الإنجليزي؛ حيث وضع خطة طموحة كانت تتضمن آليات لتسوية أسعار الصرف على نحو منظم ، وحشد الائتمان الذي قد يمنع الدول من اللجوء إلى تخفيض العملة المتداولة كوسيلة لتصحيح الأوضاع، ويجعل لاتحاد المقاصة الدولي السلطة لتدبير وإدارة ما يعادل ٢٥ إلى ٣٥ بليون دولار أمريكي في صورة عملة دولية جديدة لتصحيح عدم التوازن في المدفوعات ، كما يكون للاتحاد كذلك سلطة فرض ضريبة على الاحتياطي الزائد للدول الدائنة وفرض إجراءات أخرى لضمان تصحيح مسألة اللاتوازن في المدفوعات سواء في الدول التي لديها فائض ميزانية أو الدول التي تعاني من عجز (Ikenberry, 1992: 314-15) . وخرج كبير المفاوضين الأمريكيين هاري ديكستر وايت Harry Dexter White بخطة أكثر تواضعًا يقترح بموجبها موارد صغيرة إلى حد بعيد للقضاء على عدم التوازن، كما جعل تعهدات الدول الدائنة للإسهام في صندوق الإغاثة محدودة للغاية . وشكل هذا الحل الوسط مرجعية يوليو / تموز ١٩٤٤ لمؤتمر الأمم المتحدة لوضع مقترحات ذات " طبيعة محددة " لصندوق نقد دولي وبنك للتعمير والتنمية [٢]، وأسس مؤتمر بريتون وودز صندوق النقد الدولي الذي كُلِّف بتحقيق الاستقرار لنظام النقد العالمي، أما البنك الدولي للتعمير والتنمية الذي ينظر إليه دائمًا باعتباره منتجًا فرعيًا لتلك المفاوضات، فكان عليه تمويل أعمال إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب ، ثم أعمال التنمية، كما أن المركز الرئيسي للمنظمتين موجود في واشنطن دي . سي . بالقرب من البيت الأبيض .

تغير السياق السياسي الدولي بسرعة، وبعد قليل من التردد قرر الاتحاد السوفيتي بزعامة جوزيف ستالين Joseph Stalin البقاء خارج المؤسسات المركزية لاقتصاد العالم الرأسمالي، وفي عام ١٩٤٨ تمت محاكمة هاري ديكستر لصلته المزعومة بالأنشطة (الشيوعية) المناوئة للولايات المتحدة، وفي نهاية الأمر كان نظام بريتون وودز يعمل بطريقة مختلفة عما كان مخططا له في البداية خاصة فيما يتعلق برؤية كينز. وابتداء من الخمسينيات – وخاصة في سبعينيات القرن المنصرم – برز نشاط صندوق النقد الدولي في جعل قروض الموازنة مشروطة بالسياسات التقشفية. بدأ ذلك في أمريكا اللاتينية ثم في أفريقيا جنوب الصحراء وبعد ذلك في كل مكان تقريبًا ، وانتقل عبء توفيق الأوضاع كلية إلى الدول التي كانت تعاني من عجز في

الميزانية – باستثناء الولايات المتحدة التى كانت تعمل خارج التزامات صندوق النقد الدولى على الرغم من تنامى عجزها المالى وتكدس مديونياتها منذ ستينيات القرن الماضى[٣].

ومع تعزيز العمل بالأرثوذوكسية الاقتصادية ، بدأ صندوق النقد الدولى فرض السياسات الانكماشية التى حذر منها كينز، هذه السياسة المالية التقشفية تستخدم مستوى الإنفاق الحكومى وكذا الضرائب فى تقليل مستوى الطلب الإجمالى فى الاقتصاد، وتحت ظروف عجز منتظم يكون للسياسات الانكماشية وبرامج توفيق الأوضاع المطلوبة آثار سلبية كبيرة فى أغلب الأحيان ، وهذا العجز المنتظم يحدث أحيانًا بسبب التراجع فى تجارة المواد الخام أو نتيجة للاستخدام غير المثمر للقروض الأصلية، وببساطة يصبح الوضع أكثر سوءًا بسبب منطق التكدس الآلى للديون . وتصور مسألة الآثار السلبية الكبيرة المشار إليها سلفاً أمرًا منتشرًا فى أنحاء كثيرة من العالم ، وربما كانت هناك المئات من حالات الفوران السياسى فى أنحاء كثيرة من العالم ومطالبات بإجراء إصلاحات جذرية على صندوق النقد الدولى (أو إلغائه) . وفى عام ٢٠٠٠ الذى كان هادئًا نسبياً، وقعت أحداث كبرى فى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور وكينيا ونيجيريا وباراجواى وجنوب أفريقيا؛ ففى البرازيل على سبيل المثال صوت أكثر من مليون شخص في استفتاء صورى أو رمزى على وقف إصلاحات صندوق النقد الدولى [٤] ، فضلاً عن خروج مظاهرات حاشدة.

وبعد مرحلة إعادة البناء بعد الحرب فى أوروبا على وجه الخصوص ، كانت قروض البنك تركز بصورة أساسية على مشروعات تنمية محددة مثيرة للجدل، ونتيجة لمشكلة الديون والأزمات الاقتصادية فى العديد من الدول الجنوبية بدأ البنك أيضًا يمنح القروض بهدف توفيق الأوضاع، وعلى الرغم من أن تلك القروض لم تكن تمثل سوى جزء من أنشطة البنك، فإن برامج توفيق الأوضاع أو إعادة الهيكلة كانت مكملة لسياسات الصندوق، وطلب من الدول التى تعانى من مشكلات مالية أو فى حاجة للقروض لأهداف تنموية أمرين هما " التكيف " و " إعادة الهيكلة "، ونتيجة لذلك خفضت تلك الدول الإنفاق الحكومى والدعم ، وحررت التجارة وسياساتها المالية، وخصخصت شركاتها ذات الملكية العامة بما فيها الشركات المحتكرة لأعمال البنية الأساسية، واتخذت خطوات نحو "الحكم الرشيد".

كـان أحـد الأسـباب المنطقيـة لهـذه السياسات هـو تـأمين مـصالح الـدائنين، وطبقًـا للأرثوذوكسية الاقتصادية [٥] ، فإن الدول المدينة ، بترشـيد الإنفـاق الحكـومى وبيـع ممتلكاتهـا تستطيع تأمين الموارد اللازمة لتسديد القروض التى حصلت عليهـا بفائـدة مناسـبة، ومـا إن يـتم ذلك، يصبح المناخ ملائما لبداية جديـدة، لكـن يبـدو أن مـشكلة الـديون مازالـت قائمـة، وربمـا تعمقت برغم مرور عدة عقود على البدء فى تطبيق السياسات التقشفية وما صاحبها مـن " توفيـق أوضاع " و " إعادة هيكلة ". وفى الوقت نفسه، فإن الأنظمة الاجتماعية الاقتـصادية فـى الـدول التى تأثرت بتلك التطورات قد تغيرت ، بينما قامت الـشركات العـابرة للحـدود القوميـة بـشراء وسائل الإنتاج الوطنية الأكثر ربحية فى هذه الدول . ويمكن أيضًا قراءة مبـادرات الـدول الفقـيرة المثقلة بالديون (HIPC) لإعادة جدولة الديون غير القابلة للسداد كمؤشر على أن الأرثوذوكـسية السائدة فى دول مجموعة الثمانى– G8 – ومؤسسات بريتون وودز-BWIs- تعترف بـأن جـزءًا مهمًا من الدَّين غير قابل للسداد، وأن ذلك يهدد بتدمير أسس أى انتعاش اقتصادى [٦]، ويدعي المنتقدون أن السياسات التى تفرضها مؤسسات بريتون وودز مسؤولة جزئيًا عن هذه الكارثة [٧]

المشكلة هى أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يمثلان مصالح الدائنين، لذا فالمدينون لا حول لهم ولا قوة، وربما تكون هذه الصيغة مضللـة بعـض الـشيء؛ فمؤسـسات بريتـون وودز لا تعمل كممثل لمصالح الدائنين فحسب، بل إن صندوق النقـد والبنـك الـدوليين يمـثلان دائـنين تجاريين محوريين ، وفى بعض الأحيان يكون سعر الفائدة الذى يحددانه أعلى من السعر الـذى تحدده بنوك خاصة أخرى، وما يبدو مفتقدًا هو وجـود قاعـدة مؤسـسية لحـوار نزيـه يـضم كـل الأطراف حول السياسة الاقتصادية العالمية. وربما تملى بعض الأطراف سياسات اقتـصادية علـى أخرى ، ومنذ سبعينيات القرن الماضى ظلت السياسات الاقتصادية (وغيرها من السياسات) لدول كثيرة تحت السيطرة المباشرة لصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو لكليهمـا، مـن بينهـا معظـم دول العالم النامى وكثير من دول الكتلة السوفْيتية الـسابقة، كمـا يـنظم الـصندوق سياسـات دول أعضاء كثيرة ولكن بدرجات متفاوتة . إن إصلاح منظمات بريتـون وودز ديمقراطيًـا أو اسـتبدالها بمؤسسات أكثر ديمقراطية قد يفتح المجال أمام حوار حقيقى حول المبادئ الأساسـية لـسياسات اقتصادية مشروعة ولغيرها، وفضلاً عن ذلك هناك تصور على نطاق واسع فى الدول المتأثرة بأنـه أيا كان رأى الناخبين. فإن السياسات يتم إقرارها بالفعل فى واشنطن، وهـو مـا يتنـاقض بـشدة

مع الغاية الديمقراطية لمبدأ تقرير المصير الديمقراطي، ويؤدى بدوره إلى تنامى الدعوة لإصلاح مؤسسات بريتون وودز بما يسمح بالمزيد من التعددية فى السياسات الاقتصادية الوطنية .

صندوق النقد الدولى

بعد انضمام تيمور الشرقية إلى صندوق النقد الدولى فى يوليو / تموز ٢٠٠٢ بلغ عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة ١٨٤ دولة . ويجتمع مجلس المحافظين، وهو أساسًا أعلى سلطة فى الصندوق، مرة واحدة سنويًا أثناء الاجتماع السنوى، الذى تشارك فيه كل الدول الأعضاء. وكلما زاد استثمار دولة فى احتياطى الصندوق زاد عدد أصواتها، وتستحوذ الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على نحو ٤٠٪ من الأصوات فى مجلس المحافظين [٨]. وتعتمد القرارات عادة على مداولات وتوصيات اللجنة الدولية للنقد والمالية (التى كانت فى الماضى لجنة مؤقتة) وعلى أعمال المجلس التنفيذى ، ويضع مدير الإدارة جدول الأعمال بالتعاون مع المجلس التنفيذى وهيئة المكتب، وبعيدًا عن مسألة اتخاذ القرارات بأغلبية ضئيلة ، تحتاج قرارات كثيرة إلى نسبة أغلبية عالية تتراوح بين ٧٠ و ٨٥ ٪ من الأصوات، مما يعطى بعض المجموعات حق النقض (ڤيتو)، حيث تكون الولايات المتحدة بحد ذاتها مجموعة تستحوذ على ١٧,١٦ ٪ من الأصوات، ولذلك فهى تمتلك حق النقض الذى يؤثر فى قرارات رئيسية عديدة بما فيها القرارات المرتبطة بتغيير حصص الأصوات .

الإدارة اليومية مسؤولية المجلس التنفيذى المكون من ٢٤ مديرًا تنفيذياً، هذا المجلس التنفيذى، ومقره واشنطن، يمثل عمليًا أهم كيان لصنع القرار فى الصندوق، ومدير الإدارة الذى يرأس المجلس التنفيذى يكون دائمًا أوروبيًا، بينما نائبه ـ شأنه شأن رئيس البنك الدولى ـ يكون فى أغلب الأحيان من أمريكا الشمالية (وكلاهما دائمًا من الرجال) . ويتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذى على أساس سياسى، كما أن تشكيل هذا المجلس يعبر بشكل واضح عن قوى التصويت للدول المختلفة [٩]، ولا يعين ممثلين له سوى الدول الخمس صاحبة الحصص الأكبر.

هذه الدول الخمس هى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا منذ ١٩٨٠. أما الدول الأخرى فتشكل مجموعات تصل إلى ٢٣ دولة وتختار ممثلاً لها، وتتكون معظم تلك

المجموعات الآن على أساس جغرافى غير واضح المعالم و لا يتفق بصورة طبيعية مع أى نظام مؤسسى متعدد الأطراف له إرادة جماعية أو مصداقية، ولذا فإن الممثلين المنتخبين الذين يملكون ما يتراوح بين ١,١٦ ٪ و ٥,١٦ ٪ من الأصوات يصبح من العسير على أى منهم الحصول على تفويض من أى مجموعة لدعم موقف محدد .

نادرًا ما تتخذ قرارات صندوق النقد الدولى من خلال تصويت حقيقى؛ فمعظمها يعتمد على اتفاق جماعى بين الأعضاء، وطبقًا للقواعد والأحكام المنظمة لعمل الصندوق فإنه " من المألوف أن يتحقق الرئيس من الجو العام للاجتماع " [١٠]. وجرى تعريف هذا الجو العام أو المناخ من جانب المدراء التنفيذيين فى عام ١٩٤٧ بأنه " وضع يدعمه المدراء أصحاب الأصوات الكافية لدعم وتبنى الموضوع المطروح فى حال احتمال استخدام حق النقض ضده" (Ferguson, 1988:65) . وهكذا نجد أن نقطة " اتفاق الآراء "المشار إليها سلفًا كفيلة بإحباط أى تصويت يجرى السعى إلى إجرائه، كما أنها مرتبطة تمامًا بقوى التصويت الخاصة بالأعضاء . ويتضح بذلك أيضًا أنه لا معنى للدعوة إلى إجراء تصويت إذا لم تكن هناك أى فرصة لنجاحه (كل مدير تنفيذى لديه من حيث المبدأ حق الدعوة لإجراء تصويت رسمى). " ويمكن القول بأن القاعدة هى أن أى مدير إدارة .... لا يستطيع اتخاذ أى قرار مهم من أى نوع دون موافقة الولايات المتحدة ودون موافقة الدول الأوروبية الكبرى واليابان أيضًا" — اليوم - (Swedberg, 1986:379) ، وفضلاً عن ذلك فإن محاولة للمعارضة قد تؤذى بعض الدول المُمَثَّلة فى الصندوق وخاصه إذا كانت ضعيفة أو معتمدة عليه فى تسوية ديونها ومواصلة الحصول على النقد الأجنبى، وربما تكون هناك حاليًا مفاوضات ثنائية مع الصندوق لفرض مزيد من القيود على فرص المناورة.

ونموذج المعرفة السائد فى الصندوق حاليًا ضرورى للغاية بالنسبة لعملياته؛ فالمعينون والمثلون فى المجلس التنفيذى يأتون من أكثر القطاعات " تقليدية " فى الدول المساهمة، وعادة ما يكونون وزراء مالية أو رؤساء للبنوك المركزية أو موظفين كبارًا بتلك البنوك أو عاملين بمعاهد بحثية قائمة على أساس تجارى ، تدعم تمامًا الأرثوذوكسية الاقتصادية [١١].

جدول ٢ (١): حصص وأصوات الدول في صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٢

الدولـــة	الحصة بالمليون من حقوق السحب الخاصة (SDRs)	النسبة المئوية لإجمالي الأصوات
الولايات المتحدة	٣٧,١٤٩,٣٠	١٧,١٦
اليابـــان	١٣,٣١٢,٨٠	٦,١٦
ألمانيــــا	١٣,٠٠٨,٢٠	٦,٠٢
فرنســـا	١٠,٧٣٨,٥٠	٤,٩٧
بريطانيـــا	١٠,٧٣٨,٥٠	٤,٩٧
الصيـــن	٦,٣٦٩,٢٠	٣,٠٠
الهنـــد	٤,١٥٨,٢٠	١,٩٦
السويـــد	٢,٣٩٥,٥٠	١,١٣
تجمع جنوب الصحراء (٢٣ دولة)	٢,٤٦٤,٠١	١,١٦
دول أخـرى	١١٢,٠٨٠,٧٠	٥٢,٧٦
المجمـــوع	٢١٢,٤١٤,٩٠(=٢٩٠ مليار دولار أمريكي)	٩٩,٢٩

المصدر : الموقع الرسمي للصندوق – مارس/ آذار ٢٠٠٢

<http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm>

ملاحظات : يخصص لكل دولة عدد قليل من الأصوات الأساسية . وعلى مدار تاريخ الصندوق ظل العدد دون تغيير وهو ٢٥٠ صوتًا . ورغم عدم وجود أهمية كبرى هذه الأيام للتناسب بين الأصوات الأساسية وإجمالي الأصوات، فإن هناك فرقًا بسيطًا بين الحصة/ الحصة الإجمالية، والأصوات / الأصوات الاجمالية .

وحق السحب الخاص –SDR– هو بند من الأصول قدمه صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٦٩ ، ويجوز للدول الأعضاء بالصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة فى التعاملات بينهم وفى التعامل مع ١٦ مالكًا اعتباريًا للحقوق ومع الصندوق نفسه. كما أن حق السحب الخاص هو الوحدة المحاسبية للصندوق . وهناك عدد آخر من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية التى تستخدم حق السحب الخاص كوحدة محاسبية لها أو كأساس لتلك الوحدة . وتحدد قيمة حق السحب الخاص يوميًا باسخدام سلة تضم أربع عملات رئيسية هى اليورو والين اليابانى والجنيه الإسترلينى والدولار الأمريكى . وفى الأول من أغسطس / آب ٢٠٠١ بلغت قيمة حق السحب الخاص الواحد ١,٢٦ دولار أمريكى . وتجرى مراجعة مكونات السلة كل خمسة أعوام لضمان تمثيلها بالفعل للعملات المستخدمة فى التعاملات الدولية، وأن يكون ثقل العملات وتناسبها مع أهميتها العالمية فى الأنظمة التجارية والمالية .تصفح على سبيل المثال الموقع التالى

<http://www.inf.org/external/pubs/ft/exrp/what.htm#where>

وبعد أعوام من النمو (وفى تناقض صارخ مع نظام الأمم المتحدة) فى بداية الألفية الجديدة كان للصندوق فريق تشغيل قوامه ٣ آلاف فرد، ورجال الاقتصاد هم الأعضاء الأساسيون فى هذا الفريق ، فهم ثلثا العاملين المحترفين، بالإضافة إلى عدد من المستشارين بنظام التعاقد من الخارج . هؤلاء الاقتصاديون عادة ما يكونون قد حصلوا عل تعليمهم فى " أرثوذركسية كلاسيكية جديدة " أو ما يتبعها، كما أنهم يحصلون على أجور عالية مقابل الخدمات التى يقدمونها (الراتب الأساسى يتراوح بين ٦٥ ألف و ٢٥٠ ألف دولار أمريكى سنويًا) [١٢] . ومعظم كبار رجال الاقتصاد هؤلاء من الحاصلين على درجات من جامعات أمريكية وبريطانية وأوروبية كبرى مثل كمبريدج وكولومبيا وهارفارد وأكسفورد وبرنستون وستانفورد وييل . وفى الأعمال اليومية يعتمد كل من مدير الإدارة والمجلس التنفيذى ومجلس المحافظين على عمل هؤلاء الخبراء الاقتصاديين .

ويعتمد كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عملهما على مبدأ الحياد الاقتصادى، وكلاهما مؤسسة غير سياسية ومهامها فنية (أو اقتصادية فقط)، ولا صلة لها بالسياسة بأى شكل من الأشكال . وفى واقع الأمر كان كينز هو صاحب فكرة أن تكون مؤسسات بريتون وودز محايدة على المستوى السياسى وبأكبر درجة ممكنة . كان كينز يشعر بأن "الاقتصاد العالمى يتعين أن يتم تنظيمه بأسلوب يتمتع بالاستقلالية، وأن يكون ذاتى الحركة . ويتعين بقدر المستطاع أن يعمل مثل السوق فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية"

(Swedberg, 1986: 378_[13]. وقد عارض كينز سعى الولايات المتحدة لجعل المجلس التنفيذى للصندوق والعاملين به عرضة للمحاسبة عمليًا من جانبها، إلا أن معارضته ذهبت أدراج الرياح ، حيث نجحت جهود الولايات المتحدة فى محاولاتها إلى حد بعيد [14]، ومع ذلك فقد تم النص على مبدأ الحياد الاقتصادى الذى دعا إليه كينز فى الاتفاق الأساسى، وقد ساعد هذا التعريف على التوصل إلى إجماع بشأن المبادئ الأساسية لنظام بريتون وودز ، كما ساعد على بقاء هذا النظام رغم عقود من الاضطراب (انظر Ikenberry, 1992)، إلا أن مبدأ الحياد الاقتصادى لا يمكن تطبيقه سوى فى حالة الإجماع، ويمكن تعريف أى شىء بأنه فنى أو اقتصادى فى حالة قبوله، كما أن أى شيء يمكن أيضًا تسييسه ، وذلك برفضه علنًا. كينز نفسه لم يتفق تمامًا مع فكرة جعل المجلس التنفيذى عرضه للمحاسبة عمليًا من جانب الولايات المتحدة، ولابد من أنه كان سيعارض أيضًا المبادئ السائدة حاليًا فى إدارة الصندوق.

كان من المخطط أن يكون الصندوق منظمة تساعد الدول الأعضاء فى حل المشكلات قصيرة الأجل التى تواجهها بشأن ميزان المدفوعات ، لكن مبدأ " المشروطية "، بصفة خاصة، جعل هذه المهمة الفنية موضع خلاف شديد ، وقد أدخل هذا المبدأ هذا لأول مرة فى عام ١٩٥٢ تحت ضغط من الإدارة الأمريكية التى كانت حينذاك الدائن الرئيسى فى النظام المالى العالمى، وتم فرضه رغم معارضة باقى أعضاء الصندوق (Ferguson, 1988:200) . وفى الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم كان تطبيقه مقصورًا على القروض الممنوحة لأمريكا اللاتينية، كما كانت أنشطة الإقراض الخاصة بالصندوق محدودة نسبيًا آنذاك، وتم تطوير مبدأ المشروطية خلال الستينيات والسبعينيات، وزاد الإقراض من الصندوق بسرعة، خاصة مع ظهور أزمات الدَّين والنفط . وفى السبعينيات والثمانينيات توسع المبدأ (المشروطية) ليشمل دول العالم الثالث بصفة عامة (وفى بعض الحالات يشمل دولاً صناعية مثلما حدث مع المملكة المتحدة فى عام ١٩٧٦)، ويحتوى مبدأ المشروطية فى صندوق النقد الدولى على وصفات عديدة تساعد الدولة الدائنة على تحسين ميزان مدفوعاتها . وفى السبعينيات والثمانينيات ألحق بالنظم المساندة أو الاحتياطية التقليدية اعتمادات متوسطة الأجل فى إطار الخدمة الموسعة للصندوق، وقروض امتياز أطول أجلاً فى إطار خدمة توفيق الأوضاع وخدمة توفيق الأوضاع المعززة (التى جرى إعادة تسميتها

مؤخرًا بخدمة النمو والحد من الفقر (O'Brien *et al.*, 2000:162) . وخلال التسعينيات عرفت هذه الوصفات السياسية العالمية باسم " إجماع واشنطن " [١٥].

النبذة الرابعة

صندوق النقد الدولى والأزمة الاقتصادية لإندونيسيا

تمثل إندونيسيا إحدى أكبر دول العالم من حيث عدد السكان الذى يبلغ ٢٣٠ مليون نسمة، وجرت العادة على اعتبارها أحد " النمور الآسيوية "؛ حيث حققت نموًا سريعًا منذ أوائل سبعينيات القرن الماضى وحتى منتصف التسعينيات، وخلال هذه الفترة من النمو الاقتصادى الكبير نجحت اليابان والنمور الآسيوية فى أن تكون هى المواقع الوحيدة المضيئة فى اقتصاد عالمى يغلب الكساد على معظم أرجائه، وكان هناك تصور على نطاق واسع بأن اليابان والنمور الآسيوية تمثل تهديدًا للهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة .

لكن إندونيسيا كانت دائما حليفًا مقربًا للولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٦٥ نجح الجنرال سوهارتو - Suharto فى الإطاحة بالجنرال سوكارنو - Sukarno زعيم إندونيسيا بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية والخارجية الأمريكية . وحصل نظام سوهارتو المناهض للشيوعية على دعم اقتصادى كان – على سبيل المثال – فى صورة تحكيم دين بعيد المدى. ووضعت إندونيسيا فى موقع تفضيلى بالنسبة للاستثمارات والإنتاج من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية العابرة للحدود القومية. وبعد التحول الصناعى السريع فى جنوب شرق آسيا بفضل مواردها النفطية، راح الاقتصاد الإندونيسى ينمو بسرعة فى السبعينيات، وكانت استراتيجية التنمية التى قادتها الدولة تعتمد على التصدير والاستثمارات الأجنبية المختلفة، وإقامة أنظمة تعليمية وصحية متقدمة .

كان النمو الاقتصادى يتراوح بين ٥ و ٨ ٪ سنويًا، أى أن حجم الاقتصاد كان يتضاعف كل عشر سنوات . فى عام ١٩٧٠ كان ٦٠ ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر الرسمى، وبحلول عام ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة إلى ١٢ ٪ على الرغم من النمو السكانى السريع، وتزامن ذلك مع انخفاض معدل وفيات الأطفال بأكثر من ٥٠ ٪ . وارتفاع عمر الفرد

المتوقع من ٤٨ إلى ٦٤ عامًا ومعدل المعرفة بالقراءة والكتابة لدى الكبار من ٥٧ إلى ٨٤ ٪ (انظر على سبيل المثال Singh, 1999) .

وعلى الرغم من أن عهد سوهارتو تخلله العديد من أحداث القمع والعنف، وأن إندونيسيا ربما لم تتمتع بالاستقلالية فى سياساتها الاقتصادية مثل ماليزيا ، فإنه يمكن القول فى النهاية إن صندوق النقد الدولى هو الذى لعب دورًا رئيسيًا فى وقف التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إندونسيا وفى إعاقة جوانب مهمة عديدة منها.

فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى بدأت الولايات المتحدة ومعها صندوق النقد الدولى فى الضغط على النمور الآسيوية من أجل تحرير أسواقها المالية، ووضع خبراؤه وخبراء عدد من صناديق الاستثمار الأخرى خططًا للتحرير المالى تم تنفيذها أيضًا فى إندونيسيا ، وكانت النتيجة وهمًا كبيرًا محفوفًا بالمخاطر، ثم ذعرًا ماليًا وأزمة مالية إقليمية امتدت بسرعة إلى روسيا والبرازيل (انظر Kindleberger, 2001 للاطلاع على مخطط عام لهذه الأنواع من الأزمات) .

بدأ وهم جنوب شرق آسيا يتضخم فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى؛ حيث كانت البنوك والصناديق الغربية تتطلع لأهداف جديدة ومربحة لاستثماراتها المالية قصيرة الأجل . وفى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ واجهت المكسيك أزمة عميقة فى قطاع العملات والبنوك، فى ذلك الوقت كان مناخ من عدم الثقة والقلق يسود الأسواق المالية العالمية، وفضلاً عن ذلك فإن معدلات الفائدة المنخفضة فى الغرب وزيادة التنافس بين البنوك وصناديق الاستثمار كانت تدفعها إلى الاستثمار فى "الأسواق الناشئة" بجنوب شرق آسيا . كان الكل يثق بالنمور الآسيوية، وجاءت تقارير صندوق النقد الدولى لترسم صورة وردية عن الآفاق المستقبلية لتلك المنطقة، وهكذا نرى أن الصندوق أسهم فى زيادة الوهم فى آسيا ، وكذا فى زيادة انفجار الأزمة فيما بعد.

بدأت الأزمة فى تايلاند فى يوليو / تموز من عام ١٩٩٧ ، وسرعان ما انتقلت إلى إندونيسيا؛ حيث كانت آثارها أكثر قسوة مقارنة بها فى أى مكان آخر؛ فقد انهار سوق الأوراق المالية بنسبة تجاوزت ٨٠ ٪ وسعر صرف الروبية أمام الدولار بنحو ٧٥ ٪ . وكانت

النتيجة المباشرة لذلك هى خلو خزائن الدولة الإندونيسية، كما زاد من حدة الأزمة رد فعل صندوق النقد الدولى .

طالب صندوق النقد الدولى، كشرط لقروضه الطارئة، تخفيض الموازنة وسحب السيولة من الأسواق، ولم يكن بول هيرست Paul Hirst وجراهام ثومبسون Grahame Thompson (1999: 161-2) هما الوحيدان اللذان يريان أن رد فعل الصندوق كان ينبغى أن يكون العكس، أى تبنى سياسات توسعية وليس تقشفية. ويذهب بول كروجمان Paul Krugman (1999: 103-4 and 111-12) إلى أبعد من ذلك؛ حيث يرى أن واشنطن فرضت إملاءاتها " بعكس ميثاق كينز " كليًا فى إطار ازدواجية المعايير "والحاجة الملحوظة لكسب ثقة السوق مهما كلفها الأمر"، كما أن الولايات المتحدة نفسها لا تطبق حكمة " إجماع واشنطن " فى سياساتها الاقتصادية .

ويبدو أن الحكومة الإندونيسية لم يكن أمامها بديل آخر . وفى صورة شهيرة التقطت عام ١٩٩٨ يظهر ميشيل كامديسوس Michel Camdessus المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى واقفًا متجهم الوجه ومعه رئيس إندونيسيا جالسًا بعد أن أجبر على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى. هذه الصورة تعيد إلى الأذهان أحداث القرن التاسع عشر عندما كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تجبر الآخرين على توقيع " اتفاقات " بتسليم السلطات إلى المراكز الاستعمارية (Stiglitz, 2002a: 40-1) .

كانت آثار الأزمة إلى جانب سياسات صندوق النقد الدولى مدمرة ؛ ففى عام ١٩٩٩ أصبح ٢٩ ٪ من الإندونيسيين تحت خط الفقر الرسمى (Moore, 2003) ؛ وسياسيًا لم تؤد الأزمة إلى تحول ديمقراطى شكلى فحسب ، وإنما أدت إلى فوران وأحداث عنف بين السكان الذين يمثلون ثقافات مختلفة فى أنحاء إندونيسيا . بيد أن المستثمرين الأجانب استطاعوا الإفادة من الموقف؛ ففى أعقاب نشوب الأزمة مباشرة أصبح بالإمكان شراء الشركات الإندونيسية بسعر لا يتجاوز ٤ ٪ من سعرها السابق الذى كان بالدولار (Singh, 1999:18) .

فى عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أصبح الموقف أكثر استقرارًا ، واسترد النمو عافيته وإن

كان جزئيًا، وعادت معدلات الفقر للانخفاض من جديد، إلا أن إندونيسيا لم تعد ثانية إلى طريق التنمية السابق، وساد مناخ من عدم الثقة والاضطراب، وهى اليوم مثقلة بالديون التى خلفتها الأزمة الآسيوية ، ومع الديون يأتى كذلك الاعتماد على صندوق النقد الدولى ووصفاته السياسية .

كانت الأنباء الواردة مع أوائل عام ٢٠٠٣ تشير إلى أن محاولات تحقيق التوازن فى ميزانية الدولة ـ برفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الأساسية مثلاً ـ قد أسفرت عن زيادة عدد الإندونيسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبينما بدأ المستثمرون فى الهروب من البلاد كانت الحكومة تكافح من أجل تحرير نفسها من " شروط " صندوق النقد الدولى (Moore, 2003).

واستجابة للمظاهرات الحاشدة أعلنت حكومة إندونيسيا فى يناير / كانون الثانى ٢٠٠٣ استعدادها للتخلى عن قرض من صندوق النقد الدولى بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكى لكى تكون أكثر حرية فى سياساتها الاقتصادية، وكان الهدف من هذا الإعلان على وجه الخصوص إلغاء ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولكن كانت هناك شكوك حول قدرة الدولة، بدون صندوق النقد الدولى، على إعادة جدولة ديونها الأجنبية الكبيرة البالغ قيمتها ٧٠ مليار دولار أمريكى (World Bank Press Review, 2002) .

وفى الوقت نفسه تجمع مئات المحامين فى فريق عرف باسم "فريق المحامين المهتمين بمعاناة الشعب "، وخططوا لقاضاة صندوق النقد الدولى ، كانت رؤيتهم أن ستة أعوام من الحصار على يد الصندوق فى إندونيسيا لم تسفر سوى عن تفاقم الأزمة الاقتصادية، كما أن نصائح الصندوق للقطاع الاقتصادى الإندونيسى بشأن الحد من الدعم على الوقود والكهرباء كانت وما زالت بلا أساس حتى الآن (Jakarta Post, 2003) .

وُطلِبَ من الدول التى تواجه صعوبات حقيقية، فيما يتعلق بميزان المدفوعات، ولا يوجد بديل لديها سوى طلب قروض من صندوق النقد الدولى، طلب منها أن تتبع سياسات محلية محددة حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات ميزان المدفوعات . وبينما يحدد المجلس التنفيذى مجموعة القواعد أو الضوابط اللازمة لتنفيذ مبدأ " الشروطية " يضع موظفو الصندوق، بالتفصيل،

محتويات البرامج التى تحقق التوازن أو الاستقرار أو البرامج التوفيقية . كانت الوصفات تتضمن أولاً : تحرير قيود الاستيراد وسعر الصرف والأسواق المالية عمومًا. ثانيًا : المزيد من الترحيب بالاستثمار الأجنبى المباشر، وثالثاً : اتخاذ إجراءات لمواجهة التضخم مثل زيادة سعر الفائدة وترشيد الإنفاق الحكومى والحد من زيادة الأجور (غالبًا بالهجوم على نقابات العمال) .

وعلى المدى البعيد ، وإذا كانت " مشروطية " صندوق النقد الدولى مازالت قائمة، يكون على كل الدول المعتمدة على الصندوق أن تتبع نموذجًا خاصًا من التدابير المؤسسية، وبمرور السنوات ربما يصبح هذا النموذج أكثر توسعًا وتحديدًا بالنسبة لحالة كل دولة ، وتتضمن شروط صندوق النقد الدولى مجتمعًا يعتمد على السوق الرأسمالية ودولة ضعيفة توفر البنية الأساسية والاستقرار للاقتصاد الخاص ، ولكنها غير قادرة (أو لا ترغب) على التخطيط الصناعى أو توفير الرفاهية لسكانها ، كما تتضمن مجتمع سوق رأسمالية أبوابه مشرعة أمام المصالح الاقتصادية الأجنبية ، مع حركة عمالة ضعيفة أو "تعاونية" . ومنذ عام ١٩٩٠ يتضمن توفيق الأوضاع الهيكلية برامج كبرى للخصخصة والتزامًا "بالحكم الرشيد " .

وتم تقنين مشروع تحويل وجهة كل الدول نحو النموذج الليبرالى الجديد (الأمريكى) فى إطار مبدأ الحياد الاقتصادى .

وأخيرًا ، فإنه لا يهم كثيرًا أن يكون صندوق النقد الدولى و البنك الدولى راغبين فى أن ينظر إليهما باعتبارهما "محايدين"، وهناك من زعماء دول العالم الثالث من يعتقد بذلك أو يتظاهر بأنه يؤمن بتلك الحيدة . ومبدأ الحياد الاقتصادى يطبق أو لا يطبق طبقًا لمصالح معظم الدول الغربية القوية، وحتى الآن يخدم الدول الكبرى جيدًا ، خاصة وأنه يسمح لها بالتدخل سياسيًا واقتصاديًا فى العالم الثالث بطريقة غير واضحة بالمرة . وبتفسير آخر ، يستطيع صندوق النقد والبنك الدوليان أن يطالبا أى دولة بما لا تستطيع أى دول أخرى المطالبة به ، دون أن تتهم بالتدخل سياسيًا فى شؤون الدولة الأخرى (Swedberg, 1986:388) .

المعارضة واسعة الانتشار لوصفات صندوق النقد الدولى وكذا المناقشات بشأن النظرية الاقتصادية الأرثوذوكسية التى تبرر تلك الوصفات، هى التى وضعت إمكانية تطبيق المبدأ فى اختبار صعب. وبدا للكثيرين أن سياسات توفيق الأوضاع بعيدة المدى وغيرها من السياسات مثل "إعادة هيكلة" مؤسسات الدولة والاقتصاد والمجتمع المدنى هى أمور سياسية فى المقام الأول ،

وهم محقون فى ذلك ، فلماذا يكون هذا النموذج المثالى للمجتمع محايدًا على المستوى السياسى بخلاف النماذج الأخرى؟

مقترحات لإصلاح صندوق النقد الدولى :

هناك عدد كبير من المقترحات بشأن إصلاح أو تغيير نهج صندوق النقد الدولى بعضها يدعو لتصفيته كليًا، كما يمكن تأييد الدعوة لاستبداله تمامًا بأنظمة مالية عالمية مختلفة نوعيا. ويمكن حصر مقترحات إصلاح الصندوق الحالية فى مجموعتين رئيسيتين ، أولاً: مقترحات تهدف لإعادة هيكلته ليعمل بصورة أكثر نزاهة وعدلاً وديمقراطية ، وربما لفتح نقاش جماعى بشأن مبادئ تشغيله ، وهناك ثانيًا: مقترحات تسعى للتقليل أو الحد من صلاحياته. وهذه المقترحات تهدف لخلق مساحة ديمقراطية قومية حقيقية تسمح بتقرير المصير غالبًا؛ حيث ينظر إلى ذلك باعتباره الطريق لضمان أن تستطيع الدولة اتباع السياسات الاقتصادية التى تناسبها . وهذان الخياران ليسا حصريين ، وفى بعض الأحيان ربما يعتمد كلاهما على الآخر بدرجة كبيرة.

فى سبعينيات القرن الماضى جاءت المبادرة الرئيسية لتغيير أسس اتخاذ القرار فى الصندوق من جانب تحالف كبير من عدة دول معظمها من الجنوب . ومنذ الثمانينيات تأتى أهم مقترحات الإصلاح من جانب المجتمع المدنى العالمى . وفى السبعينيات كان هناك جبهة مشكلة من دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز ترغب فى إعادة تعريف مهام الصندوق وقاعدة المعرفة الخاصة به. وفى أثناء المداولات ـ الخاصة بزيادة السيولة فى الاقتصاد العالمى بتأسيس "حقوق السحب الخاصة" ـ شكلت الدول النامية حالة لاستخدام تلك الحقوق لتمويل عمليات التنمية، ونجحت فى أن تصبح جزءًا من الخطة ، لكن المطالب الأبعد من ذلك لهذه الدول لم تنفذ، كما عارضت دول العالم الثالث بشدة استخدام "مشروطية " الصندوق ، وفى الستينيات شككت دول أمريكا اللاتينية فى الشروط التى يضعها الصندوق ، من دولة لأخرى كما طالبت بسياسات مختلفة على أساس اختلاف الهياكل الاقتصادية وعمليات التنمية .

منذ سبعينيات القرن الماضي برزت مشروطية صندوق النقد الدولى كقضية عالمية؛ ففى بادئ الأمر كان للدول النامية مصادر بديلة للتمويل مثل البنوك التجارية التى تكدست بأموال النفط فتجنبت التعامل مع الصندوق. وفى أثناء انعقاد الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤، أى بعد التخلص من الاستعمار وإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -UNCTAD- ومجموعة " الـ ٧٧ " -G77- ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول -OPEC- ، طالبت جبهة عريضة من الدول النامية ودول عدم الانحياز بنظام اقتصادى عالمى جديد -NIEO- وتضمن "ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول " الصادر عام ١٩٧٤، مطالب كانت موجهة مباشرة ضد مشروطية الصندوق . وفضلاً عن الحقوق الخاصة للدول ـ وعلى سبيل المثال حق ممارسة السلطة على الاستثمار الأجنبى وحق تنظيم أنشطة الشركات متعددة الجنسيات والإشراف عليها ـ هناك مطالبة بالاستقلال المطلق فى وضع السياسات الاقتصادية والتنموية .

المادة السابعة : كل دولة هى صاحبة المسؤولية الأساسية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها ، ولتحقيق هذه الغاية يكون من حقها اختيار وسائل وأهداف التنمية الخاصة بها بصورة كاملة، وحشد واستخدام مواردها وتنفيذ الاصلاحات التقدمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان المشاركة الشعبية فى عملية التنمية والإفادة منها ، ومن واجب الدول فرادى أو جماعات أن تتعاون من أجل القضاء على العقبات التى تواجه عمليتى الحشد والاستخدام .

مشروطية صندوق النقد الدولى تتعارض مع المادة السابقة ، وكبار المفكرين فى جبهة الدول النامية ودول عدم الانحياز لا شك أنهم يدركون أن أى تغيير فى قواعد أو ممارسات الصندوق قد ينبىء بوقوع تغيير فى نظامه الخاص بوضع أجندته أو بهيكل صنع القرار فيه ، والحقيقة أن "ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول" يتضمن تعزيزا لمبدأ أساسى للأمم المتحدة وهو " المساواة سياديًا بين كل الدول " .

المادة العاشرة : جميع الدول سواء أمام القانون . وباعتبارها أعضاء فى المجتمع الدولى فإن لتلك الدول الحق فى المشاركة الكاملة والفاعلة فى العملية الدولية لصنع القرار، وفى حل مشكلات العالم الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها، من خلال المنظمات الدولية الملائمة وبما يتماشى مع قواعدها الأساسية وما يستجد منها ، كما أن لتلك الدول الحق فى المشاركة بالتساوى فى أى فوائد تنتج عن ذلك .

هذه الصيغة أيضا تنطوى على تناقض، فمطلب المشاركة الكاملة والفاعلة يبدو أنه قد يتضمن إصلاحات بعيدة المدى لصندوق النقد الدولى ، بينما هناك إشارة إلى " القواعد الأساسية وما يستجد من قواعد تحكم عمل المنظمات الدولية الملائمة " . وهناك تفسير جزئى للتناقض المشار إليه يتمثل فى أن جبهة الدول النامية ودول عدم الانحياز لم تسع لتأسيس "مبدأ دولة واحدة/ صوت واحد" في الصندوق ، وكانت الحجة هى أن مثل هذا المبدأ لن يتوافق مع إدارة النظام النقدى العالمى، ولن يكون من العدل أو الفاعلية أن دولاً ذات مشاركة هامشية فى النظام النقدى العالمى، وربما لديها عدد قليل من السكان ، يكون لها الصلاحيات نفسها، مثل دول أخرى كبيرة من حيث عدد السكان أو لها إسهامات أكبر، عندما نتحدث عن مسألة إقرار سياسات الصندوق . ويساور القلق العديد من الدول النامية من أن تتجاهل الدول الصناعية الكبرى صندوق النقد الدولى تماماً، وتتجه لتشكيل مجموعات مثل "مجموعة العشر" -G10-. وفى الأعوام التى سبقت ظهور ما أطلق عليه " إعلان النظام الاقتصادى العالمى الجديد " و "ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول " كان الهدف من الإصلاحات الديمقراطية أكثر وضوحاً وأجدر بالقبول أو التصديق حيث كان يتمثل فيما يلى: " تقليل وزن القوة الاقتصادية ليعبر بدلاً من ذلك عن طموحات وآمال الغالبية العظمى من سكان العالم"[١٦]، كما كانت دول العالم الثالث أكثر اهتماماً بتحسين معايير التمثيل فى كيانات داخل صندوق النقد الدولى مثل المجلس التنفيذى، لا يوجد لها بداخلها تمثيل سوى بعدد محدود من الأعضاء، كما اهتمت دول العالم الثالث بزيادة نصيبها فيما يتعلق بالتصويت والحصص (Ferguson, 1988: 88-108).

وطبقاً لصندوق النقد الدولى نفسه، فإن الخضوع لمطالب العالم الثالث بشأن التحول الديمقراطى فى الصندوق يعنى تسليم السلطة للمدنيين ، وحسب نظام الصندوق الخاص بصنع القرار فإنه من قبيل المستحيل كسب قوة كافية ـ على مستوى وضع جدول الأعمال والتصويت ـ لتغيير الصندوق من داخله ؛ فما حدث هو أن معظم مطالبات دول العالم الثالث بشأن التغيير كان قد تم إحباطها بحلول عام ١٩٧٩، وبناء عليه جرى تعزيز مسألة صنع القرار من جانب النخبة فى تلك المنظمات الدولية المركزية . وفضلاً عن ذلك كان هدف هجوم حكومتى ريجان وتاتشر فى الثمانينيات من القرن الماضى هو عمل نسخة أو صيغة من الليبرالية الاقتصادية

الجديدة معدلة ومنقحة أيديولوجيًا تكون أساسًا لنظام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من أنظمة الحكم العالمي .

وفي السبعينيات جاءت المبادرة الرئيسية لتغيير مبادئ صنع القرار في صندوق النقد الدولي من جانب " تحالف " كبير من دول معظمها من الجنوب، لكن منذ أوائل الثمانينيات أصبحت الدول النامية أقل اتحادا إزاء تأييد الإصلاحات الديمقراطية. ومقارنة بحملة " النظام الاقتصادي العالمي الجديد " بدت مقترحات الإصلاح عادة متواضعة وغير منظمة نسبيًا. فعلى سبيل المثال دعت مجموعة " الـ ٧٧" -G77- لتغيير كبير في تشكيل مجموعة العاملين بالصندوق " لضمان تمثيل أكبر لدول الجنوب، وبخاصة في وظائف الإدارة العليا بالمؤسسات " (South Centre, 1997:195)، وهذا الأمر بعيد عن الهدف، وذلك في جزء منه لأن المشكلة الأساسية تكمن في قاعدة المعرفة الأرثوذوكسية لصندوق النقد الدولي وليس في الجنسية الرسمية للعاملين به . وتذكرنا ورقة سياسية قدمتها مجموعة " الـ ٢٤ " -G24- بوجود قيود على مدى خضوع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للمحاسبة [١٧]. وبالنسبة لمجموعة "الـ ٢٤"، فإن ذلك يثير تساؤلاً عن مدى الأنشطة التي يتعين أن تقوم بها وكالات لا تخضع نسبيًا للمحاسبة (Woods, 2000) . وتبدو الخلاصة في أنه ما دامت مؤسسات بريتون وودز لا يمكن إخضاعها للمحاسبة بصورة ديمقراطية، فإنه يتعين أن تكون سلطاتها محدودة .

منذ منتصف الثمانينيات جاءت كل المبادرات المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي لصندوق النقد الدولي أو الحد من سلطاته أو إعادة تعريفها وكذا بشأن نطاق عمله ، جاءت كلها من جانب المجتمع المدني العالمي ، مثل نقابات العمال، وخاصة تلك التي يمثلها "الاتحاد الكونفدرالي لنقابات العمال الحرة " -ICFTU- وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية -NGOs- وخاصة تلك التي تتناول قضايا التنمية والفقر، كذلك العديد من مراكز البحوث الأكاديمية سواء في الشمال أو الجنوب ، وقد قدمت تلك المنظمات والمراكز انتقادات شديدة لبرامج توفيق الأوضاع وإعادة الهيكلة ، لما لها من تأثير سلبي على الطبقة المتوسطة والعمال والفقراء (وأحيانًا على البيئة والمرأة) . هذه الانتقادات التي طالت أكثر من مرة مبادئ تشغيل الصندوق وعلاقتها بخطوط كينز أو غيرها من الخطوط غير الأرثوذوكسية، نشطت في عدة مواقف بسبب *الآثار المباشرة لتوفيق الأوضاع الهيكلية في دولة ما ، بل وكان لها صدى تمثل في*

ردود فعل تلقائية من جانب غالبية مواطنى تلك الدولة . (O'Brien *et al.*, 2000: 164-8) ، ومع ذلك يبدو أنه لم يكن هناك وجود لأى جبهة متحدة نظامية وفاعلة لمجتمع مدنى عالمى باستثناء "النظام الاقتصادى العالمى الجديد ".

وربما كان العامل الأكثر عالمية وتواصلاً فى الحملة ضد صندوق النقد الدولى، هو العامل غير المباشر من خلال ديون العالم الثالث . وإذا تمت إعادة تنظيم نظام الديون بصورة شاملة أو "تم إسقاطها"، فلسوف تقل بصورة كبيرة هيمنة الصندوق على معظم الدول (باستثناء بعض الإجراءات المؤسسية الخاصة بنشاط الصندوق فى مجالى المراقبة والتعليم المعمول بها فى معظم دول العالم الآن) . ومنذ بداية التسعينيات أصبح " العجز الديمقراطى " للصندوق واضحًا، وجرى تشكيل العديد من التحالفات من جماعات العمل المدنى فى عدة دول من بينها الولايات المتحدة (مشروع إعادة التفكير فى بريتون وودز) وبريطانيا (مشروع بريتون وودز) وكندا (التحالف الكندى للديمقراطية الاقتصادية (العالمية) وهولندا (مشروع المؤسسات المالية متعدد الأطراف) وفى دول غربية أخرى . وخرجت للنور فى يناير / كانون الثانى ٢٠٠١ دراسة أعدتها أنجيلا وودز Angela Woods من مشروع بريتون وودز ، تشمل العديد من مقترحات الإصلاح بأسلوب منظم ، وترى المؤلفة ثلاثة جوانب فى هيكل إدارة الصندوق يتعين ضبطها : (١) التمثيل والصلاحيات فى الأجهزة الإدارية للصندوق ، (٢) الشفافية ومدى خضوع مجلس الصندوق للمحاسبة ، (٣) الشفافية ومدى خضوع موظفى الصندوق ومسؤولى إدارته للمحاسبة .

هذه المقترحات الإصلاحية موضحة فى الجدول (٢-٢) ، وفى تسعينيات القرن الماضى أصبحت قدرات الصندوق والشفافية مطالب متكررة للمجتمع المدنى العالمى أو أهدافًا قصيرة الأجل بالنسبة لها . ومن بين الأهداف قصيرة الأجل التى يقترحها مشروع بريتون وودز تعزيز وتوسيع قاعدة المعرفة الخاصة بالصندوق من خلال إتاحة التدفق الخارجى للمعلومات وكذلك التقييم المستقل. ودعوة لتطوير مشاركة الجهات الخارجية المراقبة، وتحت ضغط قوى ومتزايد وجد كل ذلك صدى فى صورة إصلاحات حقيقية لممارسات صندوق النقد الدولى . كما بدأت بعض الدول على الأقل فى بناء قدرات مندوبى الدول النامية ، وتحسن مستوى الشفافية فى الصندوق فيما يختص ببعض التعاملات الرسمية على الأقل، وتم تأسيس مكتب تقويم مستقل،

والتشاور مع جهات خارجية عديدة منها ممثلى المجتمع المدنى ، كما تم تغيير اسم "إدارة الإسراع بتوفيق الأوضاع الهيكلية " إلى " إدارة النمو والحد من الفقر " .

لابد من التمييز بين الإصلاحات الضرورية وغير الضرورية ، فى الإصلاحات غير الضرورية ربما تنجح ولو جزئيًا فى تغيير بعض القواعد والممارسات الرسمية لإدارة الصندوق، لكن الأهم من ذلك هو السماح بإصلاح ما يشكل تحديًا لأرثوذوكسية صنع القرار ولهيمنة دول مجموعة السبع ، وبخاصة الولايات المتحدة واستخدامها لحق النقض؛ كما ركزت مقترحات مشروع بريتون وودز على الإصلاح الديمقراطى لعملية تعيين مدير الإدارة، وجعل إجراءات التصويت رسمية بدلاً من الاعتماد على إجماع مشوه (إجماع واشنطن)، وجعل التصويت أكثر شفافية والفصل بين حقوق التصويت وحصص الدول الأعضاء، وتخصيص الأصوات بناء على أساس يتيح قدرًا أكبر من المساواة، وتأسيس كيان للتحقيق فى الشكاوى يمكن من خلاله محاسبة صناع القرار فى الصندوق ، كما أوضحت وودز بتعبيرات لا لبس فيها مشكلة الإصلاحات الأساسية :

لم يعد مقبولاً على نطاق واسع أن يكون للولايات المتحدة الحق المطلق للاعتراض على القرارات المهمة من خلال النقض، والقواعد الحالية تنص على أن القرارات المهمة تتطلب الموافقة عليها بأغلبية ٨٥ ٪ ، أى بأغلبية مطلقة من أعضاء المجلس ، الأمر الذى يعنى أن الولايات المتحدة التى تستحوذ على ١٧,٥٦ ٪ من الأصوات تستطيع إبطال أى قرار . وترى مؤسسة "أوكسفام" OX Fam أنه على الرغم من حتمية استحواذ المساهم الرئيسى (الولايات المتحدة) على ثقل أكبر من باقى المساهمين، فإنه يمكن وضع حد أقصى للنسبة التى تحصل عليها الدولة الواحدة لتكون ١٠ ٪ فقط ، وهذا من شأنه تصحيح انعدام التوازن الحالى ، والمثير للسخرية أن أى تغيير فى القواعد التى قد تسمح بذلك (حد أقصى ١٠٪) يتطلب الموافقة عليه بأغلبية مطلقة

وهناك استراتيجية بديلة أو تكميلية تتمثل فى تقليل أو إعادة تعريف مجالات عمل صندوق النقد الدولى ، كما قدمت نظريات اقتصادية وسياسية عديدة فى الآونة الأخيرة نصوصًا أكثر حنكة ودقة للمادة السابعة فى " ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول " الصادر فى عام ١٩٧٤ . كذلك يتعين الحد من سلطات الأنظمة الاقتصادية العالمية لكى يسمح بالمشاركة فى

عمليات التنمية على المستويين المحلى والاقليمى ، ولكن شيئًا لم يحدث حتى الآن فى هذا الإطار . وقد تجعل الديمقراطية والدعم الواسع الخلافات أكثر شرعية [١٨].

جدول (٢-٢): مقترحات مشروع بريتون وودز لإصلاح إدارة صندوق النقد الدولى .

[١] تحسين مستوى التمثيل بإدارات الصندوق
على المدى القريب :   ● زيادة قدرة المديرين التنفيذيين للدول النامية على تمثيل مناطقهم وذلك بزيادة موارد وعدد أعضاء وفودها .   على المدى البعيد :   ● زيادة عدد الدوائر أو المناطق المُمَثَّلة وكذا عدد المديرين التنفيذيين لصالح الدول النامية.   ● تقليل عدد الدول واستبدالها بمناطق ممثلة (حد أقصى ثمانى دول) .   ● الفصل بين حقوق التصويت ونظام الحصص وتوزيع الأصوات على أساس أكثر عدلاً .
[٢] زيادة الشفافية وإمكانية خضوع المجلس للمحاسبة
على المدى القريب :   ● نشر محاضر اجتماعات المجلس وبيانات المجلس .   ● تطوير سبل زيادة تدفق المعلومات من خارج صندوق النقد الدولى إلى داخله. وتسهيل ذلك بالإعلان مسبقًا عن جدول أعمال أى اجتماع للمجلس .   ● تشجيع الحكومات على مخاطبة المجلس عند صياغة أو مراجعة برامجها .   ● جعل إجراءات التصويت رسمية بدلاً من الاعتماد على الإجماع (توافق الآراء) . وأن تتسم عملية التصويت بالشفافية .   على المدى البعيد :   ● تشكيل لجان عمل ومراقبة .

[٣] الشفافية ومحاسبة العاملين والإدارة

على المدى القريب :

- نشر كل تقارير العاملين وتقارير التقييم الداخلى .
- رفع مستوى استقلالية ومكانة وحدة التقييم المستقلة المقترحة .
- توسيع نطاق المشاركة الخارجية (البرلمانات والمجتمع المدنى والأعمال).
- تطوير عملية تعيين المدير الإدارى ديمقراطيًا.

على المدى البعيد :

- إنشاء كيان للتحقيق فى الشكاوى ضد العاملين، يمكن من خلاله محاسبة صناع القرار الحقيقيين بالصندوق .

ويرى ألين ليبيتز Alain Lipietz (1992: 28) أن اتفاقًا دوليًا بهذا الصدد يمكن التوصل إليه فى حالة واحدة فقط يتم فى إطارها توسيع نطاق الاختيار أمام "الجماعات الديمقراطية" المختلفة . ويشمل مصطلح "الجماعات الديمقراطية" منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبى ، وعلى نفس الخطر يرى "كاميليرى إى آل" .Camilleri et al قصر عمليات صندوق النقد الدولى على مهمته الأصلية المرتبطة بالمراقبة والاستقرار ، وهى المهمة التى تتضمن الوقف التدريجى لمرفق الحد من الفقر والنمو (١٩). وهناك بديل استراتيجى يبدو أكثر راديكالية اقترحه والدن بيلو Walden Bello (2002: 108) ويتمثل فى تقليص صلاحيات الصندوق . ويمكن تحييد دور صندوق النقد الدولى على سبيل المثال إما بتحويله إلى مجرد مؤسسة بحثية أو بالحد من سلطاته بدرجة كبيرة .

وهناك مشكلتان مرتبطتان بفكرة الحد من سلطات الصندوق ، **أولاً**: لم يثبت بعد بالدليل أن تقويض مجالات وسلطات الصندوق أمر أسهل على المستوى السياسى من إصلاح إدارته ديمقراطيا، وأحد أساليب المقايضة هو أنه ممكن الانسحاب من الصندوق . وطبقًا "لبنود اتفاق صندوق النقد الدولى، فإن لأى عضو الحق فى الانسحاب منه فى أى وقت وذلك بإرسال إخطار كتابى بهذا المضمون للمكتب الرئيسى للصندوق . ويكون قرار الانسحاب ساريًا لحظة

تسلم الصندوق للإخطار " (المادة ٢٦ الجزء الأول) . غير أن ورقة المقايضة هذه قد لا تكون ذات فاعلية ما دامت الدولة التى قدمتها تعتمد على تمويل الصندوق أو على التمويل من جهة أخرى تتطلب موافقته ؛ وفضلاً عن ذلك فإنه وفقا " لاتفاقية الصندوق " يتعين على الدولة المنسحبة أن يكون لديها الموارد اللازمة لتسوية حساباتها مع الصندوق " بسرعة معقولة " (المادة ٢٦ الجزء الثالث) .الأمر الذى يعتبر فى حكم المستحيل بالنسبة لأى دولة لديها مشكلة خاصة بالديون أو بميزان المدفوعات .

ثانيًا: هل سيكون للبديل جدوى اقتصادية من منظور عالمى ؟ على الرغم من عدم وجود ضرورة اقتصادية لتحول الدول نحو الليبرالية الجديدة أو لجعل تلك الدول متجانسة - بل على النقيض - فإن وجود نظام نقد عالمى أمر مطلوب برغم ذلك . وأحيانًا قد تكون استراتيجيات قطع الصلة أقرب كثيرًا إلى اقتراح مسبق بصورة مثالية لنظام مالى عالمى، يقاوم التدخل فى شؤون الدول إلا عند الضرورة [٢٠] . وربما فى هذه الحالة قد ينتحل من يبدون وكأنهم راديكاليون يساريون صورة مثالية من الكلاسيكية الجديدة مرتبطة بأسواق الصرف العالمية وتعديلات ميزان المدفوعات [٢١]. وبدلاً من ذلك قد لا يكونون على دراية بالتأثير الكامن لأفعالهم على الآخرين وعلى الاقتصاد العالمى وفى آخر الأمر على أنفسهم ، والحقيقة أنه يتعين الحذر فى حالة عدم وجود تحليل جيد لتفاصيل أى نظام نقدى بديل .

بذلك يبدو أن أفضل استراتيجية - من المنظور السياسى - ستعتمد على حل مشكلة الديون وخلق مصادر بديلة للتمويل بما يقلل اعتمادية الدول على الصندوق ، ويتعين أن يتزامن ذلك مع تنفيذ ما يمكن تحقيقه من إصلاحات ديمقراطية داخل الصندوق ، ومع نمو ثقة مجموعات دول الجنوب وغيرها بسبب قلة اعتمادها على الدَّين المتواصل، كما أنه مع النمو المستمر لمجتمع مدنى عالمى متحول، ربما تظهر فرص سياسية حقيقية لإصلاحات جوهرية فى صندوق النقد الدولى (فى المدى البعيد على الأقل) . وربما قد يصبح من الممكن سياسيًا، فى سياق تاريخى عالمى جديد، إحلال نظام النقد الحالى المعتمد على صندوق النقد الدولى بكيان آخر أكثر ديمقراطية، وأفضل من الناحية العملية .

البنـــك الدولـــى :

البنك الدولى هو بنك متعدد الأطراف يمنح قروضًا وائتمانات لـدعم التنميـة والحـد مـن الفقر، وهو المنظمة الشقيقة لصندوق النقد الدولى ؛ ومثل الـصندوق تم تأسـسيه فـى بريتـون وودز عام ١٩٤٤ ومقره الرئيسى فى واشنطن دى . سى ، وكان تشكيله أشبه بفكرة خطرت فى البـال فى مرحلة لاحقة أو كمصادفة تاريخية (انظـر : Mason and Asher, 1973 لمعرفـة تـاريخ البنك بالتفصيل) .

فى البداية كانت قروض البنك الدولى مخصصة لإعادة الإعمـار بعـد الحـروب قبـل أن تتحول فى مرحلة لاحقة إلى مشروعات تنموية معينة . وفى أوائل ثمانينيات القـرن الماضـى بـدأ البنك فى السير على خطى الصندوق، خاصة فيما يتعلق بتطبيق برامج التقشف كشرط لمنح بعض قروضه . كما أن تحليـل " الـسلطة " الخـاص بالـصندوق يمكـن تطبيقـه أيـضًا علـى البنـك مـع تعديلات قليلة ، فهناك الكثير من أوجـه الـشبه بـين البنـك والـصندوق بمـا فـى ذلـك القاعـدة الأرثوذوكسية للمعرفة الاقتصادية التى يشتركان فيها فضلاً عن الكيانات الإدارية الرئيسية لهما، كذلك كانت هناك عوامل ساعدت على تعزيز مبادئ السياسة الأرثوذوكسية فى مؤسستى بريتون وودز، منها مبدأ "دولار واحد / صوت واحد"، وسلطة حـق الـنقض (الڤيتـو) التـى تتمتـع بهـا الولايات المتحدة، والقيادة المشتركة بـين الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة الغربيـة ـ خاصـة وزارات الخزانة أو المالية فى تلك الدول ، وتم إضفاء الشرعية على العمليات التى يديرها البنـك من خلال مبدأ " الحياد الاقتصادى " (Swedberg, 1986) [٢٢] . وأخيرًا ولـيس آخـرًا، فقـد تشابهت إلى حد بعيـد آثـار " إعـادة الهيكلـة" التـى طلبهـا البنـك والـصندوق مـن الـدول فـى السبعينات والثمانينيات من القرن الماضـى.

لكن بحكم قانونه، فإن منظور البنك الدولى الزمنى للتنمية الاقتصادية ، أبعد منه لدى صندوق النقد الدولى. وقد صنع ذلك " مساحة داخل البنك لجيوب مقاومة ولتطوير بدائل لنماذج التنمية الاقتصادية السائدة التى تتصف بالليبرالية الجديدة" (O'Brien et al., 2000:26) ، وعليه فلربما أصبح البنـك أكثـر انفتاحًـا لمطالب التغـيير مقارنـة بالـصندوق ، ويبـدو أن حركـة البيئة، على نحو خاص، قد نجحت فى إحداث بعض التغييرات فى ممارسات البنك وسياساته التنموية [٢٣]، ولكن عندما ظهر الخلاف الحقيقى داخل البنك تم إسكاتها .

مجموعة البنك الدولى ليست منظمة واحدة ، فهى تتكون من مكونين: أولهما البنك الذى يمنح القروض والائتمانات لحكومات الدول النامية من خلال البنك الدولى للإنشاء والتعمير - IBRD - والجمعية الدولية للتنمية - IDA ، والاثنان البنك الدولى للإنشاء والتعمير والجمعية الدولية للتنمية يشتركان فى فريق العمل نفسه، وعليهما الوفاء بمجمل سياسات البنك الدولى وأساليبه، المكون الثانى يضم مؤسسة التمويل الدولية - IFC - ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف - MIGA - التى توفر التمويل لمشروعات القطاع الخاص ، وقروض هاتين المؤسستين تمثل مؤشرًا ماليًا يعتمد عليه أى مقرض آخر ، كما تضم مجموعة البنك الدولى المركز الدولى لتسوية نزاعات الاستثمار .

وحكومات الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولى وعددها ١٤٨ دولة هى المالكة للمجموعة والمسؤولة عن إدارتها، وتصبح دولة ما عضوًا بمشاركتها بحصة فى رأس المال ، ويعتمد عدد الأسهم لكل دولة بدرجة كبيرة على قوتها الاقتصادية، وتدفع الدول عند انضمامها لمجموعة البنك الدولى أقل من ٥ ٪ من أموال البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أما الحصة غير المدفوعة فتستخدم كضمان إضافى للحصول على أموال بأسواق المال الخاصة، ويمكن استخدام رأس مال الضمان لدفع أموال لحاملى السندات أو مالكيها وليس لتغطية نفقات إدارية أو لعقد قروض . تشترط قواعد البنك الدولى للإنشاء والتعمير ألا تتجاوز قيمة القروض المدفوعة وغير المدفوعة إجمالى رؤوس المال والاحتياطيات ؛ وإدارة البنك هى الأكثر حذرًا وتبصرًا بعواقب الأمور، وتبنيًا للمذهب المحافظ مقارنة بإدارات المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ حيث إنها تبيع سندات بمعدل فائدة، وغيرها من الأوراق المالية الضامنة لصالح صناديق التقاعد وشركات التأمين، وغيرها من البنوك والأفراد حول العالم (انظر موقع <http://www.worldbank.org/>).

وفى السنة المالية ٢٠٠١ منحت المؤسسة ما يزيد عن ١٧ مليار دولار أمريكى فى صورة قروض لعملائها من الدول (ibid) . ويمنح البنك الدولى للإنشاء والتعمير قروضًا منتظمة تعكس الفائدة عليها سعر الإقراض ، أى أن الكيان الرئيسى لمجموعة البنك الدولى لا يعطى معونات وإنما يقدم قروضًا ، وأحيانًا يكون معدل الفائدة على تلك القروض أعلى منه فى السوق الموازية أو المعادلة (Raffer, 2001:11) . وفى عام ١٩٦٠ أنشئت جمعية التنمية الدولية - IDA -

بمبادرة من الولايات المتحدة لموازنة اندفاع دول العالم الثالث نحو وكالة SUNFEED التى كانت وكالة قروض ميسرة تحت رعاية الأمم المتحدة [٢٤]. وتمنح جمعية التنمية الدولية قروضًا طويلة الأجل بشروط متهاودة نسبيًا، تتضمن معدل فائدة أقل منه فى السوق . وتتجه الدول نحو مجموعة البنك الدولى غالبًا لأنها تعانى من عبء الدَّين فضلا عن مشكلات أخرى ، كما أن المجموعة ربما تكون من الجهات القليلة التى تمنح قروضًا، وتمارس مجموعة البنك الدولى فى المقابل نفوذا إلى حد ما على تلك الدول من خلال قواعد سياسة الاقتصاد الكلى أو الشامل ، عن طريق المراقبة (من خلال جمع البيانات والتحليلات والنشر) [٢٥]، وبتعليم الفاعلين الرئيسيين فى الدول المقترضة .

يشترط فى الدولة التى ترغب فى الانضمام للبنك الدولى للإنشاء والتعمير أن تكون عضوًا فى صندوق النقد الدولى ، كما أن العضوية فى كل من جمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف مشروطة بالعضوية فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير . ويعكس حجم الأسهم والأصوات التى تمنح لكل دولة عضو، حصتها فى الصندوق . وهكذا فإن عملية صنع القرار تعتمد، كما هو الحال فى الصندوق، على قاعدة " دولار واحد/ صوت واحد" . وفى عام ٢٠٠٢ كان عدد الدول الأعضاء بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٨٣، وجمعية التنمية الدولية ١٦٢ عضوًا ومؤسسة التمويل الدولية ١٧٥ عضوًا ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف ١٥٤ عضوًا. وكانت دول " مجموعة السبع " -G7- تتحكم فى ٤٣,٩٨٪ من إجمالى أسهم مجموعة البنك الدولى و ٥٠,٠٩ ٪ من أسهم جمعية التنمية الدولية . ومثل صندوق النقد الدولى تدار مجموعة البنك الدولى بواسطة الدول الأعضاء من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ، ويجتمع المحافظون سنويًا لاتخاذ قرارات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة البنكية واعتماد عضوية دول جديدة، أو تعليق عضوية أى دولة، وتحديد التغيرات فى حصص رأس المال المصرح به، وتوزيع صافى الدخل، والمصادقة على الميزانيات . ويكون المديرون التنفيذيون ورئيس مجموعة البنك الدولى، الذى يرأس أيضًا المجلس التنفيذى، مسؤولين عن تنفيذ عمليات المجموعة بصفة عامة حيث يجتمعون بصورة دائمة . ويتعين أن يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين كل المشروعات التى يمولها البنك الدولى للإنشاء والتعمير وجمعية التنمية الدولية. وعمليًا، فإن مجلس المديرين التنفيذيين هو بلا شك أهم

كيان فى مجموعة البنك الدولى؛ ويتخذ مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين كل القرارات السياسية الرسمية لمجموعة البنك الدولى ، بيد أن العاملين بالمجموعة يلعبون دورًا مهمًا فى إعداد الكثير من القرارات .

جدول (٢ -٣) حصص الأصوات فى المجلس التنفيذى لمجموعة البنك الدولى فى يونيو/ حزيران ٢٠٠١

الدولـة	النسبة المئوية لإجمالى الأصوات فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير	النسبة المئوية لإجمالى الأصوات فى جمعية التنمية الدولية
الولايات المتحدة	١٦,٤٥	١٤,٤٦
اليابـــــان	٧,٨٩	١٠,٩٦
ألمانيـــــا	٤,٥١	٧,٠٨
بريطانيـــا	٤,٣٢	٤,٩٧
فرنســـــا	٤,٣٢	٤,٣٥
الصيـــــن	٢,٧٩	١,٩٢
الاتحاد الروســـــى	٢,٧٩	٠,٢٨
مجموعة من ٢٦ دولة جنوب الصحراء	٢	٢,٩١

المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى (2001: 132-3)

نصيب كل عضو ٢٥٠ صوتًا بالإضافة لصوت واحد عن كل سهم ، والولايات المتحدة التى هى المسهم الأكبر تستحوذ على ٢٦٥,٢١٩ صوتًا من أصوات البنك الدولى للإنشاء والتعمير أو ١٦,٥ ٪ من الأصوات، وعلى ١,٨٦٥,٧٣٧ صوتًا من أصوات جمعية التنمية الدولية أو ١٤,٥٪ من الأصوات المرتبطة بالمجلس التنفيذى للجمعية . ويجرى تسكين نفس المحافظين فى البنك

الدولى للإنشاء والتعمير وجمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية (إلا إذا لم تكن دولهم أعضاء فى أى من المؤسسات الثلاث) . وهذا النظام صورة مطابقة للنظام المعمول به فى صندوق النقد الدولى ، وعلى سبيل المثال تختار كل من الدول الخمس الأكبر إسهامًا مديرًا تنفيذيًا ، أما باقى أعضاء المجلس فيجرى انتخابهم من قِبَل حكومات الدول الأعضاء كل عامين ، وأى تعديل فى " بنود اتفاق البنك الدولى للإنشاء والتعمير " يتطلب موافقة ٨٥ ٪ من الأصوات (٢٦). وهكذا تكون الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى لها حق نقض أى قرار بإجراء تعديل فى البنود الخاصة بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وتؤخذ القرارات عادة بتوافق الآراء .

وتقع على فريق الإدارة أو العاملين بصفة عامة مسؤولية إعداد القرارات وكذا التوصيات الخاصة بسياسة البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وزاد عدد العاملين بسرعة حتى إنه تجاوز عدد العاملين بالأمم المتحدة ، وفى عام ٢٠٠٢ كان هناك نحو ٨ آلاف عامل فى واشنطن وأكثر من ألفى عامل ميدانى . وترغب مجموعة البنك الدولى فى التأكيد على أن عامليها متعددو الثقافات، إلا أن قاعدة المعرفة لديهم مطابقة للقاعدة المعرفية لزملائهم بالصندوق ، وأوضحت دراسة لإدارات السياسة والبحوث والشؤون الخارجية عن الموظفين رفيعى المستوى بمجموعة البنك الدولى أن أربعة أخماس عددهم تلقوا تدريبًا على الشؤون الاقتصادية والمالية فى مؤسسات بالولايات المتحدة وبريطانيا، وأن هذا التجانس فى الخلفية الثقافية يجعل من الصعب الخروج على " الأرثوذوكسية " الاقتصادية للمجموعة (Tandon, 1999) . وفى تسعينيات القرن الماضى رفض العاملون بالمجموعة كبارًا وصغارًا إجراء أى إصلاحات سياسية جوهرية (٢٧) .

وفى واقع الأمر شهدت التسعينيات محاولة مخلصة للتحرك نحو " إجماع ما بعد واشنطن". وكان من أبرز الساعين فى هذه المحاولة جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz كبير الاقتصاديين بالبنك الدولى الذى التحق به فى فبراير / شباط ١٩٩٧ بعد أن خدم رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين فى إدارة كلينتون . وحتى يناير / كانون الثانى ٢٠٠٠ كان ستيجليتز كبير نواب رئيس البنك وكبير الاقتصاديين، وفى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٩ قال ستيجليتز إنه سيستقيل من منصب كبير الاقتصاديين بعد توجيه الانتقادات إليه من جانب رئيس البنك جميس ولفنسون James Wolfensohn وإدارة كلينتون (وربما من وزير الخزانة الأمريكية لارى سامرز Larry Summers) . وتبريرًا لقراره قال ستيجليتز " هناك دائمًا ضغوط

عليك عندما تكون فى مؤسسة، وشعرت بأنه من الضرورى، من باب الأمانة الفكرية، أن أكون قادرًا على التعبير عن نفسى بالقوة التى أراها ملائمة (٢٨) " .

وبعد ذلك بوقت قصير سار على نفس الدرب رافى كانبور Ravi Kanbur ، على نهج ستيجليتز وهو كبير معدى تقرير تنمية العالم حول الفقر الصادر عن البنك الدولى ، وقدم استقالته فى يونيو/حزيران ٢٠٠٠ . كما بعث برسالة للإدارة العليا للبنك أعرب خلالها عن قلقه بشأن ما رآه ضغطًا مفرطًا لتقليل حدة تقرير التنمية العالمى فى الأجزاء المتعلقة بالعولمة : "وأكدت مصادر موثوق بها فى واشنطن، التورط المباشر لوزير الخزانة الأمريكى لارى سامرز فى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالعولمة فى هذا التقرير . ويبدو أن ذلك سيكون أمرًا بارزًا للغاية فى مناقشات مستقبلية حول أمور دولية وفى إرشادات التدخل من أجل المعونة " (٢٩) ، ويبدو أن الأرثوذوكسية الخالصة هى الأمر الوحيد المقبول بالنسبة لوزارة الخزانة الأمريكية .

النبذة الخامسة

حالة جوزيف ستيجليتز

منذ سبعينيات القرن الماضى يكتب جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz عن جوانب مختلفة من التنمية الاقتصادية وبطريقة " غير أرثوذوكسية " نسبيًا، على الأقل فى بعض النواحى ، ويؤسس ستيجليتز تحليلاته على مجموعة من الافتراضات الأكثر واقعية، مقارنة بما يفعله الاقتصاديون عادة . وبينما يرى الكثيرون من الاقتصاديين أن الافتراضات مجرد أدوات لنماذج هدفها التنبؤ، فإن ستيجليتز (1992: 276, 298) يصر على ضرورة اختبار تلك الافتراضات التى يجب أيضًا أن تكون واقعية . كان ستيجليتز يركز فى حديثه على مسائل دمج الوقت والمعلومات غير الدقيقة ومشكلات " المجازفة " الأخلاقية والاختيار غير الملائم وتكاليف الحصول على المعلومات بالنسبة للنظرية الاقتصادية، وفى مقال نشر عام ١٩٨١ عن " أول تبرير نظرى لترشيد الائتمان " كان من رأى ستيجليتز وأندرو ويس Andrew Weiss أن النتيجة المعتادة للنظرية الاقتصادية التى ترى بأن الأسعار تعبر عن شكل الأسواق، ما هى إلا حالة خاصة أو نموذج محدد لا يمكن تعميمه على كل الممتلكات فى الأسواق . (Stiglitz and Weiss, 1981: 409) .
(انظر أيضًا : Stiglitz and Weiss, 1983) .

وبعد ذلك بعشر سنوات قال ستيجليتز : بما أن الاقتصادات الجزئية الجديدة قامت على أساس جيد، فإنه يتعين تطبيقها على الاقتصاد الكلى أو الشامل للتذبذب الاقتصادى . وأضاف قائلاً: إن رأس المال فى القلب من الرأسمالية؛ لذا فإنه من غير المفاجئ أن نبحث عن الأخطاء فى الأسواق الرأسمالية، للتدليل على واحد من أهمها وهو تذبذب الإنتاج والعمالة فى الأسواق ، فقد كانت تلك هى السمة الأساسية للرأسمالية طوال تاريخها . (Stiglitz, 1992: 269)

ويعترف ستيجليتز بأن النموذج الناتج يشبه إلى حد بعيد نماذج كينز . (ibid: 299) وباعتباره كبير الاقتصاديين بالبنك الدولى ، كانت إحدى أوائل الأوراق البحثية التى كتبها تحمل عنوان " التحرك نحو إجماع ما بعد واشنطن " (Stiglitz, 1998) . كان ستيجليتز يرى أن إجماع واشنطن يدعم فكرة مفادها أن الأداء الاقتصادى الجيد يتطلب تجارة حرة ، واستقرارًا فى الاقتصاد الكلى ، وأسعارًا ملائمة أو مناسبة لتكلفة المنتج أو الخدمة ، كما كان يرى أنه بمجرد تعامل الحكومة مع تلك المسائل - وبصفة خاصة عندما لا تكون عقبة - فإن الأسواق الخاصة ستخصص الموارد بصورة فعالة، وستدعم نموًا قويًا . وفى منتصف التسعينيات من القرن الماضى كانت تدور مناقشات انتقادية داخل البنك حول حكمة ذلك الإجماع، خاصة فى ضوء معجزة شرق آسيا؛ حيث كان هناك مثال إقليمى لمجموعة من الدول متشابكة المصالح، وهى دول لم تتبع إرشادات أو وصفات ما سمى بإجماع واشنطن، ومع ذلك نجحت فى تحقيق واحد من أكثر نماذج التنمية نجاحا فى التاريخ (ibid) .

وبعد الأزمة الآسيوية مباشرة لم يتفق ستيجليتز مع الأيديولوجيات التى انتهزت مشكلات شرق آسيا لتقول إن نظام التدخل على مستوى الدولة كان هو أساس الأزمة، وإنما كان يقول - ولم يجانبه الصواب - إن أساس المشكلة فى معظم الحالات لم يكن التدخل الكبير للحكومة فى كل مجال، بل التدخل القليل للغاية فى بعضها، (ibid.). وفشلت التفسيرات العقائدية لإجماع واشنطن فى توفير الإطار الصحيح لفهم نجاحات اقتصادات شرق آسيا أو ما واجه تلك الاقتصادات من مشكلات بعد ذلك .

وبعد استقالته من البنك الدولى فى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١ فاز ستيجليتز بجائزة نوبل فى الاقتصاد بسبب تحليلاته للأسواق بمعلومات لا متماثلة أو لا متناسقة (بعض الأشخاص يعرفون أكثر من غيرهم لكن حتى الدرجات الدنيا من النقص فى المعلومات قد يكون لها تداعيات اقتصادية ضخمة) .

وبعد حصوله على هذه الجائزة من البنك المركزى السويدى نشر ستيجليتز كتابه "العولمة ومساوئها" Globalization and Its Discontents. (Stiglitz, 2002 a) الذى أوضح فيه أن إجماع واشنطن ما زال سائدًا؛ لأن صناع القرار الرئيسيين لا يُنتَخَبون بصورة ديمقراطية، كما أنهم غير خاضعين للمحاسبة أو المساءلة ، فهم لا يمثلون أشخاصًا مختلفين ولا آراء مختلفة. "و إن التغيير الرئيسى المطلوب لجعل العولمة صالحة هو أن يحدث تغيير فى الحكم ، وهو ما يستلزم تغييرًا فى حقوق التصويت سواء فى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، كما يستلزم إجراء تغييرات فى كل المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان ألا يكون الصوت المسموع داخل منظمة التجارة العالمية هو صوت وزراء التجارة فقط ، وألا يكون الصوت المسموع داخل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى هو صوت وزراء المالية والخزانة فقط . (ibid: 226)

مقترحات لإصلاح البنك الدولى :

لا يكمن الاختلاف بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أسلوب وضع جدول الأعمال أو اتخاذ القرار ، وإنما فى الخلل فى التجانس الأيديولوجى داخل البنك، كان البنك - وبدرجة طفيفة - أكثر انفتاحًا على العناصر غير الأرثوذوكسية والعرضية للسياسات الأمريكية (حشد الآراء من أجل مشكلة بيئية فى الكونجرس الأمريكى أو تعيين إدارة كلينتون لشخص غير متوقع فى منصب ما)، ولا يبدو أن المطالب التى لا تحصى لدول العالم الثالث أو حملات الحشد فى أى مكان آخر بالعالم، كان لها أدنى تأثير على هياكل أو مبادئ العمل الخاصة بالبنك الدولى .

ربما يكون الحديث بالتفصيل عن الإصلاحات المتنوعة التى تم اقتراحها خلال العقود الأربعة الأخيرة مضيعة لمساحة فى هذا الكتاب، ومثلما كان الأمر فى حالة صندوق النقد الدولى

ركزت مقترحات إصلاح البنك الدولى إما على إعادة هيكلته بهدف القيام بدوره بصورة أكثر عدلاً ومساواة وديمقراطية، أو الانفتاح على نقاش جماعى عن مبادئ عمله من جانب، أو تقليل مجالات عمله وتقليص صلاحياته وإعادة تعريفها من جانب آخر . وعلى الرغم من عدم ظهور أية آثار تحولية واضحة لتلك المقترحات على المشهد الحالى، فإن الحديث الحيوى عن هوية ومبادئ البنك مازال متواصلاً . لم يعد الكثير من الادعاءات جديدا، وهى برغم ضعفها تشبه مناقشات العقود السابقة، وقد أوصى اجتماع الأمم المتحدة للتمويل والتنمية الذى عقد فى مونترية ٢٠٠٢ بأن يواصل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عملهما على تعزيز مشاركة كل الدول النامية فى اتخاذ القرار [٣٠] ، كما كان من رأى جوزيه أنطونيو أوكامبو José Antonio Ocampo (2001) أن البنك الدولى يتعين عليه أن يحصر دوره فى مسألة الإقراض، وأن يتحول إلى مؤسسة تهتم بالتنمية بدرجة أكبر .

وتوجه كثيرون بمتطلبات الحكم الرشيد إلى البنك الدولى : ما إمكانية تحقيق حكم رشيد متعدد الأطراف للاقتصاد الدولى ؟ (انظر Woods, 1998; Patomaki, 1999) وكيف يمكن تحويل مؤسسات بريتون وودز إلى مؤسسات تتسم بالشفافية وخاضعة للمحاسبة ومنفتحة على الإصلاحات الديمقراطية ؟ ومازالت هناك مناشدات بإجراء " تقييم مستقل " لمشروعات وبرامج البنك الدولى، ولا تخضع المؤسسة أو موظفوها للمسؤولية عن ضعف التحليل أو خطأ التوقعات أو النصائح أو الوصفات المشروطة التى يقدمونها . وهناك اقتراح بإنشاء كيان رسمى خارجى لمراجعة أداء مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بأهدافها المعلنة، ويتعين أن يضمن هذا الكيان المستقل تمثيلاً كاملاً للدول النامية عند إجراء التقييم . ويقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية وجود آلية للتحقيق فى الشكاوى (خاصة ضد الموظفين) ، فى الحالات التى تزعم حدوث محاباة أو عدم مساواة ، كما يشجع البرنامج إشراك المنظمات غير الحكومية والجماعات المتخصصة سواء الرسمية أو غير الرسمية فى النقاش ومراجعة المقترحات والسياسات (UNDP, 1999: 109-10) ؛ وهناك اقتراح آخر بإنشاء نظام يمكن من خلاله مراجعة سياسات وأداء مؤسسات بريتون وودز بدقة فى إطار منظمة الأمم المتحدة، وإذا جرى اختيار المراجعين من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصبحوا خاضعين لمحاسبتها فقد يكون ذلك إجراء ديمقراطيًا إلى حد ما .

ربما كانت مقترحات الإصلاح الأكثر تأثيرًا هى تلك المرتبطة بالممارسات والإجراءات الخاصة بإدارة ديون العالم الثالث (وشرق أوروبا)، والدور الحقيقى والمسؤولية الفعلية لمؤسسات بريتون وودز فى خلق مشكلة الديون قضية خلافية، فقد بدأت برامج إعادة الهيكلة قبل أن تنفجر أزمة الديون فى عام ١٩٨٢، إلا أنه تمت فى ذلك العام عملية إعادة هيكلة للديون التى أصبحت إدارتها فجأة أمرًا صعبًا، وتم تحويل الكثير من الديون الخاصة المتعثرة إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان أشبه بمرحلة ما بعد التحول إلى الاشتراكية السابقة، فإن مؤسسات بريتون وودز أصرت على تحصيل أقساط الديون بدقة وفى مواعيدها(Raffer, 2001:10) ، وكانت تلك بداية اعتماد دول عديدة على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدرجة كبيرة، كما كانت سببًا فى انتظام عمليات توفيق الأوضاع الهيكلية فى عدد كبير من الدول .

ولأسباب منطقية أصبحت مشكلة الديون هى الأبرز . وإذا تبين صعوبة إحداث تغيير بالبنك الدولى أو سياساته مثلما هو الحال مع صندوق النقد الدولى، فإن أفضل سبيل لإحراز تقدم بهذا الصدد سيكون بدون شك مواجهة الاعتماد المالى على مؤسسات بريتون وودز، وهو ما لا يمكن حدوثه إلا من خلال المؤسسات ذاتها، ولكن ربما يتعين البدء فى ترتيبات مؤسسية جديدة مثل إيجاد آلية لتحكيم الديون تتضمن إجراءات عادلة لمواجهة التعثر، وإيجاد موارد جديدة لتمويل عمليات التنمية ، يمكن استغلالها بانتظام فى تسديد الديون أو إلغائها . هذه المقترحات ستتم مناقشتها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

هوامش الفصل الثانى

[١] كان كينز ضد المعتقد الأساسى للأرثوذوكسية التى تتحرك بموجبها أسواق رأس المال الحرة بشكل آلى نحو توازن يمكن من خلاله الانطلاق دون الإضرار بكيان آخر، ويرى كينز أن هذا المعتقد - حتى إذا كان فى أحسن صوره - ما هو إلا مجرد افتراض نظرى لا يمكن ربطه بالاقتصاد الفعلى . وهناك عدد من الآليات الفعالة التى تشرح السبب وراء ميل أسواق رأس المال إلى عدم استغلال الموارد ، أو على الأقل عدم استغلالها على النحو أمثل . ويقصد بالموارد المشار إليها مرافق الإنتاج والقوى العاملة . وبصفة خاصة يمكن أن يزيد معدل البطالة بنسبة كبيرة فى أوقات الكساد الاقتصادى . وتمثل طبيعة رأس المال ودورته وتطور أسواق المال مصدرًا رئيسيًا للمشكلات وطبقًا لرؤية كينز فإن من دور الدولة التدخل استراتيجيًا والاهتمام بالطلب المتزايد على السلع والخدمات عند الضرورة، كذلك من واجبات الدولة إدارة الزيادة الملحوظة فى النشاط والحيلولة دون ظهور مسائل خادعة ويؤمن كينز أيضًا بالأهمية الشديدة لإعادة توزيع الموارد الاجتماعية . على المستوى الدولى هناك مشكلة أخرى تتمثل فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، فوجود فائض فى دولة ما يعنى وجود دولة أخرى لديها عجز وإذا ألقى بعبء توفيق الأوضاع على الدول التى تعانى من العجز، فإن ذلك يعنى اضطرار تلك الدول لتطبيق سياسات اقتصادية تقشفية فى أوقات حدوث مشكلات اجتماعية اقتصادية ، وهو ما يتعارض مع الفكرة الأساسية لاقتصاد كينز الذى يرى أنه فى وقت الكساد، وحيث لا تستغل الموارد على النحو الأمثل، يكون من الضرورى تطبيق سياسات مالية توسعية (انظر كينز ١٩٦١ (1936) .

[٢] انظر Proceedings and Documents of the United Nations Monetary and Financial Conference, Vol. 1, 1948, p. 81, Cited in Ferguson, 1988: 26.

[٣] موقف الولايات المتحدة متناقض ، فهى أكبر دولة دائنة فى العالم ، وفي الوقت نفسه هى المصدر الرئيسى للاحتياطى والعملات في العالم. كما أنها موطن أهم مؤسسات الإقراض الخاصة سواء فى "وول ستريت" أو غيره من المراكز المالية الأمريكية .

[٤] انظر The Chronicle, 2000 of the New Internationalist

[٥] من سمات الأتوذكسية كما هو موضح من النبذة الأولى فى هذا الكتاب الإيمان بقدرة الأسواق الحرة والتجارة الدولية وأسواق المال العالمية على الضبط الذاتى وزيادة مستوى الرفاهية . ومنذ منتصف القرن العشرين امتدت الثقة فى هذه الأرثوذوكسية إلى المزيد من مجالات الحياة الاجتماعية . وبرغم هذا الامتداد - وبسببه إلى حد ما - ظلت الأرثوذوكسية الاقتصادية محلّ جدال أو خلاف مثلما كان الحال فى القرن التاسع عشر . و (Lawson, 1997) و (Keen, 2001) مثالان ناصعان على النقد الحديث للأسس الوجودية والمنهجية للنواحى الاقتصادية وافتقارها الجذرى لأى شكل من أشكال الواقعية ، وكلاهما يقدم مقترحات لأساس بديل للاقتصاد .

[٦] " Heavily Indebted Poor Country " HIPC - هي الدولة الفقيرة المثقلة بالديون . بعد محاولات من التسليم بأن أجزاء من ديون دول شرق أوروبا والعالم الثالث لن تسدد فشل برنامج " HIPC - I" الذى تأسس فى عام ١٩٩٧ . وفى أثناء قمة مجموعة الثمانى التى عقدت فى كولونيا عام ١٩٩٩ دعت أكبر الدول المقرضة لمنهج جديد يطلق عليه "HIPC المعزز "أو" HIPC - II"، إلا أن مصير هذا البرنامج الجديد كان مثل مصير سابقه حيث لم ينجح فى تقديم منهج جديد مختلف نوعيًا (انظر Raffer, 2001: 14-20) .

[٧] يتراوح هذا بين تعليقات نقاد تتسم بالوسطية أو الاعتدال مثل تعليقات جوزيف ستيجليتز، و أخرى تتسم بالتشدد مثل حالة والدن بيللو وآخرين .

[٨] فى الأصل كان نصيب الولايات المتحدة من الأصوات ٣٦ ٪ . ومنذ أن استعادت أوروبا واليابان قواها الاقتصادية الكبرى وانضمام دول جديدة كأعضاء،قلت الحصة الرسمية للولايات المتحدة .

[٩] فى الولايات المتحدة وألمانيا على الأقل يتعين على المدير التنفيذى، وفقًا للقانون، أن يحصل على تصريح رسمى لاتخاذ قراره مع وزير المالية أو الخزانة . ويشير سويدبرج Swedberg (1986) إلى أن هذا الإجراء متعارف عليه فى دول أخرى ، إن لم يكن ملزمًا بحكم القانون، ويبدو أن مواطن الدولة النامية يمكن أن يصبح عضوًا فقط إذا كان قد تعلم فى الولايات المتحدة أو بريطانيا ويؤمن "بالأرثوذوكسية "

[١٠] لوائح وقواعد العمل فى صندوق النقد الدولى ـ المجلس التنفيذى (C-10) التى جرى تبنيها فى ٢٥ سبتمبر /أيلول من عام ١٩٤٦ وجرى تعديلها فى ١٨ سبتمبر /ايلو ١٩٦٩ والأول من أبريل /نيسان ١٩٧٨

[١١] كان كوكس Cox (1987: 253) صاحب نظرية "تدويل الدولة " وهى عملية عالمية يجرى بموجبها ضبط السياسات والممارسات الوطنية فى إطار متطلبات الاقتصاد العالمى، وأصبحت قطاعات الدولة المرتبطة بصورة مباشرة بالآليات المالية العالمية أقوى نسبيًا (ibid.: 263). كما أثر السياق العالمى أيضًا فى تشكيل العديد من القطاعات خاصة فى الدول التى تعتمد على إمدادات خارجية، ولا يستطيع التعايش مع متطلبات الآليات المالية العالمية أو مع السياسات التى تفرض على دول كثيرة سوى وزراء مالية أرتوذوكسيين (على الرغم من أنهم فى حال حدوث أزمة ربما لا يجدون أى دعم داخلى) .

[١٢] الأرقام مأخوذة عن التقرير السنوى للمجلس التنفيذى عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠٠١ ـ الفصل الثامن (Staff.pp.85-8). وربما تسهم الزيادة الكبيره فى عدد موظفى صندوق النقد الدولى وفى رواتبهم ، فى الإضرار بشرعية الصندوق وذلك فى سياقات معينة فعلى سبيل المثال فى أثناء زيارة بعثة للصندوق إلى الأرجنتين فى أبريل / نيسان ٢٠٠٢ نشرت إحدى الصحف واسعة الانتشار مقالا ينتقد أداء الصندوق بشدة، وذكرت الصحيفة أن أسلوب الصندوق من حيث زيادة البيروقراطية فيه وزيادة الرواتب الخاصة بموظفيه لا يمكن السماح بتطبيقه فى أى دولة خاضعة لشروط الصندوق .

(Eniel Fondo gastan como si fueran una provincia, Pagina, 12, 8 April, 2002).

[١٣] بشأن مبدأ الحياد الاقتصادى انظر (Teivainen, 2002a) .

[١٤] كان من شأن مشروع كينز عام ١٩٤٢ بخصوص اتحاد المقاصة تأمين موقع دائم لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة "دولة مؤسسة" . ومن منظور المزايا التى قد يحصل عليها الأغنياء والدول الكبرى كان من المقرر أن يتجاوز المشروع فى أهدافه أى مقترح أمريكى. ولكن بسبب معارضة عدد من الدول واستقبال الولايات المتحدة للفكرة بفتور، تخلى البريطانيون عنها فى وقت لاحق .

[١٥] جون ويليامسون John Williamson هو صاحب مصطلح " إجماع واشنطن " (1990) ، كان يرى أن هذا الإجماع يتضمن عشر أدوات مرتبطة بالسياسة أكثر منها بالاهداف أو النتائج : (١) ينبغى على الدول اتباع مخطط مالى (غالبًا بمعنى موازنة دولة متوازنة) . (٢) يتعين أن تكون مسائل الصحة والتعليم والبنية الأساسية أولويات معلنة مرتبطة بالإنفاق وتسبق على سبيل المثال دعم الأسعار . (٣) يتعين أن تكون القاعدة الضريبية عريضة والنسب الضريبية الهامشية معتدلة، وفى الأحوال العادية ، يجب أن تفضل الدول خفض الإنفاق العام بدلاً من زيادة الضرائب.(٤) السوق هى التى تحدد معدل الفائدة بدلاً من زيادة الضرائب، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية يجب أن تكون إيجابية . (٥) قد تحدد قوى السوق أسعار الصرف إلا أن تحقيق سعر صرف " تنافسى " يمكن اعتبارا على رأس الأولويات لتمهيد الطريق نحو سياسة اقتصادية موجهة للخارج . (٦) يتعين تحرير الواردات . (٧) ينبغى تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة . (٨) يتعين خصخصة كل الشركات التى تملكها الدولة . (٩) ينبغى تحرير الممارسات الاقتصادية . (١٠) يتعين حماية حقوق الملكية الخاصة .

[١٦] تصريحات للمحافظ الهندى فى اجتماع صندوق النقد الدولى السنوى عام ١٩٧٠، ونقل هذه التصريحات فيرجوسون – Ferguson (1988:88) .

[١٧] مجموعة الـ " ٢٤ " هى جزء من مجموعة الـ " ٧٧ " فى واشنطن (البنك الدولى / صندوق النقد الدولى) .

[١٨] انظر مثلاً : (Unger, 1998:85-6; Rodrik, 2001) .

[١٩] يقترح مؤلفا الكتاب خطة طويلة المدى لإنشاء هيئة مالية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة . وهو ما سيجعل وجود صندوق النقد الدولى أمرًا زائدًا عن الحاجة .

[٢٠] هكذا يؤيد بيللو (2002: 108-18) التنوع لكن دون أن يحدد الكيفية التى سيعمل النظام " الحاشد " للنقد العالمى والتجارة العالمية فى إطارها حينئذ . وبما أنه لم يتحدث عن عدم وجود تجارة أو عملة أجنبية أو أى شكل آخر من أشكال التداولات المالية، كان عليه أن يقترح نظام (سوق) قادرة على تكييف أوضاعها ذاتيًا .

[٢١] نظرية ديفيد هيوم David Hume ([1752] 1955) المشهورة عن آلية النقد المرتبطة بالسعر، هي تطبيق لصيغة باكرة من نظرية الكم المالية يفترض هيوم أن معيار الذهب يضمن توازن التجارة الحرة الدولية، وبمعيار الذهب تكون مدفوعات الواردات والصادرات من الذهب، ويكون للدول التي لديها فائض مزيد من أموال الذهب، وبذلك ترفع الأسعار والعكس بالنسبة للدول التي تعاني من عجز ، ويكون تدفق الأموال قد أسفر عن تغير في الأسعار. وحيث إن الطلب يعتمد على السعر فإن صادرات الدول التي لديها فائض تتراجع، والعكس بالنسبة للدول التي تعاني من عجز ، وتضبط الأسواق نفسها ذاتيًا . استمر هذا النموذج على مدار قرنين ونصف القرن كجزء من الأرثوذوكسية الاقتصادية التي كانت الأيديولوجية الرسمية للإمبراطورية البريطانية، وأعيد طرح نموذج هيوم مرة أخرى ولكن بأسلوب أوسع انتشارًا على يد ملتون فريدمان Milton Friedman (1953) الذي كان يرى أن أسواق العملة الأجنبية الحرة تستطيع أن تقوم الذهب كعامل استقرار أوتوماتيكي .(للتعرف على الانتقادات المرتبطة بعلم المنهج أو الانتقادات النظرية انظر باتوماكي (2001) . الملحق الأول)

[٢٢] انظر أيضًا "جورج" و"سابيلي" George and Sabelli (1994) ، حيث يعرضان وجه الشبه بين القاعدة المعرفية الأرثوذوكسية للبنك الدولي "ودين" علماني. انظر أيضًا تيفاينين Teivainen (2002a) الذي يدرس آثار مذهب الحياد الاقتصادي في إطار الصراعات السياسية وعمليات ضبط الأوضاع الهيكلية في بيرو ، وهي من دول العالم الثالث .

[٢٣]اكتشفت الحركات الاجتماعية بشكل عام أنه على الرغم من إمكانية أن تكون المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف منفتحة على الحوار أحيانا. وكذا سماح تلك المؤسسات بانضمام بعض القطاعات المنتخبة للمجتمع المدني العالمي إليها، فإنها بدت محصنة من المراجعة . ويبدو أن الاستثناء الوحيد والبسيط في هذا الإطار كان في حالة البنك الدولي مع الحركة البيئية التي نجحت جهودها بفضل احتشاد رجال البيئة الأمريكيين وإصرار الكونجرس الأمريكي . انظر (O'Brien et al., 2000: 209-16) .

[٢٤] اقتباس عن رئيس البنك الدولي السابق "بلاك" Black نقلاً عن سويدبرج (1986: 382) .

[٢٥] للمزيد عن التفسيرات الكثيرة والمعلومات والتحليلات الغزيرة التي تم جمعها بشأن التطورات الاقتصادية في دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء ، انظر باتوماكي Patomaki (1999: 130-2) .

[٢٦] ثلاثة أخماس الأعضاء يملكون ٨٥ ٪ من قوة التصويت ويجب أن يقبلوا بالتعديلات المقترحة . IBRD Articles of Agreement, Article VIII (a) .

[٢٧] كما أدرك رئيس البنك ولفنسون Wolfensohn خلال برامجه الإصلاحية التي فشلت جزئيًا في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم . انظر (Wilks, 2001)

[٢٨] عدد صحيفة " نيويورك تايمز " الصادر في الخامس والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٩ .

[٢٩] يمكن أيضًا ملاحظة أنه بناء على طلب من رافى كانبور Ravi Kanbur . أدار مشروع بريتون وودز بالتعاون مع معهد السياسة الجديدة مؤتمرًا إلكترونيًا لمناقشة المسودة الأولى لتقرير التنمية العالمى (World Development Report) شارك فيه ١٥٢٣ شخصًا من ٨٠ دولة . وأعرب معظمهم عن شعورهم بأن مشروع تقرير التنمية العالمى لعام – WDR – ٢٠٠ /٢٠٠١ عكس تقدمًا حقيقيًا مقارنة بالتقارير السابقة . بعد أن وضع فى اعتباره أبعادًا أخرى للفقر غير مرتبطة بالدخل ، واعترف بوجود فوضى وسكوت وضعف.

[٣٠] (Monterrey Consensus, draft, 27 Jan. 2002: 21) .

الفصل الثالث

منظمة التجارة العالميـة

بدأت مفاوضات تحرير التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة (ديسمبر /كانون الأول ١٩٤٥) ، حيث دعت إليها الإدارة الأمريكية ممثلى ١٤ دولة. وكان المقصود بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (Gatt) أن تكون تنظيمًا مؤقتًا يجرى تصنيفه بعد ذلك فى إطار أشمل يسمى بمنظمة التجارة الدولية ـ ITO ـ، ووقعت اتفاقية الجات في العشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧، وتم وضع ميثاق منظمة التجارة الدولية ـ أو ما أطلق عليه "ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية" فى مارس ١٩٤٨ ـ على رأس أولوياته مسائل التوظيف والتنمية وإعادة البناء فى أعقاب الحرب ، كما تضمن الميثاق محاولات لتنظيم المنافسة والممارسات التجارية المقيدة وتجارة السلع والاستثمارات والشركات العابرة للحدود القومية، إلا أن الكونجرس الأمريكى اعترض على منظمة التجارة الدولية . واعترض اللوبى الحمائى أو المؤيد لمذهب حماية الإنتاج الوطنى (بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة) اعترض على المغالاة فى التجارة الحرة ، وكان ذلك اللوبى يمثل بصورة أساسية المنتجين الزراعيين الذين يركزون أنشطتهم على المستوى المحلى . وأدانت جماعة أكبر من التجار الأرثوذوكسيين المؤيدين للتجارة الحرة ـ وهم يمثلون الشق المحافظ من المؤيدين للتعاون الدولى (وعكسهم المتعاملون الجدد) [1] ـ أدانت التنازلات المختلفة التى قدمت للدول الأخرى . وشكلت تلك الجماعات الأغلبية الكافية لمنع ظهور منظمة التجارة الدولية (Shukla, 2000: 2-4; O'Brien, et al., 2001; Williams, 2001: 68-72) . وأسقطت إدارة ترومان Truman المبادرة ، وبدأت في التركيز على تنمية وتوسيع إطار الجات.

وفى الفترة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٩٤ عُقِدت سبع جولات من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف [2]، نجحت كل منها، على الأقل من حيث المبدأ، فى تقليل التعريفات الجمركية بمقدار ما، كما نجحت فى مرحلة لاحقة فى إزالة بعض العوائق الفنية من طريق التجارة . وبمجرد أن أصبحت مسألتا التعريفات الجمركية والعوائق التجارية المباشرة أقل أهمية

برزت إلى السطــح موضوعــات أخــرى مثل مكافحة الإغــراق . وأنشئت منظمــة التجــارة العالمية ـ WTO ـ بموجب الاتفاقات النهائية التى اختتمت بها جولة أوروجواى ، وخرجت إلى حيز الوجود فى الأول من يناير/ كانون الثانى١٩٩٥ . وفى أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ كان عدد الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ١٤٦ دولة، ومن بين الدول غير الأعضاء (وعددهم ٤٠ دولة تقريبًا) طلب أكثر من ٣٠ منها الانضمام للمنظمة، والصين هى إحدى الدول التى انضمت أخيرًا، وطلب نحو ثلثى الدول الأعضاء بالمنظمة أن تصنف باعتبارها دولاً نامية .

هيكل منظمة التجارة العالمية وهدفها :

توفر منظمة التجارة العالمية إطارًا لوضع قواعد نظام تجارى متعدد الأطراف والإشراف عليه، كما تتضمن أهداف المنظمة تنفيذ نتائج جولــة أوروجــواى ومــا قبلــها، وإجــراء المزيــد مــن المفاوضات التجارية [٣]، كما أنها تمثل إحدى المنتديات الدائمة لمناقشة السياسة التجاريــة علــى أى مستوى سياسى وكذا مركزًا لتسوية المنازعات، وتتضمن أحكامًا لمراجعة السياسات التجارية. ومن أهم أهداف المنظمة (أولاً) إعادة تعريف العلاقة بين حكومات الدول من جانب والاتفاقــات التجارية الدولية من جانب آخر، وذلك بتقديم آلية لتسوية المنازعات بصورة فاعلة (O'Brien, *et al.*, 2000: 135-6) ، (ثانيًا) ترسيخ فكرة أن مبادئ التجارة الحرة سوف تتسع لتــشمل مناطق جديدة من خلال اتفاقات مثل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ـ TRIPs ـ، والاتفاقــية العامة للتجــارة فى الخدمــات ـ GATS ـ والتدابيــر الاستثــمارية المتعلقــة بالتجارة ـ TRIMs ـ.

يعتمد نظام الجات بالأساس على إدارة الدول ، فإذا رفضت دولة ما القبول بالتزامــات التجارة الحرة فذلك من حقها ، ولكن منظمة التجارة العالمية تختلف فــى هــذا الــصدد ؛ حيــث هناك التزام قانونى قوى يفرض على الدول القبول بالقرارات التى يجرى التوصــل إليهــا ، وكــذا بقواعد ومبادئ المنظمة . هذا الالتــزام القــانونى مــدعوم بعقوبــات اقتــصادية ربمــا تكــون كــبيرة؛ ويجتمع أكبر كيان لصنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية ، وهو المؤتمر الوزارى، مــرة واحــدة على الأقل كل عامين ، ويأتى فى مرتبة أقل منه، المجلــس العــام (ويــضم فــى أغلــب الأحيــان دبلوماسيين ورؤساء وفود الدول فى جنيف ، وفى بعض الأحيان ترسل حكومات الدول الأعــضاء

مسؤولين لديها لحضور اجتماعاته) ، وتعقد اجتماعات المجلس العام أكثر من مرة فى السنة وذلك فى المقر الرئيسى بجنيف . وهناك جهاز لمراجعة السياسة الخارجية وجهاز لفض المنازعات [٤]، ويبلغ عدد العاملين بمقر منظمة التجارة العالمية فى جنيف ٥٠٠ موظف .

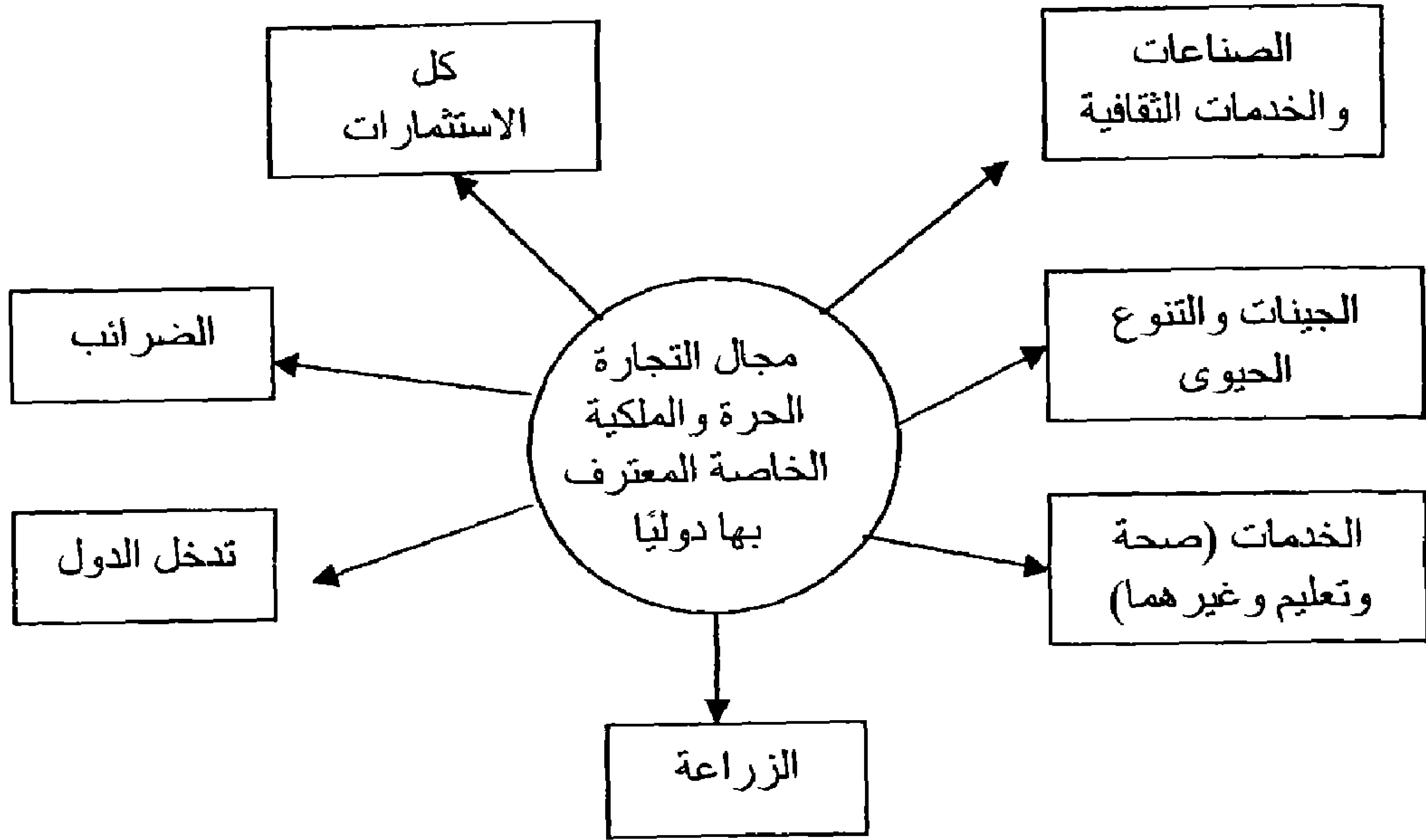
آلية تسوية المنازعات بسيطة ، فبعد نشوب النزاع تجرى مشاورات ومحاولات وساطة قبل أن تشكل لجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء يتم تعيينهم . وتقدم اللجنة تقريرها النهائى إلى أطراف النزاع أولاً ثم إلى أعضاء المنظمة، وفى النهاية تتبنى هيئة تسوية المنازعات التقرير إلا فى حال اعتراض كل الأعضاء (وهو ما يعنى أنه من المستحيل رفض تقرير اللجنة) . وفى حالة الاستئناف تفصل فى الأمر هيئة دائمة مكونة من سبعة أعضاء يشكلها جهاز تسوية المنازعات ، وفى حال عدم التنفيذ يمكن للأطراف التفاوض بشأن تعويضات، حتى يتم تنفيذ ما توصل إليه التقرير أو الحكم بصورة كاملة . وإذا لم يتم الاتفاق على التعويضات يستطيع جهاز تسوية المنازعات فرض عقوبات اقتصادية كبيرة [٥] .

يعتمد اتخاذ القرار فى المنظمة على الإجماع (توافق الآراء) . وحسب التفسير المتعارف عليه للمادة التاسعة من اتفاق مراكش، فإنه إذا لم تعلن دولة عضو اعتراضها على القرار المقترح، فإن ذلك يعنى أن القرار جرى التوصل إليه بالإجماع، وبذلك يكون ملزمًا لكل الدول الأعضاء ، وفى حال عدم التوصل إلى قرار بالإجماع بشأن مسألة ما يتم طرحها للتصويت ؛ وفى اجتماعات المؤتمر الوزارى والمجلس العام يكون لكل عضو بمنظمة التجارة العالمية صوت واحد (المادة ٩ الفقرة ١) ، ويمكن كذلك أن تتخذ القررات عن طريق التصويت، والمبدأ هو "دولة واحدة/ صوت واحد". كما يمكن اللجوء لاستخدام نظام الأغلبية فى حالات خاصة ؛ فعلى سبيل المثال يمكن اتخاذ قرار بتبنى تفسيرات معينة للاتفاقات بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء (ibid ـ الفقرة الثانية)، وبذلك يسود صنع القرار بتوافق الآراء ودون إجراء تصويت رسمى .

بأى صورة يمكن اعتبار منظمة التجارة العالمية كيانًا ديمقراطيًا ؟ يؤكد مسؤولو المنظمة أن القرارات التى تتخذ فى اجتماعاتها خاضعة للمحاسبة كما أنها ديمقراطية ، ومبدأ الإجماع يعطى انطباعًا بأن لكل دولة حق النقض على الرغم من إمكانية اللجوء إلى مبدأ أغلبية الأصوات. وتقول الصفحة الرسمية لمنظمة التجارة العالمية على الإنترنت إن صنع القرار المعتمد على الإجماع (توافق الآراء) أكثر ديمقراطية من قاعدة الأغلبية، حيث لا يتخذ أى قرار إلا بموافقة جميع

الأعضاء [٦] ، وهذا يوضح أن غياب الديمقراطية ليس جليًا مثلما هو الحال مع منظمات بريتون وودز التى تتخذ قرارتها على أساس مبدأ "دولار واحد/ صوت واحد" ووضعت هذا المبدأ فى إطار مفهومها لمصطلح الإجماع ، لكن الربط بين مبدئى الإجماع ودولة واحدة/ صوت واحد يجعل الأمر مختلفًا . وفى ظروف معينة يمكن أن يصبح حق النقض والصوت الواحد لكل دولة حقيقة، ليس من الناحية القانونية فحسب وإنما على صعيد الممارسة السياسية كذلك، ويمكن أن تتسبب الخلافات بين مجموعات الدول ـ الشمال والجنوب أو الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ـ فى وقف عملية تحرير التجارة ولو حتى إلى انعقاد المؤتمر الوزارى التالى ، كما حدث فى أثناء قمة المنظمة فى سياتل عام ١٩٩٩ ؛ حيث صاحبت اجتماعاتها مظاهرات مدنية وأعمال شغب مأساوية خارج مقر انعقادها .

ورغم ذلك، فإن علاقات القوة اللا متناسقة داخل منظمة التجارة العالمية واضحة من خلال الإجراءات الفعلية الخاصة بوضع جدول الأعمال وتباين المواقف التفاوضية للاعبين المختلفين [٧] ، وعلى المستوى الأعمق ، هناك عملية لتحديد الغرض العالمى لتحرير التجارة [٨]، ولا تدعم النظرية الواقعية أو الدليل التاريخى فكرة كون التجارة ـ فى سياق تخفيض التعريفات الجمركية أو إزالة العقبات فى طريق الواردات والصادرات ـ أمرًا صائبًا أو نافعًا لكل الدول تحت كل الظروف، أو أنه بصفة عامة سيجرى بموجبه توزيع أى فوائد محتملة بالتساوى بين كل الأطراف [٩]، لكن هدف جولات مفاوضات الجات وعملية منظمة التجارة العالمية هدف مشترك بالنسبة لكل أعضائها وهو المزيد من تحرير التجارة ، وبقدر ما يؤخذ هذا الأمر على أنه بديهى وطبيعى أو على أنه مسار حتمى لتاريخ العالم، فإن عملية تحديد الأمور المتعلقة بالتجارة تصبح بالغة الأهمية، ولكن كيف تعمل آلية القوة المسيطرة للأرثوذوكسية الاقتصادية ؟



شكل (٣ — ١) توسيـــع مجال التجارة الحرة

كانت نقطة البداية للجات تعريف كلاسيكى محدود للغاية لمفهوم التجارة ؛إذ اهتمت فى بادئ الأمر بتجارة السلع المادية، وكان الهدف هو إزالة المستويات العليا للغاية للتعريفات الجمركية، والتى كان معظمها قد تم إقراره خلال مرحلة الأزمات العالمية من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ . وَمثَّل التوسع أو الامتداد المتعاقب لمجال التجارة الحرة ، حركة تحول من التجارة العالمية التقليدية للسلع المادية (المثال التقليدى لريكاردو هو الاتجار فى سلعتين فقط هما الخمور والأقمشة) [١٠] ، إلى مجال واسع المدى يتضمن تحرير الاقتصاد وعدم تقييده بقوانين ، ثم إعادة تنظيمه فى إطار ليبرالية جديدة . وتعريف منظمة التجارة العالمية لما هو " ذو علاقة بالتجارة " تعريف فضفاض . ويمكن تعريف اللوائح الوطنية فى أى دولة وشكل الدعم الذى تقدمه وأى ضرائب أو سياسات صناعية " مشوهة " على أنها معوقات للتجارة الحرة . ومنطق " التجارة الحرة " يكون فى ذلك الإطار بسيطًا ، ولكن التجارة تصبح حرة على النحو المثالى فقط فى إطار نموذج عالمى لرأسمالية السوق الحرة ، بشرط أن تكون تلك الرأسمالية فى إطار الكلاسيكية الجديدة ، وأخيرًا تصبح التجارة الحرة مرادفًا للاقتصاد الذى يقوم على مبدأ "دعه يعمل" Laissez - faire.

من هذا المنطلق يتضمن مفهوم التجارة الحرة عدم تدخل الدول فى أى شىء يتعلق بالتجارة العالمية ، أو بصورة أكثر واقعية (على الأقل فى الوقت الراهن) يتعين أن تكون قواعد وصلاحيات وممارسات التدخل متجانسة ، ويصاحب هذه الحقيقة الملحة التى لا سبيل إلى تجاهلها عملية خصخصة وتسليع لمجالات جديدة من الحياة الاجتماعية بواسطة المفهوم القانونى للملكية الخاصة، وتوسيع هذا المفهوم يشمل على سبيل المثال الإنتاج الفكرى والخدمات والتنوع الحيوى ، بل الخصائص الوراثية . ومن حيث المبدأ يمكن أن يصبح أى شىء ذا علاقة بالتجارة، وبالتالى يكون خاضعًا لإطار عملية القوانين التى تقوم بوضعها منظمة التجارة العالمية . ويتضمن هذا التعريف الشامل للتجارة الحاجة لترسيخ حقوق ملكية خاصة معترف بها فى مجالات لم تكن تتضمنها من قبل ، إلى جانب برامج خصخصة شاملة .(الشكل ٣ ـ ١ يوضح هذه العملية).

مَنْ إذن أولئك الفاعلون المخولون بطبيعة مواقعهم الاجتماعية لتحديد " ما المتعلق بالتجارة"؟ القطبان الرئيسيان فى منظمة التجارة العالمية هما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. والمختصون بالسياسة التجارية فيهما ـ الذين يعملون بتعاون وثيق مع محاميى وخبراء الشركات العابرة للحدود القومية ـ هم الفاعلون الرئيسيون فى عملية وضع جدول أعمال منظمة التجارة العالمية . وهكذا تؤخذ المبادرات الحاسمة خارج إطار أى إجراءات رسمية سواء على الصعيد المحلى أو الدولى . ويقول المنتقدون إن المحادثات الأساسية بشأن التجارة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية تجرى فى غرف مغلقة ، مع مشاورات مكثفة مع أعضاء جماعات الضغط بالشركات متعددة الجنسية (انظر : Sinclair, 2000) . فضلاً عن ذلك ، وفيما يتصل بالإجراءات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية، فإنه بمجرد الاتفاق على مسودات اتفاقيات جديدة تتم مناقشتها أولاً من جانب مجموعة منتقاة من الدول الصناعية الكبرى ، ولا تقدم سكرتارية المنظمة أى مقترحات لاتخاذ قرار بشأنها قبل الانتهاء من التفاوض عليها من جانب مجموعة يطلق عليها "Quad" تضم الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبى و اليابان وكندا . ومفهوم "الغرفة الخضراء" رمز للطبيعة التسلسلية لعملية صنع القرار الفعلية داخل منظمة التجارة العالمية[١١]. ويتم استبعاد غالبية الدول الفقيرة من الغرف الخضراء والمشاورات غير الرسمية التى توضع خلالها الموضوعات الرئيسية على جدول الأعمال وكذا القرارات المهمة (انظر أيضًا : knor, 2000) .

بمجرد بدء المفاوضات الرسمية بين كل الدول الأعضاء، تتحدد نتيجتها إلى حد بعيد بواسطة المواقف التفاوضية غير المتماثلة لمختلف الفاعلين ، وعلى الرغم من الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تكون النخبة التجارية فى الغرب وأحيانًا مع اليابانيين وأحيانًا مع عناصر من الاتحادات التجارية، يكون الغرب قد حدد بالفعل جدول الأعمال واتفق على معظم النقاط الرئيسية به . وتكون باقى دول العالم مثل " رذاذ " ؛ فهى دول متفرقة وجماعات صغيرة أو ضعيفة ، وعلى مر العقود السابقة تم ضبط الكثير من دول الجنوب "هيكليا" من جانب مؤسسات بريتون وودز، فهى دائمًا مثقلة بالديون ، وتعتمد بشكل كبير على معونات التنمية وعلى إسقاط بعض ديونها . هياكل الدولة فى تلك الدول أصبحت "مدولة" ، بمعنى أن وزراء المالية والعناصر الأرثوذوكسية الأخرى بالدول الصغرى تكون مسؤولة عن اتخاذ أهم القرارات ، وكذلك فى المفاوضات الفعلية تفتقر دول العالم الثالث إلى الموارد الكافية[١٢].

النبذة السادسة

اتفاقية التريبس : حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

كانت اتفاقية باريس Paris Convention ـ لحماية الملكية الصناعية (١٨٨٣) هى أول معاهدة دولية مهمة تهدف إلى مساعدة أبناء دولة ما فى الحصول على الحماية فى دول أخرى لإبداعاتهم الفكرية التى تأخذ شكل الاختراع (براءات الاختراع) أو العلامة التجارية أو التصميم الصناعى . وبعد اتفاقية باريس جاءت اتفاقية برن ـ Berne Convention ـ لحماية الأعمال الأدبية والفنية (١٨٨٦) .

وأدت هاتان الاتفاقيتان إلى تكوين منظمة دولية جديدة تحولت فى نهاية الأمر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ـ WIPO ـ . وفى عام ١٩٧٤ صارت " ويبو " وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مهمتها إدارة شؤون الملكية الفكرية . فى ذلك الوقت كانت قد مرت سنوات على بدء الدول النامية ـ بعد جلاء الاستعمار عنها ـ فى السعى لضوابط بشأن النظام الدولى لحق النشر أو التأليف والنظام الدولى لبراءات الاختراع . وفى رأى تلك الدول أن النظام السائد الذى أقيم بالأساس على يد القوى والإمبراطوريات الأوربية العظمى فى

القرن التاسع عشر كان يفضل الاستحواذ على المعرفة وليس نشرها ، بينما تفضل الدول النامية المشاركة فى المعرفة بدلا من الاستحواذ عليها ، هذه الدول كافحت من أجل الحصول على *تقنيات الشركات العابرة للحدود القومية بشروط تفضيلية* (Drahos, 2002:166) . وفى السبعينيات من القرن الماضى جرى تطوير ومناقشة مفهوم مصطلح " عام " (مثل الميراث العام للبشرية) فى إطار نظام الأمم المتحدة (اليونسكو والأونكتاد مثلاً وفى المفاوضات بشأن قانون البحار).

واستجابة لتلك التطورات ، وبعد أن شكلت التجارة والأعمال ذات الثقل جماعة ضغط، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية لتحويل صنع القرار إلى منتدى بديل متعدد الأطراف . بدأت الولايات المتحدة القول بأن مسألة حماية الملكية الفكرية ينبغى مناقشتها من خلال مفاوضات التجارة متعددة الأطراف فى إطار نظام الجات . وبينما الولايات المتحدة هى مجرد أحد الفاعلين فى إطار ويبو والأونكتاد واليونسكو ، إلا أنها فى إطار مفاوضات الجات كانت اللاعب الأكثر تأثيرًا (Braithwaite and Drahos, 2000:200-1) . بدأت فكرة اتفاقية التريبس خلال جولة أوروجواى (94-1986) . وتضيف الاتفاقية عددًا كبيرًا من المعايير الجديدة أو ذات المستوى الأعلى (WTO 2003) .

ومثل اتفاقات سابقة، تهدف التريبس إلى ضمان أن يكون صاحب الاختراع أو العلامة التجارية أو التصميم أو العمل الأدبى أو الفنى قادرًا على منع استغلالها إلا بتصريح، ويمكن للآخرين عادة استغلال الإبداع الفكرى إذا دفعوا مقابلاً ماديًا لذلك . والمبادئ الأساسية للتريبس هى نفس مبادئ الجات والجاتس ، فعدم التمييز يبدو جليًا ، وهذا يتضمن المعاملة فى بلد ما (المساواة فى معاملة المواطن والأجنبى) ، وكذا معاملة الدولة الأفضل (المساواة فى التعامل مع مواطنى كل الشركاء التجاريين فى منظمة التجارة العالمية).

ومنطق هذا النظام هو أن حماية الملكية الفكرية يتعين أن تسهم فى الإبداع الفنى ونقل التكنولوجيا ، وبتوفير حافز اقتصادى للإبداع الفكرى وبالسماح للمبدعين بالكشف عن معلوماتهم بوضوح - على سبيل المثال فى مسألة براءة الاختراع - يمكن للمنتج والمستخدم أن يستفيدا من ذلك ، كما سيؤدى ذلك إلى تعزيز الاقتصاد والرفاهة الاجتماعية بصورة شاملة. بمعنى آخر ، يعتمد تسويغ التريبس على النظرية الاقتصادية الأرثوذوكسية التى بموجبها

بموجبها نجد أن سلوك تعظيم المكسب الاقتصادى وقوانين التشغيل الحرة للعرض والطلب بالأسواق الخاصة سيؤدى إلى نتائج أفضل ، والذى يضمن الانتشار هو السماح بإصدار تصريح باستخدام الإبداع مقابل تسديد مبلغ مالى ، وبشرط أن تكون الحماية مؤقتة .

على أرض الواقع نجد الأمور مختلفة ؛ ففى معظم المجالات تلعب الملكية الفكرية دورًا ضئيلاً للغاية - هذا إن كان لها أى دور - فيما يتعلق بالاختراعات أو الإبداعات أو الأعمال الفنية . وطبقًا لدراسات تجريبية يتضح أن حماية الملكية الفكرية تقدم إسهامًا فى عدد محدود من الصناعات مثل الأدوية والكيماويات والبترول؛ حيث تكون المعلومات بالفعل قابلة للتصنيف، وحيث تتطلب الاختراعات استثمارات ضخمة . وفى معظم المجالات الأخرى تشكل حماية الملكية الفكرية تكلفةوليس منفعة؛ لأنها تؤثر فى تبادل الأفكار والمعلومات وتبعد الموارد عن الأنشطة الإبداعية الفعلية (MacDonald, 2002 :22-3 passim) .

وتفيد التريبس إلى حد كبير الشركات العابرة للحدود القومية خاصة فى الصناعات الدوائية والموسيقية والسينمائية . وبافتراض أن الاستثمار يجب أن يكون خاصًا ، فإن الشركات الكبرى ربما تكون الوحيدة المالكة لموارد تؤهلها للاستثمار فى مجالات البحث والتنمية والإنتاج ، لأن ذلك يتطلب رؤوس أموال ضخمة (وتتضمن التكلفة أيضا التسويق والتوزيع لمنتجات قد يكون لها طابع احتكارى كما هو الحال فى صناعة السينما) ، كما تستطيع الشركات الكبرى شراء براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات من فاعلين أصغر أو حتى من ورثتهم وإن لم يكن لتلك الشركات أى دخل أو فضل فى ظهور تلك البراءات، وفضلاً عن ذلك فإن الشركات الكبرى وحدها هى التى تستطيع أن تحمى الملكية الفكرية أو أن تملك القدرة المالية على إنفاذ حقوق هذه الملكية؛ لأن التكلفة القانونية لتحقيق ذلك تكون فى أغلب الأحوال باهظة ، وبكل الأحوال فإن القدرة على التشغيل فى مختلف الدول وعبر مختلف المناطق تمثل فائدة إضافية .

وكلما كان هناك نظام قادر على حماية الملكيات الفكرية الخاصة وضمان تدفق دخل منها لمدة تصل إلى ٥٠ عامًا أو تزيد، زادت موارد الشركات التى لديها حقوق الملكية الفكرية؛ حيث ستركز أنشطتها على استئجار محامين لتحصيل مستحقاتها المالية . وعلى

سبيل المثال ، فإن أكثر خط إنتاج ربحاً بشركة " تكساس إنسترومنتس " لديه الآن تراخيص براءة، وقد زادت شركة " أى . بى . إم " دخلها من حصيلة منح الرخص من ٣٠ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٠ إلى مليار دولار فى ٢٠٠٠ (ibid.: 29) . وتستطيع الشركات الكبرى استخدام هذا الدخل فى رفع دعاوى قضائية والاستحواذ على المزيد من الملكيات الفكرية ، ووجود نظام ملكية فكرية صارم له " معايير عليا ومتعددة " ، يعنى ضمنيًا وجود رغبة دولية فى الاستحواذ على الملكية والسلطة الاقتصادية ، من هنا كان القانون الدولى فى صف المزيد من الاحتكار فى عدد من الصناعات الرئيسية ، وفى غيبة إجراءات موازية من الطبيعى أن تكون النتيجة وجود عالم يستحوذ فيه عدد قليل من الشركات الخاصة على التكنولوجيا والمعرفة والثقافة .

ولا عجب فى أن الشركات العابرة للحدود القومية، خاصة تلك التى تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها ، كانت وراء مبادرة نقل حقوق الملكية الفكرية من نظام الأمم المتحدة إلى الجات . وبعد تحقق " الإجماع " بين شركات الأعمال الكبرى والحكومة الأمريكية و "تحول المنتدى " جاءت مفاوضات للتريبس " التى شهدت وصول استخدام دوائر الإجماع إلى مستويات عليا " (Drahos, 2002: 167) . هذا الأسلوب فى المفاوضات بسيط، فقوى التجارة الكبرى التى تتمثل أولاً وأخيرًا فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تفرض على بقية الدول إجماعًا تتوصل إليه . وفى مفاوضات التريبس كانت دول " كواد " (الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالمفوضية الأوروبية واليابان وكندا) هى أولى الدول المنضمة لدعم أجندة الأعمال الأمريكية ، بعدها انضم العديد من الدول إلى الاجتماعات غير الرسمية التى جرى فيها مزيد من التطوير والتنقيح للأجندة الأمريكية .

لكن دولاً نامية كثيرة واصلت اعتراضها على تلك المقترحات، من بينها الهند والبرازيل والأرجنتين وكوبا ومصر ونيكاراجوا ونيچيريا وبيرو وتنزانيا ، واستخدمت الولايات المتحدة التهديد بفرض عقوبات تجارية ثنائية على خمس من تلك الدول، وكان كل اتفاق ثنائى تبرمه مع كل منها يزيد تلك الدول قربًا من التريبس . كما استخدمت الولايات المتحدة ضد البرازيل والهند ما سُمى بأحكام " سوبر - ٣٠١ " (منذ الثمانينيات من القرن الماضى تطبق الولايات المتحدة على نحو فردى ما تعتبره تجارة عادلة . وتكون بذلك قد

استغلت صلاحيات المادة ٣٠١ باتفاق التجارة المبرم فى عام ١٩٧٤ لفرض إرادتها وشروطها على الدول الأخرى) . وفى عام ١٩٨٨ فرضت الولايات المتحدة عقوبات جمركية على البرازيل ، وفى النهاية حصلت على ما تريد : أصبحت التريبس جزءًا من منظمة التجارة العالمية (ibid: 169-72) .

التريبس تشوه وتفسد عمليات تنمية التكنولوچيا والثقافة ، ويحدد رجال القانون والنظام المعقد لحقوق الملكية أنواع التكنولوچيا التى تستحق التطوير أو التنمية ، كما أن الاتصال الحر بين الباحثين والفنانين مقيد جزئيًا فى عدد من المجالات ؛ حيث يتعين على المعاهد التعليمية أن تدفع فاتورة أعلى للحصول على حقوق الطبع ، كما أن شركات الإعلام والدعاية الكبرى مدينة بنصيب متزايد للتراث الثقافى العالمى ، والشركات الغذائية وشركات الأدوية الكبرى التى ربما تملك براءات الاختراع المرتبطة باكتشاف معظم الجينات ؛ وعليه فهى التى تشكل الحياة على هذا الكوكب .

ولكن من وجهة نظر الدول النامية، (انظر : Khor, 2002; Pretorius, 2002; Oxfam, 2002) فإن التريبس ما هى إلا شكل مُطوَّر من مؤسسة عمرها قرن، تزيد من اعتماد الجنوب على الشمال وتعمقه ؛ فالموارد يتم تحويلها من الجنوب إلى الشمال الذى يتحكم فى الملكية الفكرية حول العالم .

وتتحكم مصالح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD ـ وخاصة الولايات المتحدة فى عمليات اختيار رؤساء اللجان والأمين العام ، وهناك ميل للاعتماد على الرئيس كوسيط وميسر للتفاوض فى غياب قواعد واضحة تحكم مثل هذه الإجراءات ، كما أن هناك مسائل فنية مثل توقيتات عقد الاجتماعات الوزارية وأماكنها، كذلك فإن طبيعة المساعدات الفنية لا تكفل المساواة فى المشاركة بالنسبة للدول الفقيرة ، وفى بعض الحالات لا يكون مفاوضو دول الجنوب على دراية كاملة بجدول أعمال الاجتماع أو كل تفاصيله ، بالإضافة إلى أن أمانة منظمة التجارة العالمية ليست مخولة وربما لا تقدر على منح دول الجنوب مستوى التمثيل أو المساعدة التى ترغب فيها لتكون على قدم المساواة مع دول الشمال (Narlikar, 2001) . ونتيجة لذلك كله ، فإن عدم تماثل القوى خارج الإطار الرسمى لمنظمة التجارة العالمية يترجم إلى عمليات اتخاذ قرار فى إطار المنظمة .

وبرغم اختراق الأرثوذوكسية الاقتصادية والضعف الهيكلى المنظم، فإن الدول النامية، فيما يختص بمسائل معينة، التزمت بموقف محدد وواضح يخالف الموقف الذى يدعو إليه الغرب، ربما لم تكن نديها القدرة على تحدى المنطق الأكثر عمقًا لمنظمة التجارة العالمية ، إلا أنها على سبيل المثال نجحت فى إعاقة تبنى إحدى المواد الاجتماعية (بشأن العمالة)، كما طالبت بوجود حقوق ملكية خاصة تحظى بالحماية فى مجال الرعاية الصحية (براءات الاختراع وحقوق الملكية) ، غير أن نفوذ دول الجنوب يبدو مقصورًا على رد الفعل السلبى إزاء بعض الموضوعات ، وفضلاً عن ذلك فإن مواقف دول الجنوب كانت دائمًا متماشية مع المبادئ الأساسية للأرثوذوكسية ، وفى مسألة معايير العمالة كان موقف الدول النامية فى واقع الأمر أكثر أرثوذوكسية من موقف الولايات المتحدة .

من المنظور الديمقراطى تمثل منظمة التجارة العالمية مشكلة لسببين رئيسيين : الأول مرتبط بالطبيعة غير الديمقراطية لممارسات " تحرير التجارة " التى تنفذ من خلال المنظمة ، كما أن مبدأ الإجماع ما هو إلا عنصر واحد من عملية معقدة لوضع جدول الأعمال والتحضير واتخاذ القرار . وإذا حاولنا أن نجعل لهذا الكلام معنى؛ فليس هناك أى مكون ديمقراطى فى هذه العملية . وفضلاً عن ذلك، فإن أى نظام ديمقراطى حقيقى يقوم على مناقشات مفتوحة لقضايا حقيقية يليها اقتراع سرى بأغلبية الأصوات بدلاً من التكتم على جداول الأعمال سرية وإجماع عام ظاهرى . وتتعلق المشكلة الثانية بالتأثير القوى للعديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، هذه الاتفاقات تنحو فى أحيان كثيرة إلى طرح موضوعات محلية تحت غطاء من إجراءات ديمقراطية نسبيًا، كما أنها ترسخ نموذجًا معينًا من الليبرالية الجديدة فى إطار قانون دولى مفروض بالقوة ويتعذر إلغاؤه ، ويتم ذلك بأسلوب يبدو وكأنه دائم وبالتالى دستورى ، وعليه فإن منظمة التجارة العالمية تضع قيودًا على مجال ومصداقية الأنظمة الديمقراطية الموجودة ، وفضلاً عن ذلك فإن النظام التجارى متعدد الأطراف يبدو وكأنه يلغى قواعد ومبادئ غيره من الأنظمة المؤسسية متعددة الأطراف مثل الأنظمة العالمية لحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة [١٣] حتى وإن كان ذلك لا يتم بصورة كبيرة .

مقترحات للإصلاحات الديمقراطية فى منظمة التجارة العالمية :

وجهت مجموعات دول الجنوب انتقادتها العميقة ومبادراتها الاصلاحية فى العديد من المجالات فى السنوات القليلة الماضية [١٤] ، كما قدمت منظمات المجتمع المدنى الكثير من التقييم النقدى ومقترحات الإصلاح لمنظمة التجارة العالمية [١٥]، واتجاه النقد الذى تتبناه حكومات الدول النامية واضح، وهو استحواذ عدد قليل من الحكومات (كواد Quad بالتحديد) على كل الصلاحيات . وتشمل مجموعة " كواد " هذه، الدول الأعضاء الكبرى بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبالاضافة إلى هيمنة " كواد " تنتقد منظمات المجتمع المدنى التأثير غير المتوازن لمجموعات الأعمال العابرة للحدود القومية فى وضع جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

ما الذى يمكن عمله حتى تتحقق المساواة بدرجة أكبر لكل الأعضاء ، أو حتى لكى يصبح النظام فى مجمله أكثر شفافية وعدالة وديمقراطية ؟ على خلاف الآمال والطموحات المرجوة من التصويت بالأغلبية ، يبدو أن غالبية دول الجنوب الحالية ليس لديها رغبة فى إلغاء مبدأ الإجماع.

النبذة السابعة

اتفاقية الجاتس GATS : الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات

من الواضح أن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . ومثل اتفاقية التريبس (TRIPs) جرى التفاوض بشأنها فى تكتم، إذ إنها لم تعرض للنقاش العام خلال جولة أوروجواى (1986-94)، ودخلت حيز التنفيذ فى يناير /كانون الثانى ١٩٩٥ ، ولكن طبقًا للخطة الأصلية فإن المفاوضات الأساسية بشأن تحرير التجارة فى الخدمات لم تبدأ قبل عام ٢٠٠٠ .

تغطى الجاتس مساحة واسعة للغاية من النشاط الاقتصادى أو "من المهد إلى اللحد"، وتشمل الجاتس الصحة والتعليم ومجالات تبدأ بتوزيع المياه ، وتصل إلى الاتصال عبر الأقمار الصناعية ، والجاتس اتفاقية واسعة المجال، حيث إن هدفها البعيد هو

"تحرير" معظم أو كل تلك المجالات . ويترجم التحرير إلى الخصخصة والتوجه نحو جعل كل الأشياء ذات طابع تجارى ، فالإمداد بالمياه والنقل والمدارس والجامعات والمستشفيات والمكتبات على سبيل المثال، كلها أمور قد يكون من الضرورى بيعها بهدف زيادة أرباح الشركات الخاصة التى هى فى أغلب الأحيان شركات غربية عابرة للحدود القومية ؛ وعلى الرغم من أن عمل السلطة الحكومية مستثنى من اتفاقية الجاتس ، فإن بعض الإدارات العامة مثل الشرطة والسجون قد يتم خصخصتها وتحويلها إلى مشروعات تجارية باسم التجارة الحرة فى الخدمات .

ويعتمد منطق الجاتس على الأرثوذوكسية الاقتصادية التى تزعم أن تحرير الأسواق ومحدودية المنافسة تزيد من الفعالية ، ستنخفض الأسعار ويتحسن الأداء الاقتصادى للفاعلين وسيصبح سلوكهم أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ به ، وستكون محصلة كل ما سبق تيسير وجود الاستثمارات متعددة الجنسية والمفترض بالطبع أنها ستكون ذات فائدة بصفة عامة وبالنسبة للدول التى تعانى من نقص فى الموارد الضرورية للاستثمار بوجه خاص. وبذلك أصبح تحرير الخدمات عنصرًا رئيسيًا فى العديد من استراتيجيات التنمية (WTO 2003:5) .

وعندما أصبحت الجاتس معروفة على نطاق أوسع ، تمثل رد الفعل فى ذعر مفاجئ خاصة بين عدد من المنظمات غير الحكومية . ربما كانت تعنى نهاية للخدمات العامة أى صفعة أخيرة لنظام دولة الرفاهة . والسؤال الآن هو: هل عملت الحكومات فى الخفاء على الالتزام ببرنامج خصخصة ليبرالى جديد ، وربما راديكالى ، يعفيها من الخضوع لنظام محاسبة ديمقراطى أو - وهو الأهم - يقضى على أى إماكنية لتغيير أى وضع مستقبلاً ؟ .

الهجوم المضاد جاء سريعًا ، وبدلاً من " قصص وروايات الرعب " أصبح من الضرورى أن يعتمد النقاش على وقائع" (ibid: 2) ، ودافع مايك موور Mike Moore المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (2002) عن الجاتس بقوله إن القرارات فى المنظمة تتخذ اعتمادًا على توافق آراء حكومات كل الدول الأعضاء ، وإنه لا يمكن إجبار الحكومات على التعهد بانفتاح خدماتها العامة ، وأضاف إن الخطوط الإرشادية للتفاوض تؤكد بوضوح أن لحكومة كل دولة عضو الحق فى اختيار القطاعات التى ترغب فى تحريرها ، كما أن الخدمات التى توفرها الحكومة على أساس غير تجارى، مستثناة بكل وضوح من مجال التفاوض . وأوضح

موور أن لكل حكومة ـ كطرف مفاوض ـ الحق الكامل في تحديد الخدمات التي ترغب في فتحها للمنافسة الأجنبية وشروط تنفيذ ذلك وتنظيم الإمداد بالخدمات بما يتلاءم مع أهداف سياساتها القومية .

صحيح أن هناك اعترافاً في ديباجة اتفاقية الجاتس بحق الدول الأعضاء في وضع لوائح، أو إدخال لوائح جديدة بشأن إمداد الخدمات في أراضيها وبما يتماشى مع أهداف سياساتها القومية ـ وذلك باعتبار عدم تماثل درجات تنمية لوائح الخدمات في الدول وعدم تماثل الحاجة الخاصة للدول النامية في ممارسة هذا الحق ، إلا أن سكوت سينكلير Scott Sinclair وجيم جرايشابير ـ أوتو Jim Grieshaber-Otto (2002) أشارا إلى عدة أسباب تجعل ما ذكر ليس الحقيقة كاملة.

أولاً : خلال المفاوضات التي سبقت اتفاقية الجاتس حددت الحكومات التزاماتها بشأن تحرير الخدمات (خصخصة الخدمات و جعلها تجارية) . كما تعهدت كل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD ـ بالوفاء بالتزامات في ٦٠ قطاعًا على الأقل من إجمالى ١٦٠ قطاعًا . كما تعهدت كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بخصخصة عدد قليل من القطاعات على الأقل أو جعل تلك القطاعات ذات طابع مربح تجاريًا (Adlung, 2002 ـ الجدول الأول) . هذه القوائم وما يتعلق بها من جداول زمنية، ملزمة من الناحية القانونية، كما مارست الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ضغوطًا على الدول التي اعترضت على المطالبات بالموافقة على مزيد من التعهدات (Sinclair and Grieshaber-Otto, 2002: 26-8) .

ثانيًا : ستظل الدول الأعضاء تحت مزيد من الضغوط المتواصلة لكي تكون أكثر تحررًا، وتسمح اتفاقية الجاتس بإقامة سلسلة جديدة من الاجتماعات أو الزيارات تستهدف تحرير تجارة الخدمات "ومن منظور تحقيق مستوى أعلى من التحرير" (GATS Agreement: Article, XIX).

ثالثًا : ما يطلق علية اسم " أشكال أو نماذج التفاوض الأفقية " الذى تدعو إليه لجنة التجارة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، سيطبق على مستوى الدول الأعضاء

وقطاعات أو أشكال الإمداد، وبذلك سيتعين تحرير أى إجراءات لا تكون منسجمة مع الإطار الأشمل (ibid: 28-30) . وبرغم عدم إمكانية ضم أى خدمات تلقائيًا إلى قائمة الخدمات الخاصة بكل دولة ومواعيد تنفيذها .. وبرغم إمكانية تطبيق إعفاءات من حيث المبدأ ، فإنه يتعين ألا تزيد مدة الإعفاءات المقررة على عشرة أعوام . وفى كل الأحوال يتعين أن تخضع تلك الإعفاءات للتفاوض فى جولات قادمة وبخاصة تحرير التجارة (اتفاقية الجاتس : ملحق المادة الثانية بشأن الإعفاءات) . ويتطلب تحديد الإعفاءات والدفاع عنها الكثير من الموارد، لأن ذلك يعتمد على حكومات تعرف كيف تطبق الإعفاءات كما تعرف أفضل موعد لتطبيقها.

رابعًا : على الرغم من إمكانية التراجع عن أى من الالتزامات الحالية من حيث المبدأ، فإن تنفيذ ذلك يكون فى الأغلب صعبًا ، وربما يكون باهظ التكلفة ، فعندما يكون هناك قطاع معين يضم بعض الخدمات الأجنبية ، فإن اختيارات السياسة المحلية ستكون محدودة بموجب اتفاقية الجاتس ، ولن يسمح سوى بالوضع الراهن أو بمزيد من التوجه نحو التحرير ؛ ويتضمن الانسحاب أو التراجع عن الالتزامات دفع تعويضات للحكومات الأجنبية نيابة عن أى مانح أجنبى للخدمة قد يتضرر فى أى قطاع نتيجة للتراجع عن التزام ما ، وإذا لم يتم التوصل إلى حل لهذا الأمر من خلال مفاوضات ، فربما يتطور الأمر إلى فرض عقوبات تجارية تشمل المنتجات الزراعية والصناعية . ويمثل التراجع عن توجه سابق بتحويل الخدمات إلى " سلع تجارية " أمرًا أكثر صعوبة ، فالحكومة التى تسير فى هذا الاتجاه سوف تصطدم ، ليس فقط بقواعد منظمة التجارة العالمية، بل أيضًا بكتلة سياسية قوية مشكلة من العديد من مانحى الخدمات الأجانب (Sinclair and Griehaber. Otto, 2002:33-48).

فى عام ١٩٩٤ منحت اتفاقية الجاتس سلطات تشريعية شبه دستورية لتلك الحكومات (أو بالأحرى للمفاوضين الممثلين لوزراء التجارة فى تلك الحكومات) التى كانت تحبذ خصخصة الخدمات آنذاك، لكن هذه السلطات مازالت متاحة للمفاوضين التجاريين الحاليين والمستقبليين . وبذلك تكون الجاتس قد أحدثت تحولاً فى الإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها داخل الدول . ومستقبلاً، سيكون بمقدور أى حكومة يمينية ترغب فى المزيد من خصخصة الخدمات أن تقيد كل الحكومات التى تخلفها (ibid.: 40) .

خلال المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية - الذى عقد بالعاصمة القطرية "الدوحة" فى الفترة بين التاسع والرابع عشر من نوفمبر /تشرين الثانى ٢٠٠١ - تم الاتفاق على جدول أعمال محدود للغاية بالنسبة للجولات التالية فى المفاوضات بشان الخدمات، والتى تهدف إلى تعميق وتوسيع المجالات التى تشملها الجاتس ، كان الموعد النهائى لتقديم العروض المبدئية هو ٣١ مارس/ آذار ٢٠٠٣ ، كما كان من المقرر بدء المفاوضات فى مطلع عام ٢٠٠٥ . ويبدو أنه بعد الجولة الجديدة تم اتخاذ قرارات بشأن عدد أكبر من الأمور المتعلقة بحكومات المستقبل ، كذلك بسبب الجاتس يتجه الحكم الليبرالى الديمقراطى داخل الدول، بدرجة أكبر، إلى أن يكون مجرد طقوس رسمية تُمَارسُ دوريًا خلال الانتخابات ؛ واعتمادًا على الاستنتاج من سلسلة ملاحظات عن التطورات الحالية ، يمكن توقع الشكل الذى قد يتحول إليه العالم خلال عشرة أعوام ، وربما يشهد العقد القادم التوصل إلى اتفاق جديد للتجارة يسمح بعرض المقاعد البرلمانية أو المناصب الوزارية للبيع، وأن يفوز بها أصحاب أعلى عروض للشراء.

يقول أميلكار ناليكار Amilkar Nalikar (2001: 14) إن الاجماع فى المفاوضات التجارية يجرى التوصل إليه من خلال دمج مدخلات كل الأطراف، وفى نهاية الأمر توافق كل الأطراف على الأقل على حد أدنى من المطالب المشتركة يُمكِّنهم من "التعايش مع" وضع ما . إذا وضعنا فى الاعتبار ما يهيمن من علاقات القوى غير المتوازنة؛ فربما يأتى الخوف من أن يضيع صوت العديد من الدول النامية فى الإطار الأشمل لعملية اتخاذ القرار بالإجماع .

ومع ذلك تقدم عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بمقترحات بهدف زيادة الشفافية بالنسبة للإجراءات الفعلية للمنظمة ؛ بعض هذه المقترحات يتضمن فرض قيود على عدد أقل من الوثائق فى المستقبل ، وتقليل المدى الزمنى لإزالة القيود المفروضة على الوثائق المقيدة، وجعل اجتماعات المنظمة علنية ، وبث تلك الاجتماعات عبر الإنترنت، وعقد المزيد من الندوات للمنظمات غير الحكومية . وقطعًا ، سوف تفيد كذلك الدول الصغيرة النامية التى لا تستطيع إرسال وفود كبيرة للمؤتمرات - أو تلك التى لا يوجد لها ممثلون مقيمون فى جنيف - سوف تفيد من إتاحة المعلومات بشأن مفاوضات المنظمة على الإنترنت (١٦) .

تكمن مشكلة نقص الشفافية فى أن الذين يضعون جدول أعمال منظمة التجارة العالمية لا يستمعون فى أغلب الأحيان إلا إلى شرائح معينة مهتمة بمجال الأعمال، فيما يبدو أن المجتمع المدنى والبرلمانات ليس لها صوت كاف . وكما هو الحال فى إدارة التجارة فى الاتحاد الأوروبى (١٧) لا تفرق منظمة التجارة العالمية بين منظمات المجتمع المدنى والكتل المثلة لرجال الأعمال ، وهو الأمر الذى يعمق من عدم التساوق بين اعتبارات المصلحة العامة والمصالح التجارية الخالصة قصيرة الأجل ، وبذلك تبدو أهمية تبنى خطة تفويض ديمقراطية تسمح بمشاركة كل قطاعات المجتمع المدنى؛ ومن حيث المبدأ ، فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية توفر الأساس لبدء التفاعل مع المنظمات غير الحكومية . ويأخذ المجلس العام لمنظمة التجارة صلاحياته وفقًا للفقرة الثانية من المادة الخامسة بشأن مراجعة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (O'Brien, *et al.*, 2000: 138-9) .

بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقر بأن "العملية التحضيرية" فى إطار منظمة التجارة العالمية ليست نزيهة بدرجة كاملة ، وكان الرد هو ضم دول جديدة إلى مجموعة الكواد أو إلى مجموعة العمل فيما يسمى " بالغرفة الخضراء " أو اللجان ، اقترحت المكسيك تحويل " الغرفة الخضراء " إلى غرفة أكثر شفافية وتمثيلاً للدول تسميها " الغرفة الزجاجية " يجتمع بها ٢٥ ٪ من الدول الأعضاء بالمنظمة (كانوا ٣٤ دولة عند تقديم الاقتراح) . غير أن "مبدأ دولار واحد /صوت واحد" القائم بالفعل يظل له دور ؛ فهناك ١٥ دولة هى صاحبة أعلى الحصص فى المنظمة ستكون أعضاء دائمة (Krajewski, 2000) ، واقترحت كندا تشكيل لجنة جديدة على أساس التمثيل الإقليمى، وأن تكون العضوية دورية وليست دائمة، كما أوصت اليابان بإنشاء مجلس استشارى يكون أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء ، وخرج الاتحاد الأوروبى بفكرة إنشاء كيان تحضيرى تُمَثَّلُ فيه كل الدول بصورة أكثر عدلاً . والافتراض هو أن أى إجماع يصدر عن منظمة التجارة العالمية يتعين أن يعكس مصالح وآراء الدول المختلفة بكل وضوح ، ولهذا يتعين مشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء فى إعداد جدول الأعمال والقرارت الرئيسية المزمع اتخاذها فى أثناء الاجتماعات الوزارية (لمزيد من التحليل المفصل لمقترحات الإصلاح تلك انظر: (Narlikar, 2001) .

وعلى سبيل المثال اقترح المفاوض التجارى الهندى السابق إس . بى .شوكلا — S.P.Shukla (2001: 40). "منظومة جماعية للمفاوضات " على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ UNCTAD ـ ومن المتاح أيضًا تغيير المبدأ الرئيسى لاتخاذ القرار ؛ فإذا كان اتخاذ القرار يتم عادة عن طريق التصويت فى إطار أغلبيات خاصة، فإن اتخاذه على المستوى غير الرسمى قد يكون أقل أهمية (انظر : Woods, 1997) ، وكثيرًا ما كان يتم تداول اقتراح بأن يكون لبرلمانات الدول دور فى عمل منظمة التجارة العالمية . وعلى سبيل المثال اقترحت كل من الشبكة الأفريقية لمفاوضات التجارة ومبادرة جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية ، (SEATINI, 2000) اقترحت إنشاء مجلس برلمانى مرتبط بالمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. وهناك اقتراح مشابه من شأنه جعل المنظمة خاضعة بدرجة أكبر للمحاسبة ، وهو تقديم آلية للتحقيق فى الشكاوى المقدمة ضد المنظمة ، تقدم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ـ UNDP ـ . وتضطلع الآلية المقترحة بالتحقيق فى حالات يزعم فيها انحياز عمليات المنظمة لطرف ما ، كما يمكن توظيف الآلية فى التحقيق فى حالات تكون فيها المنظمة متهمة بانتهاك حقوق الإنسان (UNDP, 1999: 109) .

"كذلك كانت منظومة تسوية المنازعات عرضة للنقد [١٨] ، وحسب تقرير" SEATINI, 2000" ثبت أنه خلال خمسة أعوام من عمل منظمة التجارة العالمية ، لم يكن النظام المتبع بها متوازنًا ولا عادلاً بالنسبة لدول الجنوب .

وتدفع ورقة بحثية أعدت على خلفية نقاش لمجموعة الـ "٢٤" (ـ G-٢٤) بالحاجة الملحة لتحسين درجة حصول الدول الفقيرة على الخدمات القانونية والمهنية اللازمة للتوصل إلى درجة عادلة من الموضوعية ، فى أثناء جلسات الاستماع فى إطار كيان تسوية المنازعات (Panagarya, 2000). فأطراف المجتمع المدنى التى تؤثر فيها المناقشات فى جلسات الاستماع يتعين أن تكون حاضرة، ويمكن تحقيق هذا الإصلاح دون الحاجة لإجراء تعديلات قانونية؛ لأن المادة ١٣-٢ من تفاهم منظمة التجارة العالمية بشأن القواعد والإجراءات التى تحكم آلية تسوية المنازعات ، تنص على أن اللجان المختصة يمكنها السعى للحصول على معلومات من أى مصدر مناسب ، كما يمكنها استشارة الخبراء فى أوجه معينة تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش (O'Brien, et al., 2000:138) . كما أن محكمة العدل الدولية يمكنها بالأساس توفير

مساحة أكثر ملاءمة بالنسبة للمنازعات التجارية في إطار المنظمة ، على نحو أفضل مما تقوم به لجان التحكيم الخاصة المشكلة من خبراء تجاريين .

هناك إذن فرصة كبيرة لتحسين ممارسات وإجراءات منظمة التجارة العالمية ؛ فمن جانب يمكن زيادة مستوى الشفافية وتمثيل الأطراف فى العملية التحضيرية ، ومن جانب آخر يمكن جعل مفاوضات المنظمة ومنظومات صنع القرار وتسوية المنازعات بها أكثر عدلاً وديمقراطية ، كما يمكن مراجعة المنطق الأساسى " لتحرير التجارة " . ويرى دانى رودريك Dani Rodrik أن هناك العديد من استراتيجيات التطوير المفيدة على نحو ما اعتمادًا على الإطار السياسى العالمى ؛ لذا فإن استقلالية السياسة فى التجريب مع مؤسسات مختلفة أمر ضرورى ويمثل شرطًا أساسيًا لتقرير المصير الديمقراطى . ويضع رودريك (2001: 27-33) خمسة مبادئ قد تمكن دول العالم من التمسك بقيمها الخاصة وتحقيق أهدافها التنموية :

[١] التجارة وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية فى حد ذاتها .

[٢] للدول الحق فى حماية مؤسساتها الخاصة وأولوياتها التنموية .

[٣] يتعين أن تسمح القواعد التجارية بتنوع المؤسسات والمعايير القومية .

[٤] لاحق لدولة ما فى أن تفرض ما تفضله مؤسساتها على دول أخرى .

[٥] لا يمكن للدول غير الديمقراطية أن تحصل على الامتيازات التجارية نفسها التى تحصل عليها الدول الديمقراطية .

إذا طبقت المبادئ السابقة على عملية تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية ، فسوف يتضمن ذلك إصلاحات كبرى ؛ فبدلاً من استمرار التفاوض على سبيل المثال بشأن مادة اجتماعية عالمية عامة واحدة فقط ، ستكون هناك مساحة للدول المختلفة لزرع نماذجها الخاصة بعيدًا عن خلفيات تلك الدول التاريخية أو المستوى الذى وصلت إليه كدول صناعية أو ما تفضله مؤسساتها الخاصة . كما يصلح تطبيق تلك المبادئ - على سبيل المثال - على دول فى أوروبا والاتحاد الأوروبى. وفى إطار مجموعة قواعد تجارية عالمية " معقولة " يكون للدول الصناعية حق أكبر فى حماية نظمها الاجتماعية الخاصة فى مجالات مثل العمالة والمعايير البيئية والرفاهة والمجتمعات الريفية والصناعية . كما تستطيع الدول النامية أن تتبنى ممارسات

مؤسسية مختلفة (ibid: 28) . ويرى رودريك فى حقيقة الأمر ضرورة تطوير مادة " الحماية " من مخاطر التجارة الحرة فى إطار منظمة التجارة العالمية وتحويلها إلى آلية أشمل تسمح للدول بالاختيار بين الانضمام إلى منظومة تحرير التجارة أو عدمه ، بدلاً من فرض قواعد صارمة مؤقتة، ولا تزيد مدة العمل بها عن عام واحد من أجل الحماية من مخاطر تحرير التجارة .

ويرى رودريك كذلك ضرورة التعامل بصورة مختلفة مع مختلف الدول ؛ فالدول الأقل نموًا يكفيها نظام تجارى مثل الجات ، إذ إن مبدأ الدولة المفضلة قد يسمح لها بدخول الأسواق العالمية فى الوقت الذى تطور فيه مؤسساتها الخاصة وقطاع الصناعة بها فى ظل قيود حمائية ؛ وربما تكون منظمة التجارة العالمية أفضل بالنسبة لباقى الدول، حيث إنها تتطلب تبادلاً أشمل فيما يتصل بالتجارة بينها ، وتشجع " آلية الاختيار " على التنوع . فالتجارة وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية فى حد ذاتها ، ومثل هذه الغايات يتعين أن تقرر السعى إليها وسائلُ حشد ديمقراطية ، ففى إطار تنمية شاملة أو استراتيجية سياسية تحظى بدعم ديمقراطى واسع داخل دولة ما ، قد يكون تطبيق آلية الاختيار تلقائيًا ، وإذا كان ذلك محل شك فإنه يتعين على جهة تحقيق السعى للحصول على شهادة كل الأطراف ذات الصلة، وتحديد مدى وجود دعم واسع وكاف لممارسة آلية الاختيار أو الحماية محل الشك (ibid: 31-2) .

لا يقول رودريك ذلك صراحة أو بوضوح تام ، إلا أن المبادئ الخمسة التى حددها تبدو ضد منطق التوسع فى التجارة الحرة [١٩] . ودعت دول عديدة من الجنوب إلى الحد من الموضوعات التى تتم مناقشتها فى منظمة التجارة العالمية ، وكانت دعاوى تلك الدول قائمة على أسس مختلفة سواء جزئيًا أو كلياً. هل يتعين الحد من مجال المنظمة ؟ يمكن صياغة مثل هذا السؤال بلغة الديمقراطية العالمية . وفى عالم افتراضى يكون فيه الوصول إلى الأسواق وحقوق الدول ذات السيادة فى الحكم والتشريع ورسم السياسات مطالب عالمية، هل يتعين وضع قانون عام شامل فى منظمة "تجارة حرة " ؟ (cf. ibid.: 362-3) . الإجابة ينبغى أن تكون " لا "؛ حيث إنه فى السياسة الديمقراطية يتعين أن يخلو الخطاب والفعل من التركيز على منظور خاص أو محدود مثل ذلك الذى تفرضه " التجارة الحرة ".

وحيث إن المنتديات وساحات السياسة الديمقراطية العالمية الأخرى أصبحت على ما يبدو هى المفضلة، فإنه يتعين الحد من مجال منظمة التجارة العالمية . وعليه يتعين تنحية

اتفاقية مثل "الجاتس" تمامًا ، أو على الأقل إعادة النظر فيها بصورة شاملة عبر التفاوض ، كما ينبغي الفصل تمامًا بين نظام التجارة فى الخدمات ومشروع تحرير وخصخصة الخدمات، وأن تظل القرارات السياسية المتعلقة بتنظيم الخدمات بعيدة عن الدول وغيرها من المنظمات العامة سواء قومية أو إقليمية ، وفضلاً عن ذلك يتعين مراجعة " التريبس " لجعلها أكثر ملاءمة لنشر التكنولوچيا والاتصالات الحرة ، بل إخراج " التريبس " من تحت عباءة منظمة التجارة العالمية وإعادتها مثلاً إلى الأمم المتحدة .

ويتعين أن يحل محل " تريمز " نظام استثمارى جديد يُخْضِع المستثمر الأجنبى المباشر والشركات العابرة للحدود القومية لسلطة عالمية ، وعلى النقيض من " تريمز " التى تنظم فقط إجراءات الدول بالنسبة للاستثمارات المرتبطة بالتجارة، ينبغى أن يتبع النظام الاستثمارى الجديد نموذج إطار منظمة التجارة الدولية فى بعض الأمور الرئيسية على الأقل. لم تحظ منظمة التجارة الدولية ـ ITO ـ بقبول الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٤٩ وجرى تنحيتها تمامًا فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠، إلا أنه تم تبنيها من جانب UNCTAD ومركز الأمم المتحدة للشركات العابرة للحدود القومية . أما UNCTC إطار منظمة التجارة الدولية فهو صالح للتطبيق على الحكومات، وكذلك على أعمال المؤسسات الخاصة (٢٠) .

كانت قوانين منظمة التجارة الدولية وأساليبها " تستهدف ممارسات الأعمال المُقَيِّدة والمؤثرة على التجارة الدولية التى تكبل المنافسة، وتحد من دخول الأسواق، وتدعم الممارسات الاحتكارية خاصة إذا كان لتلك الممارسات تأثير ضار على التوسع فى الإنتاج أو التجارة أو على إنجاز أى أهداف متضمنة فى المادة الأولى " (ميثاق هافانا ١٩٤٨ ـ المادة ٤٦) (٢١). كما أعطت أحكام منظمة التجارة الدولية للدول الحق فى فرض متطلبات محددة على الاستثمار الأجنبى المباشر ، بل إمكانية تأميم وسائل الإنتاج ، وكان للدولة عضو منظمة التجارة الدولية الحق فيما يلى :

[١] اتخاذ أى إجراءات حمائية تراها ضرورية لضمان ألا يكون الاستثمار الأجنبى أساسًا للتدخل فى شؤونها الداخلية أو سياساتها الوطنية .

[٢] تحديد إمكانية ومدى وشروط السماح باستثمار أجنبى مستقبلاً .

[٣] فرض شروط عادلة وسارية التنفيذ بالنسبة لمتطلبات الملكية الخاصة بالاستثمارات القائمة والمستقبلية .

[٤] فرض شروط سارية التنفيذ لمتطلبات أخرى تكون متعلقة بالاستثمارات القائمة والمستقبلية وإنفاذها. (المادة ١٢) .

كما تضمنت منظمة التجارة الدولية أيضًا محاولات لتنظيم التجارة بين المؤسسات، ووضع التزامات أخرى على المؤسسات العابرة للحدود القومية الالتزام بها ، وبذلك يكون ميثاق هافانا ١٩٤٨ قد وفر قاعدة لنظام استثمارى أكثر توازنًا وملاءمة وتعددية ، مثل هذا النظام يتعين دمجه فى منظمة التجارة العالمية . وبذلك فإنه على الرغم من ضرورة الحد من مجال عمل منظمة التجارة العالمية فى بعض الجوانب، فإنه يتعين إعادة تنظيم الممارسات الاقتصادية وتفعيل عملها فى جوانب أخرى .

هل يمكن ـ سياسيًا ـ إصلاح منظمة التجارة العالمية ؟

ما الاحتمالات السياسية لتطبيق هذين النوعين من الإصلاح، أى جعل أساليبها أكثر عدلاً ومساواة وديمقراطية من جانب ثم مراجعة منطق توسيع التجارة الحرة من جانب آخر؟ يبدو أن هناك الكثير من المناقشات والمقترحات المهمة بشأن إصلاح ممارسات هذه المنظمة وأساليبها ؛ فبعد مفاوضات سياتل على وجه الخصوص سارعت المنظمة ببحث مشكلات الممارسات والإجراءات غير الديمقراطية بجدية واضحة ، ولكن بحلول شهر يوليو/ تموز ٢٠٠٠ لم يكن هناك سوى مجموعة من الإرشادات (وليس قواعد ملزمة) بشأن شفافية وانفتاح عمليات " الغرفة الخضراء " (Kwa, 2003: 19) ، ومع ذلك يُفْتَرَض أنه فى حال حدوث أزمة سياسية قد تكون منظمة التجارة العالمية أكثر استجابة للمطالب الديمقراطية .

مثل هذه الاستجابة يمكن غرسها بتغيير شروط الخلفية الهيكلية للمفاوضات التجارية، أى علاقات الاعتماد المباشر من جانب بعض الفاعلين على البعض الآخر . ورغم أن تواصل الأزمة السياسية قد يؤدى إلى إصلاحات حقيقية فإن الضرورى بحق وبصورة ذات أولوية، هو تفعيل "مبدأ دولة واحدة/ صوت واحد" ؛ حيث إن ذلك قد يعنى أن الإصلاحات الديمقراطية لمنظمة التجارة العالمية لن يكون من السهل حجبها؛ فإذا قررت أو أرادت دولة ما أو مجموعة

صغيرة من الدول حجب إصلاح ، فمن الممكن دائما اللجوء إلى صوت من أجل تحقيق ذلك حتى وإن كان ذلك ظاهرة جديدة فى منظمة التجارة العالمية ، فإذا اتفقت عدة دول على دعم إصلاح ما ، فلن يتبقى أمام الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتشددة المتبنية لليبرالية الجديدة سوى اللجوء لآلية الاختيار (الموافقة أو الانسحاب من منظمة التجارة العالمية) ، وهذا الاحتمال متزايد فى عهد إدارة جورج دبليو بوش ، إلا أن الحكومة الأمريكية لن ترغب فى أن تصل الأمور إلى هذا المدى بسبب ارتباطاتها التجارية الضخمة متعددة الأطراف .

ثم ماذا عن مراجعة المنطق الأساسى لتحرير التجارة ؟ ربما يتطلب مثل هذا الأمر مزيدًا من البراعة أو الحذر . فرغم أن عددًا من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD ـ وبما فى ذلك الاتحاد الأوروبى ، تفضل ـ ولو حتى من حيث المبدأ ـ إجراء إصلاح لممارسات وأساليب منظمة التجارة العالمية، فإن الهدف الرئيسى لتلك الدول يتمثل فى تعزيز شرعية عملية تحرير التجارة . لهذا السبب لم يُبْد الاتحاد الأوروبى أو أى من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلحاحًا بشأن دعم نظام لا متناسق على غرار " الجات " بالنسبة للدول الأقل نموًا أو دعم آليات الاختيار أو الحد من مجالات منظمة التجارة العالمية، أو حتى تقييد أو إعادة تنظيم عمل الشركات العابرة للحدود القومية وممارساتها ، ولكن إذا وضعنا فى الاعتبار السعى الحثيث للدول الأوروبية والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى من أجل مادة قانونية اجتماعية، نرى أن تلك الدول تفضل دعم آليات الاختيار والحد من مجالات عمل منظمة التجارة العالمية .

هناك أهمية كبرى لتفعيل "مبدأ دولة واحدة / صوت واحد" . وبما أن حقوق النقض "Veto" الشرعية فى إطار منظمة التجارة العالمية، محدودة بدرجة أكبر ، مقارنة بالحال فى مجلس الأمن الدولى أو مؤسسات بريتون وودز ، فإن أغلبية كافية من الدول ـ خاصة إذا كانت مدعومة بمنظمات مجتمع مدنى ـ بمقدروها أن تحدث تغييرًا جوهريًا فى المنظمة وأهدافها . ما شروط تفعيل مبدأ دولة واحدة / صوت واحد ؟ ينبغى أن تُظْهِرَ مجموعة من الدول إرادة سياسية قوية بدرجة كافية . لا يمكن الوثوق بالممثلين التجاريين فى جنيف ؛ فالولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى قد يطلبون إعفاءهم عندما يستشعرون صعوبة مواقفهم، وفى المفاوضات الدبلوماسية الثنائية التى تعقدها الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى مع دولة ضعيفة من دول الجنوب يمكن أن يتم ذلك (أى طرد ممثلها) بصورة مقنعة للغاية ، وعلى سبيل المثال تصدر

شائعات أو شكاوى بشأن " السلوك غير المتعاون " للممثل التجارى بالتزامن مع تهديد (مهذب وغير مباشر) بتقليص معونات التنمية أو تعليق قروض صندوق النقد الدولى .

لذا ، فإن الإدارة السياسية لتفعيل اتخاذ قرار بالأغلبية ، يجب أن تتفق عليها أولاً مجموعة من الحكومات التى تتفاوض بصورة مباشرة من أجل القرار، ويتعين على تلك الحكومات أن تكون على دراية بالضغوط المستمرة التى ستمارس عليها من واشنطن وبروكسل ودوائر تجارية غربية أخرى، ومن وسائل الإعلام الرئيسية لإبعادها عن أى تحالف ديمقراطى إصلاحى ، ويتعين أن تكون تلك الحكومات مستعدة لمواجهة مثل هذه الضغوط .

تكمن المشكلة فى منطق استخدام القوة القائم على قاعدة " فرق تسد " . وتتورط فى ممارسات الهيمنة حكومات بعض دول الجنوب وبعض الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز ، هذه الحكومات تحصل على المال مقابل ذلك سواء فى صورة مساعدات أو امتيازات تجارية أو إعادة جدولة للديون ، وقد يكون تورط تلك الحكومات فى ممارسات الهيمنة لإظهار حسن النوايا من الناحية السياسية . أما الحكومات المخالفة لهذا السياق فتتعرض للعقوبات " لسلوكها غير المتعاون " . وكلما زادت درجة اعتماد دولة ما على الولايات المتحدة والمؤسسات الغربية متعددة الأطراف سواء فيما يختص بالمساعدات أو المال، كان من السهل عليها الاستسلام للضغوط التى تمارس عليها ، وكذلك كلما أصبحت دولة ما أكثر انعزالاً وأقل تعاونًا مع الدول الأخرى كانت آثار فرض العقوبات التجارية وغيرها عليها أكثر قوة ، وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ـ التى تحرص غالبًا على أن تكون فى صف مؤسسات بريتون وودز ـ تتدخل فى السياسات الداخلية للدول التى تبدو وكأنها " تصنع مشكلات " فى منظمة التجارة العالمية . فعلى سبيل المثال نفذت الولايات المتحدة عدة عمليات خلال تسعينيات القرن الماضى بهدف التأثير على الانتخابات فى عدد من الدول منها ألبانيا والبوسنة وبلغاريا وهايتى ومنغوليا ونيكاراجوا وبيرو وروسيا (انظر : Blum, 2000: 156-78)، كما دعمت واشنطن عمليات لزعزعة الاستقرار السياسى فى دول مثل فنزويلا ؛ حيث حاولت المساعدة على الإطاحة بحكومة هوجو شافيز Hugo Chávez من خلال آليات تذكرنا بما حدث مع حكومة سلفادور الليندى Salvador Allende فى شيلى عندما أطيح بها عام ١٩٧٣ (انظر /

Fuentes, 2002) ، مثل هذه المخططات يَمكن أن تستخدم ، ومن المرجح أن تستخدم ضد أى حكومة تنضم لأى تحالف يعمل على منظمة التجارة العالمية .

إذا وضعنا فى الاعتبار أن مبدأ "فَرِّق تسد" كطريقة لفرض النفوذ سيطبق على أى تحالف يهدف إلى إصلاح النظام التجارى العالمى ديمقراطيا، فإنه من الضرورى **أولاً** بناء الثقة بين الحكومات الإصلاحية ومنظمات المجتمع المدنى المنتقدة لها، حيث إن من شأن ذلك توفير الدعم وإضفاء الشرعية على هذا التحالف . **ثانيًا** من المهم بناء الثقة بين الحكومات التى تشكل التحالف كى يكون أداؤها متناسقاً من أجل إصلاح منظمة التجارة العالمية ، ويتعين ـ بالتزامن ـ أيضًا أن يكون تحالف الإصلاح الديمقراطى كبيرًا بدرجة كافية وغير مرتبط بالمصير الذى ربما تلقاه أى حكومة مشاركة فيه ، وبذلك تقل مخاطر المشاركة .

ربما يتضح بعد مرور قليل من الوقت أن منظمة التجارة العالمية بوضعها الحالى لن يمكنها البقاء اقتصاديًا ، والمقصود بوضعها الحالى هو برنامجها الراديكالى الذى يعتمد على مذهب الليبرالية الجديدة كجزء لا يتجزأ من العمل ، برغم أن هذا البرنامج يهدف إلى التجانس بين كل الممارسات والنظم المؤسسية فى كل دول العالم. منظمة التجارة تقوم على نظرية اقتصادية مشوشة وغير واقعية[٢٢] . ولذلك قد تؤدى التطورات المستقبلية فى الاقتصاد العالمى إلى تغيرات جذرية ، إلا أنه ليس هناك ما يبرر الجلوس انتظارا لحدوث أزمة كبرى ، فالأزمة الاقتصادية العميقة قد تسفر عن ردود فعل سياسية أنانية (فاشية أو أصولية) وربما تنطوى على عنف . وليس من المستحيل أن نتصور أن العالم قد يكون متجهًا نحو وضع يذكرنا بالأزمات العنيفة التى حدثت فى القرن العشرين (1914-45) ، بهذه النظرة البعيدة من الأفضل الشروع فورًا فى العمل من أجل إصلاحات جيدة فى النظام التجارى العالمى .

النقطة الأساسية فى هذا الفصل هى أنه بالإمكان مراجعة وضع منظمة التجارة العالمية بسهولة إذا قارناها بأوضاع مؤسسات بريتون وودز، ما دامت تلك المراجعة ستتم على أساس "مبدأ دولة واحدة/ صوت واحد" . صحيح أن هناك الكثير من المصاعب والعراقيل فى سبيل تحقيق ذلك ، غير أن إصلاح ممارسات المنظمة وأساليبها ومنطق تحرير التجارة لا يبدو مهمة مستحيلة ، والإحساس بوجود أزمة سياسية بشكل مستمر يمكن أن يسفر عن حشد إرادة سياسية تحولية . لكن الأساس الهيكلى لتلك الإرادة ينبغى أن يتمثل فى إصلاحات تقلل من الاعتماد الكامل والمباشر ، خاصة فيما يتعلق بالمعونات والتمويل .

هوامش الفصل الثالث

[١] "المؤيدون للتعاون الدولى " والفروق بين القطاعات المختلفة لرأس المال الأمريكى مأخوذة من "Eden 1984".

[٢] هذه الأسماء نسبة لمكان أو شخصية مشهورة : جنيف (1947) وأنيسى (1948) وتوركواى (1950) وجنيف (1956) وديلون (1960-61) وكينيدى (1964-67) وطوكيو (1973-79) وأوروجواى (1986-94).

[٣] استولت منظمة التجارة العالمية على كل اتفاقيات الجات اعتبارًا من أول يناير / كانون الثانى ١٩٩٥ وحتى الآن ، وتحتوى منظمة التجارة أحكامًا إلزامية منها ١٢ اتفاقية مختلفة بشأن التجارة فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وآليات تسوية النزاعات، فضلاً عن عدد من الأحكام غير الملزمة تتضمن اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن المشتريات العامة والطيران المدنى ومنتجات الألبان واللحم البقرى .

[٤] طالع الموقع التالى على الإنترنت :

<http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/inbrief_e/ inbr02_e.htm>

[٥] لمزيد من التفاصيل بشأن قرار المنازعات طالع :

<http://www.wto.org/english/tratop_e/ dispu_e/dispu_e.htm>

[٦] طالع :

<http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/10mis_e/
10m10_e.htm>

[٧] بالاطلاع على باتوماكى (2000a: 168-72) يمكنك أن تجد تحليلاً لمفهوم علاقات القوى فى تشكيل مضمون قوى حكومات الدول سواء على المستوى الدولى أو العالمى

[٨] انظر : Ashley 1989 : 253 .

[٩] يرى كين Keen (2001: 50; 2002) أنه برغم إمكانية زيادة رفاهية البشرية بزيادة التجارة فإن النظريات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة يشوبها خلل ؛ لأنها لا تحدد التأثير الحقيقى الذى يمكن أن يطرأ عند زيادة حجمها، وهناك خلل نظرى عميق سببه أن الفرضية القائلة بأن تحرير التجارة أفضل بالقطع من التجارة المحكومة بنظم معينة ، قائمة بالأساس دون مراعاة للفروق بين المجتمعات . ويمكن بسهولة إيضاح أن مفهوم عدم وجود اختلاف بين المجتمعات ليس صالحاً ، لأنه بالأصل قائم على افتراضات خاطئة مثل أن " كل المستهلكين لديهم

نفس الذوق وأن " أنماط الاستهلاك لا تتغير بسبب الدخل " . وفضلاً عن ذلك فإن عالمًا " ريكارديًا " بسيطًا مكونًا من دولتين وسلعتين - وهو الأساس الأيديولوچى الذى قامت عليه فكرة التجارة الحرة - يتضمن بمرور الوقت خسارة في مدخل رأس المال تختلف من صناعة إلى أخرى . وتتجاهل النظرية الاقتصادية الأرثوذوكسية عوامل الوقت واختلاف رؤوس الأموال وقدرات الأشخاص . كما تتجاهل النظرية إمكانية نقل أو ترحيل رأس المال من موقع لآخر وفق حسابات الربحية، وكذلك التأثير بعيد المدى لمسألة تقسيم العمل . ومن الأفضل بكل تأكيد التخصص مثلاً فى القطاعات التكنولوچية التى تشهد رواجًا، بدلاً من العمل في مناطق إنتاج راكدة قد تواجه تراجعًا تجاريًا ؛ لذا فإنه حتى إذا تحققت مكاسب إجمالية للتجارة الحرة - وهو أمر غير مؤكد ولا يتم إلا فى سياق معين - فإنه من المؤكد تضرر بعض الطبقات الاجتماعية منها - وربما كلها فى بعض الدول . ومنظمة التجارة العالمية ليست سلعة عامة؛ لأن فوائدها غير المتوازنة، وربما الغامضة في بعض الحالات، يمكن تخصيصها لغرض معين أو أن تستحوذ عليها جهة ما بمفردها . ويشير رودريك (2001) إلى نقاط مماثلة من الناحية العملية ، حيث يرى أنه على أساس تقييم أداء تجريبى مقارن لاستراتيجيات اقتصادية مختلفة على سبيل المثال، فإن العلاقة بين الانفتاح التجارى والنمو التجارى هى فى الأغلب علاقة مشروطة، وتعتمد على مجموعة من المواصفات المميزة سواء داخليًا أو خارجيًا.

[١٠] انظر النقاط السابقة لكين .

[١١] بصفة عامة يشير تعبير " الغرفة الخضراء " فى الإنجليزية الأمريكية إلى أى مكان تجرى فيه عملية تحضيرية . والغرفة الخضراء كذلك هى حجرة اجتماعات المدير العام لمنظمة التجارة العالمية المدهونة حوائطها باللون الأخضر . المجلس العام مفتوح لكل الأعضاء، لكن كما هو معروف، حضور العدد الكبير يعوق اتخاذ قرارات حاسمة ؛ لذا فإن معظم المناقشات بشأن الموضوعات المهمة تتم فى اجتماعات غير رسمية بحضور عدد قليل من الأعضاء . و"الغرفة الخضراء " هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى تلك الاجتماعات غير الرسمية التى يرأسها المدير العام للمنظمة، ويدعى لحضورها ممثلو عدد قليل من الدول لحل مشكلات تتسم بالحساسية خلال المفاوضات ، وتتفق هذه المجموعة الصغيرة فيما بينها على القرارات التى سوف تتخذ بعد ذلك بالإجماع أو توافق الآراء المطلوب بعد عرضها على باقى الأعضاء . ويدعى الأعضاء لحضور هذه الاجتماعات حسب موضوع الاجتماع ، أو تبعًا لمصالح دول معينة ذات صلة . ويفترض أن يمثل المدعوون كل الأعضاء ، وعلى أى حال تضم الغرفة الخضراء عادة دول مجموعة " كواد " فضلاً عن مجموعة أخرى منتقاة من الأعضاء يمثلون المجموعات المختلفة للدول ومنها الدول الأقل نموًا ، وتشكو دول نامية عديدة من عدم وجود شفافية في إدارة الغرفة الخضراء كما تدعو لمناقشة هذا الأمر (انظر : Werksman, 2000) .

[١٢] تبلغ نسبة تمثيل أى دولة من دول العالم الثالث فى بعثة منظمة التجارة العالمية فى جنيف نحو ٣,٥١ مقارنة بنسبة ٧,٣٨ فى المئة للدولة الغنية ، وفضلاً عن ذلك فإن نحو ٢٠ من الدول الأقل نموًا، و١١ دولة بصفة مراقب، ودول مازالت تسعى للعضوية ليس لها بعثة دائمة فى جنيف (Oxfam and Friends of the Earth, 2001) .

[١٣] انظر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ٢٠٠٠ (مربع ٤ : ١١ ، جدول ٤ "٢") ولجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٥ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٩ فى جنيف) وقرار لجنة الأمم المتحدة الفرعية لدعم وحماية حقوق الإنسان ١٩٩٩ .

[١٤] لم يتغير وضع الدول النامية كثيرًا منذ الاجتماع الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سياتل ، ولمزيد من التفاصيل ، انظر على سبيل المثال (South Centre-1998; 1999) ، وللتعرف على الأوضاع الحديثة للدول النامية انظر إعلان مجموعة الـ " ٧٧ " والصين الصادر عن المؤتمر الرابع لوزراء منظمة التجارة العالمية فى العاصمة القطرية الدوحة فى الثانى والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١ وكذلك إعلان اجتماع وزراء الدول الأقل نموًا فى زنزبار فى الرابع من يوليو / تموز عام ٢٠٠١ .

[١٥] انظر بيان منظمات المجتمع المدنى حول العالم ، الذى أقرته المئات من المنظمات غير الحكومية فى الدول النامية على الموقع التالى :

<http://www.citizen.org/trade/wto/shrink_sink/articles.cfm.?ID=1569>

ولمزيد من التفاصيل طالع مواقع المنظمات غير الحكومية التالية :

African trade Network:<http://twnafrica.org/networks/ATN/ atn_evntdetail.asp?+twnID=92>;

SEATINI: <http://www.seatini.org>;People's Global Action: <http://www.apg.org and Third world Network: <http://www.twnside.org.sg>

[١٦] طالع الصفحة الرئيسية لموقع جامعة هارفارد عن مفاوضات التجارة العالمية ـ قسم الشفافية :

<http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/transparency.html>

[١٧] طالع (Belen, et al., 1999) سلطة المفوضية الأوروبية إزاء السياسة التجارية للاتحاد الأوروبى .

[١٨] طالع موقع جامعة هارفارد :

<http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/dispute.html>

[١٩] هناك بعض الغموض فيما يختص بعمل رودريك فى هذا الإطار ، فهو كرجل اقتصاد، يبدو أنه ينظر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة باعتبارها حالة خاصة، ربما تتناسب مع منطق التجارة الحرة الذى يعارضة لأسباب تجريبية وتنموية وسياسية .

[٢٠] انظر : (Drache, 2000) .

[٢١] انظر المادة ٤٩ .

[٢٢] لمعرفة المشكلات المرتبطة بالنظرية الاقتصادية عد إلى الهامش رقم ٩ .

الفصل الرابع
المحاكم الدولية

تضمنت معظم التغييرات التى ناقشناها حتى الآن ، مراجعات للأعراف والإجراءات القانونية، لكن هل بالإمكان جعل النظام القانونى الدولى نفسه أكثر ملاءمة للتحول الديمقراطى ؟ وهل يمكن أن توجد ديمقراطية دون تطبيق القانون على الجميع بالتساوى سواء على المستوى القومى أو العالمى؟

أكبر كيانين قضائيين فى العالم هما محكمة العدل الدولية ـ ICJ ـ والمحكمة الجنائية الدولية ـ ICC ـ ، وبينما أنشئت الأولى فى عام ١٩٤٥ بدأت الثانية فى العمل عام ٢٠٠٣ ، وهناك اختلافات عديدة فى الأدوار والمبادئ الضمنية لكل من المحكمتين ، فالأولى تتعامل مع العلاقات بين الدول، أما الثانية فبإمكانها بدء إجراءات قضائية ضد أفراد ، الأولى ترتبط نسبيًا بالمساواة بين الدول بينما ترتبط الثانية ارتباطًا مباشرًا بالحقوق الديمقراطية لمواطنى الدول وكذا الجماعات الناشطة فيها ، وجعل أحكام محكمة العدل الدولية ملزمة كان يتصدر أجندات الإصلاح المقدمة من منظمات عديدة منذ أمد بعيد .

فى السنوات الأخيرة ، كان العديد من جماعات حقوق الإنسان يفكرون فى الإسراع بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية مع إمكانية تعزيزها مستقبلاً، ويعتقدون أن ذلك سيمثل إصلاحًا ديمقراطيًا مهمًا ، ومن منظور ديمقراطى فإن مسألة حقوق الإنسان واضحة للغاية .

محكمة العدل الدولية :

تأسست محكمة العدل الدولية The Interenational Coyurt of Justice طبقًا لميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة The Permanent Court of Interntional Justice. ، وبموجب العديد من بيانات الأمم المتحدة تمنح محكمة العدل الدولية دورًا بارزًا فيما يختص بالشؤون القانونية الدولية ، ولكن عمليًا يقتصر دورها على أن تكون مرفقًا لتسوية منازعات ثنائية بين حكومتى دولتين (Crawford and

Marks, 1998:83) . وفى إطار منظمة الأمم المتحدة طغى مجلس الأمن الدولى على دور المحكمة .

المشاركة فى إجراءات محكمة العدل الدولية أمر طوعى ، ولكن إذا وافقت دولة على المشاركة تكون ملزمة بالقرار الذى يصدر عنها ؛ وبعيدًا عن مسألة النزاع بين حكومتين، قد تلجأ أيضًا وكالات الأمم المتحدة المختلفة لمحكمة العدل الدولية طلبًا لمشورة قانونية ، ولا تكون المشورة ملزمة إلا إذا أكدت الوكالة المتقدمة بطلبها استعدادها للالتزام بها .

وعلى المستوى الرسمى لا يمثل قضاة محكمة العدل الدولية البالغ عددهم ١٥ قاضيًا أى دولة، وإن كانت جنسيات هؤلاء القضاة تمثل أهمية من الناحية العملية ، ويمكن العثور على أساس قانونى غير مباشر لتلك الأهمية فى المادة التاسعة من اللائحة الأساسية للمحكمة بما يؤكد ضرورة تمثيل النماذج الرئيسية للحضارات المختلفة ، بل الأنظمة القضائية الرئيسية فى العالم عند اختيار القضاة[1]، وهو ما يتم طبقًا لتوزيع إقليمى مشابه لنظام اختيار أعضاء مجلس الأمن الدولى، إلا أن الواقع يؤكد أن أوروبا بصفة عامة تحظى بنسبة تمثيل تتجاوز ثقلها الديموغرافى النسبى .

وفى دراسة بعنوان " أجندة لتحقيق الديمقراطية " اقترح بطرس غالى (1996) أن تقبل كل الدول الأعضاء بما يصدر عن محكمة العدل الدولية من أحكام بصفة عامة ودون أى استثناء ، ويتفق معه فى ذلك دانيال أرشيبوجى Daniele Archibugi وسفيفا بالدوينى Sveva Balduini وماركو دوناتى Marco Donati (2000: 137) وإن كانوا يأملون فى المزيد ، ففى مبادرتهم الإصلاحية كانوا يرون ضرورة لأن يكون حكم المحكمة ملزمًا ، كما خاضوا فى مناطق أخرى مثيرة للجدل مثل إمكانية اختصام الأفراد لحكوماتهم، وأبدى جيمس كراوفورد James Crawford وسوزان ماركس Susan Marks تشككًا فى إمكانية إحداث تلك التغييرات ، حيث أشارا مبدئيًا إلى أن الأحكام الملزمة لا تعنى أن المحكمة ستقوم بصورة ديمقراطية كاملة بدور إنفاذ القانون، وحماية حقوق الأفراد الذين قد يقع عليهم ضرر من إجراء ما على مستوى دولة (Crawford and Marks, 1998: 83) ، ويتطلب " الإسهام الفعلى فى تحقيق الديمقراطية العالمية " إعطاء الأفراد والمنظمات غير الحكومية الفرصة لمقاضاة حكومات دولهم أمام المحكمة ، وتحقيق هذا الهدف الثانى من شأنه توسيع حجم المحكمة

والمرافق التابعة لها ، وهو ما يراه كراوفورد ومـاركس غـير ملائـم لأسـباب لم يوضـحاها بـصورة كاملة، فمن رأيهما، على أية حال، تعزيز محاكم و لجان حقوق الإنسان القائمة، مع أنهما مع إعطاء محكمة العدل الدولية صحة مراجعة كل وكالات منظمة الأمم المتحدة (Ibid:84).

تعزيز دور محكمة العدل الدولية فى مواجهة المنظمات متعددة الأطراف ربما يكـون لـه تأثير ديمقراطى على المفاوضات بين الدول ، فى إطـار مجلـس الأمـن الـدولى أو منظمـة التجـارة العالمية مثلاً ، كما يوفر منتدى أكثر نزاهة لتفسير المسائل القانونية أكثر مما تفعل قنـوات صـنع القرار الهرمية والمنحازة داخل تلك المنظمات ، غـير أن إعطـاء المحكمـة تفويـضا أقـوى بإجبـار أطراف داخل بعض الدول على التعاون بفاعليـة فـى إطـار التحقيقـات التـى تجريهـا و الالتـزام بأحكامها فى حد ذاته ، لن ينتج عنه تحولات ديمقراطية عميقة ، وإن كان قد يفتح آفاقًا عامة ذات مصداقية أكبر فى السياسة العالمية من شأنها خلق احتمالات جديدة لإنشاء عـدد أكـبر مـن المشروعات التحولية . وربما يعزز كذلك أهمية حكم القانون فى الـسياسة العالميـة بـرغم أن ذلـك فى حد ذاته قد تكون له متضمنات متناقضة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطى العالمية .

ولا يوجد أى دليل على إمكانية إحراز تقدم بشأن التحول الديمقراطى فى العالم لمجرد مـنح محكمـة العـدل الدوليـة صـلاحيات واسـعة ، فالقـانون الـدولى بالأسـاس صـاغته الـدول الاستعمارية الأوروبية والـشركات التجاريـة ومحاموهـا. غـير أنـه مـن الـضرورى الإشـارة إلى أن القانون الدولى ليس مجموعة من القوانين المتكاملـة المتـسقة، وإنمـا مجموعـة مـن الأعـراف التـى نشأت فى عصور مختلفة، ولذا قد تتناقض مع بعضها البعض أحيانًا ، ولكن حتى إذا كان ذلك هو حقيقة الوضع فإن القانون الدولى يحتوى على العديد من الأعراف والإجراءات التى يمكـن أن تكون مفيدة بالنسبة للتحولات الديمقراطية فى العالم.

وطبقاً للفهم السليم للحكم الديمقراطى للقانون، فإن وجود هيئة قضائية مـستقلة عنـصر ضرورى فى أى نظام ديمقراطى ، ولكن الديمقراطية العالمية ربما تستلزم وجود شكل مـن أشـكال المؤسسات القضائية العالمية ، وفى هذا الإطار تصنع مسألة سيادة الدول خطًا واضـحًا بـين عمـل المحاكم الدولية والمحاكم المحلية داخل كل دولة. وهناك كيانات إقليميـة مثـل محكمـة الـدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبيـة لحقـوق الإنـسان التـى تقبـل مبـادرات مـن أفـراد كأسباب لبدء عملية قضائية ضد دول ، كـذلك بمجـرد أن تحـصل المحكمـة الأفريقيـة لحقـوق

الإنسان والشعوب ـ التى جرى تبنيها فى يونيو /تموز ١٩٩٨ ـ على تصديق من ١٥ دولة سوف تسمح للأفراد برفع دعاوى (Baricako, 2003) ، وفى إطار ذلك ستوفر حماية جيدة لهؤلاء الأفراد تمنع توجيه اتهامات لهم داخل دولهم .

ولكى تكون أحكام محكمة العدل الدولية ملزمة ـ كما اقترح (Archibugi et al., 2000: 137) ـ لابد من إجراء تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا لا يتم إلا بموافقة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولى . وعلى المدى القصير لا يبدو أن الولايات المتحدة قد تقبل بوجود نظام يمكن بموجبه ـ وعلى غير إرادتها ـ محاكمتها دوليًا ، وكانت قضية نيكاراجوا عام ١٩٨٦ مثالاً على ذلك ، إذ رفضت الولايات المتحدة الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية ودفع تعويضات عن الخسائر التى تسببت فيها عمليات عسكرية قامت بها ، وهناك دوائر نافذة فى الرأى العام الأمريكى ترفض بشدة خضوع الولايات المتحدة لحكم قضائى ملزم من جانب أى محكمة دولية ، كما أن لدى دول عديدة تحفظات على الخضوع لأحكام تصدر عن محمكة العدل الدولية .

المحكمة الجنائية الدولية :

دعمت عصبة الأمم ـ التى سبقت وجود الأمم المتحدة ـ فى عام ١٩٣٧ معاهدة لإنشاء محكمة جنائية دولية . بيد أن المعاهدة لم تدخل أبدًا حيز التنفيذ (Ratner and Adams, 2001: 206) . وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئت محكمة نورمبرج لجرائم الحرب، كان هناك دعم متنام لفكرة أن هناك بعض الجرائم الشائنة التى تتطلب محاكمة مرتكبيها خارج حدود دولهم . وفى عام ١٩٤٨ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة القانون الدولى دراسة إنشاء محكمة جنائية دولية، إلا أنه لم يكتب النجاح لهذا الجهد أو لأى جهود تالية بهذا الخصوص، وذلك بسبب الأجواء التنافسية فى حقبة الحرب الباردة (ibid.: 207) .

وجرى إحياء فكرة المحكمة الجنائية الدولية داخل الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ بموجب طلب من حكومة ترينيداد وتوباجو، كان يهدف بالأساس لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب، وفجأة بدا أن لجنة القانون الدولى كانت مهتمة بالأمر فقدمت فى عام ١٩٩٤ مشروع

لائحة تأسيسية للمحكمة ، وتم التشديد فى اللائحة الأساسية على أن الإبادة الجماعية وجـرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تمثل الجرائم الرئيسية التى سيركز عليها عمل المحكمة ، وبعـد مفاوضات معقدة تم تبنى الصورة النهائية للائحة التأسيسية خلال مؤتمر دبلوماسى للأمم المتحدة عقد فى روما فى السابع عشر من يوليو / تموز ١٩٩٨ (ibid.) ، ووافقت على ذلـك ١٢٠ دولـة مشاركة فى المؤتمر ، بينما رفضته سبع دول يمكن تقسيمها إلى مجمـوعتين: الأولى تـضم العـراق وليبيا وقطر والصين واليمن، والثانية : إسرائيل والولايات المتحدة .

وفى الحادى عشر من أبريل/ نيسان ٢٠٠٢ تم التصديق على اللائحـة التأسيـسية مـن قبل ٦٠ دولة ، وكان ذلك كافيًا ، وقـد تحقـق ذلـك بـرغم الحملـة المكثفـة التـى شـنتها الإدارة الأمريكية[٢]. كان دور " ائتلاف المنظمات غير الحكومية لصالح المحكمة الجنائية الدولية " مهمًا فى تشجيع الدول على التصديق على اللائحـة [٣] . وتـشكل هـذا التحـالف مـن أكثـر مـن ألـف منظمة غير حكومية وخبراء فى قانون دولى فى عدة قارات، ودخلت اللائحـة حيـز التنفيـذ فـى الأول من يوليو / تموز ٢٠٠٢ ، وأى شخص يرتكب جريمة منصوص عليها فى اللائحة بعد هذا التاريخ يمكن محاكمته أمام المحكمة ، وتم انتخاب أول ١٨ قاضيًا ـ من بينهم سـبع قاضـيات ـ فى فبراير / شباط من عام ٢٠٠٣ .

تؤسس المحكمة الجنائية الدوليـة عالميًـا مبـدأ خـضوع الأفـراد الـذين ارتكبـوا جـرائم للمحاسبة، كما تنظر فى جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، وتقول مارى روبنسون Mary Robinson إن المحكمة، على سبيل المثـال، سـتنظر فـى قـضايا مثـل هجمات الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول [٤]، غير أنها لن تنظر فى أى جريمة نفذت قبل يوليو/ تموز ٢٠٠٢ ، والأهم من ذلك أن المحكمة ستتعامل فقط مع القضايا التى لا يـتم التحقيـق فيهـا بصورة ملائمة داخل حدود الدول التى شهدت تلك الجرائم ، وهى بالمناسبة ستكون مختلفة عن محاكم دولية متخصصة أنشئت فى التسعينيات من القرن الماضى مثل المحكمة الجنائية الدوليـة ليوغوسلافـيا السابقـة ـ ICTY ـ والمحكمة الجنائية الـدولية لـرواندا ـ ICTR ـ (Ratner and Adams, 2001: 2009).

ويمكن القول إن المحكمة الجنائية الدولية تصنع أساسًا جديدًا لحقوق المواطنة العالميـة برغم أنها لا تتعامل مع الانتهاكات العامة لحقوق الإنسان ؛ حيـث لـن يكـون علـى الأشـخاص

الذين انتهكت حقوقهم بدولهم أن يبقوا مقيدين أو محصورين فى مساعدتهم للحصول على العدالة أمام محاكم دولهم ، وهو ما يهدف فى جزء منه إلى حماية المشاركة السياسية فى دول قد تكون تحت حكم أنظمة قمعية ، وهذا من شأنه تعزيز الممارسات الديمقراطية على المستويات المحلية والدولية والقارية ، فإذا عرفت كل الأطراف الفاعلة فى سياق سياسى معين بأن قتل أو تعذيب المعارضين لن يمر دون عقاب ـ كما هو معتاد ـ فلربما توفرت فرص أكثر لأنشطة تحولية ولآفاق أوسع للتشاور الديمقراطى بشكل عام .

النبذة الثامنة

حملة المجتمع المدنى من أجل محكمة جنائية دولية

كشفت الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أن المواطن يستطيع إحداث تغيير فى السياسة العالمية ،وكانت معاهدة حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد أو حتى تدميرها أحد الأمثلة الواضحة على ذلك ، وقد تم التوصل إلى ذلك فى أوتاوا فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧ (Nelson, 2003) ، وبعد ذلك بستة أشهر تحقق إنجاز كبير جديد لمنظمات المجتمع المدنى تمثل فى توقيع القانون الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية فى روما .

كان أول اقتراح بإنشاء محكمة جنائية دولية فى عام ١٨٧٢ ، وكان استجابة للجرائم الوحشية التى ارتكبت خلال الحرب الفرنسية البروسية ، غير أن جوستاف موينير Gustav Moynier وهو أحد مؤسسى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم ينجح فى حشد تأييد كبير وفورى لاقتراحه، ثم انطلقت مبادرات جديدة خلال العقود الأولى من القرن التالى كان منها "جمعية القانون الدولى"ـ ILA ـ فى عام ١٩٢٦ . وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الحركة الفيدرالية العالمية ـ WFMـ أحد أكبر المؤيدين للفكرة (Glasius, 2002) .

تأسس ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل محكمة جنائية دولية فى نيويورك عام ١٩٩٥ ، وتم اختيار ويليام بيس William Pace من الحركة الفيدرالية العالمية لرئاسته (<www. iccnow. org. >) ، وقد عانى هذا الائتلاف فى بعض الفترات من

التوترات بين أنواع منظمات المجتمع المدنى المختلفة . فعلى سبيل المثال كانت الحركات النسائية محل انتقاد من جانب المؤسسات الإسلامية والمسيحية ، كما كان أسلوب تعامل المحكمة الجنائية الدولية مع القضايا المتعلقة بالإجهاض من بين الموضوعات التى شهدت جدلاً حادًا ('Women Withold Final Verdict', Terraviva, 18 July 1998; < http:// www. ips.org/icc/tv 1807. htm>).

ورغم بعض الخلافات، نجحت الجماعات المشاركة فى حملة المحكمة الجنائية الدولية فى تحقيق نتائج مهمة ، وكان نحو نصف المنظمات المشاركة فى اجتماع روما الذى عقد فى يونيو/ حزيران ١٩٩٨ - وعددها ٢٣٦ منظمة - من تلك المهتمة بحقوق الإنسان أو المنظمات القانونية ، وتعلمت تلك المنظمات من خلال حملات سابقة لها - ضد الحصانة (الإفلات من العقوبة) فى أنحاء مختلفة من العالم - أن المحاكم الوطنية ليس لديها القدرة على النظر أو الفصل فى القضايا المرتبطة بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، كما شارك بفاعلية فى الحملة من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية منظمات عديدة منها منظمة العفو الدولية ومنظمة " هيومان رايتس وتش " . وبحلول موعد انعقاد اجتماع روما كان قد انضم للائتلاف أكثر من ٨٠٠ منظمة ، قبل أن يتجاوز ألف منظمة بعد عام ٢٠٠٠(طالع الموقع التالى :<www. icconw.org >) .

تقع مقرات معظم الجماعات التى شاركت فى الائتلاف فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وهناك أيضًا جماعات من الجنوب وخاصة من أمريكا اللاتينية ، وكان دور منظمات المجتمع المدنى الآسيوية متواضعًا ، وأحد أسباب ذلك هو أن جهود إنشاء أدوات إقليمية لحقوق الإنسان فى آسيا غالبًا ما يكون لها نتائج هزيلة . ولذا كان من الصعب على الجماعات الحقوقية الآسيوية أن تجد لديها الدافع لأن تطمح للمشاركة فى مثل هذا المشروع، كما كان للمنظمات فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط تمثيل ضئيل فى الحملة (Glasius, 2002) .

وفضلاً عن حركات السلام ومنظمات حقوق الإنسان والجماعات النسوية والمؤسسات الدينية تشكلت حملة المحكمة الجنائية الدولية من جماعات كان هدفها الرئيسى الواضح هو إصلاح النظام العالمى ديمقراطيًا ؛ فبخلاف الحركة الفيدرالية العالمية شارك فى الحملة العديد من الجمعيات المحلية والقومية التابعة للأمم المتحدة ، وكان أحد الأمثلة على الأعمال

التحضيرية لمنظمات المجتمع المدنى، إعداد الحركة الفيدرالية العالمية لتقرير عن كيفية تنظيم تمويل المحكمة الجنائية الدولية ، وخرج هذا التقرير إلى النور قبل أن تعلن أى مؤسسة رسمية مناقشتها لهذا الأمر .

كذلك لعبت جماعات المجتمع المدنى دورًا مهمًا فى إنشاء مكتب المدعى المستقل، وطبقًا للاقتراح الأصلى الذى قدم رسميًا فى الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ ، يجوز للدول أو لمجلس الأمن الدولى فقط إحالة القضايا إلى المحكمة ، لكن مطلب أن يكون لدى مدعى المحكمة الجنائية الدولية القدرة على بدء الإجراءات القضائية بنفسه كان فى صدارة أولويات منظمات حقوق الإنسان، وكان المطلب الأكثر تشددًا لتلك المنظمات هو السماح للضحايا من الأفراد وممثليهم البدء فى إجراءات التقاضى . وبرغم أن معظم نشطاء حقوق الإنسان كانوا على ثقة من أن الحكومات لن توافق على هذا المطلب بسهولة، فإنهم اكتشفوا أن الطموح إلى الموافقة على المطلب الكبير جعل من السهل أن توافق الدول على مقترح أكثر اعتدالاً وهو تعيين المدعى المستقل .

كانت حملة المحكمة الجنائية الدولية ناجحة فى أوجه عديدة، لكنها تعرضت لانتقادات تتعلق بديمقراطية تنظيمها ، وظل دور وإجراءات اختيار قيادات ائتلاف المنظمات غير الحكومية غير واضح بالنسبة لبعض المشاركين فيه ، ومع كل ذلك كان أسلوب عمل الائتلاف النشط بمثابة ابتكار .

وستبقى المحكمة الجنائية الدولية دليلاً على الدور المؤثر الذى يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى مجال الإصلاحات الديمقراطية . وبعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تركز منظمات المجتمع المدنى حاليًا على الضغط على دول جديدة للتوقيع على معاهدة روما والتصديق عليها ؛ فعلى سبيل المثال تسعى حملة من أجل إصلاح الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة إلى تشكيل رأى عام داعم للمحكمة الجنائية الدولية (طالع موقع : <www. cunr. org>) .

بلغة المعايير الديمقراطية، ربما تبدو محاولات تشكيل وتعزيز أعراف عالمية فيما يتصل بحقوق الإنسان غامضة بعض الشىء ، فقد أثار اعتقال ديكتاتور شيلى السابق أوجوستو بينوشيه

Augusto Pinochet فى لندن عام ١٩٩٨ ، أثار الجدل مجددًا إزاء جدوى الإجراءات القضائية خارج حدود الدول . وحقيقة اعتقال مواطن من إحدى دول الجنوب (وهى شيلى) فى دولة استعمارية سابقة، تلقى الضوء على بعض مشكلات أنظمة حقوق الإنسان ذات الصلة بالمشروعات الديمقراطية العالمية ، فقد يكون من الصعب تصور قيام دولة جنوبية مثلاً باعتقال هنرى كيسينجر Henry Kissinger على نحو مماثل ، ليست متساوية وازدواج المعايير أمر سائد ، كما ثار قلق مشابه إزاء تركيز المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على طرف واحد فقط فى النزاع ، كذلك يمكن تحليل محاكمات نورمبرج على أنها مثال مشابه للانحياز .

ويمكن اعتبار المحكمة الجنائية الدولية استجابة للمشكلات المرتبطة بشرعية المحاكم المتخصصة الأخرى خاصة تلك التى أنشئت فى مرحلة ما بعد الاستعمار . ووجود محكمة دائمة وافق على سلطانها القضائى معظم الدول رسميًا، أمر يعتبر - من حيث المبدأ - أكثر شرعية مقارنة بالمحاكم التى أنشئت للفصل فى قضية ما على أيدى قوى معينة كانت مهيمنة لحظة إنشائها .

يتواصل انتشار فكرة أن البشر لهم حقوق تفوق الحقوق التى تكفلها لهم دولهم ، غير أن موضوعات حقوق الإنسان مازالت تثير جدلاً ؛ فأولاً وقبل أى شىء لم تتضح بعد أو لم تناقش بصورة كافية، أنواع التنظيمات المؤسسية التى يتعين من خلالها ضمان تلك الحقوق، حيث ينظر إلى المؤسسات الإقليمية فى أغلب الأحيان على أنها كيانات أكثر ملاءمة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان؛ لأنها ربما تضع فى حسابها وبصورة أكثر فاعلية مسألة اختلاف السياق التاريخى لكل حالة . وعلى أية حال فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يضع حلا لهذا الجدل . ويمكن القول إن المحكمة التى تتخذ من لاهاى مقرًا لها ستكون مستقلة إلى أبعد حد فى أى قضية تتناولها فى أنحاء العالم .

ثانيًا، وهو الأهم، جرى انتقاد النظريات التعميمية المرتبطة بحقوق الإنسان العامة مهما اختلف السياق الجغرافى أو الثقافى للأشخاص ، وتركز وجه الانتقاد على تفضيل نظرية أو مفهوم معين لحقوق الإنسان ثم فرض هذا المفهوم أو النظرية على العالم من خلال وسائل قد تكون متناقضة مع المعايير الديمقراطية ، وأكد هذه النقطة العديد من المناصرين لما سمى " بالقيم الآسيوية " ، ومنهم مهاتير محمد Mahathir Mouhammad رئيس الوزراء الماليزى السابق

الذى قضى فترة طويلة فى المنصب ، كما أثيرت بعض الانتقادات النسائية بشأن الافتراضات الذكورية، والتى ترى بأن الرجل سليم التفكير، ولذا ينبغى اعتماد أنظمة حقوق الإنسان عليه كونه أكثر استقلالاً (Brown, 2001) .

وبالنسبة لدول الجنوب، مازالت حقوق الإنسان تمثل بحكم التقاليد مسألة غامضة . وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى عارض العديد من حكومات دول العالم الثالث المبادرات التى كانت ترى أهمية للزج بقضايا حقوق الإنسان فى السياسة العالمية ، وكانت تلك الحكومات تعترض بصفة خاصة على المبادرات التى تجعل مسألة مراعاة حقوق الإنسان أمرًا ملزمًا أو أحد شروط التعامل معها سياسيًا . ويرى جاك دونلى Jack Donnelly (1999: 91) أن فصل موضوعات حقوق الإنسان عن الأنشطة السياسية والاقتصادية ـ وهو الوضع الذى خدم المصالح قصيرة الأجل لبعض الحكومات الجنوبية ـ تسبب الآن فى مشكلات لتلك الحكومات التى تفتقر لأساس حقوقى جيد يُمَكِّنها من مواجهة برامج توفيق الأوضاع الهيكلية المفروضة عليها من الخارج .

وتؤكد اللائحة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية أن كل الشعوب يجمع بينها روابط عامة، وأن لها ميراثًا مشتركًا رغم اختلاف ثقافاتها (٥) . ومن الواضح أن لائحة المحكمة لن تضع الأساس لنظام جديد من " المواطنة الكوكبية " ، ويتعين أن نضع فى الاعتبار أن خلق مواطَنة كوكبية أو عالمية دون إصلاح ديمقراطى لأوجه الحكم الأخرى فى العالم، ربما يؤدى فى بعض الحالات إلى زيادة عدد الالتزامات العالمية غير الديمقراطية ؛ ومن منظور دعم الديمقراطية العالمية ربما تكون الأوجه الإيجابية للمحكمة الجنائية الدولية أكثر أهمية من المشكلات ، ويمكن ـ فى وقت لاحق ، وفى ضوء عمل المحكمة ـ إجراء تقييم لأدائها .

لا تعنى فكرة إنشاء محكمة جنائية عالمية أنها ستكون الوصى الوحيد أو الرئيسى على الحقوق (٦) ، فمنطق التكامل أو الإعانة يمكن وضعه فى الحسبان فى المجال القضائى أيضًا ، ويمكن تصميم السلطة القضائية لكل محكمة دولية على أساس أن تتدخل أو يتم اللجوء إليها فقط للفصل فى القضايا التى لا تستطيع المحاكم القومية أو الإقليمية، أو لا ترغب، النظر فيها . والمعتاد هو أن يَمْثُل مرتكبو الجرائم أمام مؤسسات قضائية فى بلادهم . فكرة أن تكون " مواطنًا عالميًا " لا ينبغى اعتبارها متعارضة مع انتماء مواطن لمجتمع ما ؛ حيث يمكن للمرء فى ذات

الوقت أن تكون له حقوق مواطنة فى فنلندا أو فى أى دولة من دول الاتحاد الأوروبى ، وفى بعض الحالات ربما تكون للمرء حقوق كمواطن فى أى دولة فى العالم .

ومن المرجح ألا تقبل الولايات المتحدة بأى تغيير قد يتضمن حكمًا قضائيًا ملزمًا يصدر ضد أى مواطن أمريكى، وبخاصة إذا كان جنديًا أو سياسيًا ، ويقول ميشيل شلى Michel Schlee المستشار الأول للجيش الأمريكى لشؤون الأمن الدولى إنه بتعريض الجيش الأمريكى "لخطر محاكمات غير عادلة" ، فإن المحكمة الجنائية الدولية تمثل "خطرًا جنائيًا دوليًا"[٧] (Trimble, 2001). وترغب الإدارة الأمريكية فى أن تكون إجراءات المحكمة الجنائية الدولية مرحلة لاحقة لقرار صادر عن مجلس الأمن الدولى (Johansen and Ishibasi, 2001).

وفى عهد الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون Bill Clinton كانت الإدارة الأمريكية تبدى أحيانًا دعمًا لمشروع المحكمة الجنائية الدولية (ibid) ، ولكن بمجرد أن لاح فى الأفق أن المحكمة ربما لن تكون مرضية بدرجة كافية للرغبات الأمريكية، توقفت الإدارة الأمريكية عن ذلك الدعم ، وجاء ذلك بصفة خاصة بعدما تبين أن الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن لن يكون لها حق نقض قرارات المحكمة . ووقع كلينتون على اللائحة الأساسية للمحكمة ضمن آخر قراراته الرئاسية فى عام ٢٠٠٠ ، غير أن فرص الموافقة على ذلك داخل الكونجرس الأمريكى بدت ضعيفة . وفى خطوة غير مسبوقة سحبت الولايات المتحدة توقيعها على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية ، حدث ذلك فى عهد الرئيس الحالى چورج بوش عام ٢٠٠٢ ، وفضلاً عن ذلك بدأت الإدارة الأمريكية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فى ممارسة ضغوط على دول أخرى حتى لا تصدق على اللائحة الأساسية للمحكمة، وذلك على سبيل المثال بالتلميح إلى إمكانية تقليص المساعدات العسكرية أو قطعها عن أى دولة تقوم بذلك، وكان هذا الموقف سببًا فى احتقانات عبر الأطلنطى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن.

ولا يعنى عدم موافقة الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى على التصديق على اللائحة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية أن مواطنيها أصبحوا بذلك بعيدين عن سلطانها القضائى . فالمحكمة تستطيع البدء فى إجراءات قضائية ضد مواطنى تلك الدول فى حال ارتكابهم جرائم داخل دول مصدقة على اللائحة ، وهذا الاحتمال من شأنه حتمًا أن يثير جدلاً ساخنًا فى

مرحلة ما حول الالتزام بقرار المحكمة . وفى عام ٢٠٠٣ وقَّعت الولايات المتحدة اتفاقات ثنائية مع أكثر من ٣٠ دولة تعهدت فيها بعدم محاكمة أى مواطن أمريكى لديها . وترى الولايات المتحدة أن المادة رقم ٩٨ فى معاهدة روما تسمح لواشنطن بتوقيع تلك الاتفاقيات الثنائية ، وهو الأمر الذى ترفضه معظم منظمات حقوق الإنسان [٨] . كانت رومانيا هى أولى الدول الموقعة على اتفاق ثنائى بهذا الصدد مع الولايات المتحدة، بعد إعلان الأخيرة أن هذا الاتفاق من شأنه تعزيز فرص رومانيا فى الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى .

(United States Mission to the European Union, 2002; Human Rights Watch, 2002; Carroll, 2002; Roth, 2002).

فضلاً عن ذلك حصلت الولايات المتحدة فى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على قرارين من مجلس الأمن الدولى، يُعفى بموجبهما الجنود الأمريكيون المشاركون فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من المحاكمة ، وذلك بعد تهديد الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو بشأن مهمات حفظ السلام (Leopold, 2003) .

ويُلقى موقف الإدارة الأمريكية الضوء على عدد من ملامح القانون الجنائى الدولى المسببة لمشكلات ، فيكف ستكون المحكمة الجنائية الدولية قادرة على فرض مثول مشتبه به أمامها، إذا كان مدعومًا بقوة عسكرية مصممة على الدفاع عن الحق السيادى لقضاء دولته فى محاكمته ؟ وحتى إذا جرى تسليم المشتبه به إلى المحكمة ، فهناك احتمال حقيقى أن تتخذ حكومة واحدة على الأقل كل الإجراءات الممكنة ضد المحكمة ، وفى أغسطس /آب ٢٠٠٢ وقَّع الرئيس بوش على قانون حماية الجنود الأمريكيين، وهو القانون الذى يعطى للجيش الأمريكى السلطة لتحرير أى مواطن أمريكى تعتقله المحكمة الجنائية الدولية (Johansen and Ishibasi, 2002).

وتشير مشكلات " الإنفاذ " إلى واحدة من أهم التحديات التى تواجه المحكمة الجنائية الدولية. وسوف يبرز فى المستقبل تساؤل عن مدى فعالية الأعراف القانونية والقضائية إذا لم تكن هناك مؤسسات غير قضائية تدعمها ، وبمعنى آخر حتى إذا كان إنشاء إطار قانونى لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمرًا مهمًا، وفى بعض الأحيان جزءًا ضروريًا من برامج التحول الديمقراطى العالمى فهو غير كافٍ ؛ ومن جانب آخر فإن آليات الإنفاذ

التى تتحكم فيها القوى العظمى فى السياسة الدولية، ربما يكون لها تـأثير غـير ديمقراطـى إذا كان لتلك القوى الحق فى انتقاء قرارات المحكمة التى ترغب فى تنفيذها، وقد يكون لذلك تأثير على القرارات التى تتخذها المحكمة.

لذا يمكننا فى النهاية استنتاج أنه بدون المزيد مـن الإصـلاحات الديمقراطيـة للـسياسة الدوليـة، سـيبقى تـأثير الإصـلاحات القـضائية محـدودًا مـن الناحيـة الديمقراطيـة، وإن كانـت تستطيع القيام بدور فى جعل النضال من أجل المزيد من الديمقراطية مستمرا دون خوف .

هوامش الفصل الرابع :

[١] يمكن الاطلاع على اللائحة الأساسية في موقع: <www. yale. edu/ lawweb/ avalon>

[٢] اقرأ تحليلاً عن دور الإدارة الأمريكية بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية في (Johansen and Ishibasi, 2002) .

[٣] طالع : < www. igc. org/ icc > .

[٤] Ibid. .

[٥] انظر ديباجة اللائحة الأساسية على: <www. un. org/law/icc/ statute/ romefra. htm>

[٦] انظر (Zolo, 2000:82) .

[٧] لنقاش مماثل انظر (Schaefer, 1998) .

[٨] للمزيد عن تفسير الولايات المتحدة انظر :

US Department of State, 2002; Human Rights Watch, 2002

الفصل الخامس

الختام

تبدو معظم إصلاحات الأمم المتحدة المقترحة صعبة التطبيق إن لم تكن مستحيلة ، فلكل من الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن حق النقض لأى تعديل أو مراجعة لميثاق المنظمة ، وعليه فإن إصلاحات مجلس الأمن أو الجمعية العامة تواجه نفس المصير ، وتهيمن الولايات المتحدة على منظومة الأمم المتحدة المعاصرة ليس من خلال حق النقض فحسب ، وإنما بالشروط التى تضعها للتمويل ، كما تستخدم مواردها سلاحا للتفاوض داخل المنظمة . وفضلاً عن ذلك ، فإن وجود مقر الأمم المتحدة فى نيويورك يجعل العاملين فى المنظمة الدولية سريعى التأثر بالثقافة الأمريكية والإعلام الأمريكى والرأى العام الأمريكى ؛ وبالإضافة للمعارضة المتواصلة للولايات المتحدة لأى إصلاح مقترح ، تستطيع الصين أو روسيا أو أى من القوتين الاستعماريتين السابقتين ، بريطانيا وفرنسا ، استخدام حق الفيتو لمنع أى إصلاح ، كذلك يبدو أن الولايات المتحدة والصين بصفة عامة تعارضان فكرة إنشاء مجلس يمثل شعوب العالم .

لكن إصلاحًا للأمم المتحدة أساسه المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ ECOSOC ـ قد يكون أقل صعوبة فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة الحالى ، غير أن عدم توافر الإرادة السياسية والمال يعطلان أيضًا هذا الخيار ؛ والتحليل الذى نقدمه هنا يوضح أن أفضل أسلوب متاح حاليًا لإصلاح الأمم المتحدة هو إيجاد مصادر جديدة للتمويل ؛ إذ من شأن ذلك أن يغير هياكل القوى داخل المنظمة ، وهناك إمكانية حقيقية لإيجاد مصادر جديدة للتمويل من خلال إنشاء "يانصيب" عالمى أو بطاقة ائتمان تكون تابعة للأمم المتحدة ، أما الأكثر طموحًا كما سيأتى ذكره فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، فهو فرض ضريبة على تحويل العملات أو ضريبة عالمية على الانبعاثات الكربونية ، دون اشتراط موافقة كل القوى العظمى (برغم الحاجة لموافقة بعضها) ، كما يمكن تغذية منظومة الأمم المتحدة بجزء من العائد ، الأمر الذى قد يساعد فى رفع بعض الضغوط المفروضة عليها مثل التمويل المشروط ومشكلاته .

وربما تكون أنظمة صنع القرار فى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى هى أوضح الجوانب غير الديمقراطية للحكم العالمى ، فصندوق النقد الدولى يملى ، بصورة مباشرة ، السياسات الاقتصادية وغيرها فى عدد كبير من الدول ، وهذه الدول وغيرها ـ خاصة دول الجنوب ـ يتم وضعها فى قوالب معينة طبقًا لأولويات البنك الدولى . وبرغم استمرار استحسان فكرة أن تواصل الدول والحركات المهتمة بالديمقراطية مطالبتها بإصلاح نظام "دولار واحد/ صوت واحد" المعمول به فى ثنائى بريتون وودز ديمقراطيا، فإن ذلك على ما يبدو لن يؤتى ثماره على المدى القريب ، ومن أجل تغيير القواعد التى تضمن عدم حصول دولة واحدة على حق النقض "الڤيتو" يتعين الحصول على أغلبية مطلقة ، غير أن الولايات المتحدة وحدها تستطيع عرقلة مطلب هذه الأغلبية .

فى ظل هذه الظروف ينبغى أن تتضمن استراتيجية الديمقراطية دعمًا للحملات الهادفة لتقليص الديون بنسبة كبيرة أو إعادة جدولتها ، وهى استراتيجية واقعية تجعل الدول أكثر استقلالا عن مؤسسات بريتون وودز ويمكن تطبيقها على المدى القريب أو المتوسط ، كما يتعين أن يتزامن دعم حملات من هذا النوع مع دعوة من جانب كل الدول ومنظمات المجتمع المدنى الفاعلة للشفافية والمحاسبية والمشاركة الفاعلة والكاملة فى عملية صنع القرار .

بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فإن الموضوعات المهمة تختلف إلى حد ما ، وبلغة الإجراءات الرسمية فإن انعدام الديمقراطية فى المنظمة ليس أمرًا واضحًا مقارنة بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ؛ وبرغم أن الممارسات الفعلية ، وإجراءات صنع القرار داخل المنظمة تعتمد على علاقات الهيمنة السائدة التى تعززها ، فإن نظام صنع القرار القائم على الإجماع والمرتبط بمبدأ "دولة واحدة /صوت واحد" يعنى إمكانية إحداث تحول فى النظام إذا تم حشد إرادة سياسية كافية لذلك .

وجدير بالذكر أنه تحت ضغوط الانتقادات الصادرة عن المجتمع المدنى العالمى والعالم *الثانى، أصبح الكثير من دول المجلس الاقتصادى* والاجتماعى يدعم *إجراء بعض الإصلاحات فى* سياسات منظمة التجارة العالمية وممارساتها ، إلا أن المشكلة الأعمق تكمن فى المنطق الواسع "للتجارة الحرة" ، فقد أصبحت منظمة التجارة برنامجًا سياسيًا محسوبًا على الليبرالية الجديدة، يكبل يدى أى حكومة مستقبلية فى أى من الدول الأعضاء ، إذ سيكون عليها أن

تتوسع فى تطبيق التجارة الحرة وإعادة هيكلة - كل ما له علاقة بالتجارة ، وبما يتفق مع نظام الليبرالية الجديدة .

إن خيارات الانسحاب وآليات الاختيار بالنسبة للدول من شأنها زيادة فرص حشد الإرادة الديمقراطية داخل كل دولة ، وربما تكون هناك ضرورة للتخلى عن " الجاتس " أو اتفاقات مثل " تريمز" ، كما أن هناك حاجة ملحة لإعادة مراجعة اتفاقية " التريبس " بصورة شاملة وربما إلغائها. وإذا وضعنا فى الاعتبار هيكل صنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية ، فإن تنفيذ ذلك ليس بالأمر المستحيل ، غير أن تحقيق هذه التغييرات يقتضى جهدًا كبيرًا لبناء تحالفات ، وربما يتطلب الأمر مزيدًا من الوقت والموارد والاستقلالية ؛ ومن جانب آخر فإن تحرير التجارة الحالى الذى تنفذه المنظمة بصورة راديكالية ، ربما لا يكون له أساس مستدام سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا .

معظم الإصلاحات المقترحة تمنح محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية صلاحيات أوسع ، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنعم بمزيد من المساواة ويحد من إزدواجية المعايير ، كما سيقلل من القمع العلنى لأى أنشطة سياسية تحولية ؛ غير أن إصلاح المحاكم الدولية فى حد ذاته لن يؤدى إلى تحولات ديمقراطية عميقة ؛ إذ بدون إصلاحات أخرى فى السياسات العالمية سيبقى التأثير الديمقراطى للإصلاحات القضائية محدودًا ، كما أن الدوائر المهمة فى الرأى العام الأمريكى تعارض بشدة أى تحرك من شأنه أن يُخْضِعَ الولايات المتحدة لسلطة قضائية دولية، كذلك أعربت دول أخرى عديدة عن تحفظها ، فهى لا ترغب فى أن تتنازل عن حقها فى معارضة أى إجراءات قانونية من جانب محكمة العدل الدولية ضدها. وبرغم المعارضة القوية لذلك فمن الممكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية .

فى هذا الجزء من الكتاب نعرض بدقة لكل الاستراتيجيات الممكنة سياسيًا وذات الجدوى فيما يتصل بالتغييرات الديمقراطية داخل المؤسسات العالمية القائمة ، وبعض الإصلاحات المقترحة كافٍ لإحداث تحول كبير فى نظام الحكم العالمى . وفى أثناء الكتابة كان علينا أن نراجع ، جزئيًا، افتراضنا الأساسى بعدم إمكانية تحقيق إصلاحات - من منظور سياسى - للمؤسسات التى شملها تحليلنا ، وساعدنا التركيز على الصلات بين مقترحات إصلاح

المؤسسات المختلفة فى تصور أن الإصلاحات التى تبدو مبدئيًا متواضعة نسبيًا، يمكن أن تمهد الطريق نحو إصلاحات تالية.

فى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين بدا أن التمويل ومنظمة التجارة العالمية هما أهم مسألتين ، وهناك أهمية لإيجاد موارد جديدة للتمويل المستقل لمنظومة الأمم المتحدة ، وهو ما سيجعلها أكثر استقلالاً ، كما أن هناك ضرورة لإيجاد مصادر جديدة لتمويل المشروعات التنموية، وبالتالى التحرر بقدر ما من الضغوط الناجمة عن الشروط التى يضعها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ومن منظور ديمقراطى هناك أمل فى إيجاد مصادر جديدة ومستقلة لتمويل الأمم المتحدة، وأن يؤدى ذلك إلى تغيير فى القوى السياسية الحالية ، وهو ما سوف يسمح بالقطع بمزيد من الإصلاحات والتحولات فى الاتفاقات التأسيسية وممارسات المنظمات القائمة .

أما بالنسبة لوضع منظمة التجارة العالمية، فهى من الناحية الرسمية على الأقل، مؤهلة نسبيًا لإحداث تغيير بها مقارنة بباقى الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو مؤسسات بريتون وودز . إصلاحات المنظمة ممكنة سياسيًا حتى وإن كان تنفيذ ذلك صعبًا . وهناك أيضًا دعم سياسى كبير لإجراء تعديلات على ممارسات وإجراءات وضع جدول الأعمال وصنع القرار بداخلها ، وبرغم أن أى محاولة لمراجعة منطق المجال الواسع لتحرير التجارة ستُوَاجه على ما يبدو بمقاومة بالغة، فإن التجارة العالمية قد تصبح مجالاً رئيسيًا للصراع على الإصلاحات الديمقراطية العالمية لأسباب جيدة، كما أن الإصلاحات الديمقراطية ينبغى أيضًا أن تسفر فى الواقع عن نظام تجارى عالمى أكثر حيوية، مقارنة بالنظام الحالى القائم على توسيع منطق الأرثوذوكسية الاقتصادية بمشكلاته، ليشمل معظم أوجه الحياة الاجتماعية .

لم يتضمن تحليلنا كل المؤسسات الدولية ، كما أننا لم نعرض بصورة كافية للشركات العابرة للحدود القومية ، وركزنا بدلاً من ذلك على دور المؤسسات العامة ، ولم نشر بصورة كافية إلى الشركات الخاصة برغم أننا ألقينا بعض الضوء على مصير مركز الأمم المتحدة للشركات متعددة الجنسيات ، وناقشنا إمكانية قيام منظمة التجارة العالمية بتنظيم عمل الشركات العابرة للحدود القومية . وتظل هناك حاجة لإلقاء مزيد من الضوء على هذا الأمر من خلال أعمال بحثية تركز على إمكانية إحداث تحول ديمقراطى بالمؤسسات الخاصة .

إن تغيير هياكل القوى العالمية لـن يتحقـق هكـذا ببـساطة بمجـرد مراجعـة المؤسـسات متعـددة الأطـراف ، كمـا أن أى اسـتراتيجية للتحـول الـديمقراطى العـالمى ينبغـى أن تتـضمن مقترحات بمؤسسات جديدة، وهذا هو موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب .

الجـزء الثانـى

إنشاء نظـم مؤسسـية جديـدة

الفصل السادس

تمكين المجتمع المدنى العالمى

الإصلاح والثورات الريفية والتنوير (التى عمقتها الثورة الفرنسية سياسيا) ، أمثلة على الحركات الاجتماعية الباكرة فى أوروبا، كما أن الحركات الاشتراكية والقومية تبلورت فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت تشكل قوى سياسية عالمية فى القرن العشرين ؛ أما ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة فقد ظهرت منذ عام ١٩٦٨ ، وفى بعض الأحيان يتم تحليل هذه الحركات باعتبارها مجرد ظواهر محلية، وذلك على الرغم من المفاهيم والأيديولوچيات العالمية المعلنة للعديد منها ، ويضع مراقبون آخرون هذه الحركات فى مكانة عالمية، وهكذا سبق حوار المجتمع المدنى العالمى المعاصر مشروع نماذج النظام العالمى الذى يقوم بتحليل للحركات الاجتماعية المهمة وللأنظمة العالمية للحركات غير النظامية (انظر على سبيل المثال : Eide, 1986; Mend lovitz & Walker, 1987; Walker, 1988 and Arrighi *et al.*, .1986)

منذ بداية تسعينيات القرن الماضى شاع الحديث عن مجتمع مدنى عالمى ناشىء [١]، وأصبح الالتزام بالخطاب الحالى عن العولمة والتجديد والتغيير يميل إلى المبالغة ، ومثال ذلك أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت الدولة الاشتراكية حركة عالمية قوية نابضة بالحياة والنشاط برغم أنها كانت متركزة فى أوروبا وعرضه للتفسخ القومى [٢]. وفى القرن العشرين كانت كل الحركات والأحزاب السياسية تعمل داخليًا وخارج الحدود سواء بصورة علنية مثل (الدولية الاشتراكية للأحزاب الديمقراطية ـ الاشتراكية الغربية، والتى كانت تقلدها الأحزاب المحافظة والليبرالية) أو بصورة سرية (من خلال العمليات السرية للحرب الباردة التى كانت تقوم المخابرات المركزية الأمريكية **CIA** والاستخبارات الروسية **KGB**) أو مزيج من الجهازين مثل "الدولية الثالثة" المعروفة بـ "الكومنتيرن" .

نشأة المنظمات السياسية متعددة الجنسيات فى أواخر القرن العشرين

على الرغم من الجذور التاريخية العميقة، أصبحت الحركات السياسية والمدنية ومنظماتها منذ السبعينيات أكثر اتحادًا وتكاملاً على المستوى العالمى عن ذى قبل ؛ وهناك عدد متزايد من المطبوعات عن العدد المتنامى من منظمات المجتمع المدنى متعددة الجنسيات والشبكات والحركات الناشئة المناصرة لها [٣]؛ وعلى عكس الحركات الاجتماعية القديمة التى كانت ترتكز على طبقة معينة فإن تركيز الفاعلين الجدد يكون غالبًا على قضية واحدة بعينها مثل حقوق الإنسان أو النوع أو البيئة أو المعونات الإنسانية أو السلام أو التنوع الجنسى ، كما ظهرت أيضًا ارتباطات بين أنواع مختلفة من الحركات الجديدة ، مثلما حدث فى الأكوادور خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة عندما قامت حركات "السكان الأصليين" بتأسيس تحالفات مع حركات الشواذ والسحاقيات . (انظر مثلاً : Leon, 2003) ، وكان هناك تباين فى وجهات النظر العالمية تجاه أنشطة الشواذ والسكان الأصليين ، بيد أن هذه التحالفات كانت تتم على أساس احترام التنوع والمصالح المشتركة فى مقابل السياسات الليبرالية الجديدة ، ورغم أن أهداف حركات الأكوادور كانت قومية فى الأساس فإن اتصالاتها المتخطية للحدود أصبحت أمرًا حتميًا [٤]. ومن المفترض أن يكون تطور هذه الأنواع من الحركات ومنظمات المجتمع المدنى وشبكات التأييد أمرًا تلقائيًا . وبدلاً من استهداف سلطة الدولة، غالبًا ما نجدها تقبل بالسياسات الثقافية أو السياسات المتبناة خارج إطار البرلمان . معظم هذه المؤسسات والمنظمات المدنية ومن بينها منظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر الدولية تقوم بحملات كثيرة ولها حضور وصوتها مسموع فى العالم ؛ حيث تم تنظيمها على نحو يتخطى الحدود القومية وكانت من أوائل مستخدمى الإنترنت (ويرجع تاريخ استخدام منظمة السلام الأخضر للبريد الإلكترونى إلى منتصف الثمانينيات)، وتهدف هذه المنظمات لتغيير سياسات دول أو مؤسسات بعينها . ومنظمة العفو الدولية مثال جيد لشبكة تستهدف إنفاذ وتطوير القانون الدولى؛ هذه المنظمة (العفو الدولية) التى أطلقها المحامى البريطانى بيتر بيننسون Peter Benenson سنة ١٩٦١ هى حركة عالية تعمل على دعم حقوق الإنسان المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية الأخرى [٥]. ويشكل تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية من خلال

استخدام وسائل الإعلام والإنترنت لمناشدة الرأى العام الدولى، يشكل جزءا من أجندة منظمة السلام الأخضر رغم أن هدفها الأصلى قد يكون تغيير القوانين الوطنية والدولية .

من الممكن تصور المجتمع المدنى العالمى باعتباره قوة سياسية تحولية جديدة، وبهذا المعنى يكون بالإمكان النظر إليه كمجموعة من القوى الاجتماعية التى تناضل من أجل مواجهة الهيمنة الرأسمالية وجعل الأنظمة الاقتصادية ديمقراطية ، ويبدو أن هناك عمليات وكيانات فعالة ومؤثرة عابرة للأقاليم ، وبذلك يصبح من الطبيعى توقع أن يخاطبها المجتمع المدنى من خلال توجهه أيضًا نحو العالمية (انظر: O'Brien *et al.*,2000)

جدول ٦ ـ ١ : نمو المنظمات الدولية غير الحكومية :

	الأمانات عام ١٩٩٠	الأمانات عام ٢٠٠٠	عدد أعضاء المنظمات فى الدولة عام ١٩٩٠	عدد أعضاء المنظمات فى الدولة عام ٢٠٠٠
دول ذات دخل منخفض	٧٦٢	٩١٤	٢٥,٩٣٨	٤٣,٩٦٧
دول ذات دخل متوسط	١,٥٩٢	١,٩٢٨	٤٧,٥٤٧	٩٤,٠٨٩
دول ذات دخل مرتفع	٧,٧٨٦	١٠,٢٢٧	٧٥,٠١٦	١١٧,٣٧٧
العالم	١٠,١٤٠	١٣,١١٩	١٤٨,٥٠١	٢٥٥,٤٣٣

المصدر : Anheier *et al.*, 2001:283-90; Tables R19, R20

ملحوظة:

العضوية فى الدولة لا تشير إلى عدد الأعضاء ذاتهم . و إنما كل "مئة منظمة دولية غير حكومية" تعنى أن مئة منظمة لديها على الأقل عضو واحد أو منظمة واحدة تمثلها فى الدولة .

وحتى هؤلاء الذين يؤكدون دائمًا معانى التعقيد والتشتت، قد يكونون مستعدين للاعتراف بأنه برغم أن حركات معينة قد تعمل فى مواقع معينة إلى حد بعيد فإنها فى الوقت نفسه قد تستجيب لعمليات أخرى داخل تلك المواقع (Walker 1988:8) ،

فهناك قضايا مثل المشكلات البيئية وعقوبة الإعدام والسجن السياسى التى قد لا تبدو متشابهة فى الأماكن المختلفة، ولكنها متخطية للحدود القومية إما فى نشأتها أو فيما تتضمنه وما تخلفه من آثار [٦]، واللافت للنظر بدرجة أكبر هو أن النظام الليبرالى العالمى الجديد أصبح يخترق كل منطقة فى العالم وعلى نحو متزايد . إن تفكيك نظم الرعاية الاجتماعية التى توفرها الدولة له تداعيات مباشرة على حياة مئات بل آلاف الملايين من البشر ، ويبدو أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى يمتد صداها على نحو جدلى مع تطور السياق العالمى الذى يتم بداخله اختراق كل منطقة من العالم من قِبَل النظام الليبرالى العالمى الجديد ، وأحد أوجه هذا الصدى هو الدعم العلنى للديمقراطية من قِبَل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ـ EU ـ وعدد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD ـ وهيئات عديدة فى منظمة الأمم المتحدة . هؤلاء الفاعلون الغربيون أو الذين يقودهم الغرب ، يدعمون مبدأ التعددية[٧] (انظر : Gills, et al., 1993) ، أو كما يسميها ديفيد هيلد (David Held) (1996: 157-98) "ديمقراطية النخبة التنافسية" . ويبدو أن الهدف الرئيسى هو الحصول على شرعية أكبر للنظام الليبرالى العالمى الجديد ، والدليل على ذلك أن العديد من الحركات الديمقراطية المدنية التلقائية تتلقى مساعدات خارجية (غربية) سرعان ما تتحول إلى برامج كاملة لإعادة هيكلة ليبرالية جديدة بمجرد وصولها إلى الحكم [٨] .

ويطلق غالبًا على الفصيل التحولى الجديد من المجتمع المدنى اسم "حركة مناهضة للعولمة"، وهو مسمى غير دقيق؛ حيث إن كثيرًا من الجماعات المرتبطة بالمجتمع المدنى العابر للحدود القومية لا يعارض العولمة ، ومن الناحية الاجتماعية فإن العولمة تعنى أن القرارات والأفعال والعمليات المختلفة تحدد مع بعضها ظروف العمل الاجتماعى ، وبمعنى آخر فإن العولمة تتضمن التوسع المكانى للعلاقات الاجتماعية، فتلاشى المسافات الطبيعية بسبب التغيرات التكنولوجية هو أحد أوجه العولمة ، والمهم بنفس الدرجة هو طريقة تنظيم تلك المساحة اجتماعيًا. كما تهتم العولمة كذلك بإعادة هيكلة الفضاء الاجتماعى ، وبلغة علم الاجتماع فإن

الجزء الأكبر من الحركة المناهضة للعولمة يروج للعولمة ويشارك فى بناء مساحات اجتماعية وسياسية جديدة ، وبقدر ما يوجد خصم موحد لا تصبح العولمة فى حد ذاتها الفاعل الرئيسى، بل إنها القدرة غير المحدودة للشركات الرأسمالية والبنوك على العمل بحرية عبر الحدود والأقاليم ، الأمر الذى يتسبب فى خلق آليات جديدة للهيمنة العالمية تتسم بعدم الديمقراطية وعدم الخضوع للمحاسبة ؛ وبلغة صنع القوانين الدولية تحظى تلك الهيمنة بدعم وحماية مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وعدد من الاتفاقيات والكيانات الدولية الأخرى .

وهناك محاولات مختلفة لفهم هذه العمليات والهياكل الناشئة للسلطة العالمية ، كما أن التفسيرات الواقعية المختلفة ترتبط بأهداف ورؤى تحولية مختلفة للمجتمع المدنى العالمى ؛ وربما تعقد مقارنات بين الحركات النضالية المطالبة بالديمقراطية وإجراء إصلاحات اجتماعية داخل بعض الدول فى أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث كان عدد من المشاركين فى حركات القرن التاسع عشر راضين بالإصلاحات المتواضعة التى حدثت، بينما كان لدى كثيرين منهم رغبة فى رؤية تحولات أكبر أو أشمل فى المنظومة الاجتماعية والاقتصادية ، واليوم هناك مناقشات ونضالات مشابهة فى السياسة العالمية .

وربما يكون من الدقة القول بأن المجتمع المدنى العالمى قد تغلب على الميول أو النزعات الثنوية(*)،وأن بإمكان الحركات إعادة تحديد علاقاتها بالآخرين وخلق مساحة سياسية جديدة أوسع (٩)، ولذا فإن أشكالاً جديدة من القوة السياسية قد تتبلور، وقد تؤدى هذه العملية إلى ظهور عدد أكبر من المؤسسات والممارسات السياسية والديمقراطية (١٠).

لكن مسألة " الصالح العام " العالمى المطروحة فى إطار الليبرالية الجديدة لا تتضمن أية إشارة إلى طبيعة القوة السياسية ، ويمكن أيضًا اكتشاف توجهات نحو خلق عدو مادى ربما يكون فى صورة شيطان ، ويبدو أن القدرة على تحديد العدو تمثل شقًا أساسيًا فى عمل الحركة؛ حيث تستطيع الأخيرة بذلك توحيد المجتمع المدنى العالمى متغاير العناصر، وخلق أساس للعمل الفعال (١١) . وهناك أسباب قد تسهم فى تعزيز النزعات الثنوية، من بينها الإحباط المتواصل

(*) Manichean tendencies

نسبة إلى العقيدة الثنوية التى قوامها الصراع بين النور والظلام (المترجم)

المصحوب بمحاولات غير مجدية لإصلاح قوانين الدولة أو نظم الإدارة فى العالم، وكذلك أعمال القمع والعنف (١٢) .

من يكون إذن هذا العدو ؟ يصور البعض الكيانات العالمية على أنها تمثل فاعلين جماعيين حقيقيين ، ومن بينها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وعدد محدود من الشركات العابرة للحدود القومية ؛ ومن الملائم تحديد هؤلاء الفاعلين الحقيقيين ومعرفة قدراتهم على فرض شروط أو قواعد . وقد استُقبلت المظاهرات المثيرة للإعجاب التى خرجت فى سياتل وأوكيناوا وجوتنبرج وجنوا بتغطيات إعلامية واسعة، وأصبحت نماذج لمظاهرات لاحقة ، وكان التركيز فيها على حشد المتظاهرين فى مواجهة شىء حقيقى أو ملموس، إلا أن عناصر أخرى من المجتمع المدنى سوف تشير إلى الحاجة إلى تحليل أكثر تجريدية وتعقيدًا لكيانات الإنتاج والمال العالمية الناشئة ولأسلوب إدارتها المعقد . هذه الكيانات التجريدية يمكن تحويلها إلى كيانات حقيقية ملموسة فى إطار من الخيال السياسى ، فعلى سبيل المثال صار من المألوف تصور وجود " إمبراطورية " جديدة متعددة الجنسيات مركزها هو قلب الاقتصاد العالمى الرأسمالى (الولايات المتحدة وبريطانيا)، غير أن هذا المركز موجود فى صورة علاقات اجتماعية اقتصادية واسعة ومعقدة لم تعد ذات صلة كبيرة بالأرض، أو يمكن القول بمعنى آخر إنها علاقات متخطية للحدود القومية(١٣).

ويبدو أن مشروع هذه " الإمبراطورية " الجديدة يقوم على بناء نموذج "لوكيانى - شومبيتريانى)(*) رسمى معتدل للديمقراطية (نسبة إلى لوك وشومبيتر) ، كما أنه فى الوقت نفسه يهدف لوضع سياسات ليبرالية جديدة دائمة وغير قابلة للتغيير فى كل دولة بالعالم . وتوصل الكثيرون ممن يسعون لتحقيق هذا الهدف إلى ضرورة التعامل مع كيانات تلك "الإمبراطورية" بصورة مباشرة حتى يتسنى الوصول إلى نتائج حقيقية ذات أثر أو إلى عمل سياسى تحولى ، وإذا كانت ظروف أو شروط التطورات الاجتماعية الاقتصادية عالمية أو كانت الإدارة الليبرالية الجديدة للكيانات التى جرت إعادة هيكلتها متخطية للحدود القومية، سيكون بوسع العديد من الفاعلين المدنيين ـ مثل المنظمات غير الحكومية والكنائس ونقابات العمال والأحزاب السياسية ـ تعلم كيفية العمل إقليميًا وعالميًا ، يمكننا اعتبار ذلك "عملية تعليمية" ذات صلة بتنمية الوعى

Lockean - Schumpetrian (*)

السياسى، بهدف التعامل مباشرة مع المشكلات التى تمس الحياة اليومية للمواطنين فى أى دولة بالعالم (cf. Patomaki and Teivainen, 2002) . وقد ثبتت أهمية مجال تكنولوچيا المعلومات فى هذه العملية التعليمية من خلال صنع مجال إعلامى بديل ومنخفض التكاليف لنقل الأخبار والتحليلات .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : كيف يمكن لفاعلى المجتمع المدنى العالمى التعامل مع الشروط العالمية للتطورات الاجتماعية الاقتصادية أو ـ بصورة أكثر دراماتيكية ـ التعامل مع قوة "الإمبراطورية"؟ ، هناك على الأقل ثلاث إجابات . تتمثل الأولى فى الانفصال تمامًا عن "الإمبراطورية" ، وذلك بالإغراق فى المحلية سواء على مستوى الإنتاج الاقتصادى أو الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهذه الإجابة ربما تتضمن تفكيك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من مؤسسات الإدارة (١٤)، وتتضمن الاجابة الثانية محاولة لاستعادة القوى الوطنية للتنظيم ، وفضلاً عن التوجه الكلاسيكى الاجتماعى الديمقراطى لهذا الخيار ، إلا أنه قد يفترض أشكالاً سلطوية ؛ والإجابه النموذجية الثالثة تتمثل فى المطالبة بأن يصبح الحكم (الإدارة) الإقليمى أو العالمى رشيدًا ديمقراطيًا ، وأن تتم مراجعة مبادئه ، وهكذا يصبح الهدف أيضًا هو خلق مجال للاستقلالية وتقرير المصير فى سياقات مختلفة ، ربما لن يكون من السهل وضع تسلسل هرمى رأسى لتلك السياقات (محلى ـ قومى ـ إقليمى ـ عالمى) .

المنتدى الاجتماعى العالمى :

المنتدى الاجتماعى العالمى ـ WSF ـ هو أول محاولة جادة لتنظيم القوى السياسية للمجتمع المدنى العالمى وجمعها فى مكان واحد، لوضع أچندة إيجابية والتخطيط لتنفيذ أعمال تحولية جماعية ، وقد تأسس استجابة للمنتدى الاقتصادى العالمى (١٥) . منذ عام ١٩٨٢ يركز ملتقى دافوس على دعوة زعماء الاقتصاد العالمى لحضور اجتماعاته السنوية ، وفى عام ١٩٨٧ اختار لنفسه اسم المنتدى الاقتصادى العالمى (١٦) ، كما ظهرت فكرة إقامة منتدى مواز أو مقابل لملتقى دافوس أول مرة أثناء الاحتفال بالذكرى العشرين لـ "لمركز تراى كونتيننتال" ـ Tricontinental Centre ـ فى " لوين " ببلجيكا عام ١٩٩٦ ، كما شهد اجتماع لوين أيضًا ميلاد المنتدى العالمى للبدائل الذى أعلن رسميًا فى العام التالى فى القاهرة (١٧) .

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩ بدأت منظمات عديدة في الإعداد لحدث مواز أو مضاد تحت شعارات "دافوس جديد" و "ضد دافوس" ، وفضلاً عن المنتدى العالمي للبدائل تضمن هذا الحدث مشاركة جريدة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية و ـ ATTAC (*) ـ الذي تأسس في فرنسا في يونيو /حزيران من عام ١٩٩٨ (Amin and Founou-Tchuigoua, 2002) .
وفي أول اجتماع للحدث المضاد لدافوس ، الذي أقيم بالتزامن مع اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٠ ، شاركت منظمات عديدة في إقامة ندوة في زيورخ قبل أن تنظم مسيرة إلى دافوس (١٨) . غير أن الظروف الجغرافية الصعبة والوجود الأمني الكثيف أقنع بعض المنظمين الرئيسيين بصعوبة سلوك نفس المسار في الأعوام التالية (١٩) .

وفي البرازيل نضجت مبادرة بشأن منتدى عالمي في أوائل عام ٢٠٠٠ ، وظهرت الفكرة لأول مرة على يد أوديد جراجو Oded Grajew منسق ـ CIVES ـ . وفي فبراير /شباط من عام ٢٠٠٠ التقى برنادر كاسين Bernard Cassen رئيس "ATTAC" ومدير جريدة "لوموند ديبلوماتيك" بجراجو وفرانسيسكو وايتيكر Francisco Whitaker في باريس لبحث إمكانية تنظيم مثل هذا المنتدى ، فكان من الضروري أولاً إقامته في إحدى دول الجنوب، وكان الاتفاق على مدينة بورتو أليجرى البرازيلية ؛ حيث كون كاسين علاقات خلال زيارة له في يوليو/ تموز من عام ١٩٩٨ ؛ وثانيًا كان يتعين أن يكون الاسم هو "المنتدى الاجتماعي العالمي" باختلاف كلمة واحدة فقط عن الحدث الموازي (المنتدى الاقتصادي العالمي)، وثالثًا كان يتعين عقده في نفس توقيت انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي لأسباب من بينها احتمال أن يكون هذا الارتباط الرمزي جذابًا بالنسبة لوسائل الإعلام (٢٠) .

وسرعان ما اتضح أن ـ ATTAC ـ و "لوموند ديبلوماتيك" وغيرهما من المنظمات ذات التأثير والنشاط الدوليين ستدعم هذه المبادرة ، فقد قررت ثماني من منظمات المجتمع المدني البرازيلية تشكيل اللجنة المنظمة للمنتدى (٢١). وفي مارس/ آذار ٢٠٠٠ نجحت تلك المنظمات في الحصول على دعم بلدية بورتو أليجرى وحكومة ولاية ريو جراندي دو سول اللتين تخضعان لسيطرة حزب العمال "PT" (Partido dos Trabalhadores) (٢٢). وفي بادئ

(*) Association pour une taxe sur les Trans actions Financieres pour l'Aide aux Citoyens.

الأمر كان راؤول بونت Raul Pont رئيس بلدية بورتـو أليجرى أول من تحمس للفكـرة ، لكـن سرعان ما قرر حاكم الولاية أوليفيو دوترا Olivio Dutra بذل الوقت والجهد المناسبين لـصالح عملية المنتدى الاجتماعى العالمى(٢٣) . وقدم ميجويل روزيتـو Miguel Rossetto نائـب حـاكم ريو جراندى دوسل الفكرة على المستوى العالمى فى يونيو/ حزيران ٢٠٠٠ خـلال اجتمـاع بـديل للأمم المتحـدة فى جنيف متعلق بعملية "كوبنهاجن + ٥".

بورتو أليجرى عاصمة ولاية ريو جراندى دوسول شمالى البرازيل واحدة من أهـم معاقـل "**PT**"، وهـو الحـزب الـذى أنـشىء فـى عـام ١٩٨٠ ،ولـه جـذور عميقـة فـى نقابـات العمـال والمنظمات الكاثوليكية والحركات النسوية وأوجه أخـرى كـثيرة فـى المجتمـع المـدنى البرازيلـى النابض بالحياة والنشاط (٢٥)، وبسبب سيطرته على الحكومة المحلية كان هذا الحـزب يـستطيع تنفيذ برامج اجتماعية مبتكـرة، مـن بينهـا نظـام للمـشاركة فـى التخطـيط للموازنـة ، ورغـم أن مشاركة الشعب كانت تغطى جزءًا بسيطًا من الموازنة ، ورغم أن إسهامات النـاس مقـصورة علـى خيارات بسيطة،فإن هذا النظام الذى طبق فى بورتو أليجرى كان نموذجًا عالميًا حقيقيًا للمشاركة الديمقراطية (انظر :

(Fedozzi, 1999; Genro, 1997; Marquez, 1998; Pont and Barcelos, 2000) وللتعرف على آراء انتقادية انظر : (Godoy, 2001) .

كما أشاد البنك الدولى بنموذج بورتو أليجرى مؤكدًا كونه مثالاً على الممارسة الفعالة للإدارة الديمقراطية للموارد (٢٦).

وزاد الدستور الفيدرالى لعام ١٩٨٨ من موارد السلطات المحليـة وصـلاحياتها الـضريبية وبالتـالى عـزز احتمـالات وجـود ولايـة تحظـى بحكـم ذاتـى وإقـرار سياسـات خاصـة بالبلديـة (Abers n.d.) ، وفى عام ٢٠٠٢ قدمت البلدية نحو ٣٠٠ ألف دولار أمريكى، كما خصـصت ولاية ريو جراندى دوسول مليون دولار أمريكى لصالح المنتـدى الاجتمـاعى العـالمى ، وفـى عـام ٢٠٠٣ زاد الدعم المالى المقدم مـن حكومـة البلديـة، غـير أن الحكومـة اليمينيـة الجديـدة للولايـة قلصت إسهامها بصورة ملحوظة ، لكن الحكومة الفيدرالية الجديدة للويز إيناسيو لـولا دا سـيلفا سدت الفجوة فى ميزانية المنتدى الاجتماعى العـالمى . وانتقـد الـبعض ومـنهم الـرئيس الفيـدرالى الـسابق للبرازيـل فرنانـدو هنريـك كاردوسـو Fernando Henrique Cardoso الـسلطات

المحلية، واتهموها بإساءة التصرف فى الموارد الضريبية ، غير أن معظم الإحصاءات أكدت أن آلاف الزائرين الذين ينزلون بالفنادق المحلية ويرتادون المطاعم وغيرها من المنشآت التجارية، يُدْخلون أموالاً أكثر مما تنفقه السلطات المحلية ، وبينما يعتبر كثير من المحليين المنتدى الاجتماعى العالمى صفقة رابحة تجاريًا، فإن البعض لا يرى — من الناحية الأيديولوجية — أن فكرة الانفاق عَلى المنتدى كانت جيدة ، وأقام العديد من منظمات الأعمال والجماعات اليمينية فى ريو جراندى دوسول منتدى للحريات بعد شهرين، ردًا على المنتدى الاجتماعى العالمى[٢٧] .

النبذة التاسعة

حزب العمال البرازيلى والمجتمع المدنى العابر للحدود القومية

لا تعد الأحزاب السياسية جزءًا من المجتمع المدنى فى أغلب الأحيان ، وهو ما يركز عليه ميثاق مبادئ المنتدى الاجتماعى العالمى الصادر فى عام ٢٠٠١ ، ولفهم عمل منظمات المجتمع المدنى وأهدافها، من الأفضل عدم الخوض أكثر مما ينبغى فى التعريفات الثنائية المفرقة بين المجتمع المدنى والأحزاب السياسية ، ولكن فى البرازيل بصفة خاصة كان يوجد الكثير من الحركات الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بحزب العمال "PT" (Kucinski, 2003).

وخلال تسعينيات القرن الماضى كان دعم الحكومات المحلية لحزب العمال قويًا ، وفى عام ٢٠٠٢ حقق نجاحًا أكبر فى الانتخابات الفيدرالية وعلى مستوى الولايات برغم خسارته فى ريو جراندى دوسول، وهى الولاية المضيفة للمنتدى الاجتماعى العالمى ، والأمر الأهم هو أن الرئيس الشرفى للحزب لويز إيناسيو لولا دا سيلفا Luiz Inácio da Silva أصبح رئيسًا للبرازيل رغم هزيمته فى ثلاثة انتخابات متوالية قبل ذلك، وفتح استحواذ حزب العمال على الحكومة الفيدرالية قنوات جديدة للتأثير أو النفوذ بالنسبة للحركات الاجتماعية التى كانت تتعاون معه ، وفى الوقت نفسه خلقت المسؤوليات الحكومية مناخا جديدًا من التوتر فى العلاقات بين الحزب وتلك الحركات .

كان لحزب العمال صلة قوية بالمنتدى الاجتماعى العالمى (Sader, 2002) . وأحد الأدلة على ذلك هو أنه فى أوائل عام ٢٠٠٣ قَبلَ بعض المنظمين الرئيسيين للمنتدى

الاجتماعى العالمى مناصب فى حكومة حزب العمال ، وكان الموقف شبيهًا بالمعضلات التى كان المجتمع المدنى يواجهها فى بداية عهد حكومة نيلسون مانديلا Nelson Mandela فى جنوب أفريقيا عندما تحول كثيرون من نشطاء الحركات إلى مسؤولين حكوميين، الأمر الذى أضعف منظمات المجتمع المدنى . غير أن الوضع فى البرازيل تطور بصورة تدريجية، لأن الكثيرين من نشطاء المجتمع المدنى كانوا بالأساس موظفين فى الحكومة التى يسيطر عليها حزب العمال . وبعيدًا عن المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية كان السؤال الذى يشغل جماعات المجتمع المدنى فى البرازيل هو: إلى أى مدى سيكون لدى ذلك المجتمع القدرة على دعم حكومة تقدم تنازلات فى مواجهة أيديولوچيات الليبرالية الجديدة .

كان الاتحاد الكونفدرالى المركزى لنقابات العمال (CUT) أحد الجهات الرئيسية المنظمة للمنتدى الاجتماعى العالمى ، وبدا هذا الاتحاد وثيق الصلة بحزب العمال برغم عدم سيطرة الحزب ذاته على عدد من النقابات المنتمية لهذا الاتحاد . وعلاقة حزب العمال بحركة العمال الريفيين غير المالكين لأراض (MST) أكثر تعقيدًا (انظر : Arruda, 2003) . فالحركة تطالب بإصلاح شامل فى مجال الأراضى وتعارض بشدة إقامة منطقة تجارة حرة مع الأمريكتين ، وبمجرد وصول حزب العمال للحكم أصبح خطه الرسمى أكثر اعتدالاً ، ورغم ذلك فإن بعض قيادات حركة العمال الريفيين يتفقون مع توجه حزب العمال، وتبدو مطالب الحزب والحركة متوافقة إلى حد بعيد (انظر : مقابلات مع :

(Candido Grzybowski and Gonzalo Berron, 24-25 March, 2003)

تعرضت مشاركة حزب العمال غير الرسمية فى المنتدى الاجتماعى العالمى لانتقادات كثيرة، وفى عام ٢٠٠٢ حاول المنظمون البرازيليون للمنتدى مواجهة الانتقادات بتأكيد مبدأ إمكانية منح الممثلين الرسميين للدولة (أو الولاية أو البلدية) المضيفة للمنتدى دعوات خاصة ، وهو المبدأ الذى ساعد على تبرير حقيقة وجود دور بارز للسياسيين البرازيليين فى البرنامج مقارنة بنظرائهم فى الدول الأخرى المشاركة .

ودفع فوز لولا -Lula فى الانتخابات الحركات الاجتماعية إلى التفكير فيما هو أبعد من البرازيل التى أصبحت واحدة من أكبر الدول على وجه الأرض ولديها حكومة يعتقد

الكثيرون أنها قد تدعم مبادرات المجتمع المدنى من أجل التحـول الـديمقراطى ، والحركـات المنظمة لحملات من أجل وضع آليات لحل مشكلات العجز عن الوفاء بالديون، أو من أجـل تطبيق ضريبة على تداول العملات تمثل نماذج "للفاعلين" ذوى الصلة بحكومة لولا. وفى عام ٢٠٠٣ أصبحت البرازيل نموذجًا جديدًا للتضامن العالمى (Teivainen, 2003b).

وركزت حركات التضامن التقليدية التي دعمت حكومات نيكاراجوا وموزمبيق خـلال الثمانينيات على مساعدة دولة فقيرة أو ضعيفة ، كما أن الحركـات العـابرة للحـدود القوميـة كانت تفترض أن حكومة لولا قادرة على الإسهام فى الإصلاحات الديمقراطية العالمية.

وربما تكون الآمال المعقودة على حكومـة لـولا بعيـدة عـن الواقـع، خاصـة فـى سياق مطالب المستثمرين الممثلين لشركات متعددة الجنسية وشروط المؤسسات المحددة لمراكز العملاء ذوى الصلة بالائتمانات ، وكما أن لولا أكد مرارًا عدم وجـود نيـة لديـه للإسـراع فـى تنفيـذ الإصلاحات التى وعد بها خلال حملتـه الانتخابيـة . ورغـم أن حكومتـه الأولى كانـت تـضم عددًا من الشخصيات التى تحظى بتقدير الحركات الاجتماعية مثل وزيرة البيئة مارينا سيلفا Marina Silva ووزير التنمية الريفية ميجويل روسيتو Miguel Rossetto، فإن عمليـة صنع السياسة الاقتصادية كانت تتم دائمًا حسب قواعد الليبرالية الجديـدة ؛ وفيمـا يخـتص بالموازنة فقد أدى قرار خدمة الدَّين الأجنبى وفقًا لتوصيات صـندوق النقـد الـدولى إلى فـرض العديد من القيود ، كما واجهت خطط إنشاء نظـام تقـدمى تـابع معارضـة فـى "الكـونجرس" حيث الأقلية الواضحة لحزب العمال .

وعلى نحو مفاجئ جاء تقييم المستثمرين الممثلين للشركات متعددة الجنسيات لحكومة لولا إيجابيًا ، وذكرت صحيفة "Latin Finance" ذات التأثير فى أبريل/ نيسان مـن عـام ٢٠٠٣ أن مواصلة سياسات الليبرالية الجديدة برغم فوز اليسار فـى الانتخابـات، أسـفر عـن زيادة ثقة المستثمرين فى كل أنحاء أمريكا اللاتينية ، ومن وجهة نظر الحركات الديمقراطيـة الراديكالية بدا ذلك الموقف مثيرًا للإحباط . فإذا لم يكن لنتائج الانتخابات تـأثير كـبير علـى السياسة؛ فهل يمكن أن يكون هناك جدوى من التركيـز علـى الـسياسة الانتخابيـة؟ دعمـت حركة العمال الريفيين حكومة لولا، ولكن إذا لم تنفذ الحكومة إصلاحات حقيقية فى مجـال الأراضى فقد لا يستمر هذا الدعم إلى ما لا نهاية ، ونمط تملك الأراضى حسب مؤشر "جينى"

لا يتسم بأى قدر من المساواة ، وهذا وحده سبب كاف للانتقادات سواء من داخل حركة العمال الريفيين أو من حركات أخرى خارج البرازيل (انظر : (Zibechi, 2003; Liebgott, 2003) وبصفة أعم فإنه بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى متعددة الجنسيات ستكون مواقف لولا بخصوص مبادرات الديمقراطية العالمية ـ على ما يبدو ـ مثالاً على مدى اعتبار الوصول إلى الحكم طريقة فاعلة لتغيير العالم .

حشد الاجتماع الأول للمنتدى الاجتماعى العالمى يناير/ كانون الثانى ٢٠٠١) نحو خمسة آلاف مشارك من ١١٧ دولة فضلاً عن الآلاف من النشطاء البرازيليين ، وفى الاجتماع الثانى للمنتدى ارتفع عدد المشاركين بصورة كبيرة ؛ حيث بلغ ١٢ ألف مبعوث رسمى من ١٢٣ دولة ، فضلاً عن عشرات الآلاف (ربما يصل العدد إلى ٦٠ ألفاً) معظمهم من البرازيل [٢٨]، بينما جذب الاجتماع الثالث (يناير/ كانون عام ٢٠٠٣) نحو ٢٠ ألفاً من أعضاء الوفود الرسمية ، وبلغ إجمالى المشاركين نحو مئة ألف مشارك . وبدا أثر الإعلام العالمى أكثر وضوحاً خلال الاجتماعين الثانى والثالث مقارنة بالاجتماع الأول . ورغم أن المنتدى كان يُعْقَد بالتزامن مع عقد المنتدى الاقتصادى العالمى ، لم تكن هناك سوى محاولات ضئيلة للتفاعل معه ، الأمر الذى كان يعكس نمو الثقة بالنفس لدى منظمى المنتدى الاجتماعى العالمى ، لدرجة أن بعضهم كان يجادل "من الآن فصاعدًا سيبقى دافوس هو حدث الظل بالنسبة لبورتو أليجرى"، وفى عام ٢٠٠٣ قرر المجلس الدولى للمنتدى الاجتماعى العالمى عدم عقد اجتماعه بالتزامن مع المنتدى الاقتصادى العالمى ـ WEF ـ .

من حيث الإصلاحات الديمقراطية العالمية يمكن النظر إلى المنتدى الاجتماعى العالمى من زاويتين ، فمن ناحية يمكن تحليله باعتباره نموذجًا لمؤسسة ديمقراطية عالمية ناشئة ؛إذ كان جورج مونبيوت George Monbiot (2002) على سبيل المثال يفترض أنه يمكن أن يكون جزءًا من عملية لتشكيل "برلمان عالمى فى المنفى" . ومن هذا المنظور يصبح من الضرورى تفحص هيكله التنظيمى وأسلوب عمل هيكل صنع القرار فيه ، ومن ناحية أخرى يوفر المنتدى الاجتماعى العالمى مجالاً للفاعلين قد يسمح لهم ببناء مشاريع ديمقراطية فى سياقات مختلفة سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، وكانت هناك من بين منظمى المنتدى والمشاركين فى اجتماعاته أساليب مختلفة تؤكد اختلاف الهويات غير القابلة للامتزاج على أى نحو .

وبينما توجهت الصحافة نحو اعتبار المنتدى الاجتماعى العالمى فى حد ذاته فاعلاً سياسيًا (محتملاً)، كان الكثيرون من منظمى المنتدى يرغبون فى تقليل أهمية هذا الدور والتأكيد على أنه إنما يمثل مساحة لتفاعل جماعات مختلفة ؛ غير أن المفاهيم المختلفة بشأن دور المنتدى تعرضت للصدام عندما طالبت الصحافة "بالبيانات الختامية" للاجتماعات ، كما اعتبرت الصحافة عدم وجود وثائق ختامية صادرة عن الاجتماعات دليلاً على ضعف المنتدى ، وكانت وجهة نظر معظم المنظمين أن الفكرة لم تكن إصدار بيان رسمى عن الاجتماعات يَدَّعى تمثيل آراء آلاف المنظمات المشاركة فيه (٢٩) . وبخلاف ميثاق المبادئ الذى جرت صياغته فى عام ٢٠٠١ ، ظل عدم الاستعداد لإصدار بيانات سياسية مثار تساؤل من جانب بعض المنظمين وغيرهم من الفاعلين الراغبين فى أن يكون المنتدى الاجتماعى العالمى منظمة تعبر عن الرأى فى أحداث معينة مثل الأوضاع فى العراق أو فلسطين أو فنزويلا (٣٠) .

ويستحوذ الاتحاد الكونفدرالى المركزى لنقابات العمال ـ CUT ـ (*) وحركة العمال الريفيين وست منظمات مجتمع مدنى صغيرة أخرى على سلطة صنع القرار الرسمى للمنتدى الاجتماعى العالمى؛ حيث تشكل كلها اللجنة المنظمة للمنتدى ، أما من حيث عدد الأعضاء والموارد فهناك فجوة ملحوظة بين الاتحاد الكونفدرالى المركزى وحركة العمال الريفيين من جهة والمنظمات الست الأخرى من جهة أخرى ،بيد أنه فى إطار عملية صنع القرار داخل اللجنة المنظمة كان الاتحاد والحركة يتصرفان بكرم مع المنظمات الصغيرة ، إذ لم يترجم الفارق فى الموارد بين الجانبين إلى فارق فى صلاحيات صنع القرار .

وحتى إذا كان الإعلام البرازيلى يصور الأحداث باعتبارها نتاج تنظيم مباشر من قبل حزب العمال، فإن الحزب نفسه لم يكن عضوًا رسميًا فى اللجنة المنظمة ، وأهمية الحزب هنا تكمن فى أن الكثير من منظمات المجتمع المدنى البرازيلية المشاركة فى المنتدى لها صلات بالحزب أو متعاطفة معه ، كما أنه يسيطر على حكومة المدينة المضيفة للمنتدى، وكذا على حكومة ولاية ريو جراندى دو سول التى استضافت الاجتماعين الأول والثانى للمنتدى .

Central Unica dos Trabalhadores(*)

بعد فترة قصيرة من تأسيس اللجنة المُنَظِّمة للمنتدى كان أعضاؤها يناقشون إمكانية إنشاء مجلس دولى له تكون مهمته اتخاذ القرارات الاستراتيجية، فى حين يترك للبرازيليين مهمة الإدارة التنفيذية ، وأنشىء المجلس الدولى فى ساو باولو فى يونيو /حزيران من عام ٢٠٠١، وهو يتألف من عدة منظمات من دول من مختلف أنحاء العالم ، أما تقسيم العمل بين المجلس الدولى واللجنة البرازيلية المنظمة فغامض بعض الشيء [٣١] ، فى المؤتمر الأول لم يكن المجلس موجودًا، وفى يناير/ كانون الثانى ٢٠٠٢ زادت مسؤولياته[٣٢] ، وكان جزء من الغموض يعود إلى مبدأ وضعته اللجنة المنظمة مفاده أن المجلس لا يفترض بأن تكون له "آليات لمناقشة التمثيل أو التصويت" [٣٣]. وطرحت مسألة التصويت أول مرة فى أثناء الاجتماع الأول للمنتدى حيث كان يجب اتخاذ قرار بشأن مكان عقد الاجتماع الثانى، وكان الخيار بين أمرين : إما فى أى مكان فى أوروبا أو فى داكار، وتم التصويت بأغلبية ساحقة لصالح عقده فى داكار .

وهناك مثال واضح على آلية صنع القرار خلال اجتماعات المجلس الدولى التى تحضرها اللجنة المنظمة دائمًا ، فاللجنة تقترح مثلاً أن يعقد الاجتماع الرئيسى للمنتدى كل عامين ، ويناقش المجلس هذا الأمر فى جلسة أو جلسات برئاسة اللجنة . وإذا لم يتحقق توافق فى الآراء أو فى حالة تعارض الآراء بدرجة كبيرة، تعقد اللجنة المنظمة اجتماعًا خاصًا تناقش خلاله الاقتراح الأصلى . وأحيانًا تخرج اللجنة المنظمة ـ غالبًا فى اليوم التالى ـ (يعقد الاجتماع على مدار يومين) باقتراح جديد يضع فى اعتباره آراء المشاركين فى النقاش الذى يكون المجلس الدولى هو الذى بدأه بالأساس؛ وتجدر الإشارة هنا ـ وربما من باب التهكم ـ إلى أن منظومة وضع جدول الأعمال أو اتخاذ القرار شبيهة إلى حد ما بالمنظومة المتبعة فى منظمة التجارة العالمية، والافتراض الضمنى فى أسلوب العمل هو أن المنتدى الاجتماعى العالمى ليس كيانًا للتداول بشأن اتخاذ مواقف سياسية علنية، وبالتالى فإنه ليس فى حاجة لإجراءات صارمة لصنع القرار . وخلال العامين الأولين كانت منظومة صنع القرار تعمل فى هدوء نسبى ، غير أن تشكيل المجلس الدولى وأساليب عمله يعتقد أنها ستواجه بعض التغيرات مستقبلاً . كان اختيار الأعضاء المؤسسين للمجلس الدولى يسيرًا عندما كانت العملية برمتها تشمل عددًا صغيرًا نسبيًا من الشبكات ، ومستقبلاً ستكون لدى عدد أكبر من الجماعات الرغبة فى الانضمام إلى المجلس الدولى، وبالتالى ستكون هناك حاجة لوجود إجراءات اختيار أكثر وضوحًا ، وفى اجتماعٍ الذى

عقد فى ميامى فى يونيو / حزيران من عام ٢٠٠٣ ، وافق المجلس على خطوات إرشادية مبدئية بشأن قبول أعضاء جدد .

وبينما زادت أهمية المجلس الدولى، كانت اللجنة المنظمة تقوم بدور المسؤول عن أمانة المنتدى الاجتماعى العالمى فى سنة ٢٠٠٢، وعلى نحو أكثر عمومية كانت اللجنة الأصلية تقوم بتهيئة الأوضاع لاستقبال مجموعة جديدة من اللجان تتولى مسؤوليات عديدة مختلفة بدلاً من اللجنة الأصلية التى سيطر عليها برازيليون حتى الآن ، وبعيدًا عن المسائل التنظيمية البحتة يتم رسم السياسات الداخلية للمنتدى الاجتماعى العالمى بقدر ما يسمح به المجال للجماعات المختلفة فى إطاره بالتفاعل فيما بينها . كانت مسائل مثل النوع والحساسيات العرقية بخاصة سببًا فى بعض الخلافات فى الاجتماع الأول للمنتدى [٣٤] . وفضلا عن ذلك لقيت منظمة "FARK"[*] الكولومبية تعاطفًا شديدًا من قبل بعض المشاركين . وفى البرازيل كانت المشاعر القوية، نسبيًا، المناهضة للولايات المتحدة تجد صدى لها فى التعبير عن التضامن مع المتمردين الكولومبين، كما كانت هناك جهود غير رسمية تبذل من أجل تجنيد كتائب دولية للسفر إلى كولومبيا ، إلا أن المشاركين فى المنتدى لم يكونوا كلهم سعداء بوجود جماعة مشاركة متهمة بارتكاب جرائم وحشية ؛ وفى الاجتماع الثانى للمنتدى عام ٢٠٠٢ لم يسمح لجماعة "فارك" بالتسجيل للمشاركة، وشدد ميثاق مبادئ المنتدى الاجتماعى العالمى الذى جرت صياغته فى الفترة بين عقد الاجتماعين الأول والثانى قبل أن يعتمده المجلس الدولى فى يونيو / حزيران من عام ٢٠٠١، شدد على عدم السماح بمشاركة المنظمات المسلحة، كما ألغيت بعد ذلك مشاركة أعضاء كانوا ينتمون لمنظمات مسلحة فى إقليم الباسك الإسبانى بمجرد اكتشاف هوياتهم [٣٥].

ورغم عدم التأكد من إمكانية تحول المنتدى الاجتماعى العالمى مستقبلاً إلى كيان سياسى أكثر نشاطا يتمتع بآليات "حشد إرادة" داخلية أكثر وضوحًا، فإن التأثير الأهم للمنتدى فيما يختص بالمشاريع الديمقراطية قد ظهر فى العدد الكبير من النقاشات والصدامات بين نشطاء الجماعات المختلفة الموجودة فى إطاره ، وجغرافيًا فإن معظم المشاركين فى المنتدى جاءوا من دول أمريكا اللاتينية (خاصة البرازيل وأورجواى والأرجنتين) وجنوب أوروبا (خاصة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا). وإن كانت هناك حاليًا جهود تبذل من أجل تيسير مشاركة أشخاص من آسيا

Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia (*)

وأفريقيا ودول أخرى فى أمريكا اللاتينية . وفى عام ٢٠٠٣ زاد بصورة كبيرة عدد المشاركين الذين يتخذون من الولايات المتحدة مقرًا لهم ، كما كان عقد اجتماع للمجلس الدولى فى ميامى سببًا فى زيادة فرص مشاركة جماعات نشطة من أمريكا الشمالية فى أعمال المنتدى ، ورغم أن عدد المشاركين من آسيا كان متواضعا فإنه جذب مزيدًا من الانتباه فى دولة مثل الهند، وفيما يتعلق بالتعاون بين دول الجنوب فإن المنتدى يمثل الآن واحدة من أهم العمليات فى هذا السبيل.

وبرغم الإشارة فى مناسبات عديدة إلى أهمية تخيل وبناء عالم مختلف، لم يكن لمسألة الديمقراطية العالمية أولوية على الأجندة، وكانت هناك إدعاءات بأن القوميين الذين تشغلهم مناهضة العولمة سيطروا على أعمال المنتدى الاجتماعى العالمى . ويقول مايكل هاردت Michael Hardt (2002) إن الناصرين لتعزيز السيادة الوطنية كحل لعلاج أمراض العولمة المعاصرة سيطروا على التمثيل فى المنتدى، ويضيف أنه بما أن "موقف العولمة البديل غير السيادى" لم يشغل حيزًا مناسبًا فى أعمال المنتدى، فربما يلقى "موقف" غالبية المشاركين المصير نفسه (طالع أيضًا :klein 2001) . وعموما فقد كانت إحدى المشكلات الفكرية التى عانى منها المنتدى الاجتماعى العالمى - خاصة فى أول اجتماع له - هى عدم وجود مناقشات مفتوحة بين أصحاب الرؤى المختلفة بشأن كيفية إعادة ترتيب الأوضاع فى العالم ، هذا رغم أن الشعار الرئيسى للمنتدى كان "عالم آخر ... ممكن" (انظر : Teivainen zooob,c) ؛ وعلى الرغم من ذلك يبدو أن هناك وعيًا يتنامى بأهمية الحوار حول المستقبل وضرورة تجاوز مرحلة الاكتفاء بانتقاد علاقات السلطة الموجودة حاليًا ، كما أشار منظمو المنتدى إلى هذه المشكلة أيضًا عندما أعلنوا أن الاجتماع الثانى فى عام ٢٠٠٢ سيركز على "البدائل"، بينما أعلنوا فى اجتماع ٢٠٠٣ أن التركيز الرسمى للمنتدى سيكون على "الاستراتيجيات".

وباختصار ، فإن المنتدى الاجتماعى العالمى واحد من أهم عمليات المجتمع المدنى الواعدة، وبإمكانه أن يسهم بفعالية فى مبادرات الديمقراطية العالمية ، وربما يكون فى حد ذاته مصدرًا لإحداها، ولكن الحماسة التى نجح فى توليدها فى أنحاء العالم ستكون سببًا فى مشكلات تواجهه . ستنضم إلى المنتدى منظمات دولية وحكومات ومنظمات أعمال يتصور كل منها شكلاً مختلفًا للتعاون فى إطاره، وربما يشدد بعض المنظمين على ضرورة التمسك بالأنماط

التقليدية للمجتمع المدنى فيما يفضل البعض الآخر اتخاذ مواقف أكثر براجماتية للحصول على الدعم المادى والسياسى . كان الاجتماع الرئيسى للمنتدى فى الهند عام ٢٠٠٤ لحظة فارقة ؛ فمن جانب كانت فرصة حقيقية لكى يظهر فى ثوب عالمى، ومن جانب آخر كان من المستحيل إيجاد حكومة محلية مضيفة مستعدة لبذل الجهد وتقديم الموارد اللازمة لإنجاح المنتدى مثلما فعلت بلدية بورتو أليجرى وحكومة ولاية ديو جراندى دوسول ، ومن هذا المنطلق فإن استمرارية المنتدى وتطوره أمر يعتمد إلى حد بعيد على الدعم الخارجى سواء كان ذلك على مستوى البنية الأساسية المادية أو بناء شبكات جديدة .

ومن منظور معايير الإصلاح الديمقراطى، يبدو أن المنتدى بحاجة لوضع وإقرار إجراءات أكثر دقة وشفافية فيما يتعلق بصنع القرار ، والواضح أنه لا يسعى إلى أن تكون له سلطة يتنافس عليها المشاركون ، ولكن ليس بمقدوره تجنب الصراعات داخله وخارجه بشأن المستقبل . وحتى إذا لم يتحول المنتدى يومًا ما إلى "برلمان عالمى فى المنفى" فسوف تصدر عنه قرارات يكون لها أثر خارج حدوده ؛ لذا من الضرورى وضع قواعد تتسم بالشفافية تستطيع الجماعات المهتمة والنشطاء بموجبها نقل ما يشغلهم إلى إدارته . وحتى إذا كان من الصعب نشر صنع القرار وتوصيله إلى كل الجماعات فى ظل عدم وجود هياكل رسمية، فمن الضرورى تعريف كل المشاركين بكيفية اتخاذ القرارات التنظيمية وكيفية المشاركة فى ذلك عندما يقتضى الأمر ، فى هذا الإطار يتعين أن توضع فى الاعتبار الدروس المستفادة من المشكلات التى واجهتها المنظمات الدولية القائمة وخاصة من المنظور الديمقراطى .

وفيما يتعلق بالمناقشات والصراعات فى إطار المنتدى، هناك فرصة لتحسينات جوهرية، ويبدو من الضرورى إجراء المزيد من الحوار بين وجهات النظر المختلفة بهدف "حشد الإرادة" على نحو ديمقراطى ، وبالإمكان دمج وجهات النظر المختلفة فى إطاره وبما يتماشى مع ميثاق المبادئ، إلا أن هناك أيضًا تساؤلات مهمة بشأن الدور الذى تلعبه الدولة أو النوع أو النماذج البديلة للحكم الديمقراطى التى يتعين إجراء حوار بشأنها فى جو من التضامن النقدى .

وما دام الحدث الرئيسى للمنتدى فى بورتو أليجرى؛ حيث كان من المقرر عقد اجتماع ٢٠٠٥ ، فإن السفر إليها يعد ميزة إضافية بالنسبة للمشاركين الذين ستتاح لهم فرصة التعرف عن قرب على ديمقراطية المشاركة التى تمارسها حكومة منتخبة فى المدينة المضيفة برغم القيود

والتناقضات العديدة ، وهذا بالطبع يتوقف في جانب منه على نتيجة انتخابات البلدية في البرازيل عام ٢٠٠٤ . وأيًا كان مكان عقد الاجتماع السنوى للمنتدى، فمن الواضح أنه لم يعد حدثًا بقدر ما أصبح عملية ؛ إذ يمثل انتشار المنتديات الاجتماعية فى أنحاء العالم أكبر تحد أمامه .

ربما يكون هناك درس أشمل يمكن تعلمه من المنتدى الاجتماعى العالمى فى إطار بحثنا بشأن الإصلاح الديمقراطى فى العالم ، فالمشاركون – وبخاصة أولئك من دول الشمال – سيدركون أن أمامهم ما يمكن الاستفادة به من تجارب اجتماعية سياسية لدى دول الجنوب، مثل تجربة الاشتراك فى الموازنة فى بورتو أليجرى ؛ كما أصبحت هناك إمكانيات جديدة للتحرك إلى ما هو أبعد من المفاهيم التقليدية التى ترى بتفوق دول الشمال "المتقدمة" . وفى إطار عملية التعلم الثقافى تلك يمكن النظر إلى بعض تجارب دول الجنوب باعتبارها نماذج يتعلم منها الأوروبيون ومواطنو أمريكا الشمالية أفكارًا جديدة بشأن المستقبل . وبعيدًا عن الافتراض التقليدى بأن الجنوب يتعلم دائمًا من الشمال، فإن قلب علاقة التعلم هذه إلى حد ما من شأنه خلق شروط ثقافية من أجل أشكال وصيغ جمعية للتحولات الديمقراطية عالميًا ومحليًا .

هوامش الفصل السادس

[١] ذكر تعبير "المجتمع المدنى العالمى" لأول مرة من جانب (Gill 1991) انظر أيضًا : (Ghils 1992 , Peterson 1992 . and Lipschutz 1992).

[٢] انظر (Colas 1994) للاطلاع على مقال ممتاز عن حالة الدولية الاشتراكية .

[٣] وذلك يتضمن .

Shaw 1994 , Keck and Sikkink 1998 , Rise et al , 1999; and Florini 2000
وكذلك النصف الأخير من Boutros Ghali 1996

[٤] كانت الحملات عبر القارات ضد منطقة التجارة الحرة فى الأمريكيتين وإرساء عملية المنتدى الاجتماعى العالى مجالات تمكنت الحركات الإكوادورية فيها من اكتشاف آفاق جديدة للتعاون بين الحركات .

[٥] أول جملة على صفحة الإنترنت على موقع: < http; www.web.amnesty.org/web/aboutai.nsf >

[٦] نوقشت مسألة التعاون البيئى متعدد الجنسيات على نطاق واسع ، كذلك فإن الحملة العالمية ضد عقوبة الإعدام ربما تكون معروفة على نطاق واسع ، ولكن الأقل شهرة على سبيل المثال هو أنه خلال الديكتاتوريات العسكرية فى الأرجنتين وأوروجواى وبارجواى والبرازيل فى السبعينيات من القرن الماضى وأوائل الثمانينيات كان هناك تعاون مكثف بين الأجهزة الأمنية من خلال ما أصبح يعرف بتجمع ميركوسير ـ Mercosur ـ (وهى منظمة للتكامل الاقتصادى). وتمت مناقشة "ميركوسير الرعب" هذا فى (Mariano 1998) .

[٧] توجد إفادة وافية عن الترويج الأمريكى لحكم الجماعة فى (Robinson 1996) .

[٨] طالع الفرضيات الخمس ونتائجها فى (Patomaki 2000 b) .

[٩] هذه هى القراءة الأكثر تفاؤلاً للموقف — حتى وإن كانت مجرد فرضية من جانب باتوماكى . (ibid : 9 – 10) .

[١٠] يرى (Gill 2000) أن احتجاجات سياتل وواشنطن دليل على صحة تلك الفرضية ؛ فهناك أشكال جديدة من العمل الجماعى تتسم بالتعقيد والتعددية والتباين، "مثل حزب سياسى متعدد الجنسيات فى مرحلة ما بعد الحداثة". تتضمن أساطير الحشد الخاصة بتلك الحركة الأمن للبشر وللأجيال المختلفة على وجه الأرض . كما تتضمن تنمية بشرية ديمقراطية وحقوقًا للإنسان . هذا النوع من العمل لا يخلو من استراتيجيات دفاعية متطلعة

نحو المستقبل وذات صلة بالسياسات العالمية الراديكالية لإعادة البناء ، وكل ذلك مرتبط بمجموعة من تناقضات العولمة .

[١١] هناك مثال على هذا الرأى فى (Starr 2000) ، وعن عملية صنع العدو ودورها المحتمل فى الإسهام فى إعادة إنتاج مجتمع فوضوى عالمى، انظر : (Patomaki 2002a : 198- 205) .

[١٢] أمر مألوف بين المشاركين فى الحركة القول بأن أحداث العنف التى ظهرت فى احتجاجات سياتل وكوبنهاجن وجنوا كان الجزء الأكبر منها مدبرًا بواسطة عناصر تابعة للشرطة وقوات الأمن المتنكرين فى صورة فوضويين وأمثالهم، وقد استخدم ذلك لتبرير العنف ضد المتظاهرين المسالمين . طالع (George 2001) .

[١٣] ثلاثة طرق مختلفة تمامًا لاستخدام مفهوم التناظر :

Barkawi and Laffey 1999, Hardt and Negri 2000, Tandon 2001.

[١٤] عمليات تترجم مناشدات التغيير الجذرى للأنشطة الاقتصادية وغيرها إلى عمليات إصلاح بدلاً من تفكيك مؤسسات قائمة .

[١٥] "عُقِدَ أول اجتماع غير رسمى فى مجال الأعمال فى دافوس، البلدة الواقعة على أحد جبال سويسرا فى يناير / كانون الثانى من عام ١٩٧١ تحت اسم "منتدى الإدارة الأوروبى" .

[١٦] للتعرف على نظرة تاريخية رسمية للمنتدى الاقتصادى العالمى انظر :

<http://www.weforum.org/site/homepublic.nsf/ content/History +and+ Achievements>

(تم الدخول على هذا الرابط فى ١٣ يوليو / تموز من عام ٢٠٠٢).

[١٧] اتصال شخصى عبر البريد الإلكترونى مع فرانسوا بوليه فى ١٤ أبريل / نيسان ٢٠٠٢.

[١٨] اتصال شخصى عبر البريد الإلكترونى مع سوزان جورج فى ١٥أبريل / نيسان ٢٠٠٢.

[١٩] اتصال شخصى عبر البريد الإلكترونى مع برنار كاسين فى ١٦ أبريل / نيسان ٢٠٠٢

[٢٠] انظر : (ibid , also Cassen 2002)

[٢١] Associação Brasileira de Organisações Não Governamentais (ABONG): Ação pela Tributação das Transações financeiras em Apoio aos Cidadãos (ATTAC); Comissao Brasileira Justiça e Paz (CBJP); Associação Brasileira de Empresãrios pela Cidadania (CIVES); Central

oÜnica dos Trabalhadores (CUT); Instituto Brasileiro de Anãlises Sociais e Econõmicas (IBASE); Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra (MST); and Rede Social de Justiça e Direitos Humanos.

[٢٢] عن أصول المنتدى الاجتماعى العالمى انظر:(Whitaker 2002, Cassol et al.2002)

[٢٣] اتصال شخصى مع جيفرسون سيولا فى ٢٠ أبريل / نيسان ٢٠٠٢ .

[٢٤] اتصال شخصى مع برنار كاسين وسوزان جورج وفرانسوا بوليه .

[٢٥] عن أصول حزب العمال فى ريو جراندى دو سول انظر (Prestes 1999 : 62 – 6)

[٢٦] طالع الموقع التالى :

>http://www.worldbank.org/participation/web/webfilescepem.casel.htm<

[٢٧] (zero Hora) فى ٩ أبريل / نيسان من عام ٢٠٠٢ .

[٢٨] هذه هى الأرقام الرسمية الصادرة فى عام ٢٠٠٢ وتجدها على الموقع التالى :

<http://www.forumsocialmundial.org.br/eng/noticias-numeros–FSM2002–eng.asp>

كما أعطى معلقون كثيرون أرقامًا أعلى من ذلك .

[٢٩] اقرأ المقابلة مع روبرتو بيسيو فى (Cadernos do Terceiro Mundo, 239 , 2002)

[٣٠] إن حقيقة قيام ممثلى الجماعات ذات الصلة بالمنتدى الاجتماعى العالمى عام ٢٠٠٢ – سواء على مستوى المجلس الدولى أو اللجنة المنظمة – بتشكيل بعثة مراقبة دولية إلى إسرائيل / فلسطين، لهى دليل على ميل المنتدى إلى زيادة شعبيته السياسية .

[٣١] صور (klein 2001) الهيكل التنظيمى للمنتدى الاجتماعى العالمى باعتباره يجعل معرفة كيفية صنع القرار بداخله أمرًا أشبه بالمستحيل .

[٣٢] عقد الاجتماع التأسيسى للمجلس فى ساوباولو فى يونيو / حزيران من عام ٢٠٠١. واقترحت اللجنة المنظمة لنفسها اسم "المجلس الاستشارى الدولى" . وفى الاجتماع تقرر إلغاء كلمة "الاستشارى" .

[٣٣] للمزيد عن المجلس الدولى : طبيعته ومسؤولياته وتشكيله وطريقة عمله . طالع الموقع التالى .

<http://www.forumsocialmundial.org.br/eng/ qconselho–1.asp>

[٣٤] طالع : (Grupo afro Lamento pouco espaco, Correio do Povo) . الصادر فى ٣٠ يناير / كانون الثانى من عام ٢٠٠١ – صفحة ١١ .

[٣٥] كان هناك جدال حول دعاو بأن الجناح الراديكالى لحركة "أمهات بلازا دى مايو" الأرجنتينية سيحرم من المشاركة فى المنتدى الاجتماعى العالمى عام ٢٠٠٢ ، لكن هيبى دى بونافينى زعيمة جمعية "أمهات بلازا دى مايو" انتقدت المنتدى الثانى ، ووصفته بأنه أصبح "اجتماعيًا ديمقراطيًا " أكثر من اللازم . طالع المقابلة التى أجريت معها فى (Carmo and Hiche) فى عام ٢٠٠٢ ، ويشير المنظمون إلى أن آلية عمل المؤتمرات الرئيسية خلال عام ٢٠٠٢ كانت مختلفة؛ حيث شارك المزيد من الشبكات الدولية للتقليل من نفوذ بعض الجماعات المحلية الذى كان واضحًا فى اجتماعات عام ٢٠٠١ .

الفصل السابع

لجنة تقصى الحقائق العالمية

كانت أول لجنة مهمة لتقصى الحقائق – كما يفهم من المصطلح بصفة عامة [1] _ هى اللجنة القومية المعنية باختفاء الأشخاص التى عملت فى الفترة بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ فى الأرجنتين ، قبل ذلك كانت هناك لجان صغيرة مثل لجنة أوغندا عام ١٩٧٤ ولجنة بوليفيا ١٩٨٢ ، ولكن التاريخ الحقيقى للجان تقصى الحقائق بدأ فى الأرجنتين كما تذكر مصادر عدة .

وبسبب سقوط الحكومة العسكرية للأرجنتين فى أعقاب صراع "مالفيناس / فو كلاند" لم تستطع القوات المسلحة أن تمنع الحكومة المدنية الجديدة بقيادة راؤول ألفونسون Raúl Alfonsín من إنشاء لجنة لتقصى الحقائق أو إنشاء محاكم جنائية ضد منتهكى حقوق الإنسان، وبصرف النظر عن إصدار تقرير عام مهم (Nunca Mas1984) فإن المعلومات التى جمعتها اللجنة كانت مصدرًا قيمًا للمحاكم خلال إجراءاتها ، حتى وإن كان ضباط الجيش الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن المشدد قد تم العفو عنهم بعد أن استعاد النظام العسكرى بعض قوته؛ فإن النموذج الأرجنتينى لدمج لجنة لتقصى الحقائق مع الإجراءات القضائية، أصبح مصدر إلهام رئيسى للعديد من حركات حقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية وفى أماكن أخرى .

فى معظم الحالات كان يتم إنشاء لجان لتقصى الحقائق بديلا عن المحاكم القضائية، ففى شيلى حيث شكلت لجنة تقصى الحقائق والمصالحة القومية فى عام ١٩٩٠ ، أكدت الحكومة المدنية الجديدة بقيادة "باترشيو أيلوين" Patricio Aylwin على أنه حتى إذا لم يكن من المستطاع تحقيق العدالة من خلال المحاكم، فإن الدولة يمكنها كشف الحقيقة من خلال اللجنة (Aylwin 1995 Moulian 1997 , Teivainen 2000).

الهدف من اللجان القومية لتقصى الحقائق

تشكل لجان تقصى الحقائق بصفة عامة إما على أثر ديكتاتوريات عسكرية أو حروب أهلية، (Forsberg and Teivainen 1998)، وفى حالات الحرب الأهلية لا يكون التحول

الديمقراطى واضحًا كما هو فى حالات الديكتاتورية العسكرية رغم أن التحول الديمقراطى فى الحالتين يكون سطحيًا نسبيًا . وبصرف النظر عن نتائج عملية التحول هذه ، فإن لجان تقصى الحقائق يمكن أن تكون ذات آثار ديمقراطية أبعد ؛ وفى بعض المواقف التى قد لا يتاح فيها محاكمة منتهكى حقوق الإنسان قضائيًا، تصبح لجنة تقصى الحقائق هى الآلية الرئيسية للمحاسبة عن الجرائم السابقة. وبسبب الحصانة المعوقة جزئيًا، فإن لجان تقصى الحقائق يمكنها خلق بيئة أكثر ديمقراطية ومناخًا عامًا تسوده ضمانات متزايدة لنشاطات سياسية متنوعة ، وتسهم أيضًا لجان تقصى الحقائق، فى سياقات نادرة، فى المصالحة الوطنية التى ربما تكون شرطًا لعمليات ديمقراطية وسلمية .

وتعد لجنة تقصى الحقائق والمصالحة بجنوب أفريقيا مثالاً مهمًا على اللجان التى كان لها تأثير على تسوية النزاع برغم إنكار العديد من مواطنى جنوب أفريقيا (Vander Merwe 2001) ؛ وطبقًا لبعض مفاهيم المصالحة التى تعتمد على العفو ، فإن الضحايا يكونون فى حاجة لأن تكون لديهم الفرصة لفرض العقاب حتى يكونوا قادرين بعد ذلك على العفو الحقيقى، وقد تمثلت هذه الفرصة بشكل حقيقي في مرحلة ما بعد سياسة التمييز العنصرى بجنوب أفريقيا عنها فى مناطق أمريكا اللاتينية ؛ أما فى الأرجنتين – وربما بيرو – فتعتبر لجان تقصى الحقائق حالات استثنائية .

وفى السنوات الأخيرة – وخاصة بعد أن جذبت لجنة جنوب أفريقيا اهتمام العالم كله ـ أصبح تعبير "لجنة تقصى الحقائق" يستخدم فى سياقات مختلفة كثيرة، فمن جانب كان هناك توجه لتخصيص وظائف جديدة للجان لكى تكون شبيهة بالمحاكم القضائية فى بعض الأحيان، وهو ما كان يعنى أن مسائل العدالة الإجرائية أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية ، ومن ناحية أخرى أصبح هناك توجه لتسمية أشكال مختلفة من التعبير ـ حتى إذا كان ذلك برنامج حوار تليفزيونى ـ بأنه لجنة لتقصى الحقائق، لدرجة أن المعنى الأصلى للمفهوم بدأ يختفى .

لجنة تقصى الحقائق العالمية

الحديث عن لجنة عالمية لتقصى الحقائق قد يبدو للوهلة الأولى كأنه استخدام فضفاض آخر وغير دقيق للمصطلح الجديد ؛ فالمصطلح لا يوضح الكثير على الرغم من أنه يثير مشاعر قوية بخصوص العدالة العالمية ، هذه المشاعر يمكن أن تنعكس على التحول الديمقراطى العالمى من خلال استخدام بعض أدوات لجان تقصى الحقائق المتسمة بالتبصر [٢] ، كما أن هذه الانعكاسات ومدلولاتها المؤسسية ربما تكون معتمدة على تفسيرات مختلفة لأوجه التشابه والتماثل بين لجان تقصى الحقائق العالمية والقومية .

وتبقى هناك مسألة واحدة يجب تحديدها ، هى ما إذا كان عمل لجنة تقصى الحقائق العالمية يجب أن يكون مقصورًا على انتهاك حقوق الإنسان ، وفى هذه الحالة يمكن اعتبار ذلك تطبيقًا مباشرًا، نسبيًا، لنموذج لجان تقصى الحقائق القومية على نطاق عالمى ؛ وبإمكان اللجنة العالمية أن تقدم دعمًا أو بديلاً لوظائف لجان تقصى الحقائق القومية المعروفة ، وتتراوح الاحتمالات بين المؤسسات التى تقدم المشورة المنهجية للجان تقصى الحقائق القومية ومؤسسات تقوم بالتحقيق وإعداد التقارير ، ورغم أنه قد يكون من الصعب تحديد ما إذا كانت المؤسسات التى تركز عملها على تقديم المشورة للجان تقصى الحقائق القومية هى نفسها لجان لتقصى الحقائق [٣] . أحد الأدوار الممكنة للجنة العالمية هو التركيز على دور الحكومات والجماعات والمؤسسات الأجنبية فى انتهاكات تكون قد وقعت فى بلاد معينة، وهى القضية التى كشف عنها عدد قليل من لجان تقصى الحقائق القومية، وأحد الأمثلة الدالة فى هذا السياق لجنة تقصى الحقائق فى بنما التى قدمت تقريرها فى أبريل / نيسان ٢٠٠٢ ، لتكشف فيه عن الاغتيال أو الإخفاء الجبرى لنحو ١١٠ أشخاص فى الفترة بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٩ (Panama 2002)، غير أن اللجنة ذاتها لم تحقق فى موت المئات أو الآلاف من المدنيين، حسب بعض التقارير، أثناء الغزو الأمريكى فى ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٨٩ .

ومن الممكن أيضًا تطبيق آليات لجان تقصى الحقائق للنظر فى صور أخرى من المظالم التاريخية، وهناك لجان تحقيق تعمل على قضايا تاريخية مثل العبودية أو أزمات ديون العالم الثالث ؛ وربما يكون هذا النهج أكثر ملاءمة لتوسيع عمل لجنة تقصى الحقائق الناشئة، لكى تقترب من قضايا السياسات العالمية والعلاقات بين دول الشمال والجنوب ، كما يمكن مناقشة

مدى ملاءمة التشابه المصطلحى فى هذا السياق ، ومثال ذلك اقتراح مارتى أهتيسارى Martti Ahtisaari فى المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية، والذى عقد فى أغسطس / آب من عام ٢٠٠١؛ حيث أشار إلى "منتدى الشمال — الجنوب"، رغم أنه أعاد صياغة هذا الاقتراح وجعله "منتدى" بدلاً من "لجنة لتقصى الحقائق". وفى اقتراح مشابه فى يونيو /حزيران من عام ٢٠٠١ تحدث ياشى تاندون Yash Tandon مباشرة عن لجنة تقصى حقائق لدول الشمال والجنوب (انظر Majanen 2001 ، Rikkila and Sehm Patomaki 2001) ، ولكن ما يهمنا الآن هو أن تلك الاقتراحات كانت تتضمن عددًا قليلاً من التفاصيل التى يصعب الآن تقييم مضمونها فيما يتصل بالتحول العالمى نحو الديمقراطية ، وكما أشارت بريسكيلا هاينر Priscilla Hayner فقد ظهرت فى الآونة الأخيرة نماذج متعددة للجان تقصى الحقائق الدولية التى قد يتداخل عملها مع بعضها البعض. وقد ذكرت عدة أمثلة منها المحكمة الدولية للشخصيات البارزة المختصة بالتحقيق فى أعمال الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤ (Hayner 2001 : 20)، وهناك لجان أخرى مشابهة عملت إما فى تيمور الشرقية [٤] أو اقترح إنشاؤها كما فى لجنة التحقيق بالعراق التى اقترحها شريف بسيونى Cherif Bassiouni [٥] هذه اللجان، قد تكون عالمية أو دولية حسب تصميمها المؤسسى، ولكنها تنظر بصفة عامة فى قضايا داخل بلد معين، وهناك أيضًا اقتراحات بإنشاء لجان يكون تركيزها على مشكلة محددة فى منطقة جغرافية بعينها مثل لجنة تقصى الحقائق حول أضرار الصحة والبيئة الناتجة عن إنتاج الأسلحة النووية التى يدعمها أرجون ماخيجانى [٦] Arjun Makhijain .

النبذة العاشرة

انشغال اللجان القومية لتقصى الحقائق عن العولمة

تنحو اللجان القومية لتقصى الحقائق إلى اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان شأنًا داخليًا لدول معينة ، ونادرًا ما يمتد البحث عن الأسباب وعن المذنب إلى ما وراء حدود الدولة ؛ وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار نشأة لجان لتقصى الحقائق فى مناطق متعددة من العالم أحد أبعاد العولمة، فإن التقارير التى تعدها هذه اللجان عادة ما تغفل ذكر العمليات التى تتم عبر الحدود .

أما أحد الاستثناءات المعروفة فكانت لجنة تقصى الحقائق التاريخية لجواتيمالا التى أعطت قدرًا من الاهتمام لدور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لكوبا وحركات المقاومة المسلحة فى أمريكا الوسطى، وذلك فى تحليلها للعنف فى جواتيمالا (Commision de Esclarecimiento Hisloyico 1999) . فى تقرير لجنة تقصى الحقائق بالأرجنتين اقتصرت العوامل المتخطية للحدود على دور البوليس السرى للدول المجاورة فى الأعمال السرية ضد اللاجئين القادمين عبر الحدود (Nunca Mas 1984)، وفى جنوب أفريقيا لم تهتم لجنة تقصى الحقائق والمصالحة الوطنية كثيرًا بالمستثمرين الأجانب الذين أيدوا نظام الحكم العنصرى، كما يكشف تقرير لجنة شيلى عن الدور الأمريكى فى الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة سلفادور ألينـدى Salvador Allende عام ١٩٧٣ .

ولكن لماذا كانت لجان تقصى الحقائق غير قادرة على تحليل القضايا المتخطية للحدود أو غير مستعدة لذلك ؟ الإجابة الدارجة هى: لأن مصادر هذه اللجان قليلة، فإن تحليل العوامل المتخطية للحدود القومية سيصرف اهتمامها بعيدًا عن التركيز على القضايا الداخلية، وفى جواتيمالا كان بعض نشطاء حقوق الإنسان يعلقون بسخرية على حقيقة أن اللجنة حاولت أن تستوضح دور العوامل الخارجية بينما لم يكن مسموحا لها فى الوقت نفسه أن تتطرق إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل جواتيمالا . معظم لجان تقصى الحقائق لديها جداول مضغوطة وليس لديها المال أو الوقت للسفر كثيرًا إلى الخارج ، وكما يشير كارلوس أ. بارودى Carlos A.Parodi (٢٠٠٣) فى تحليله الدقيق لتلك اللجان وهيمنة الولايات المتحدة، فإن هناك ثقافة قومية عامة وراء أطر العمل فى مجال حقوق الإنسان .

صلاحيات لجان تقصى الحقائق ضعيفة بصفة عامة، وخاصة عندما يتم تشكيلها بقرار من السلطة التنفيذية وليس من خلال تشريعات برلمانية ، إذ إنها لا تملك سلطة الاستدعاء أمام المحكمة لإجبار الشهود على الإدلاء بشهاداتهم ، ولا سلطة قانونية لإجبار القوات المسلحة أو أى فاعلين رئيسيين على فتح ملفاتها، وعليه تكون فرص الاطلاع على الملفات والوثائق الأجنبية ضعيفة للغاية .

يمنح قانون حرية تداول المعلومات الأمريكى لجان تقصى الحقائق بعض القنوات لاكتشاف المعلومات المهمة (Blanton 2002)، وفى أثناء فترة إدارة كلينتون Clinton فتحت الولايات المتحدة أرشيف سياستها الأمنية أكثر من ذى قبل، وهو الأمر الذى أفادت منه لجنة جواتيمالا مثلاً، غير أن المادة التى يمكن أن تتسبب فى حرج كبير للحكومة الأمريكية لم يكن مسموحًا بفتح ملفاتها؛ وفى موسكو أيضًا تم فتح ملفات عديدة فى التسعينيات، وكان بعضها يحتوى على معلومات أفادت منها بدرجة كبيرة لجان تقصى الحقائق الأجنبية، وفى هاييتى كان أحد أسباب القصور فى عمل لجنة تقصى الحقائق القومية قيام الجيش الأمريكى المحتل فى سنة ١٩٩٤ بسرقة الوثائق الأساسية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان التى رفضت الحكومة الأمريكية أن تعيدها ؛ حيث لم تكن هناك ضمانات على أن تحافظ هاييتى على سرية ما فيها من معلومات (Hayner 2001) . وفى بعض الأحوال تضع مصادر تمويل لجان تقصى الحقائق من القيود ما يجعلها غير قادرة على النظر إلى العوامل المتخطية للحدود القومية ؛ ففى بيرو – على سبيل المثال – تحصل اللجنة على جزء كبير من التمويل من هيئة المعونة الأمريكية USAID ، وحتى إذا لم يكن هناك دليل على وجود مشروطية سياسية خاصة بالتمويل، فسيكون من السذاجة الاعتقاد بأن التمويل لا يلعب أى دور فى توجيه مجرى التحقيقات بخصوص العلاقة بين الجهود التى تقوم بها الولايات المتحدة فى حربها ضد المخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان فى غابات بيرو على سبيل المثال، وعلى الرغم من ذلك ينبغى عدم المبالغة فى دور التمويل؛ ففى شيلى كانت لجنة تقصى الحقائق، التى لم تهتم على الإطلاق بالعوامل المتخطية للحدود القومية، ممولة بالكامل من الدولة .

يشكل المانحون الأجانب جزءًا من "المجتمع الدولى" الذى أصبح مرجعًا أساسيًا فى قضايا عديدة للديمقراطية وحقوق الإنسان ، وينطوى دور هذا المجتمع فى تطوير دول الجنوب ديمقراطيًا على قدر من التناقض ، فمن جانب نجد أن المانحين المتعاونين فى مجال التنمية وبعض الفاعلين الأجانب يشجعون أنواعًا معينة من الديمقراطية فى الدول التى تتلقى المنح، وفى الوقت نفسه يعتبرون الديمقراطية شأنًا داخليًا لهذه الدول . وعندما تحاول أنظمة التعاون من أجل التنمية المتخطية للحدود القومية مساعدة ديمقراطية محدودة فى الجنوب العالمى ، لا نجد إجابة عن مدى تأثير الجوانب غير الديمقراطية للاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية على مشكلات الدول الداخلية.

يمثل توجه لجان تقصى الحقائق للتركيز فقط على الشؤون الداخلية لدولة ما أحد الأمثلة على التوجه العام نحو دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأسباب هذا الاقتصار على الشأن الداخلى عديدة ؛ فبعضها يرجع إلى اعتبارات عملية بشأن الموارد المحدودة ، وبالنسبة للجنة تقصى الحقائق قد يكون من المعقول على سبيل المثال التركيز على محاولة الكشف عن من أطلق الرصاص الذى أنهى حياة عدد من أعضاء نقابات العمال الذين عثر عليهم فى مقبرة جماعية ضخمة، قد يبدو من الصعب التحقق من مسؤولية حكومة أجنبية ما فى دعم السياسين والضباط الذين أصدروا الأوامر بالقتل ، وعلى نحو مشابه قد يبدو من غير المعقول أن تناقش الديمقراطية العالمية عندما تقوم مثلاً إحدى الدول بتنظيم انتخاباتها الحره الأولى بعد سنوات أو عقود من الحكم الديكتاتورى . ويعد فتح أرشيف السياسة الأمنية للدول القوية أحد الطرق لتحسين ظروف عمل اللجان القومية لتقصى الحقائق ، كما أن عدم وجود شفافية لدى المنظمات الدولية يدعم فرص ذلك التحسين ، كما تعد مطالب دول شمال أوروبا لزيادة الشفافية داخل الاتحاد الأوروبى، وكذلك المطالب المشابهة من قبل المنظمات غير الحكومية للبنك الدولى، أمثلة لمحاولات إيجاد ثقافة سياسية عالمية منفتحة على نطاق واسع. وحتى إن لم تكن الشفافية فى حد ذاتها تؤدى إلى تحولات ديمقراطية عميقة فلن تكون هناك ديمقراطية بدون شفافية .

وفى عام ١٩٩٧ قدم ميخائيل پ. سكارف Michael P.Scharf مشروع معاهدة للجنة تحقيق دولية أسماها أيضًا لجنة دولية لتقصى الحقائق، وصورها كمؤسسة مساعدة مرتبطة جوهريًا بالمحكمة الجنائية الدولية التى كانت فى ذلك الوقت مجرد مشروع (٧) . وعلى عكس معظم اللجان الأخرى كان اقتراح سكارف عالميًا وشاملاً ، فلجنة تقصى الحقائق الدولية التى اقترحها كان المفترض أن تحقق فى قضايا الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، وأصبح كل ذلك فيما بعد من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كما تستطيع أن تفصل فى قضايا العقوبات غير الإجرامية للأشخاص، وتكون الدول ملزمة بتطبيق ذلك فى أى قضية تحال للجنة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (Scharf, 1997) .

وبدون تقديم اقتراح مباشر لإنشاء لجنة تقصى حقائق دولية دعا يوهان جالتونج Johan Galtung لتوسيع اختصاص المحاكم الجنائية على المستوى القومى والعالمى،

مستخدمًا طرقًا بديلة للتحقق من أعمال العنف فى الماضى [٨]، ويبدو اقتراح سكارف Scharf مفيدًا لمثل هذا التوسع ، إذ يمكن أن يجعل آليات المحاسبة الجنائية الدولية أكثر حساسية للاختلافات الثقافة من خلال وضع قائمة اختيارات أوسع للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وبذلك يمكن أن يسهم فى حل بعض المشكلات التى قد تتضمنها الافتراضات العالمية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية .

غير أن هناك مشكلة خطيرة فى اقتراح سكارف، وهى أنه سيجعل اللجنة معتمدة بدرجة كبيرة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبمعنى آخر ، فإن الدول الخمس الكبرى التى تمتلك حق الڤيتو فى المجلس يمكنها نقض أى توصية قد لا تتوافق مع مصالحها. وعلاوة على ذلك ، فإن اقتراح سكارف مركز نسبيًا، لكن كيفية اختيار الحالات التى يعمل عليها ليست سهلة، كما تعكس هذه الصعوبات بعض الاختلافات المنهجية بين اللجنة العالمية لتقصى الحقائق واللجنة القومية .

ولا يمكن تقليص مهام اللجنة القومية لتقصى الحقائق لتكون مجرد هيئة للمحاسبة، ولكن إثبات عدد الأشخاص ومصيرهم ، ومن تم اغتيالهم أو اختفوا أو تعرضوا للتعذيب مثلاً أصبح جزءًا مهمًا من عمل معظم اللجان القومية؛ إذ من صميم عملها الكشف عن هذه الحقائق المجهولة أو التى يتم إنكارها من قبل أعداد كبيرة من السكان، وهذه الحقائق تم تقديمها بصورة واضحة فى إطار توضيحى كما حدث فى لجنة شيلى (انظر: Zalaquett 1992;Teivainen 2000).

وفى حالة لجنة تقصى الحقائق العالمية ، خاصة إذا كانت محددة على أنها تتعامل مع حالات الظلم الكبير على مدار التاريخ، فإنه من الصعب تخيل ما ستكون عليه القصص والعمليات التى ستكشفها اللجنة؛ فإذا كانت تركز على تقديم تفسير رسمى (صادر عن سلطة) لبعض العمليات التاريخية مثل تجارة الرقيق العالمية أو إنشاء مستعمرات فى أماكن معينة على مستوى العالم للعمل بدلاً من كشف حقائق مجهولة نسبيًا؛ فسوف يكون منهجها وغرضها فى هذه الحالة مختلفين إلى حد ما عنهما فى اللجان القومية .

وفكرة إنشاء لجنة لتقصى الحقائق والمفاهيم المتعلقة بها مثل "العفو" فكرة وثيقة الصلة بموضوع أزمة الدَّين العالمى؛ فالأصوات العديدة المنطلقة من الجنوب وتدير الحملات لخفض

الدَّين أو الفائدة أو الامتناع عن التسديد ، تتحدث عن دين " أخلاقى" أو " تاريخى " تراكم على الشمال على مدى قرون الاستعمار والاستعمار الجديد . والجدال حول من هو الدائن ومن المدين يمكن حسمه مبدئيًا من خلال لجنة مستقلة ؛ وقد حاولت القيام بذلك بعض المحاكم الرمزية للدين التى شكلتها منظمات المجتمع المدنى، وتم استيحاء فكرتها من محكمة جرائم الحرب الدولية الرمزية التى أسسها برتراند رسل . وقد أصدرت آخر محاكم الدَّين الرمزية التى اجتمعت بمشاركة "جوبيلى سويث" مع الرابطة الأمريكية للقضاة ولجنة إلغاء ديون العالم الثالث و "كايروز - كندا" وشبكة جوبيلى الأمريكية وائتلاف الشعوب الجنوبية و"أوستاوى" ومسيرة المرأة على مستوى العالم" - أصدرت حكمها فى واشنطن خلال اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى أبريل / نيسان عام ٢٠٠٢ . وتستخدم المحكمة الدولية للشعوب بشأن الدَّين بعض المصطلحات التى اعتمدت عليها لجان تقصى الحقائق[٩] مثل المطالبة بـ " استعادة الثروات المنتزعة من الجنوب " و "الدفع للإصلاح"، كما استخدمت مقترحات عديدة بعض المفاهيم المشابهة ومن تلك الاقتراحات إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد يتضمن إعلان عام ١٩٧٤ الذى أصدرته الجمعية العامة (انظر UN General Assembly 1974 / 2002) .

وإحدى المهام الرئيسية للجان القومية لتقصى الحقائق هى إعداد الاقتراحات اللازمة للتغيير فى البلاد التى تنشأ فيها هذه اللجان ، كما تستطيع لجنة تقصى الحقائق العالمية أيضًا أن تلعب دورًا فى تقديم اقتراحات لتغييرات فى نظام الحكم العالمى . وفى إطار الحدود الموجودة للقوى العالمية يكون من الصعب إنشاء إطار عمل معيارى ، تستطيع تلك الاقتراحات من خلاله أن تكون ملزمة قانونيًا لكل الأطراف ذات الصلة بالموضوع ، ولكى يكون لتلك اللجان سلطة أكثر إقناعًا، فإن مسألة شرعيتها السياسية والأخلاقية فى غاية الأهمية . وبالنسبة للجنة تقصى الحقائق العالمية ، فإن وضعها الدستورى وهدفها أكثر أهمية منها فى اللجان القومية ، ويمكن إنشاء لجنة تقصى حقائق عالمية بواسطة أو داخل مؤسسة قائمة بالفعل مثل مؤسسات الأمم المتحدة . وفى اقتراح سكارف تكون اللجنة مؤسسة مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية . وفى مثل هذه الحالة ، لن تكون تحولية من الناحية الرسمية كما هو الوضع فى معظم اللجان المستقلة ، ومع ذلك فإن دور الأمم المتحدة سيكون ضروريا لإضفاء الشرعية على عمل اللجنة ، ومعظم اللجان القومية لتقصى حقائق متهمة بأنها تقدم إسهامًا رمزيًا فقط ، ومن السهل تخيل أن لجنة ما لتقصى الحقائق العالمية يمكن أن تكون هدفًا أكثر ملاءمة لمثل هذه الاتهامات،

وخاصة إذا كان من المفترض أن تقوم بمصالحها عالميًا، وفى ظل عدم وجود خطوات جادة نحو التحول الديمقراطى أو إعادة التوزيع المادى ، فلن تكون النتائج مرضية .

وهذا يعيدنا إلى أحد أهم الفروق المميزة بين لجنة قومية لتقصى الحقائق ولجنة عالمية ؛ فاللجان القومية يتم إنشاؤها بصفة عامة بعد البدء فى عملية تحول ديمقراطى (وأحيانًا بعد معاهدة سلام) ، وهناك أمر مهم يتعلق بشرعية هذه اللجان هو كونها قد تم تأسيسها من قبل حكومات أكثر ديمقراطية عن تلك التى سبقتها ، ولا يوجد فى عالمنا حتى الآن مواقف تحولية متماثلة .

ونختم بأن الظروف الموضوعية لإنشاء لجنة لتقصى الحقائق العالمية يمكن أن تكون مهيأة فقط بعد الدفع بالتحول الديمقراطى فى اتجاهات متعددة ، ويعد التقييم الكامل للاقتراحات الموجودة لإنشاء لجنة تقصى الحقائق العالمية أمرًا صعبًا ، لأن معظم هذه الاقتراحات غامض أو مجرد ، ومن الممكن أن تلعب اللجنة المقترحة دورًا مفيدًا فى دعم وإكمال عمل المحكمة الجنائية الدولية، خاصة إذا تم تعديلها بحيث يكون دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أقل أهمية، مقارنة بذلك الذى يفترضه الاقتراح الأصلى لسكارف ؛ وسوف يكون إسهامها فى التحول الديمقراطى العالمى متواضعًا نسبيًا وإن كان مؤثرًا ، فهى من جانب يمكن أن تساعد فى إيجاد فرص لسياسات ديمقراطية من خلال توفير آلية محاسبة إضافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، ومن جانب آخر بإمكانها أن تجعل تطبيق مبادئ حقوق الإنسان العالمية أكثر تعددية، وذلك من خلال السماح لجهات غير قضائية بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان فى حالات خاصة ، تكون فيها إجراءات المحاكمة غير ملائمة .

وفى إطار استرتيجية شاملة بشأن الإصلاحات الديمقراطية فى العالم ينبغى عدم النظر إلى لجان تقصى الحقائق العالمية أو المؤسسات المشابهة فى إطار معزول أو منفصل ،فما زالت الاقتراحات الأخيرة للجنة تقصى حقائق بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب أو القضايا المشابهة تفتقد التفاصيل الضرورية لتقييمها. وإذا تم إنشاء تلك اللجان دون الانتباه للتساؤلات السابقة فلن تكون ذات جدوى، أو ستصبح فى أسوأ الأحوال أجهزة شرعية لأوجه غير ديمقراطية فى العلاقات بين الشمال والجنوب تحت دعوى العلاج والمصالحة، غير أنه بإمكان تلك اللجان أن تسهم فى تحول ديمقراطى أكثر عمقا مقارنة بالنموذج التقليدى للجان تقصى الحقائق .

هوامش الفصل السابع

[١] طبقًا لتعريف هاينر Hayner (14 : 2001) المستخدم على نطاق واسع، فإن لجان تقصى الحقائق لها خصائص عديدة ، فهى تركز على الماضي وتحقق فى نمط ما من الانتهاكات، وليس فى حدث معين، كما أنها مؤقتة وليست دائمة، وتستمد سلطتها من الدولة التى تنشأ بها . واستخدمت هاينر وصفًا موجزا وأكثر انفتاحا وهو"التحقيق الرسمى لنمط قديم من الانتهاكات (Tbid 23)

[٢] حيث إنه توجد اقتراحات تفصيلية قليلة لتشكيل لجنة عالمية لتقصى الحقائق ، فإن تقييم مضمونها من أجل ديمقراطية عالمية سيكون أقرب إلى التخمين أو التصور مقارنة بمعظم الأجزاء الأخرى فى الكتاب .

[٣] المثال الدال هو المركز الدولى للعدالة الانتقالية ، الذى تأسس فى عام ٢٠٠١

(طالع : www.ictj.org) .

[٤] رسالة من لجنة التحقيق الدولية بشأن تيمور الشرقية موجهة إلى المفوض السامى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وللجمعية العامة فى ٣١ يناير / كانون الثانى من عام ٢٠٠٠

[٥] اقترح بسيونى (١٩٩٠) إنشاء لجنة دولية دائمة؛ للتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات فى العراق ، ويتضح رأيه فى تحليله الأخير للعديد من بعثات تقصى الحقائق الخاصة بالعدل التابعة للأمم المتحدة (انظر : Bassiouni 2001) .

[٦] طالع : hrtp://www.reachingcriticalwill.org/nwc/mon2 truth-html

[٧] سمى سكارف (١٩٩٧ : ٣٧٨) اللجنة التى أسستها مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى للتحقيق فى الأعمال الوحشية المزعومة التى ارتكبت ضد المدنيين وأسرى الحرب أثناء حروب البلقان فى ١٩١٢ و ١٩١٣ وهى أول سابقة تاريخية لمؤسسته المقترحة .

[٨] للمزيد عن الأشكال المختلفة للتعامل مع مواقف ما بعد العنف ومشكلات الشعور بالذنب ، (انظر Galtung 2001) .

[٩] المحكمة الشعبية الدولية بشأن الديون ٢٠٠٢ ، (للمزيد عن المحاكم الشعبية الأخرى انظر Copithorne 2000) .

[٨] للمـزيد عـن الأشكال المختلفـة للتـعامل مـتع مواقـف مـا بعـد العنـف ومشكـلات الشعـور بالـذنب ، (انظر : Galtung 2001) .

[٩] المحكمـة الشعبية الدوليـة بـشـأن الـديون ٢٠٠٢ . (للمزيـد عـن المحاكـم الـشعبية الأخـرى انظـر : Copithorne 2000) .

الفصل الثامن

برلمان دولى واستفتاء عالمى

فى مختلف المقترحات سواء المؤيدة أو المناوئة للديمقراطية العالمية ، من المفترض أن تظهر هذه الديمقراطية فى هيئة برلمان عالمى ،أو على الأقل تكون من بين ما تشمله كعنصر رئيسى للنظام العالمى الديمقراطى ، و البرلمان العالمى يُعَرَّف هنا باعتباره جمعية عالمية يتم اختيار ممثليها على قاعدة :"شخص واحد ـ صوت واحد" .

وكما أشرنا فى الجزء الأول ، فإن المقترحات الخاصة بالإصلاح الجذرى للأمم المتحدة تتضمن فكرة إنشاء برلمان عالمى ، إلا أنه من الصعب أن نميز بين هذه المقترحات (بشأن إنشاء برلمان عالمي) التى تنطوى على إصلاح الأمم المتحدة و تلك التى لا تنطوى على مثل ذلك .

سنفترض فى هذا الفصل أن مقترحات إنشاء البرلمان العالمى مستقلة ولو بعض الشيء عن نظام الأمم المتحدة، حتى وإن كانت تتضمن ارتباط البرلمان بهذه المنظمة الدولية فى مرحلة ما . وبالنسبة للإطار الديمقراطى العالمى لـ "ديفيد هيلد" David Held ، فإن نظام الأمم المتحدة الحالى لا يمكن أن يكون نظامًا مؤسسيًا فعالاً يمثل شعوب وحركات العالم التى يطالب معظمها بالحماية من دولها وحكوماتها ؛ لذا فإن إنشاء جمعية مستقلة للشعوب الديمقراطية ، مُنْتَخَبَةَ مباشرة من قبلهم وخاضعة لمحاسبتهم يعد مطلبًا مؤسسيًا ضرورياً"[1] (Held,1995: 273).

على مر العقود، كانت الحركة الفيدرالية العالمية التى تأسست فى مونترو بسويسرا عام ١٩٧٤، واحدة من الحركات المحفزة على مقترحات إنشاء برلمان عالمى[2]. ومنذ عام ١٩٩٢ والفيدراليون العالميون يربطون بين خطط الأمم المتحدة للتحول الديمقراطي واقتراحات بتأسيس جمعية برلمانية، وهو ما يعتبر خطوة أولى نحو إنشاء البرلمان العالمى (Levi ,n.d.b) . وفيما بعد أصبحت كذلك جمعيات المجتمع المدنى بمثابة خطوات تمهيدية على طريق البرلمان ، وكما يشير الإيطالى لوسيو ليفى Lucio Levi عضو الحركة الفدرالية العالمية ؛فإن منتدى الألفية للأمم المتحدة الذى عقد فى مايو /آيار من عام ٢٠٠٠ يمكن مقارنته ببرلمانات العصور الوسطى

"التى كانت تُمَثِّلُ فيها النظم وليس الشعوب" ، وكما كانت تلك البرلمانات تحد من سلطات السيادة المطلقة فإن منتدى المجتمع المدنى ـ الذى تم التخطيط له فى منتدى الألفية – من المفترض أن يحد من سلطات الدول ذات السيادة فى الأمم المتحدة ، وكما يفعل الفيدراليون العالميون يشبه ليفى التطور المؤسسى بعمل مناظرة بين التنمية للدولة الأمة وظهور بنية الدولة العالمية ، "حيث إن برلمانات العصور الوسطى كانت سباقة إلى حد بعيد عن البرلمانات المعاصرة، فإن منتدى المجتمع المدنى بالمثل قد يكون مؤسسة ممهدة لبرلمان عالمى . (Levi n.d.c.)

وبالنسبة للجمعية الفيدرالية العالمية فإن الهدف هو " إضافة المستوى العالمى لمبدأ الفيدرالية المستخدمة الآن فى دول عدة (World Fedralist Association, 2001). وهناك تفسيرات متعددة لفكرة أن ينشأ البرلمان العالمى بطريقة مماثلة للبرلمانات فى الدول الحديثة بما فى ذلك فكرة (World States General) المستوحاة من الثورة الفرنسية والتى أطلقتها مجموعة فزلى ("Calame, 1993:32") ، ويعد ظهور البرلمان الأوروبى أحد المصادر الرئيسية الملهمة بذلك، كما يزعم الفيدراليون بأن هذا البرلمان العالمى سيكون فى حاجة إلى حكومة عالمية لتنفيذ قراراته ، وكما يقول ليفى Levi (n.d.a) إنه لابد من النظر إلى البرلمان العالمى باعتباره "معلمًا مهمًا على طريق تشكيل حكومة ديمقراطية تملك كل السلطات الضرورية لإنفاذ القوانين التى يصدرها [٣] .

وقد قام كل من ريتشارد فولك Richard Falk وأندرو ستراوس Andrew Strauss (2001) بصياغة اقتراح البرلمان العالمى الذى انتشر على نطاق واسع، صحيح أنهما لم يقترحا صراحة تشكيل حكومة عالمية كاملة ، ولكن التشابه بين السياسات العالمية والقومية بارز فى تحليلهم ؛ حيث من رأيهما أن وجود جمعية عالمية منتخبة سيجعل العلاقات الدولية تصبح على نحو متزايد " أشبه بوضع السياسات داخل المجتمعات الأكثر ديمقراطية فى العالم".

ويؤكد ستراوس وفولك أنه حتى إذا بدت الجمعية فى أول الأمر ضعيفة نسبيا كهيئة استشارية ، فإنها – مادامت تأسست – فسوف تكتسب أهمية بمرور الوقت .

عند بدء عمل الجمعية ستحاول منظمات المجتمع المدنى غالبًا الضغط عليها لإصدار قرارات داعمة لها، كما أن الجماعات المعارضة لمثل هذه القرارات قد تنأى بنفسها عن هذه العملية، وهذا أمر بعيد الاحتمال؛

فتلك الجماعات ستمنح تأييدها فقط للهيئة الديمقراطية الوحيدة المنتخبة عالميًا ، وبمرور الوقت عندما تكون الجمعية قد أصبحت المكان العملى لحل الخلافات بين المصالح المتعارضة، فمن المحتمل أن تأتى السلطات الرسمية (ibid.) .

ويصف فولك وستراوس آليتين لتحقيق اقتراحهما، الأولى هى أن تقوم جماعات المجتمع المدنى، ربما مع الدول المتقبلة للفكرة بإنشاء الجمعية بدون اللجوء إلى معاهدة رسمية، والثانية هو اللجوء للمعاهدة الرسمية ربما من خلال " نصٍ واحد يتم التفاوض عليه "، وبمقارنة هذه العملية بتلك التى مهدت لإبرام اتفاقية الألغام الأرضية، ويعتقدان أن عشرين أو ثلاثين دولة يمكن أن تضع الأسس المبدئية للمعاهدة، كما يقران أن وجود قلة نسبية من الأعضاء فى الجمعية يجعلها لا تستطيع الادعاء بامتلاك شرعية ديمقراطية عالمية، وإن كانا يعتقدان أن آخرين سينضمون للجمعية بمجرد أن تبدأ عملها (Ibid: Falk and Strauss, 2002a).

مشكلات الفيدرالية العالمية :

تواجه مبادرات إنشاء برلمان عالمى، التى يفترض غالبًا أنها تتضمن الفيدرالية العالمية، نقدًا شديدًا باعتبارها تضع مؤسسات الدولة على المستوى العالمى ليس إلا (طالع : Walker, 1993)، وأحد المخاوف هى أن يؤدى ذلك إلى نظام شديد المركزية، يقوم بموجبه جهاز الدولة العالمى بإملاء ما يجب عمله على شعوب العالم . وهذه هى أحد الشكوك التى عبر عنها العديد من النشطاء الديمقراطيين مثل "والدن بيلو" Walden Bello الذى يعطى فى خطته لنقض العولمة مساحة قليلة للمؤسسات العالمية، وهناك أيضًا "بيتر وول" Peter Wahl الذى يعتبر اقتراحات إنشاء برلمان عالمى "أفكارًا سلبية خيالية " (٤)، ومن وجهة النظر الجنوبية بصفة خاصة هناك شك كبير بخصوص إنشاء مؤسسات حكم عالمية حتى وإن كانت ديمقراطية من الناحية الرسمية؛ لأن الفاعلين المهيمنين مثل حكومة الولايات المتحدة أو المؤسسات العابرة للحدود القومية يمكنهم أن يواصلوا استخدام المؤسسات الجديدة كأدوات للسيطرة، وبذلك فإن تسليم السلطة لأى مؤسسة كونية جديدة، سيقود حتمًا إلى تقليص احتمالات وجود سياسات ديمقراطية.

المشكلة الأكبر هى المناظرة المحلية، أى أن تحويل الافتراضات الحديثة بخصوص الحياة السياسية داخل الدولة إلى تحليل للعلاقات الدولية أو المجتمع الدولى، سيكون شأنًا خطيرًا كذلك فى حال ممارسته، وهذا ملحوظ بشكل خاص فيما يتصل بالمقترحات التى تهدف إلى إعطاء البرلمان العالمى مجالاً واسعا للعمل، وسلطات حقيقية يبدو من خلالها وكأنه يتضمن حركة تجاه إنشاء حكومة عالمية مركزية .

وعلى أحد المستويات يبدو أن القلق له علاقة بمشكلة السلام والحرب، فالحروب التى قد تصحب انهيار حكومة عالمية، مثل الحرب الأهلية التى قد تقوم فى دولة ما، ليست أقل عنفًا أو تدميرًا؛ لأنها ليست حروبًا بالمعنى الضيق (للحروب الداخلية *(Bull, 1977: 285)* . وهناك أسباب للشك ـ اعتمادًا على الدراسات المنهجية للدول والاتحادات القديمة ـ فى أن فرض حكومة عامة لديها القدرة على فرض قواعد ونماذج بالعنف، ربما يقلل من فرص السلام بدلا من أن يزيدها. إن من الأسهل تأسيس مجتمع آمن قائم على التعددية عن تأسيس مجتمع أمنى مدمج ومفروض من قبل حكومة أو برلمان يفترض أن يكون عالميًا. المجتمع التعددى الآمن لا يتطلب هيئات حكومية شاملة أو موحدة أو مراكز لصنع القرار أو أجهزة لفرضه بالقوة (انظر : Deutsch, 1957: 3 – 11; Lijphart, 1981). وعلى أية حال، فإن إقامة أى شكل من أشكال المجتمعات الآمنة هى عملية طويلة لإرساء مبادىء القبول المتبادل والثقة وممارسات التغيير السلمى، كما أنها عملية معرضة دائمًا لتصاعد الصراعات، وكلما زاد التركيز السياسى فى مجتمع ما، زادت المخاطر حتى لو كان هناك برلمان عالمى يعمل على حل الصراعات ويساعد على التحولات بشكل سلمى (٥) .

النبذة الحادية عشرة

دروس من البرلمان الأوروبى

تشكل البرلمان الأوروبى لأول مرة من خلال انتخابات مباشرة فى عام ١٩٧٩ ، وقد أدت معاهدات ماستريخت فى عام ١٩٩٢ ومعاهدة أمستردام فى عام ١٩٧٩ إلى زيادة صلاحيات هذا البرلمان (المكون من ٦٢٦ عضواً) مقارنة بالأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد

الأوروبى، كما كانت تقويته مصدر إلهام بمبادرات أخرى لإنشاء برلمانات إقليمية، وهناك الآن برلمانات فى كل من مجموعة الأنديز بأمريكا الوسطى مكونة من ممثلين منتخبين بطريقة مباشرة، ويؤكد إعلان البرلمانيين أهمية نموذج الاتحاد الأوروبى حتى وإن كان لهما أيضًا جذور فكرية فى رؤى سياسيى أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر .

وفى السنوات الأخيرة كانت الحركات الاجتماعية فى أمريكا الجنوبية تشير إلى نموذج الاتحاد الأوروبى، عندما طالبت بضرورة أن يكون لتحالف ميركوسير كيان برلمانى (Sader, 2003; Patomaki and Teivainen, 2002) . كما كانت هناك أيضًا مطالبات بإنشاء برلمان فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ـ ASEAN ـ (Vander Geest, 2002)، وهناك كذلك اقتراحات داخل الاتحاد الإفريقى لإنشاء برلمان للدول الأفريقية Pan-African (African Unification Front, 2003) .

ربما يساعد نموذج البرلمان الأوروبى فى التطور الديمقراطى لعمليات التكامل الأخرى، كما أنه يعد نموذجًا ملائمًا لبرلمان عالمى؛ وتشير مبادرات إنشاء البرلمان العالمى إلى هذا البرلمان الأوروبى عادة بأنه محاولة ناجحة لإنشاء هيئة تمثيلية متخطية للحدود القومية (Archibugi, 1998) . كما يراه الفيدراليون العالميون نموذجًا للديمقراطية العالمية المستقبلية (Word Party, 2003)، ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد الأوروبى ينفرد بخواص تثير الشكوك حول إمكانيات قيام مجتمعات ديمقراطية متخطية للحدود القومية .

لقد أصبح "العجز" - deficit الديمقراطى للاتحاد الأوروبى موضوعًا ساخناً، وهذا المصطلح المأخوذ من لغة المال يفترض ضمنا أنه يمكن سده كما يحدث فى الموازنات المالية ، والحل الطبيعى من وجهة نظر البرلمان الأوروبى هو زيادة قوته مقارنة بالكيانات الأخرى فى الاتحاد، فلا غرابة إذن أن يكون البرلمان الأوروبى هو أول من أشاع مفهوم العجز الديمقراطى هذا (Goodman, 1997)؛ ومن ناحية أخرى هناك مقترحات بأن يتم سد العجز الديمقراطى من خلال زيادة مشاركة البرلمانات القومية فى صنع القرار الأوروبى (Andersson, 1999) .

ومن يحاول تقييم الديمقراطية العالمية من منظور المساواة بين الدول سيجد أن زيادة سلطات البرلمان الأوروبى، من شأنها أن تؤدى إلى قيام دولة فيدرالية متخطية للحدود القومية تدهس فى إطارها الدول الكبرى الدول الأصغر (e.g.Seppanen, 2001) . وحسب هذا الرأى فإن برلمانًا أوروبيًا قويًا سيقلل من أهمية دول مثل فنلندا مقارنة بدول مثل فرنسا أو ألمانيا أو بولندا ؛ والتمثيل لا يتناسب مع عدد السكان فى كل البرلمانات الإقليمية، ومثال ذلك برلمان أمريكا الوسطى حيث يتساوى عدد ممثلى كل دولة. كما يرى عدد من منتقدى أفكار إنشاء برلمان عالمى، أنه فى ظل برلمان عالمى مستقبلى سيكون للصينيين والهنود قوة أكبر من اللازم (Nye, 2002) ، كما أن الشكوك فى ملاءمة مبدأ " شخص واحد / صوت واحد " أمر معتاد فى المناقشات بشأن البرلمان الأوروبى أو البرلمان العالمى المحتمل .

إن ما يجمع بين أعضاء البرلمان الأوروبى هو القربى السياسية، وليس جنسياتهم، وهى الخاصية التى تستخدم فى مجابهة المخاوف من أنه فى وجود برلمان عالمى محتمل سيصوت الصينيون والهنود كجبهة قومية واحدة (Falk and Strauss, 2002b) .

وباختصار فإن البرلمان الأوروبى ليس هو النموذج المثالى لكيان ديمقراطى . فقد أنشئ من أعلى، من قبل الصفوة وليس من خلال ضغوط شعبية (Davis, 2002) ؛ وتشير المشاركة الانتخابية الضعيفة للمواطنين الأوروبيين – المستمرة فى الانخفاض – إلى أننا لا نتحدث عن هيئة يمكن للشعوب أن تجدها وثيقة الصلة بحياتهم.

كما ينبغى ألا نستخلص استنتاجات ساذجة عن برلمان عالمى ممكن ، يكون مرتكزا على تجربة البرلمان الأوروبى، فالعالم بصفة عامة كيان مختلف تماما عن الاتحاد الأوروبى الذى لا يشكل سوى جزء صغير منه، وحتى إذا اعتبرنا البرلمان الأوروبى تجربة ديمقراطية عابرة للحدود القومية، فإن تأثيره محدود للغاية؛ وعلاوة على ذلك فإن له حدودًا خارجية كما أنه يعمل فى إطار النظام العالمى بما يشبه دولة فيدرالية . وبذلك فإن تطبيق الديمقراطية على القضايا العامة للبشرية لا يمكن تأسيسه على تقليد هذا النموذج المحدود.

التشابه أو التناظر المحلى ذو صلة بعلاقات الذات بالآخر والواحد بالكثرة ، ويفسر روب ووكر Rob Walker (1993: 70) ذلك بقوله " الإغراء هو أن تفسر هذه العمليات

باعتبارها انتقال من الفوضى السياسية إلى شكل مجتمعى ، من الاختلافات إلى الهوية ، من الآخر إلى الشيء نفسه "، ولا شك بالطبع فى أن المدافعين عن الديمقراطية البرلمانية العالمية يقفون مع التعددية ومع وجهة النظر القائلة بأن الفروق والاختلافات يمكن أن تتعايش جنبًا إلى جنب ومعاً، فى إطار النظام الديمقراطى العالمى (Held, 1995: 271) ؛ كما يرتكز الحل العالمى لديفيد هيلد على التمييز الليبرالى بين العدالة والخير : للديمقراطية جاذبية مثل "سردية سياسية كبرى" فى العالم المعاصر لأنها تقدم طريقة مشروعة لتأطير وتحديد السرديات المتنافسة (Ibid: 282) ، والحقيقة أن هيلد يذهب إلى أبعد من ذلك ، ليقول إنه "بدون سياسات قسر وهيمنة فإن الأساس الوحيد لرعاية وحماية التعددية الثقافية وتنوع الهويات ، سيكون من خلال تطبيق قانون ديمقراطى عالمى ، وهو الأساس البناء لازدهار تعدد الهوية فى إطار بنية من التسامح المتبادل والتنمية والمسئولية (Ibid: 283, Italics added) .

ولكن هذا "الأساس الوحيد" سيفترض مسبقًا أن القانون الديمقراطى العالمى محايد فيما يتعلق بمختلف القيم، وهذا نوع إشكالى من الشمولية الإجرائية؛ إذ لا يوجد نهج محايد، وفكرة كون الديمقراطية العالمية مثل "سردية سياسية كبرى" تثير الشكوك من جوانب عدة، فمن الواضح أولاً أنه سيكون هناك اختلافات بين الدول والمناطق من حيث تطورها نحو متطلبات نموذج الديمقراطية العالمية، كما أن كثيرًا من الفاعلين قد يعارضون هذا التطور بشكل مباشر. وكما يشير جوزيف ناى Joseph Nye (2002) إلى أن البرلمانات العالمية قد لا يكون لها معنى "حتى ينمى العالم شعورا عامًا بالهوية بين كل المواطنين قاطبة " (٦) .

ولذلك فإن المشروع الذى يبدو واضحًا هو بناء الشعور بالمواطنة العالمية من خلال إنشاء برلمان عالمى، وربما يكون صحيحًا كما فى اقتراح فولك وستراوس؛ أن وجود جمعية ديمقراطية عالمية سيساعد على خلق دعم لزيادة نموه من حيث المجال والقدرة، وربما يتضح صعوبة ذلك . وحينئذ ستصبح المشكلة هى تحويل الأشخاص والفاعلين الجماعيين لتتوافق مع النظام العالمى الديمقراطى المفضل . إن هدف الديمقراطية العالمية ربما يؤدى إلى ظهور تعريف لمخلوقات عليا ودنيا (الآخرون) على المستوى الإقليمى فى أنحاء العالم، وهو ما يتضمن وجود مسافة سياسية وأخلاقية من الآخرين(٧)، حينئذ سيتم التعامل مع الآخرين كأبرياء حتى يتحولوا، أو كفاقدين للشعور بالحس الأخلاقى، أو – ببساطة كغرباء – يمكنهم أن يمثلوا تهديدًا بالعنف لنا (cf. Connolly, 1989: 325) ، ولذلك

فمن المعقول أن نشك فى أن الافتراضات وراء نموذج "الديمقراطية العالمية" (الكوزموبوليتانية) غير قادرة على أن تحركنا بعيدًا عن المنادين بالمفاهيم الشاملة والإقصائيه فى الفضاء والمجتمع السياسى.

على أنه من الخطأ أن نفترض أن إنشاء مؤسسات برلمانية عالمية سيؤدى بالضرورة إلى شكل للحكم العالمى يكون أكثر مركزية ، فمن حيث المبدأ على الأقل من المحتمل أن يكون إنشاء آليات ديمقراطية لصنع القرار من بينها برلمان عالمى يعنى أن قضايا أقل من الموجودة فى يومنا هذا سيتم إقرارها عالميًا . ومبدأ الدعم السياسى مثلاً يتضمن وجوب أن تتخذ القرارات دائمًا من قبل الأشخاص المعنيين بقدر الإمكان (٨) . كما يجب أن تتماشى التحولات الديمقراطية العالمية مع قدرة حكومات الدول والحكومات المحلية، وتأسيس عمليات ديمقراطية لحشد الإرادة فى سياقات وجوانب أخرى عديدة من الحياة الاجتماعية .

علاوة على ذلك فإن الكيانات البرلمانية العالمية ليست فى حاجة إلى أن تكون متمركزة فى برلمان عالمى واحد، وهناك أيضًا إمكانية لأن تضم المواقع المتعددة للحكومة العالمية كيانًا برلمانيًا؛ وعلى هذا النحو فإن اقتراحات مثل إنشاء هيئة للضرائب على تداول العملات - التى نشير إليها فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب - تشتمل على عناصر برلمانية عالمية رغم اتصالها بمبادئ أخرى للتمثيل الديمقراطى، ومع ذلك فإن تلك العناصر البرلمانية يمكن ألا تتضمن بالضرورة انتخابات مباشرة؛ فهناك أجهزة برلمانية متعددة يمكن انتخابها بصورة مباشرة، ولكنها يمكن أن تكون ممثلة لكيانات منتخبة على نحو مباشر مثل البرلمانات القومية، وحتى هذه اللحظة ربما لا تكون الانتخابات المباشرة ذات جدوى فنية أو سياسية .

وهناك وجهات نظر مختلفة عما إذا كانت الانتخابات البرلمانية العالمية ستكون مقبولة فنيًا فى المستقبل القريب أو لا ، وبينما يؤكد جوهان جالتونج Johan Galtung (2000:158) أن انتخابات المؤسسات العالمية يمكن ربطها بصورة يسيرة بالتصويت فى أنحاء الدولة مثل التصويت المحلى ، يعتقد جان أرت سكولت Jan Aart Scholte (2000:270) أننا نفتقد الوسائل الفنية لتنفيذ اقتراع عالمى ، كما يشير إلى عدة أسباب؛ من بينها أن الوعى العام بالمؤسسات العالمية غير كاف ، وكذلك غيبة السياسة العالمية المؤثرة ، وعدم وجود صيغة

متوافق عليها للتمثيل على مستوى العالم ، وتنوع الثقافات السياسية . وكل تلك الأسباب تشير إلى أن الانتخابات العالمية غير فعالة فى وقتنا هذا (ibid: 270-1) [٩].

كما أن إنشاء جهاز منتخب عالميًا لا يبدو الآن ممكنًا من الناحية السياسية ، ومن غير المحتمل أن تقبل العديد من حكومات دول الشمال بشرعية مؤسسة، يكون لكل من الصين والهند ونيجيريا والبرازيل ثقل أكبر فيها . ومن ناحية أخرى تبدو تلك الدول ذات الثقل ميالة إلى إنشاء مثل تلك المؤسسة ، وفى حال ما إذا كانت الانتخابات المقترحة لإنشاء برلمان عالمى غير خاضعة بصورة مباشرة لسيطرة الحكومات الوطنية، فسوف تكون النتيجة حتمًا أن دولاً مثل الصين ودولاً أخرى غيرها لن تشارك فى تلك الانتخابات .

الاستفتاء العالمى :

إذا كان البرلمان العالمى هو أكثر المخططات العالمية استقامة فيما يختص بأهداف الديمقراطية التمثيلية المعتمدة على حق الانتخاب عالميًا، فإن فكرة الاستفتاء العالمى هى التجسيد الملائم للديمقراطية المباشرة ، وقد ازدهرت فى الآونة الأخيرة المقترحات الخاصة بإجراء استفتاء عالمى . ومثل معظم مقترحات البرلمان العالمى، جاءت فكرة الاستفتاء من مفكرين ومن منظمات المجتمع المدنى المرتبطة ببعضها جيدًا فى الشمال الجغرافى السياسى .

ومما لا شك فيه أن التغيرات فى شبكات الاتصال قد أدت إلى خلق ظروف جديدة للتفاعل المباشر العابر للحدود القومية ، وأدى ذلك بدوره إلى ظهور فرص جديدة للمشاركة الديمقراطية المباشرة ، وأصبح تنظيم استفتاء عالمى أسهل بكثير عن ذى قبل من الناحية الفنية[١٠]. والحقيقة أن هناك استفتاءات عالمية تتم الآن عبر الإنترنت مثل استفتاء المواطن العالمى الأول [١١] ، هذا رغم صعوبة ادعاء التغطية المتوازنة عن المواطنة العالمية الممكنة .

وهناك قيود كثيرة على الدخول لشبكات الاتصال حتى وإن كانت تتسع على نحو سريع ، (UNDP 1999:57-76) . وهناك تباين كبير بين المناطق التى يعيش فيها الأغنياء والفقراء على مستوى العالم فى استخدام الإنترنت ، على الرغم من أنه من الخطأ عدم اعتبار الإنترنت ذات دلالة سياسية فى العالم الثالث ؛ وهناك مبادرات عديدة فى الجنوب لاستخدام

الإنترنت فى السياسات الديمقراطية خاصة على المستوى المحلى، وإن كان بعضها ينطوى على طموح ديمقراطى عالى مثل حركة سيبر من أجل الديمقراطية Cyber Democracy Movement ومقرها الهند [١٢] ، وغالبا ما تكون الجماعات فى الشمال والجنوب المؤيدة لمبادرات استخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء آليات للديمقراطية العالمية المباشرة ـ غالبًا ما تكون صغيرة نسبيًا ، وتجدها فى بعض الحالات عبارة عن شخص واحد وجهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به ، وبعض الشبكات مثل المجلس الدائم للديمقراطية الدولية المباشرة Continuing Congress of International Direct, Democracy له أعضاء فى دول عديدة، وإن كانت العضوية متمركزة فى الشمال السياسى الجغرافى [١٣]، وينمو العديد من الحركات الشعبية وخاصة فى الجنوب لاعتبار تلك المبادرات نخبوية وأحيانًا يرونها مضرة من حيث إنها تحرف النضال الديمقراطى بعيدًا عن قضايا ملموسة ذات صلة بالمشاركة الديمقراطية .

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار الجدوى الفنية لإجراء استفتاء عالمى، تبقى التغطية العالمية الضعيفة وإمكانية الاستخدام المخادع لشبكات الاتصال الموجودة مشكلات واضحة ، وهناك مشكلات تشبه تلك التى تواجهها مقترحات البرلمان العالمى والمذكورة سابقا ؛ وإذا كانت هناك صعوبات محتملة فى إيجاد صيغة متفق عليها عالميًا للتمثيل الديمقراطى ، فإن تحديد كيفية تنظيم الاستفتاء العالمى قد تبدو أكثر دقة ، ويمكن أن تكون تعقيدات الاتصال بين الثقافات أكثر حدة عند إجراء الاستفتاء مقارنة بانتخابات التمثيل العالمى ، فعلى سبيل المثال سيكون من الصعب صياغة سؤال على نحو يمكن فهمه بنفس الطريقة فى الثقافات المختلفة ، وتتضمن اعتبارات التداخلات الثقافية الأخرى أمورًا مثل التأكد من أن التصويت العالمى لا يتم تنظيمه فى أيام ربما لا تكون ملائمة للنشاطات السياسية بسبب قيود دينية فى بعض المناطق [١٤] .

اقترح "ريموند كوب" Raymond Kopp و"بول بورتنى" Paul Portney إجراء استفتاء على مستوى العالم عن المناخ العالمى ، لمعرفة آراء عينة إحصائية ممثلة من الأسر فى كل دولة ، ومن رأيهما أن هذا الاستفتاء يمكن أن يوفر معلومات بشأن السياسات التى ينبغى أن تكون معروفة لدى الأجيال المختلفة، إذا أرادت أى دولة ديمقراطية أن تتخذ مثلاً خطوات فعالة لخفض الانبعاثات الغازية . (Kopp and Portney, 1997) ، وبينما قد توفر هذه الطريقة بعض المعلومات بشأن " الرأى العام العالمى "، فإن مدى شرعية استخدام نتائج استطلاعات

الرأى المعتمدة على عينة إحصائية كآلية صالحة فى صنع القرار الديمقراطى يظل أمرًا مثيرًا للجدل. وتوجد بالفعل في بعض القضايا آليات مماثلة ذات وضع شبه رسمى، مثل مقياس الرأى العام الأوروبى Euro barometer الذى تأسس في أوروبا فى عام ١٩٧٣ ، وكذلك المقياس اللاتينى Latino barometer الذى تأسس في الجزء الجنوبى من أمريكا اللاتينية فى ١٩٨٨ ، وتوسع بعد ذلك ليشمل ١٧ دولة من القارة (١٥) .

وتعتمد أفكار البرلمان العالمى والاستفتاء العالمى نسبيًا وبصفة عامة على تناظر محلى، حيث يعنى هذا من جانب أنهما يقدمان أمثلة يمكن فهمها بسهولة عن كيفية تطبيق مبادئ الديمقراطية على الحكم العالمى، وبذلك يساعدان فى إطلاق الخيال الديمقراطى من حدوده التقليدية المتمركزة داخل إطار الدولة، وإذا تم تنفيذ ذلك بشكل صحيح فسوف يشكل البرلمان والاستفتاء قناتين مهمتين للتداول الديمقراطى، وعلى جانب آخر ، فإن المقترحات بإنشاء البرلمان وإجراء الاستفتاء تغفل عن مشكلات بناء ودعم المجتمع الآمن . ويبدو أن الظروف السياسية لتأسيس مجتمع آمن مدمج ـ مثل فيدرالية عالمية ـ غير متوفرة الآن ولن تتوفر فى المستقبل القريب، كما أن العديد من مقترحات إنشاء برلمان عالمى يعتمد على وجود أوجه شبه محلية، هى مقترحات تتناقض مع متطلبات التعددية الحقيقية .

وهناك فكرة واحدة لاختبار تفعيل هذه المبادئ ووضع قضية الديمقراطية العالمية على الأجندة السياسية فى معظم أنحاء الكوكب، وهى تنظيم استفتاء على فكرة إنشاء برلمان عالمى أو على المواصفات المختلفة لهذه الفكرة، ولكى يكون تنفيذ ذلك فعالاً ، من منظور التكلفة، وحتى يسهل تقبل الأمر، لابد من أن يعتمد الاستفتاء على عينة ممثلة للناخبين من مختلف الدول . وهذه بمثابة خطوة صغيرة نحو فكرة أكثر تماسكًا لإنشاء برلمان عالمى، يمكن تطويرها بعد ذلك فى اتجاهات أكثر إبداعًا .

هوامش الفصل الثامن

[١] يجب أن نتذكر أنه، في نموذج هيلد، تشمل الأهداف قصيرة الأجل إنشاء غرفة ثانية للأمم المتحدة، والهدف طويل الأجل الملائم هو "البرلمان العالمي". انظر أيضًا هيلد (1998:25-6).

[٢] طالع <www.Worldfederalist.org> .

[٣] تم الإدلاء بآراء مماثلة من خلال مثال " التحالف من أجل حكم عالمي ديمقراطي " طالع : <http://www.cdwg.org/home.htm> ، وبالنسبة لاقتراح إنشاء برلمان عالمي الذى لا يتضمن حكومة عالمية طالع

Comite d'action pour un parlement Mondial at

<http://www.parlementmondial.com/en/publication.l.htm≠part1>.

[٤] قدم كل من "بيلو" و"وال" رأيهما بالنسبة لهذه القضية، في مؤتمر المنتدى الاجتماعي العالمي الذى عقد في بورتو أليجرى في ٤ أبريل / نيسان ٢٠٠٢ . طالع (Teivainen, 2003a) .

[٥] فكرة مجتمع عالمي آمن تم وضعها نظريًا وتطويرها في Patomaki, 2002a: ch:8 .

[٦] يقول (Nye 2002) في إحدى مطبوعات المنتدى الاقتصادى العالمي إن "النظر إلى العالم باعتباره هيئة عالمية واحدة تتضمن وجود مجتمع سياسي تكون خلاله أصوات مواطني نحو مئتي دولة أقل من عدد أصوات الناخبين في الصين والهند، حيث يوجد نحو مليار ناخب في كل منهما ، (مثل هذا العالم سيكون بمثابة كابوس للعديد من منظمات المجتمع المدني المحتجة والساعية لدعم معايير العمل والمعايير البيئية الدولية تمامًا بالإضافة إلى الديمقراطية) .

[٧] للمزيد عن محاور العلاقة بين الذات ـ الآخر Self-Other انظر : Todorov 1984 .

[٨] حسب Monbiot (2001) يعني الدعم أو الإعانة أن يسعى البرلمان العالمي لعمل ما تحاول أن تقوم به المؤسسات العالمية القائمة دون نجاح: حل النزاعات ومكافحة الفقر العالمي والدفاع عن الشعوب وحمايتها من الاضطهاد وحماية الموارد العالمية .

[٩] للاطلاع على مثال للمقترحات بإنشاء أحزاب عالمية جديدة، انظر : Wagar 1996 .

[١٠] طالع تعليقات IBM Chairman و CEO Lou Gerstner على الموقع:

<http://europe.cnn.com/TECH/computing/9906/17/vote.1dg/> وانظر كذلك

Held 1995:273.

[١١] تم تنظيمه من قبل هيئة الخدمات العالمية، ويتضمن الاستفتاء بطاقة اقتراع تكتب بياناتها من خلال موقع < http://www.worldservice.org/wref.html >.

[١٢] تهدف هذه المبادرة إلى "تطوير نموذج مقبول لـ Cyber Democracy يعتمد على مبدأ Rule of the Netizens, by the Netizens and for the Netizens، طالع موقع .

<http://www.naavi.org/cl_editorial/edit_07aug_01_1_html>.

[١٣] إحدى المجموعات النشطة في هذه الشبكة هي Tele-democracy Action News + Network (TAN+N) ، وهي حركة ديمقراطية عالية إلكترونية في قسم العلوم السياسية بجامعة أوبورن Auburn في ألاباما طالع : <www.auburn. edu/tann> .

[١٤] هذا الاقتراح بشأن صناديق الاقتراع العالمية أطلقته الحملة العالمية للديمقراطية ، ويجب أن ينفذ شهريًا في أيام الجمعة والسبت والأحد الأولى من كل شهر ، حتى يتسنى مشاركة المنتمين لكل الأديان . طالع

<http://www.ipetitions.com/worldpolls/ info.html>.

[١٥] طالع على التوالي كلا الموقعين

<http://www.latinobarometro.org/inisobrepro.html>

و :

<http://europa.eu.int/comm./public_opinion/standard_en_htm>

الفصل التاسع

آلية تحكيم الدَّين

يمثل الدَّين الأجنبي أحد المعوقات الأساسية على طريق حشد الإرادة الديمقراطية فى معظم أنحاء العالم، وبخاصة خارج مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، كما تنبع سيطرة مؤسسات بريتون وودز ووكالات تحديد مراكز العملاء على السياسات الاقتصادية لعدد كبير من الدول، من الاعتماد على الدَّين ، هذه القوة المسيطرة على الدول تعنى أن هناك مساحة صغيرة لهذه الدول تتحرك فيها لتقرير مصيرها الديمقراطي بنفسها من حيث السياسات الاقتصادية على الأقل، وقد أدى كل من الاعتماد على الدَّين ، وكذلك السياسات الاقتصادية المفروضة والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك، إلى وجود صراعات داخل هذه الدول تصل أحيانًا إلى العنف، ويصبح من الصعوبة بمكان وجود سياسات ديمقراطية فى ظل الصراعات العنيفة، وعلاوة على ذلك فإن الاعتماد على الدَّين له دائمًا تداعيات على السياسات العالمية فى بعض المنظمات الأخرى مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية .

إحدى الآليات المرتبطة بالدين، التى تضع قيودًا على الديمقراطية، هى عزل مسألة صنع السياسة الاقتصادية بوصفها مجالاً للمعرفة لا يتم فى إطاره تفعيل مبدأ المحاسبة الديمقراطية الليبرالية من خلال الدور الرقابى للبرلمانات، كما تشكل المشروطية المرتبطة بالدَّين الأجنبى إحدى الآليات الرئيسية، التى تستطيع من خلالها المؤسسات المالية العابرة للحدود القومية وحكومات الدول الغنية التأثير على السياسات فى الدول الفقيرة المدينة . وفى بعض المنتديات متعددة الأطراف، التى تبدو من حيث المبدأ منفتحة نسبيًا على صنع قرارات تتسم بالعدالة بين الدول مثل منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تعنى هذه المشروطية أن الخيارات الحقيقية أمام الدول الفقيرة محدودة للغاية ؛ إذ من حق كل الدول رسميًا أن تكون لها أصوات متساوية، ولكن تحت ضغط الدائنين والأسواق المالية فإن تصويت الدول الفقيرة لا يتم بشكل ديمقراطي من خلال الأشخاص الذين يمثلون هذه الدول رسميًا .

مشكلة الديون الحالية

بلغ إجمالى ديون بعض دول الجنوب فى سنة ١٩٨٠ طبقًا لأحد التقديرات حوالى ٥٦٨ مليار دولار أمريكى ، وتضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال الـ ١٧ عامًا التالية، بحيث وصل إلى ٢٠٠٠ مليار دولار أمريكى ، وفى نفس هذه الفترة الزمنية حولت دول جنوبية ٢٩٠٠ مليار دولار إلى (الدائنين) الشمال على شكل فوائد ورؤوس أموال (Kairos 2002) ، وعلى الرغم من أن هذه الاحصائيات تم تقييمها بشكل يتسم بالقسوة، ورغم تنوعها طبقًا للاعتماد على أسلوب قياسها والشخص الذى يقوم بتوفير الإحصاءات، فإن الهدف الأساسى يبقى ثابتًا فى جميع الحسابات، وحتى إذا كرست دول جنوبية مدينة جزءًا كبيرًا من مواردها الضئيلة لخدمة الديون، فإن الحجم الإجمالى للدَّين سوف يستمر فى التصاعد .

وبصرف النظر عن التقييمات الحسابية والسياسية لمتضمنات قيام الدول المدينة بدفع ديونها ، فهناك من دروس التاريخ ما يدعم فكرة أنه فى الأزمات الخطيرة، يصبح الكثير من الديون غير مستحق الدفع، ومثال ذلك أن كل أزمات الدَّين الرئيسية فى أمريكا اللاتينية من عام ١٨٢٠ إلى ١٩٣٠ كانت نتيجتها تعميم فكرة التخلف عن دفع الدَّين . (انظر Teivainen 1999)، وكذلك فى اتحادات مثل الولايات المتحدة الأمريكية كان من المألوف فى القرنين التاسع عشر والعشرين للولايات أن تكون عاجزة عن الوفاء بالدَّين .

ومن الواضح الآن أن جزءًا كبيرًا من الديون الحالية لن يدفع أبدًا، ومع ذلك فهناك أسباب عديدة تسهم فى عدم القيام بخطوة مؤثرة لخفض الدَّين المتزايد، وهناك حوافز مالية للبنوك أو الدول الدائنة لتستمر فى إقراضها كما لو كانت تعتقد أن الديون ستسدد يومًا ما، إلا أن تلقى الأموال على هيئة الفائدة أو رأس المال ليس الفائدة الوحيدة التى تعود على الدائنين؛ فهناك أيضًا هيمنة سياسية على الدول المدينة، ومن هنا فإن قرارًا مؤثرًا على أزمة الدَّين يمكن النظر إليه باعتباره يتعارض مع المصالح القوية داخل المؤسسات الدائنة، ولا عجب فى أن ويليام ريار William Ryrie فى البنك الدولى مثلاً يؤكد فى التسعينيات من القرن الماضى أن أزمة دين الثمانينيات بدت فى بدايتها سيئة ثم ظهر العكس فيما بعد، وهو ما يعنى أنه على الرغم من أنها سببت معاناة إنسانية فقد أجبرت الدول المدينة على القبول بسياسات اقتصادية رشيدة

(See. e.g. Beans 1999) ، وكانت هذه السياسات الاقتصادية الرشيدة فى صالح المؤسسات المالية والشركات التى يتمركز معظمها فى الدول الدائنة .

وعندما أصبحت أزمة ديون العالم الثالث مشكلة رأى عام عالمى فى عام ١٩٨٢ ، بدأت المؤسسات الدائنة فى فرض حلول أقوى من ذى قبل، حلول تفترض أن الدول المدينة كانت تتحمل مسئولية الأزمة الرئيسية على الأقل ، وعليها بالتالى أن تتحمل وحدها التكاليف الأساسية لأى حل، كما أشار بعض الاقتصاديين والنشطاء فى الجنوب إلى أن الحلول يجب أن تبدأ من افتراض المسئولية المشتركة بدلاً من ذلك (e.g. Ugartech 1986. Kisic 1987) . وكان من بين ما أثاروه فى نقاشهم لدعم رأيهم، أن الدائنين فى الكثير من الحالات كانوا يستخدمون طرقًا غير مشروعة لتقديم ما يبدو أموالاً سهلة للحكومات فى دول الجنوب التى غالبًا ما كانت تحكمها ديكتاتوريات عسكرية، وربما كانت تلك الأموال تستخدم فى شراء الأسلحة أو لخدمة استهلاك النخبة ، وربما كان يتم تحويلها لحسابات فى بنوك سويسرا، ولذا كان من المقنع أن يقال إن صاحب الدَّين عليه أن يتحمل المسئولية الأكبر عندما يقرض أموالا وهو يعلم أن هذا المال لا يستهدف استثمارات إنتاجية ، وإنما يذهب لشراء السلاح وحسابات بنكية خاصة بزعماء فاسدين، وعليه فإن الدول المدينة ينبغى ألا تكون المتهم الوحيد .

علاوة على ذلك فإنه فى ظروف عدم اليقين، فإن عائد الاستثمارات الإنتاجية نفسه يكون غير مؤكد . كما أن التغيرات المفاجئة فى ظروف السوق أو معدلات الفائدة من الممكن بسهولة أن تكون سببا فى عدم تحقيق ربحية للاستثمار وتسبب عجزًا عن سداد الديون فى آخر الأمر، وعلى المدى الأبعد، فإن التغيرات الملحة مثل الميل إلى تقليل شروط التجارة فى كل من المواد الخام والبضائع غير المعالجة نسبيًا يكون له آثار مماثلة حتى إذا لم تكن واضحة، وهناك مبدأ مهم فى هذه الدول وهو أنه فى حال العجز عن الدفع بسبب مثل هذه الظروف الطارئة، فإن كلاً من الدائن والمدين يجب أن يتحمل بعض المسئولية المالية (انظر : Raffer 2001)، كما لا بد أن يتحمل مسئولية أكبر نسبيا ، إذا أقرض أموالاً وهو يعلم أن هذه القروض ليست موجهة حقيقة لأى استثمارات إنتاجية وإنما للإنفاق العسكرى أو لحسابات خاصة بزعماء فاسدين فى الدول الأجنبية وما شابه ذلك [1]، وعندما يتعثر تسديد الدَّين تبدأ تلقائيًا آلية تراكم الدَّين المحلى فى العمل .

ويوضح الجدول ٩ ـ ١ هذه الآلية ، وفي هذا النموذج الواضح لا يوجد تضخم أو استهلاك للدين (تخصيص مبالغ مالية دورية لتسديد الدَّين) . يبلغ إجمالي الدَّين ١٠٠٠ دولار أمريكي في بداية السنة الأولى ومعدل الفائدة ثابت عند ٥٪ ، في السنة الأولى تكون خدمة الدَّين المستحق هي ٢٥ دولارًا أمريكيًا زيادة عن خدمة الدَّين المدفوعة بالفعل، ويتم إضافة هذه المتأخرات للدين؛ ولذلك في بداية السنة الثانية زاد حجم الدَّين إلى ١,٠٢٥ دولارًا أمريكيًا، وبما أن المدين مفلس ولا توجد لديه سيولة نقدية فإن المشكلة لا تختفي، وتأتي المحصلة طويلة الأمد من حساب تراكم فائدة بسيطة جدًا على فائدة أخرى، وعلى الرغم من أن المدين يدفع كل عام أكثر من العام السابق فإن تراكم الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الدَّين، وفي نهاية السنة العاشرة يصبح حجم الدَّين ١,٢٧٩ دولارًا (١,٢٤٧ + ٣٢)، وتتراكم الديون في دفاتر حسابات الدائنين مع زيادة حصة الديون التي لا يمكن دفعها، وهي ديون لا يتم استغلالها في أي غرض غير خدمة الدَّين الوهمي (وهمي لأن المدين مفلس دائمًا) .

ويوضح جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz (2002b) أن هناك حوافز للعديد من المشاركين في السوق لكي يؤخروا الحل، فمن رأيه أن "وجود مثل هذه الحوافز السلبية هو الذي يبرر سبب سماح قانون الإفلاس في الولايات المتحدة بتحفظ القضاة المتخصصين في إجبار الدائنين المتمردين على القبول بقرار تكون بموجبه المنفعة أعم . ولماذا لا يتم تطبيق المبادئ التي تحظى بقبول داخل دول مثل الولايات المتحدة على المستوى الدولي؟، السبب الوحيد في استمرار هذا الموقف (وكذلك مشروطية مؤسسات بريتون وودز)، هو عدم تطبيق أحكام القانون على العلاقات المالية الدولية ؛ وبالتالي يكون الدائنون قادرين على إملاء تفسيراتهم للموقف / بل على وضع شروط خدمة الدَّين حتى في حال الإفلاس الواقعي . ويرى كونيبيرت رافر Kunibert Raffer أنه لا يوجد نظام شرعي "متحضر" يسمح لطرف واحد فقط في عملية قضائية بالمشاركة في قرار مثل ذلك (Raffer 2001; International Press Service 2002) ، وفي مفاوضات الدَّين الدولي يكون الدائن بمثابة المدعي والقاضي والمحكم في ذات الوقت .

جدول ٩ (١) : تطور ديون الظل (بالدولار الأمريكي) .

السنة	أصـــل الدَّين	خدمة الدَّين المستحقة	خدمة الدَّين المدفوعة	الدَّين الجديد
السنة الأولى	١٠٠٠	٥٠	٢٥	٢٥
السنة الثانية	١٠٢٥	٥١,٢٥	٢٦,٢٥	٢٥
السنة الثالثة	١٠٥٠	٥٢,٥	٢٦,٥	٢٦
السنة الرابعة	١٠٧٦	٥٣,٨	٢٧,٨	٢٦
السنة الخامسة	١١٠٢	٥٥,١	٢٨,١	٢٧
السنة السادسة	١١٢٩	٥٦,٤٥	٢٨,٤٥	٢٨
السنة السابعة	١١٥٧	٥٧,٨٥	٢٨,٨٥	٢٩
السنة الثامنة	١١٨٦	٥٩,٣	٢٩,٣	٣٠
السنة التاسعة	١٢١٦	٦٠,٨	٢٩,٨	٣١
السنة العاشرة	١٢٤٧	٦٢,٣٥	٣٠,٣٥	٣٢

المصدر : Raffer 2001:17

اقتراحات لحل أزمة الدَّين

تضمنت مطالب حكومات دول الجنوب المدينة وحملات وحركات المجتمع المدنى بسبب الدَّين، كلاً من القضايا الإجرائية (كيفية إعادة التفاوض بشأن الدَّين وإقرار الإفلاس والتحكيم بشأنه) ومضمون النتائج المفضلة (كيفية خفض الدَّين أو إلغائه وجدولة المدفوعات)؛ وكلها قضايا معقدة ومرتبطة ببعضها بعضًا، ويبدو أن الإجراء القانونى العادل فى معظم الحالات

يعنى إجراء تخفيضات جوهرية على الديون تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من أصل الدَّين المحلى، وربما تصل فى بعض الأحيان إلى ١٠٠٪ ؛ وفى حال عدم وجود إجراءات عادلة وملائمة، يسود التعامل بالمعايير المزدوجة كما يشير Jabilee 2000 ، وهناك حالات سابقة تم فيها تخفيف أعباء الدَّين عن المدينين، ويضرب المثل على المعايير المزدوجة بحالة ألمانيا عندما كانت فى موقف إفلاس حقيقى عام ١٩٥٣ ، وتم حساب طريقة تحمل عبء الدَّين الألمانى فى ١٩٥٣، ولصالحها . وتناقض ذلك مع الطريقة التى يتم التعامل بها مع دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية واضح للعيان، وبينما تتراوح نسبة خدمة الدَّين لحصيلة التصدير فى كثير من الدول الفقيرة بين ١٥٪ إلى ٢٥٪ ، وهى نسبة مدعمة من قبل المؤسسات التى يقودها الدائنون، نجد أن نسبة خدمة الدَّين لحصيلة التصدير فى ألمانيا كانت أقل من ٤٪ (Raffer 2001:14-15,35-6;Tegucigalpa Declaration 1999) ، كما كان مسموحًا لألمانيا كذلك بأن تتمتع بفائض تجارى كبير يفوق خدمة ديونها . وهناك سابقة أخرى تؤكد القضايا الإجرائية وهى حالة إندونيسيا، ففى عام ١٩٦٩ وافقت حكومة سوهارتو Suhatwo مع دائنيها على أن يكون المحامى الألمانى هيرمان جيه أبس .Herman J.Abs هو المحكم فى مفاوضات ديونها الأجنبية، وحصل نظام سوهارتو على تخفيض فى الديون يشبه إلى حد كبير حالة الدَّين الألمانى (Raffer 2001:37)، وفى الحالتين (ألمانيا فى ١٩٥٣ وإندونيسيا فى ١٩٦٩) انخفضت قيمة الديون تقريبا إلى النصف ، ولم تُفْرَض على الدولتين أية شروط لإعادة الهيكلة، وقد تحققت المعجزة الاقتصادية الألمانية بعد خفض ديونها،كما بدأت إندونيسيا فى النمو السريع بعد عام ١٩٦٩ (كانت واحدة من الدول التى أطلق عليها اسم النمور الآسيوية فى وقت الأزمة المالية فى عامى ١٩٩٧ - ١٩٩٨) .

وتهدف بعض المجموعات والحركات المدنية إلى إيجاد آلية للتحكيم ترتكز على اعتبارات سياسية وأخلاقية؛ وتتشابه بعض هذه المقترحات مع مقترحات إنشاء لجنة تقصى حقائق عالية غير قضائية[٢] . كما أن هناك حركات وحملات تطالب بإسقاط الديون الأجنبية عن الدول الفقيرة بالكامل بدعوى أنها غير شرعية، وهى تحركات نشطة، مثل تحالف "جوبيلى - الجنوب Jubilee South" الذى تشكل فى نوفمبر / تشرين الثانى من عام ١٩٩٩ فى جوهانسبرج ردًا على ما كان يعتبر مساومات وحلولاً وسطاً من قبل حملة "جوبيلى - ٢٠٠٠" فى بريطانيا .

وينحو نشطاء تحالف "جوبيلى ـ الجنوب" إلى اعتبار مقترحات آليات التحكيم القانونية مضرة، فمن رأيهم أنه بمقتضى الظروف السياسية فإن الكثير من هذه الآليات المقترحة لتحكيم الدَّين يجعل كثيرًا من القضايا المهمة خارج السيطرة السيادية للدول المدينة [٣]، وبدلاً من التفاوض بشأن حجم الدَّين الذى سيتم تخفيضه، يقترح هؤلاء النشطاء تحديد الأموال التى يجب أن تدفعها الدول والمؤسسات الدائنة لإصلاح ما سببوه من مآسٍ للدول المدينة، ويبدو هذا الموقف متناقضًا مع آليات الإفلاس التى تنفذ مثلاً عن طريق المحاكم، لدرجة أن هذه الآليات تتضمن إمكانية أن يقوم الدائنون بالتفاوض ليدفعوا جزءًا من ديونهم ، وفى بعض المقترحات بإسقاط الديون بالكامل؛ فليس من الواضح كيف ستكون قواعد الديون فى المستقبل، أو تحت أى شروط سيتم رد الديون، أو من سيقرض الأموال فى نظام يكون فيه رد الدَّين غير ملزم أخلاقيًا أو قانونيًا . وتطالب بعض الحركات مثل "كايروز" Kairos بوجود محكمة دولية للتحكيم وتحديد الحجم الفعلى لديون دول الجنوب لدى دول الشمال (Kairos 2002) .

أصبح الطلب على وجود آلية تحكيم قانونية ترتكز على قوانين ملزمة أمرًا ملحًا بسبب العدد المتزايد للمجموعات المناصرة لقضية الديون؛ ويتم تبرير ذلك بلغة الحاجة إلى ترسيخ حكم القانون فى العلاقات المالية الدولية أو بلغة الديمقراطية العالمية . وقد أثارت حملة "جوبيلى ـ ٢٠٠٠" الجدل حول ضرورة وجود محكمة إفلاس دولية تحدد – فى حالات خاصة – ما إذا كانت الدولة المدينة مفلسة أم لا، وإذا اتضح ذلك يتم تحديد الإجراءات التى يجب اتخاذها مع الدائنين، وفى إطار تلك الاقتراحات كان يشار فى أغلب الأحيان إلى نموذج قانون الإفلاس الذى تطبقه الولايات المتحدة [٤] .

إن إنشاء آلية تحكيم ملزمة وقانونية للدين ربما يكون الطريقة الأكثر معقولية الآن من الناحية السياسية والممكن تطبيقها فى المستقبل، وقد ظهرت مقترحات محددة لإنشاء آلية جديدة لتخفيف أعباء الدَّين منذ الثمانينيات من القرن الماضى، فقد كان من بين من أشاروا إلى إمكانية تطبيق الإجراءات المستوحاة من القانون الأمريكى فى مفاوضات الدَّين العالمى لورانس كلاين Lawrence Klein الفائز بجائزة نوبل ومنظمة الإنكتاد، وتعتبر هذه الاقتراحات قانون الإفلاس الأمريكى (فصل ١١ من مادة إصلاح الإفلاس لعام ١٩٧٨) نموذجًا يمكن تطبيقه عند تصميم آلية قانونية دولية (Raffer 1993). ويشير رافر Raffer وآخرون إلى أنه حتى لو

كان قانون الإفلاس مفيدًا عند إعادة تنظيم ديون شركات الأعمال فإنه سيكون أقل ملاءمة لديون الدول المهيمنة (Raffer. 1993,2001) . ويقدم قانون الإفلاس الأمريكى للمقترضين من أمثال الولايات والبلديات ـ الفصل التاسع ـ نموذجًا جيدًا لمفاوضات الدَّين الدولى(*).

وتشمل مميزات نموذج الفصل التاسع ـ والتى تشير فى أحيان كثيرة إلى الحركات المناصرة لقضية الديون ـ عدم إجبار حكومات الدول المدينة على التوقف عن توفير الخدمات الأساسية مقابل دفع الدَّين . وطبقًا للبند ٩٠٤ من الفصل التاسع فإنه لا يجوز للطرف المدين أو المحكمة التدخل فى اختيار الدولة لنوعية الخدمات التى توفرها لمواطنيها، كما ينص الفصل التاسع على أن الهيئات العامة للدولة ينبغى ألا تزيد الضرائب بما يقلل من مستوى معيشة مواطنيها (هيئة الصحافة الدولية ٢٠٠٢)، ومن الواضح أن هذه المبادئ كلها تتعارض مع "مشروطية" مؤسسات بريتون وودز؛ كما أن هذه المؤسسات باعتبارها دائنة عليها أن تتحمل مسئولية عدم فعالية قروضها وبصفة خاصة قروض إعادة الهيكلة وسياساتها وما يترتب عليها .

من الناحية الديمقراطية، نجد بعض المزايا الأخرى فى الفصل التاسع الذى يوفر آلية أكثر شفافية، حيث يعطى لمواطنى الوحدة السياسية الحق القانونى للاشتراك فى عملية التحكيم. إن إنشاء آلية تحكيم مستقلة يمكن أن يجعل المفاوضات على الدَّين أقل تحيزًا ويسمح بتأسيس قاعدة قانونية لها، كما أن الاقتراح بتدويل الفصل التاسع من ميثاق القانون الأمريكى يتناول الهيمنة على السياسات العالمية دون تعمق، بينما يشير فى الوقت نفسه إلى المعايير المزدوجة للممارسات الحالية بكل قوة، ثم يتلاعب بفكرة أن الولايات المتحدة ينبغى أن تكون نموذجًا للآخرين . ومع ذلك فإن الجانب الثانى من اقتراح رافر Raffer ليس هو الجوهر فيما يتعلق بهذا الأمر، إذ إنه يقدم حجته فقط من خلال التناظر بهدف وضع قواعد ومبادئ نزيهة لتحكيم الدين، والحقيقة أن معظم الاقتراحات المثيرة متشابهة حتى وإن كانت لا تشير أحيانًا إلى ميثاق قانون الولايات المتحدة، أو لا تضع معايير وإجراءات عادلة.

ويقترح إطار عمل جوبيلى Jubilee ـ على سبيل المثال ـ إنشاء محكمة مؤقتة مكونة من ثلاثة أعضاء ولا يستلزم ذلك معاهدة دولية لكى يتم ، بل سيقوم كل طرف باختيار عضو من أعضاء المحكمة ثم يقوم الطرفان معًا باختيار العضو الثالث الذى يرأس المحكمة (Pettifor 2002)، وتستمر عملية التحكيم ـ كما فى حالة المحكمة ـ فى سلسلة من المراحل المحددة،

وفى جلسة الاستماع يقدم كل طرف دليله، حيث تكون لديه الفرصة لعرض قضيته، وبناء على الأدلة ومناقشة كلا الطرفين وتطبيق القوانين والمبادئ يحسم المحكمون الخلاف. (على سبيل المثال ما إذا كان الدَّين قانونيًا ومكتوبًا بموجب عقد سليم (Afrodad 2002a) .

يقول أفروداد Afrodad (2002 a; 2002 b) إن الدول المدينة تمثل أمام محكمة التحكيم لعدم تسديد قروض غير مستحقة أو غير شرعية أو مريبة، وتستمع المحكمة فى هذه الحالة لدفوع (مدعومة بالإحصائيات وغيرها من الأدلة) من كلا الطرفين، المدين والدائن؛ وتحدد حالات عدم الدفع من جانب الحكومات المدينة أو الأشخاص ذوى الصلة بالقضية أو ممثلى المجتمع المدنى، وهكذا يقوم كل من الدائنين والمدينين بتعيين أشخاص مؤهلين للدفاع عن قضاياهم، ويكون على المحكمين اتخاذ قرار فى حال فشل الدائنين والمدينين فى الوصول إلى اتفاق أو إذا استطاعت منظمات المجتمع المدنى إثبات أن أى اتفاق بين الدائن والمدين يمثل عبئًا على الطرف الفقير .

وبينما تعتبر هيئات المحلفين فى هذه الاقتراحات المقدمة من دول الجنوب مؤقتة، تدعو بعض الاقتراحات الخاصة بوجود محكمة تحكيم أو محكمة إفلاس إلى إنشاء هيئات دائمة ؛ ويرى أحد الاقتراحات أن تفوض محكمة العدل الدولية بإدارة إجراءات الإفلاس وفى هذه الحالة ستكون فى حاجة إلى غرفة جديدة يطلق عليها محكمة الإفلاس الدولية أو المحكمة الدولية لتحكيم الدين وهناك فى انحاء العالم العديد من أنظمة التحكيم الخاصة بتسوية النزاعات[٦].

النبذة الثانية عشرة

أزمة دَين الأرجنتين

خلال العقود الأولى من القرن العشرين كانت الأرجنتين تعد واحدة من أغنى دول العالم . كانت تبيع اللحم والدقيق فى الأسواق العالمية، كما كان أسلوب حياة النخبة البرجوازية فى بيونس أيرس يعبر عن اعتقاد راسخ باستمرار هذه الحياة الجيدة، ومع استراتيجية السياسة الاقتصادية التى تعتمد على التصنيع من خلال استيراد البدائل، ظهرت طبقة عاملة ونقابات واتحادات عمالية قوية .

بنهاية القرن كان معظم الثروة قد تبدد، ومثل الكثير من الدول فى المنطقة وفى نفس الفترة كانت الحكومة العسكرية فى الفترة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٣ تعتمد إلى حد كبير على

القروض الأجنبية. قدمت بنوك أمريكا الشمالية عقود قروض سخية لدول أمريكا اللاتينية بشروط قليلة غير واضحة وفائدة أقل ، وثبت أن الديون ذات معدلات الفائدة العائمة أكثر صعوبة في سدادها عندما قررت الولايات المتحدة في نهاية السبعينيات رفع معدلات الفائدة .

وفي الربع الأخير من القرن الماضي تعاظم الدَّين الأجنبي للأرجنتين من ٨ إلى ١٦٠ مليار دولار أمريكي، وخلال هذه الفترة نفسها دفعت الأرجنتين حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي لخدمة الدَّين، كما خرج بسرعة جزء كبير من أموال القرض التي كانت قد دخلت البلاد، عبر قنوات سرية إما عن طريق بنوك أو سياسيين فاسدين .

وبصرف النظر عن سلسلة الديون المتصاعدة، غرقت الأرجنتين في دوامة التضخم المتصاعدة أيضًا، ففي عام ١٩٨٩ فاز كارلوس منعم Carlos Monem بسباق الرئاسة بعد حملة دعا فيها إلى برنامج سياسي ـ اقتصادي ابتداعي منشق عن المنهج الذي يفرضه صندوق النقد الدولي ـ إلا أنه عندما تم انتخابه قرر تنفيذ أحد برامج الخصخصة الأكثر تطرفا في القارة، وفي الوقت نفسه كان كل من كارلوس أندريز بيريز Carbs Andres Pèrez في فنزويلا وألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori في بيرو يمران بتغيير مشابه من كونهما مرشحين معارضين لليبرالية (الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي) إلى تابعين مخلصين لليبرالية الجديدة، وفي الحالتين كان لصندوق النقد الدولي دور رئيسي في هذا التحول .

كانت إحدى الآليات الرئيسية لحكومة "منعم" في محاربة زيادة معدل التضخم وإقناع المستثمرين بأن هذا التضخم لن يعود مرة أخرى، هي جعل قيمة البيزو (العملة المحلية للأرجنتين) مساوية قانونيًا لقيمة الدولار الأمريكي، ومن خلال برنامج مثير لخصخصة مؤسسات الدولة أصبحت الحكومة قادرة على الحصول على تدفق مالي ساعدها في خدمة ديونها الأجنبية، وكان أحد أدوار الخصخصة هو جعل الحكومة تتحمل مسئوليتها من ديون المؤسسات، ومع ذلك كان يبدو أن البرنامج الاقتصادي يسير على ما يرام، كما تدل بعض المؤشرات الرئيسية.

كان للبرنامج مشكلات متعددة؛ ولأن المستثمرين الأجانب قاموا بشراء عدد كبير من البنوك الأرجنتينية، كان من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تحصل على قروض، مما ضيق الفرص أمامهم وأسهم في هبوط معدلات النمو الاقتصادي . وبعد الأزمة التي تعرضت لها آسيا في أواخر التسعينيات فرض صندوق النقد الدولي برنامج تقشف على

الأرجنتين ، الأمر الذى أضاف سببًا آخر لمشكلات النمو الاقتصادى والتوظيف، ورغم أن التضخم كان لا يزال تحت السيطرة، بدأت الحكومة تفقد سيطرتها على معظم جوانب السياسة الاقتصادية .

بنهاية التسعينيات أصبح الموقف غير محتمل، حيث بدا التفاوت الاجتماعى أكثر وضوحًا وزاد هروب رأس المال، وكان هناك نقد مستمر لسعر الصرف والتحويل بين البيزو والدولار، وبما أن ديون معظم العائلات والشركات كانت بالدولار كانت الحكومة مترددة فى تخفيض قيمة البيزو؛ وفى ديسمبر /كانون الأول ٢٠٠١ كان فرناندو دى لارو Fernando de la Rúa، الذى جاء بعد كارلوس، مجبرًا على الاستقالة نتيجة للتعبئة الاجتماعية واسعة النطاق . وفى ذات الوقت بات من الواضح أن الأرجنتين لن تكون قادرة على الاستمرار فى خدمة دَينها الأجنبى.

القرار الرسمى بتأجيل دفع الديون المستحقة أغضب كلاً من الدائنين والمستثمرين ومؤسسات تقييم المخاطر، وفى يناير/ كانون الثانى ٢٠٠٣ وَقَّعت الأرجنتين اتفاقية مع صندوق النقد الدولى، تهدف على الأقل إلى استعادة بعض الثقة المفقودة، ولكى تتوصل إلى تلك الاتفاقية قامت بخفض الإنفاق العام بما زاد من صعوبة حصول الفقراء على الخدمات الصحية والتعليمية، ولكى تزيد من قدرتها على خدمة الدَّين وافقت الحكومة أيضًا على زيادة الضرائب .

يبدو أنه لا يوجد حل سهل لأزمة الأرجنتين، وأحد أسباب ذلك هو أن الحلول لا تعتمد على الأرجنتين وحدها، فبدون أى تغيرات حقيقية فى آليات الدَّين الأجنبى العالمية أو العابرة للحدود القومية، لا يبدو مستقبل الأرجنتين أو أى من الدول المدينة الأخرى مبشرًا. ولذلك، فإن نشاط منظمات المجتمع المدنى فى الأرجنتين لعدة أعوام فى إطار الحركات العالمية المرتبطة بالدَّين لا يمكن أن يكون مستغربًا؛ كما أن العديد من النشطاء هناك يؤيدون اتخاذ موقف راديكالى فى هذا الشأن يتم بموجبه إعلان كل الديون الأجنبية على الدول الفقيرة غير قانونية، ومن ثم يتم إلغاؤها، وهناك آخرون أكثر استعدادًا للمشاركة فى حملات تهدف إلى وضع آليات لتحكيم الدَّين . ولا ينبغى أن نفاجأ بأن المواقف الأكثر تطرفًا ستلقى تأييدًا متزايدًا إذا لم يتم تطبيق آلية مرضية لتحكيم الدَّين .

هناك مؤسسات مماثلة تتناول مشكلات أخرى مثل المركز الدولى لتسوية نزاعات الاستثمار - ICSID - والمحكمة الدائمة للتحكيم، وأحد الاحتمالات هو إنشاء محكمة تحكيم دولية من خلال تعديل نموذج المركز الدولى لتسوية نزاعات الاستثمار (٧)، كما يمكن استخدام المؤسسات القائمة مثل المحكمة الدائمة للتحكيم فى لاهاى، أو لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية - UNCITRAL - للتحكيم فى الدَّين (أفروداد 2002a)، يمكن كذلك إنشاء لجنة جديدة تابعة للأمم المتحدة مشابهة للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية تكون مختصة بقضايا الدَّين، ويرى كثير من المشاركين فى حركات الدَّين ضرورة إنشاء محكمة دولية للتحكيم فى الدَّين من خلال اتفاقية محددة تحت مظلة الأمم المتحدة .

فى عام ١٩٩٦ بدأ أول جهد حقيقى للمؤسسات الدائنة بخصوص خفض حجم الدَّين، ووضعت الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قضية تخفيف أعباء الدَّين داخل الإطار الشامل لعملها بهدف الحد من الفقر (٨) . وتحت ضغوط النقد اللاذع انطلقت المبادرة الثانية للدول الفقيرة المثقلة بالديون التى تعرف بـ " HIPC II " فى سنة ١٩٩٩ ، وفى واقع الأمر فإن مؤسسات بريتون وودز أقرت أخيرًا بأن خفض الدَّين ، وليس جدولته فقط ، هو أمر ضرورى.

ويعد التحرك تجاه تلبية بعض مطالب دول الجنوب خطوة إيجابية حتى وإن كانت محدودة للغاية، وتعد مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون موضع شك؛ بسبب فرض شروط سياسية اقتصادية ليبرالية أكثر صرامة، وهو ما يقلل من فرص الدول المدينة فى فرض سياسة تتمتع بالحكم الذاتى ، وعلاوة على ذلك فإن المؤسسات الدائنة ترأس البرنامج الكامل للمفاوضات داخل إطار عمل مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون .

وخلال الأعوام الأولى من القرن الحادى والعشرين زادت الجدوى السياسية لبعض آليات العجز عن الوفاء بالدَّين وكذلك إجراءات الإفلاس العالمية؛ حتى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبَّرت عن قبولها لفكرة اتفاقية بشأن قانون دولى للإفلاس . وقد تحدث بول أونيل -Paul O´Neill وزير المالية الأمريكى علنًا فى الحادى والعشرين من سبتمبر /أيلول ٢٠٠١ عن الحاجة لإنشاء محكمة للإفلاس استنادًا إلى نموذج الفصل الحادى عشر (Kairos 2002)(٩). وفى نوفمبر /تشرين الثانى من عام ٢٠٠١ أعلنت آن كروجر Anne Krueger

نائبة مدير صندوق النقد الدولى عن تأييدها الفكرة نفسها، فى كلمة لها أثناء حفل عشاء بالغت فاينانشيال تايمز فى وصفه " واحد من أكثر التغيرات راديكالية فى مجال التمويل الدولى على مدى جيل بأكمله " ، وهو ما ترجمه أيضًا آن بتفور Ann Pettifor (٢٠٠٢) بحماس شديد إلى أنه " اتفاقية إذعان " .

ومع ذلك فإن بعض دول الجنوب المدينة تبدو غير راغبة فى إعلان إفلاسها والبقاء تحت رحمة دائنيها، وبدلاً من ذلك قد تقبل بالالتزام بقواعد فى إطار آلية لتحكيم الدَّين تؤدى إلى خفضه والتحرر فى الوقت نفسه من شروطه، وهذه الآلية يمكن أن تكون مستوحاة من قانون الإفلاس الأمريكى للمقترضين بصفة عامة مثل الولايات أو المجالس البلدية (الفصل ٩) . يمكن أن توفر إطار عمل شامل يتم من خلاله تأسيس محاكم خاصة للتحكيم أو إجراء مفاوضات غير رسمية قد تؤدى إلى حلول جذرية تتضمن إلغاء الدَّين بالكامل، وأحد الجوانب المهمة ذات الصلة بالآليات الجديدة هى تجنب ظهور الدَّين بصورة جديدة، وتعد هذه خطوة مهمة فى طريق التحرر من السيطرة غير المطلوبة وغير الضرورية لمؤسسات بريتون وودز .

ولكن هل هذا ممكن سياسيًا ؟ إن أى اقتراحات لصندوق النقد الدولى لن تشمل رفع السيطرة عن السياسات الاقتصادية للدول الشمالية والجنوبية ، وبمعنى آخر فإن الصندوق سيتجه نحو فصل مقترح الإفلاس عن أى مقترحات أخرى تهدف إلى إصلاحات ديمقراطية للأسواق المالية العالمية، وكون الصندوق يلمِّح إلى إمكانية وجود آلية للإفلاس رغم ذلك، يجعل من السهل وضع القضية الإجرائية على أجندة الاجتماعات الرسمية للمنتديات المختلفة (Stigltiz 2002b) . ويبدو أن الصندوق لديه آلية مشابهة لآلية الولايات المتحدة (الفصل ١١) التى تترك الدول المدينة تحت رحمة دائنيها .

وإذا كان هناك ضغط كاف على الأقل من بعض الدول ومن المجتمع المدنى العالمى بخاصة، وإذا كان من الممكن القيام بإصلاحات فورية تؤدى إلى إنشاء مصادر بديلة لتمويل التنمية، عندئذ سيكون من الممكن ابتكار آليات بديلة لتحكيم الدَّين . وسيكون على مؤسسات بريتون وودز أن تقبل بحكم القانون فى العلاقات المالية الدولية، وكذلك بإجراءات عادلة لتحكيم الدَّين . فى مارس /آذار ٢٠٠٣ كان على آن كروجر Anne Krueger مديرة صندوق النقد الدولى أن تعترف بأن اقتراحها لم يلق تأييدًا كافيًا كما كانت تأمل، لأن كلاً من حكومة

الولايات المتحدة ورجال المال فى وول ستريت عارضوه ، وحتى إذا كان اقتراحها ينطوى على عدة أخطاء أساسية من الناحية الديمقراطية، فإنه كان مثالاً لحقيقة تقول إن ضغط المجتمع المدنى قد يؤدى أحيانًا إلى تنازلات جزئية من قبل المؤسسات العالمية الحاكمة، كما كان فى الوقت نفسه مثالاً على حدود هذه التنازلات .

هوامش الفصل التاسع

[١] البنوك التى يستخدمها الزعماء الفاسدون ربما تكون هى البنوك نفسها التى تمنح القروض فى المقام الأول، كما أن دول هؤلاء الزعماء من الممكن أن تكون أهم الدول المصدرة للسلاح فى العالم.

[٢] انظر مثلا (Jesuits for Debt Relief and Development 1999) الذى اقترح إنشاء هيئة محلّفين للتصالح فى محكمة الإفلاس الدولية المقترح إنشاؤها مستقبلاً.

[٣] اتصال شخصى مع Beverly Keene فى ٤ أبريل /نيسان من عام ٢٠٠٢ فى بيونس أيرس .

[٤] انظر : (Raffer 2001, Pettifor 2002) . و (Tegucigalpa Declaration 1999) . ورغم استخدام رافر للتناظر فى النظام القانونى الأمريكى لأسباب استراتيجية، فقد حاول أن يقنع أكثر المعارضين تعصبًا بالإصلاحات العالمية (الأمريكية)، والعنوان الساخر لمقال رافر عام ١٩٩٣ يكشف عن مناظرة محلية تتضمن عدة اقتراحات كان مفادها أن الأفضل للولايات المتحدة لابد أن يكون هو الأفضل بالنسبة للعالم .

[٥] ليس المقصود بكلمة " بلدية " الحكومة المحلية فقط، بل له معنى أوسع يمكن أن يتضمن " قسم سياسى أو وكالة عامة أو آلية حكومية " (Raffer 1993) .

[٦] يستخدم التحكيم فى الشئون العالمية لتسوية المنازعات المالية الدولية بصفة خاصة ، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات فى محاولة لوضع التزامات قانونية قوية، وتأسيس إطار عمل دولى أساسى للاعتراف باتفاقيات التحكيم وتفعيل الأحكام الصادرة عنها . وتعد اتفاقية جنيف لتنفيذ الأحكام الصادرة عن التحكيم الأجنبى الموقعة فى عام ١٩٢٧ واحدة من أوائل هذه الاتفاقيات ، كما أن اتفاقية الأمم المتحدة للاعتراف بالأحكام الصادرة عن التحكيم وتفعيلها هى إحدى الاتفاقيات التى تم توقيعها أخيرًا (اتفاقية نيويورك) ، وتشكل اتفاقية نيويورك الأساس القانونى لإنفاذ اتفاقيات التحكيم فى الشئون المالية الدولية. وهناك أيضًا الاتفاقية الأوروبية بشأن التحكيم التجارى الدولى، واتفاقية بين الدول الأمريكية للتحكيم التجارى الدولى (Afrodad 2002 a) .

[٧] تم إنشاء المركز الدولى لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بمقتضى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطنين فى دول أخرى (اتفاقية واشنطن) وهى تشترط تسهيلات للصلح والتحكيم فى منازعات الاستثمار، وجرى

توقيعها فى البنك الدولى بواشنطن حيث تلقى دعما ماليًا وإداريًا كبيراً، والمركز لا يتدخل فى إجراءات الصلح أو التحكيم لكنه يسهل إنشاء لجان للصلح ومحاكم تتوافق مع أحكام الاتفاقية، وتتألف هيئة التحكيم التابعة للمركز (المجلس الإدارى) من ممثلين من الدولتين المتنازعتين ، وإحدى المهام الرئيسية للمركز توفير هيئة المحلّفين للمتصالحين وهيئة للمحكّمين .

[٨] انظر موقع < http://www. worldbank.org/hipc/about/hipcbr/hipcbr.htm>

[٩] انظر ستيجليتز (٢٠٠٢) الذى يقول إن جون تايلور John Taylor وكيل وزارة المالية للشئون الدولية أفسد آليات الإفلاس، كما يدعو (ستيجلتز) إلى عدم ترك كل الأمور للسوق.

الفصـل العاشـر

منظمات الضرائب العالميـة

اقترُحَت فكرة الضرائب العالمية كعلاج لعدد من المشكلات أبرزها متصل بالأزمة الماليـة لمنظمة الأمم المتحدة، ويبدو أن سياسات العالم الديمقراطى تتطلب الحصول على الحق فى فرض ضرائب على السلع العالمية وتنظيم وتحويل عائداتها. وتتضمن مقترحات الضرائب العالمية:

- ضريبة تداول عملة (ضريبة صغيرة على كل تداولات النقد الأجنبى) .
- ضرائب تلوث (وبخاصة ضريبة كربون عالمية على مبيعات الوقود المستخرج مـن الأرض عن طريق الحفر) .
- ضريبة على المبيعات العالمية للأسلحة .
- ضريبة على جميع رحلات الطيران.
- ضريبة كسرية (ضئيلة للغاية) على الاتصالات .
- ضريبة على عوائد استخراج المعادن من قـاع البحر (ضريبة على عوائد هيئة قـاع البحر المؤسسة بموجب معاهدة قانون البحار) .

ومن منظور مفاهيم عديـدة للعولـة، هنـاك بعـض الأفكـار التـى ينبغـى أن تكـون أكثـر وضوحًا من الضريبة العالمية، فإذا كان هناك اقتصاد عالمي متكامل ينبغى أن تكون هناك ضرائب أيضًا؛ إذ لا يوجد اقتصاد قومى على وجه الأرض دون أن يكـون لـه نظـام ضـريبى خـاص بـه، وبجانب هذا التشابه الجزئى فى النظم الضريبية داخل الدول، هناك مـن الأسـباب الواقعيـة مـا يستدعى فرض الضرائب العالمية، كما تشير الأسباب الاقتصادية أو معايير الإصـلاح الـديمقراطى العالمى إلى أهمية ذلك. فى هذا الفصل من الكتاب نتناول ضـريبتين منهـا: الأولى ضـريبة متعـددة الأطراف لتداول العملة والثانية ضريبة ثانى أكسيد الكربون ، وهاتان هما أهم إمكـانيتين يجـرى

التفاوض بشأنهما على الساحة السياسية العالمية حاليًا، وتركز عناصر المجتمع المدنى العالمى فى عملها بصفة خاصة على النوع الأول منهما .

تنظيم ضريبة على تداول العملات : ـ CTT ـ

فكرة فرض ضريبة على تداول العملة فكرة بسيطة، فهى ضريبة تفرض على كل تحويل نقدى، وتكون ضئيلة بحيث لا تعوق أى تداول ضرورى لتمويل التجارة فى البضائع والخدمات أو أى استثمارات طويلة الأجل، . وقد اقترح جيمس توبين James Tobin هذه الضريبة (أول مرة عام ١٩٧٢ بعد توقف النظام الثابت لأسعار الصرف الذى كانت تعمل به مؤسسات بريتون وودز (حصل توبين فى عام ١٩٨١ على جائزة نوبل فى الاقتصاد لأسباب أخرى لا تتعلق بهذا الاقتراح) [1] ، وكان يدعو لإصلاح أسواق النقد : " إن إلقاء الرمال فى عجلات المال العالمية بزيادة تكلفة تداول العملة الأجنبية من شأنه أن يجعل أسواق المال المضطربة أكثر استقرارًا ، ويزيد من استقلالية الدول خاصة فيما يتعلق بسياستها النقدية (Tobin, 1996).

وفى خطوة أحادية الجانب قررت الولايات المتحدة فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى الفصل بين الدولار والذهب ، كما بدأت فى الدفع باتجاه تحرير أنشطتها المالية ، ومنذ انهيار نظام النقد الأصلى الخاص ببريتون وودز ساد الاضطراب والتذبذب أسواق الصرف (انظر : Patomaki, 2001: 3-29) . ويبدو أنه من بين نحو ٨٠ أزمة عملة حدثت منذ أواخر السبعينيات، كانت تلك التى حدثت منذ عام ١٩٩٠ هى الأكثر حدة، وفى أعقاب الأزمة المكسيكية (95-1999) وتداعياتها جاءت الأزمة الآسيوية (1997) وامتدت إلى روسيا والبرازيل (1998) لتدق ناقوس الخطر فى العالم . وواجهت الأرجنتين وتركيا فى عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ صعوبات مماثلة .

وكان الكثير من أزمات العملة هذه مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتطورات فى أسواق السندات والعقارات والقروض التى كانت أيضًا مليئة بالأزمات، والحقيقة أن كل أسواق المال العالمية كانت تعانى من أزمات منذ بداية عام ٢٠٠٠ ، كما كانت أسواق الأوراق المالية تعانى من

التراجع منذ ثلاث سنوات وفقدت صناديق التقاعد الخاصة جزءًا كبيرًا من قيمتها، وكان "لانفجار الفقاعة" المالية العالمية نتائج بعيدة المدى على قطاعات اقتصادية أخرى .

ويبدو أن الآليات المالية العالمية تمثل واحدة من الأسباب الرئيسية وراء توقف أو تراجع نمو نصيب الفرد في الاقتصاد العالمي (ibid.: 99-103; Brenner, 2002; Freeman, 2002). وحسب ما يطلق عليه فرضية عدم الاستقرار المالي، هناك ميل متأصل في السوق الرأسمالي إلى زيادة التمويل بالاقتراض والمضاربة، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى موقف مالي غير مستدام ومخاوف وأزمات وكساد [٢] .

وإذا تحدثنا عن الأزمة النقدية سنجد أن أساس المشكلة هو النمو المتزايد لحركة رأس المال قصيرة الأجل الناشئة عن عملية مضاعفة الأموال، وهي محصلة لبناء الاعتماد على الذات ماليًا والاستدانة وارتفاع الأسعار ، وتكون التداعيات الاجتماعية الاقتصادية للأزمات المالية الكبرى محبطة ؛ فالأزمة تنشأ في الأسواق الثانوية حيث يجرى تداول العملات والأسهم والسندات، غير أن الانفجار الضمني لقيم الأصول أو هروب الأموال يكون له أيضًا تأثير على الأسواق الأولية للادخار والقروض والعملات، وفي المقابل تحدد الأسواق الأولية شروط العديد من الأنشطة الاقتصادية ، وقد بلغ متوسط معدل الخسارة التراكمية الإجمالية للإنتاج فيما يتعلق بأزمات البنوك والعملات ١٥ ٪ (انظر : IMF 1998-97)، ويتضمن التأثير على القطاعات السكانية الأضعف مشكلات مثل البطالة والتهميش والفقر والمرض ، كما أن الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي لمنح القروض الطارئة زادت من حدة تلك المشكلات (Hirst and Thompson, 1999: 161-2; Krugman, 1999: 103-4) . وبالنظر إلى النظام المالي العالمي الحالي والمبادئ التي تحكمه، نجد أن الذين يعانون منه بدرجة أكبر لم يكن لهم دخل كبير في نشوب الأزمة .

تمثل أسواق العملات الأجنبية عنصرًا مهمًا في أسواق المال العالمية، فكل العمليات المالية بين الدول يتم في إطارها - أو يفترض ذلك مسبقًا - تداول للعملات، ومنذ بداية سبعينيات القرن الماضي نمت أسواق العملات بصورة كبيرة، وكما هو موضح بجدول (١٠-١)، زاد حجم التداول اليومي في جمعية الصيارفة الدولية (فوركس) مئة مرة خلال ٢٠ عاماً، وفي عام ١٩٧٧ بلغ حجم التداول اليومي في فوركس ١٨ مليار دولار أمريكي، وفي عام ١٩٨٨ بلغ حجم

التداول ١٥٠٠ مليار دولار يومياً، ولو كانت الزيادة نفسها فى حجم التداول قد استمرت لكان حجم التداول اليومى قد أصبح بين ٣٢٠٠ و ٦٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ ، غير أن الأزمات المالية والانفجار الضمنى أو الداخلى لأسواق المال العالمية وظهور عملة أوروبية موحدة قد عكست هذا التوجه . وفى عام ٢٠٠١ بلغ حجم التداول اليومى فى فوركس ١٢٠٠ مليار دولار أى أقل بنسبة ٢٠ ٪ مقارنة بعام ١٩٩٨، ومع ذلك فهذه كمية ضخمة من الأموال تعادل إجمالى الناتج المحلى للعديد من دول العالم الغنية .

جدول ١٠ (١) : جانب من قوة الأسواق المالية : حجم التداول اليومى فى فوركس ومعدله بالنسبة لاحتياطات البنوك المركزية .

العام	حجم التداول اليومى فى فوركس (مليار دولار أمريكى)	متوسط النمو السنوى (٪)	احتياطى فوركس الرسمى العالمى (مليار دولار)	معدل الاحتياط/ فوركس
١٩٧٧	١٨,٣		٢٦٥,٨	١٤,٥٢
١٩٨٠	٨٢,٥	٦٥,٢	٣٨٦,٦	٤,٥٢
١٩٨٣	١١٩	١٣,٠	٣٣٩,٧	٢,٨٥
١٩٨٦	٢٧٠	٣١,٤	٤٥٦,٠	١,٦٩
١٩٨٩	٦٢٠	٣١,٩	٧٢٢,٣	١,١٧
١٩٩٢	٨٨٠	١٢,٤	٩١٠,٨	١,٠٤
١٩٩٥	١٢٤٩	١٢,٠	١١٤٨,٨	٠,٩٢
١٩٩٨	١٤٩٠	٦,٠	١٦٣٦,١	١,١٠
٢٠٠١	١٢٠٠	− ٧,٥	٢٠٢١,٥	١,٦٨

مصادر الأرقام فى الجدول :

Felix, 1995; BIS (1999): Tables A-3, B-2, 3 and 8 respectively, BIS 2002 a, 2002 b: Table V.I., p. 82.

ومع التوسع فى أسواق العملات الأجنبية تزيد عائدات ضريبة تداول العملات بصورة ضخمة، وخلال تسعينيات القرن الماضى، ورغم الأزمات المالية الكبرى المتلاحقة أصبح الرأى القائل بأن ضريبة تداول العملة يمكن استخدام حصيلتها فى علاج العديد من المشكلات والأخطاء العالمية أكثر أهمية؛ فالحصيلة التى قد تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار أمريكى سنويًا يمكن الاستفادة بها فى تمويل منظومة الأمم المتحدة أو إيجاد حلول جديدة لمشكلة الديون أو إنشاء صناديق جديدة لتمويل التنمية، كما يمكن الاستفادة من تلك الضريبة أيضًا فى علاج مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أو توفير المستوى الأساسى من التعليم لكل فرد على كوكب الأرض؛ والمبلغ المتوقع توفيره من خلال حصيلة تلك الضريبة هو من حيث المبدأ أعلى من معونات التنمية التى تقدمها دول الغرب بمقدار خمسة أضعاف على الأقل، و ضعف صافى تحويل الموارد من دول الجنوب إلى دول الشمال بسبب أزمة الديون (٣) .

ومع الاعتراف بأن ضريبة تداول العملة ستكون حصيلتها كبيرة، أصبح فرض هذه الضريبة أحد تصورات الخروج من كل أزمة مالية كبرى تقع فى أى من بقاع الأرض؛ وفى ذروة كل أزمة يبرز إصلاح المنظومة النقدية العالمية كأفضل حل لتجاوزها . إنها الحاجة مرة أخرى "لإلقاء الرمال فى عجلة المال"؛ ولكن مع استمرار الأزمات فَقَد اقتراح توبين شعبيته، وفى الآونة الأخيرة ظهر إصرار متواصل على مناقشة فرض ضريبة تداول العملة فى سياق محاولة لإيجاد مصادر بديلة لتمويل منظمة الأمم المتحدة والسلع الأساسية العالمية .

غيرت الأزمة الآسيوية التى بدأت فى منتصف عام ١٩٩٧ المشهد السياسى العالمى، وظهرت حركة سياسية دولية جديدة لتشجيع فرض ضريبة تداول العملات ، وكان "ATTAC" الذى انطلق من باريس هو أبرز تكتلات تلك الحركة السياسية، ونشر إجناسيو رامونيه Ignacio Ramonet مدير صحيفة " لوموند دبلوماتيك " مقالاً فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٧ بعنوان "نزع سلاح الأسواق"، يشير فيه إلى وجود مشكلتين متلازمتين هما: تقلب أسواق المال العالمية والأهمية الكبرى لتلك الأسواق، وهما العاملان وراء "انعدام الأمن فى العالم" إلى جانب أسباب أخرى. "إن الحرية المطلقة لحركة رأس المال تقوض الديمقراطية، وهناك حاجة إلى آليات لمواجهة آثار ذلك. مازالت مئات المليارات من الدولارات بعيدة عن سلطات

الضرائب، وذلك لمصلحة أفراد ذوى نفوذ ومؤسسات مالية كبرى، إن فرض ضرائب على دخول أصحاب الأعمال الحرة أمر لابد منه من أجل الديمقراطية " (ibid.) .

واقترح رامونيه ثلاثة إجراءات هي: الحد من التيسيرات الضريبية وزيادة الضرائب على دخول أصحاب الأعمال الحرة وفرض ضريبة على تداول العملات، كما أوصى بإنشاء منظمة مؤيدة لضريبة توبين، ونتيجة لذلك تأسست حركة ATTAC فى يونيو/ حزيران من عام ١٩٩٨، وأصبحت ATTAC-France في وقت وجيز مركزًا لشبكة دولية تضم مجموعة من الاتحادات من دول أوروبية (النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وألمانيا وأيرلندا ولكسمبورج وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا) ومن أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلى وباراجواى وأوروجواى) وأمريكا الشمالية (كويبيك) وشمال أفريقيا (المغرب وتونس) وأفريقيا جنوب الصحراء (بوركينافاسو والكاميرون وكوت ديفوار ومالى والسنغال). وهناك مجموعة أخرى من المنظمات التابعة لحركة أتاك ATTAC خاصة فى آسيا وأوروبا . ومن بين الفاعلين المدنيين المؤيدين لضريبة توبين :

- مبادرة " هاليفاكس " : ائتلاف من جماعات مهتمة بالبيئة والتنمية والمجتمع والعدالة فى كندا (٤) .
- " CIDSE" (تحالف التعاون الدولى للتنمية والتضامن) : هو مكون من ١٥ منظمة تنمية كاثوليكية من أوروبا وأمريكا الشمالية (٥) .
- " War on Want" (الحرب ضد الحاجة) : حملة ضد أسباب الفقر فى بريطانيا (٦).
- مبادرة ضريبة توبين بالولايات المتحدة : مشروع تابع لمركز التنمية الاقتصادية البيئية فى الولايات المتحدة – CEED - (٧) .

ما ذكرناه عبارة عن شبكة فعالة من المنظمات والتحالفات والحملات الدولية المدافعة عن التنمية والعدالة الاجتماعية الاقتصادية فى العالم، غير أن هناك العشرات من المنظمات الوطنية أو الدولية التى تتضمن برامجها ضريبة توبين منها "برلمانيون من أجل التفاعل العالمى و "لجنة الحكم العالمى" ؛ ومن تلك المنظمات أيضًا من جعل ضريبة توبين على رأس أجندته(٨) .

ونجحت الحركة الدولية المروجة لضريبة توبين فى أن تثير هذه القضية وتضعها على أجندة العديد من البرلمانات داخل الدول، وكذا أجندة البرلمان الأوروبى وعدد من المنظمات الدولية من بينها الأمم المتحدة . وتبنى كل من البرلمان الكندى (1999) والبرلمان الفرنسى (2001) توجها مؤيدًا لتنفيذ هذه الضريبة ، بينما لم ينجح البرلمان البلجيكى فى تمرير قانون خاص بها فى صيف عام ٢٠٠٣ بسبب صوت واحد.

وفضلاً عن ذلك، هناك من يروج لضريبة توبين من المنظمات المدنية فى آسيا، ومن بينها "Third World Network" (شبكة العالم الثالث) التى تتخذ من ماليزيا مقرًا لها[٩] و"Focus on the Global South" (نظرة واضحة على جنوب العالم) التى تتخذ من تايلاند مقرًا لها (وتنشط أيضًا فى الفلبين وكوريا الجنوبية) [١٠]، وعلى سبيل المثال دعا مارتين كور Martin Khor من شبكة العالم الثالث فى بدايات عام ١٩٩٩، للعمل مع كل من أندريا دوربين Andrea Durbin من جماعة "فريندز أوف ذا إيرث ـ أمريكا" (أصدقاء الأرض ـ أمريكا) وجون كافاناغ John Cavanagh من "المنتدى الدولى للعولمة/ معهد الدراسات السياسية"، وشملت تلك الدعوة مطالبة حكومات الدول صاحبة العملات الرئيسية فى العالم بفرض ضريبة على معاملات دولية معينة، بهدف مواجهة المضاربات والسلوك الفوضوى الذى يشوب أحيانًا تدفق رأس المال على المستوى الدولى [١١] . كما أبدت بعض حكومات الجنوب اهتمامًا بضريبة تداول العملات، فمع بدايات القرن الحالى ظهرت دول مثل البرازيل والهند، وبصفة خاصة جنوب أفريقيا مؤيدة لفرض الضريبة، رغم عدم اتخاذ أى منها خطوات ملموسة نحو إقرارها، كما لم تنظم تلك الدول مؤتمرًا مشتركًا لإعلان إقرار هذه الضريبة .

ربما ينظر البعض إلى ضريبة تداول العملة على أنها إصلاح ديمقراطى لابد منه، وربما تيسر درجة استقلالية الدول صنع قرارات ديمقراطية بشأن السياسة الاقتصادية، كما تتحكم توقعات اللاعبين الماليين فى إطار الأرثوذكسية الاقتصادية فى السياسات الاقتصادية للدول[١٢]. وبالحد من القوة غير الضرورية، وربما غير المرغوب فيها، للتدفقات المالية عبر الدول، فإنه يمكن أن تحد ضريبة تداول العملة من سيطرة المال على السياسات الديمقراطية . وفضلا عن ذلك فإنه إذا جرى استغلال عوائد الضريبة فى تقليل ضعف القوى الضعيفة أو قابليتها للسقوط فى إطار الاقتصاد السياسى العالمى تكون الضريبة بذلك قد أسهمت فى أن تغير تمامًا ذلك التوجه

المتنامى نحو التباين أو التفاوت الشديد بين القوى المختلفة؛ ويرى البعض أن آليات المال العالمية من بين أسباب ظهور هذا التوجه . وبجانب القدرة المباشرة وغير المباشرة للمال العالمى على تحديد السياسات الاقتصادية للدول بهدف جعل تلك السياسات متماشية مع توقعات الأرثوذكسية الاقتصادية ، تكون بعض العمليات المالية سببا فى جعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرًا وتهميشاً، والمقصود بتلك العمليات المعالجة للأزمات المالية والفرص التى تتيحها التيسيرات الضريبية (Patomatki, 2001: Chs 2 and 3) .

غير أن كثيرًا من الرؤى المرتبطة بالضريبة على تداول العملات، تركز على أحد أهداف هذه الضريبة ولا تهتم بالأهداف الأخرى، وكان الاقتراح الأصلى لجيمس توبين عام ١٩٧٢ خاصًا باستقرار الأسواق واستقلالية الدول فحسب، ويعتبر مسألة العوائد العالمية منتجًا ثانويًا لا أهمية له؛ والحقيقة أن توبين لم يذكر شيئًا عن الرقابة الديمقراطية على أسواق المال العالمية وتبعه بعض خبراء الاقتصاد فى هذا التوجه حيث ركزت اقتراحات عديدة لاحقة على إنشاء صناديق عالمية وفرض ضريبة بنسبة منخفضة حتى لا تصاب أسواق الصرف الأجنبية بأية أضرار ، كما أن معظم الاقتراحات الأخيرة ـ بشأن وضع الأساس للضريبة بحيث تكون خاضعة للاتحاد الأوروبى ـ لن تحقق الأهداف الأساسية [١٣] ؛ فلن تكون هناك صناديق عالمية، ولا سيطرة ديمقراطية عالمية على أسواق المال، وإذا دعيت الدول النامية للانضمام إلى هذا النظام بشرط قبول مراقبة البنك المركزى الأوروبى سيكون النظام بذلك قد اقترب من إعادة إنتاج "هياكل مالية استعمارية جديدة"، ومن منظور التحولات الديمقراطية ستكون هذه النماذج من الرؤى المحدودة، إما غير كافية أو تراجعية .

هناك مشكلة أخرى وهى ضرورة وجود هيئة خاصة بضريبة تداول العملات تكون قادرة على التعلم، وبالتالى قادرة على التحول الذاتى، يمكن تسميتها بهيئة الضرائب على تداول العملات، ويتعين عليها أن تكون منفتحة على كل الآراء لكى تكون قادرة على الاستجابة السريعة لأى تغير غير متوقع، كما يتعين أن تكون هذه الهيئة مؤهلة لتولى مهام جديدة إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ كما ينبغى إيجاد آلية تتسم بالنزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة يمكن من خلالها التوصل للقرارات المتعلقة بتوجيه المال . والمتوقع أن تتسم تلك الهيئة بالفعالية والانفتاح الديمقراطى حتى يتسنى لها القيام بمهامها، وتستطيع هذه الهيئة أن تحفز على تطوير

أشكال جديدة من المشاركة الديمقراطية والخضوع للمحاسبة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية العالمية، بفضل هيكلها ومبادراتها التى تشكل نموذجًا يحتذى بـه .

وهنـاك مشكلتان يـتعين التفـاوض بشأنهما مـن أجـل تيـسير الطريـق نحـو التحـرر الديمقراطى من الشرور التـى تـسببها سـلطة أسـواق المـال العالميـة، ومـن بينهـا عـدم الاسـتقرار الاقتصادى والبطالـة والفقـر وزيـادة التبـاين وفـرض سياسـات غـير مرغـوب فيهـا (١٤)، وهاتـان المشكلتان هما :

[١] عملية تحويل ضريبة تداول العملات إلى واقع .

[٢] ناتج تلك العملية؛ أى نظام عمل هذه الضريبة وشكله المؤسسى .

وبلغة السياسة المعاصرة نعنى بالمشكلة الأولى الحركات العالمية السابقة لتطبيـق ضـريبة تداول العملة وما يتعلق بهـا مـن إصـلاحات، وتتـضمن تلـك الحركـات منظمـات غـير حكوميـة وكنائس وصحفًا تقدمية ونقابات عماليـة وأحزابًـا وعـددًا كـبيرًا مـن الـدول ذات الـسيادة، هـذه الحركات أثارت قلقًا ديمقراطيًا بـشأن نقـص مـدخل المـشاركة المرتبطـة بـالقرارات، والتطـورات المالية الصادرة عن هؤلاء الذين تتحول حياتهم بسبب النتـائج الماليـة أو المهـتمين بـصفة خاصـة بعملية التغيير . والمشكلة الرئيسية فى تحويل ضريبة تداول العملات إلى أمر واقع هـى أن عـددًا قليلاً من الـدول الكـبرى الفاعلـة لـديها حـق الـنقض الـذى تـستطيع بموجبـه إلغـاء أى مقـترح إصلاحى؛ ولتحويل مسعى حشد الإدارة الديمقراطية إلى أمر واقع يـتعين إتاحـة الفرصـة لوضـع استراتيجية لتطبيق ضريبة تداول العملات حتى فى حالة غياب إجماع عالمى .

ويفترض توبين وأتباعه ضرورة أن تكون جميع المراكـز الماليـة فـى إطـار نظـام ضـريبة تداول العملات منذ بداية العمل بهذا النظام ، ويتضمن هذا الافتراض أمرين بالغى التأثير: الأول هو أن دولة ذات مركز مالى لـديها الحـق فـى رفـض المبـادرة، فعلـى سـبيل المثـال، إذا رفـضت الولايات المتحدة الانضمام للنظام ستبقى ضريبة توبين مجـرد أمـل كـاذب، وثانيًـا فإنـه نتيجـة لذلك، من المتوقع أن يناط بصندوق النقد الدولى – و ربما بأى منظمـة دوليـة أخـرى – مـسئولية دراسة الضريبة ثم احتمال تطبيقها . وتمثل سلطة حكومات الدول ذات الصلة أو حقها فى رفض النظام الضريبى أمرًا غير ديمقراطى إلى حـد بعيد، فإذا كان لدى حكومات الدول صـلات وثيقـة

بمراكز المال بها وبأنشطة تلك المراكز فقد تملي شروط التفاوض، في هذه الحالة سيكون صندوق النقد الدولي الخاضع بالأساس لسيطرة تلك الحكومات هو أفضل مكان للتفاوض .

وهناك أسلوب ديمقراطي لتحويل ضريبة تداول العملات إلى أمر واقع، فإذا جرى تعديل نظام الضريبة، سيصبح من المتاح لأي تجمع دولي البدء في تطبيقه دون الحصول على موافقة القوى الاقتصادية العظمى، ويتعين أن يتم بناء النظام بطريقة لا تسمح بانتقال الأسواق إلى "أماكن" خارج منطقة ضريبة تداول العملات، وفي واقع الأمر، ينبغي أن تتاح إمكانية تحصيل الضريبة بطريقة مضمونة ومن جانب واحد باتباع نموذج "ضريبة القيمة المضافة" الأوروبي في بناء التزام قانوني شامل بدفع الضريبة، بالاعتماد على نظام صافي السداد المركزي [١٥] لتحصيل إجمالي الضريبة [١٦] . وهناك حتى إمكانية لتحصيل ضرائب على تداول العملات خارج حدود الدول، فعلى سبيل المثال، إذا كان الاتحاد الأوروبي منضمًا إلى النظام الضريبي بينما لم تنضم إليه الولايات المتحدة، يستطيع البنك المركزي الأوروبي بسهولة تحصيل الضريبة على تداول عملة "اليورو" من جانب بنكين أمريكيين في نيويورك أو هذا لأن الجزء الخاص باليورو في إطار التداولات مرتبط بالبنك المركزي الأوروبي من خلال أنشطة غرف المقاصة، ويصلح تطبيق هذا الأمر مع كل العملات في إطار هذا النظام . وفي حالة عدم إحكام النظام يمكن استكماله بضريبة أعلى على إقراض العملات المحلية إلى الخارج (كل ذلك في إطار الدول أو الأنظمة المطبقة لضريبة تداول العملة) . هذه الأساليب من الضرائب العقابية يمكن أيضًا استخدامها للتعامل مع الملاذ الضريبي.

وحيث يتعين أن تكون نسبة هذا النوع من الضرائب غير العالمية ضئيلة للغاية - ٠,١ في المئة أو أقل - لذا فإنه من الصعب منع حدوث أي مضاربات على العملات، وربما يكون النظام الثنائي الذي اقترحه بول برنارد Paul Bernard أكثر فعالية في مواجهة الآثار السلبية للمضاربة (Spah, 1995; also Spahn, 1996) . وعندما يخالف سعر الصرف الفعلي ما تم الاتفاق عليه سينتج عن ذلك رسم إضافي نسبي عالي القيمة على عمليات الصرف، وهذا يتحدد بمستوى يتم تثبيت الأسعار عنده، ويعتمد على تحرك هامشي للعملة التي ترتبط بأهم أربع عملات في الدولة التي تقع بها هذه الحالة .

ويتيح الخيار الفنى لمبادرة أحادية الجانب احتمالات سياسية عالمية جديدة، وبدعم من الحركة المدنية العالمية المناصرة لضريبة توبين، يحق للدول المؤسسة أن تحدد مبادئ العمل وقواعد تطبيق النظام، كما أن هذا الاقتراح الذى يشمل مرحلتين سيتيح لأى مجموعة من الدول - بالتعاون مع المجتمع المدنى العالمى - أن تؤسس نظامًا ضريبيًا لتداول العملات فى أى وقت، وبمجرد إطلاق المبادرة سيكون من السهل حشد ٣٠ دولة على الأقل مثلاً للانضمام إلى النظام، وربما تكون المشكلة هى ضمان مشاركة أسواق الصرف الأجنبية فى النظام الجديد بنسبة كافية تبلغ ٢٠ ٪ على سبيل المثال؛ وإذا وضعنا فى الاعتبار معارضة الولايات المتحدة والملاذات الضريبية وتباطؤ اليابان، سيبدو من الضرورى - ونحن فى أوائل القرن الواحد والعشرين - ضم "وحدة النقد الأوروبية - أوروبا" إلى النظام ، وربما الاتحاد الأوروبى كله إذا وافقت بريطانيا أيضًا على الانضمام . وسيكون النظام عالميًا ومفتوحًا أمام أى دولة فى العالم، ولكى تصدق ٣٠ دولة على الأقل على معاهدة الانضمام، يتعين أن تكون دول الجنوب على قدم المساواة من البداية [١٧] ، وسيكون من السهل عليها تحقيق أغلبية من الأصوات فى مختلف أجهزة هيئة الضرائب على تداول العملات، كما يمكنها أيضًا إطلاق النظام للعمل.

النبذة الثالثة عشرة

مشكلة الملاذات الضريبية

عندما بدأت دول أوروبا وأمريكا الشمالية فى تحصيل ضرائب الدخل - وخاصة التصاعدية - فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشأت الملاذات الضريبية بالمصادفة، فالقضاء فى سويسرا ولوكسمبورج وليختينشتاين وموناكو وأندورا وجبل طارق وجزر شانيل – رغم صغر مساحة تلك المناطق – مختلف تمامًا عن النظام القضائى المعمول به فى أى بقعة أخرى من بقاع الأرض . وهذه المناطق لم تتعمد أن تسير على طريق يميز نظمها الضريبية ، بل العكس هو الصحيح، فالعالم من حولها هو الذى بدأ فى تطبيق إجراءات خلال عشرينيات القرن الماضى كانت سببًا فى زيادة لم يسبق لها مثيل فى الضرائب ، الأمر الذى جعل من تلك المناطق ملاذات سواء للشركات أو الأثرياء، غير أن تلك المناطق

أو الدويلات الصغيرة المستقلة سرعان ما أدركت موقفها الفريد فى الاقتصاد العالمى، وبدأت فى استغلاله بوضع قوانين ولوائح خاصة لعمل الأجانب (Palan, 2003:Ch.4) .

وبحلول العشرينيات من القرن الماضى كانت وزارة الخزانة البريطانية قد دخلت فى صراع مع الشركات التى كانت تدار اسميًا من جزر شانيل بسبب التهرب من الضرائب، وكان للولايات المتحدة مشكلات مشابهة مع جزر البهاما وبنما ونيوفاوندلاند، والنظم القضائية لعدد آخر من المناطق التى تصل فيها الضرائب إلى أقل حد . كما أبرمت الشركات متعددة الجنسيات عددًا من الاتفاقات القانونية المعقدة بهدف تجنب التهرب الضريبى، وفى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى مُنِحَت صلاحيات جديدة للسلطات فى الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول فى إطار مكافحة التهرب الضريبى بأسلوب تغيير موقع النشاط اسمياً، ورغم معارضة مجلس اللوردات وغيره من القوى السياسية المناظرة للأثرياء، خرجت معظم تلك الصلاحيات إلى النور (Picciotto, 1999, 51-2)، كما كانت الحرب العالمية الثانية ومنظومة بريتون وودز سببًا فى إعادة الاقتصادات الرأسمالية إلى أوطانها لتنظم أعمالها بإحكام، وكانت الرقابة على رأس المال تعنى صعوبة إخفاء الأصول عن السلطات، وفضلاً عن ذلك كان من المفهوم — أخلاقيًا – أن دفع الضرائب واجب على المواطنين والشركات على حد سواء، ولذا لم يكن ينظر إلى الإقدام على تغيير مقر النشاط اسميًا إلى موقع آخر أو إلى ملاذ ضريبى على أنه فكرة شرعية (Palan, 2003: Ch.4) .

تآكلت منظومة بريتون وودز جزئيًا بفعل مبادرة واعية ودعم فاعل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهما الدولتان اللتان تخططان لعملها، وعندما بدأ الاستثمار الأجنبى المباشر فى النمو مرة أخرى، وخاصة من جانب الولايات المتحدة خلال الخمسينيات من القرن الماضى، بدأت دويلات صغيرة ناطقة باللغة الإنجليزية ـ معظمها جزر كانت مستعمرات بريطانية سابقة ـ فى الإعلان عن " تيسيرات ملائمة " وعن العديد من المزايا التى تقدمها للشركات؛ إذ إن لديها أنظمة قانونية حديثة، وتتعامل بعملة الدولة الأم، كما أنها تفيد من العديد من الاتفاقات الضريبية التى جرى إبرامها معها، وبما أن النظم الضريبية فى تلك الدويلات فقيرة، كان هناك بديل جذاب تمثل فى فرض رسوم قليلة القيمة عند تسجيل الشركات بها، وفضلت الشركات هذا البديل خاصة مع ضمان سرية الحسابات والإعفاءات

الضريبية وانخفاض حدة الرقابة التى جرى " تفصيلها " عن عمد اعتبارًا من ستينيات القرن الماضى، وأعلن عن كل تلك التيسيرات بتحفظ وفى إطار المجتمع الصغير للمتخصصين فى مجال الضرائب الدولية ، الذين كان من مهامهم توفير الاستشارة أو النصح للأثرياء الراغبين فى استثمار أموالهم أو للشركات متعددة الجنسية الراغبة فى دخول مجال الأعمال (Picciotti, 1999: 53) . ومنذ أواخر الثمانينيات صار الإعلان عن تلك التيسيرات بشكل تدريجى أكثر انفتاحاً ، لدرجة أنها تنشر مثلاً فى المجلات الخاصة بالمال والسفر التى توزعها كبرى شركات الطيران مجانًا .

وشيئًا فشيئًا نجحت الحكومات البريطانية المتعاقبة فى أن تجعل من لندن نموذجًا يحتذى به للمناطق الحرة بالنسبة للعديد من مستعمراتها السابقة، كما شهدت أواخر الخمسينيات نموًا للمؤسسات العابرة للحدود القومية . وجرى تخفيف حدة الرقابة أو القيود الرأسمالية، وسمح لغير المقيمين بتحويل العملات، وبذلك نشأت منظومة العرض والطلب الخاصة بالخدمات المالية الجديدة خارج الحدود فى توقيت متزامن، وشجع على ظهور ذلك فى لندن المساحة القانونية الجديدة التى ظهرت نتيجة لأسواق الودائع والقروض الدولارية، ونمت سوق الأرصدة الدولارية بسرعة ولحقت بها فى عام ١٩٦٣ سوق السندات الأوروبية ، المكونة من سندات عن طريق اكتتاب مجموعات مصارف دولية مشتركة فى قروض أو عمليات تسويق أوراق مالية دون الخضوع لقوانين الأوراق المالية فى بريطانيا .

واتخذت الولايات المتحدة إجراءات لحماية معدل الفائدة المحلى الضئيل، وذلك بفرض قيود على أسواق رأس المال الأمريكية، وتشجيع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات على تمويل التوسع فى الخارج من إيراداتها بالعملة الأجنبية، كما تم تشجيع البنوك الأمريكية على فتح أفرع لها فى الخارج لخدمة نمو الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، ولجذب كل هذه الأنشطة أعفى البنك المركزى فى إنجلترا البنوك الأجنبية من كل متطلبات الائتمان ومعدل الفائدة باستثناء تداول الجنيه الإسترلينى مع المقيمين (ibid.:57-8; also Helleiner, 1994:83-91) .

"وبلا مبالاة أعطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية التراخيص (للبنوك) للعمل فى لندن بالدولار وليس الجنيه الاسترلينى، وهو ما جعل الأعمال الأجنبية أكثر ربحًا

من العمل فى إطار الضرائب والقيود (التى تفرضها البنوك الأمريكية) فى الولايات المتحدة" (Strange, 1998:155) ، وفى النهاية أصبح دور مدينة لندن، بوصفها منطقة حرة، يعتمد بدرجة كبيرة على سياسة الإدارة الأمريكية التى سمحت للبنوك الأمريكية بالعمل بمنأى عن النظم البنكية الأمريكية وذلك بتأسيس عمليات لها فى لندن ، ومنذ ستينيات القرن الماضى تفيد لندن من تيسيرات المناطق الحرة في منطقة الجنيه الإسترلينى، وكانت السرية والتحرر من قيود الصرف ومتطلبات الاحتياطى البنكى عوامل جعلت الملاذات الضريبية أكثر جذباً، وبدأت البنوك والمستثمرون غير البنكيين فى بناء أصول لهم داخل تلك الملاذات ذات الصلة الوثيقة بمدينة لندن (Piccioto, 1999:58) .

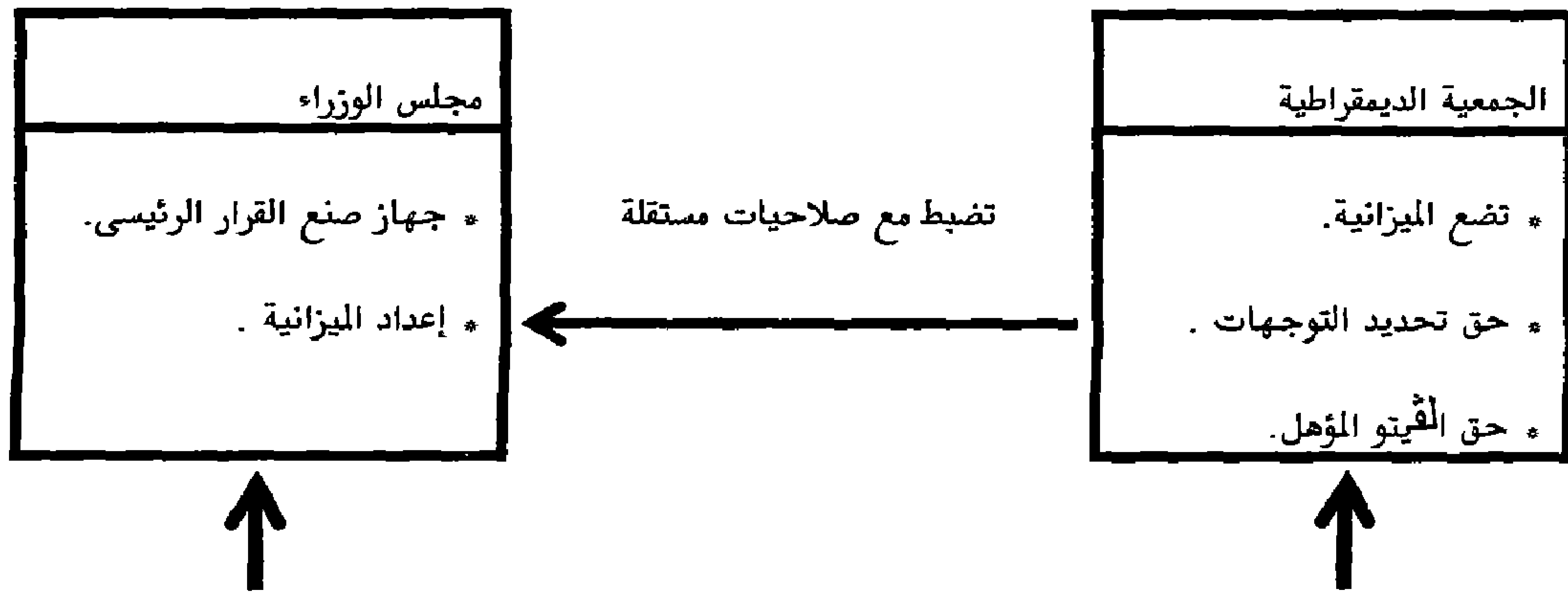
ووصلت عملية تحويل لندن إلى منطقة حرة إلى ذروتها عام ١٩٧٩ عندما صدر قانون مصارف بريطانيا، الذى كان أول قانون فى عهد حكومة ثاتشر Thatcher والذى تم بموجبه إزالة كل الفروق بين الأسواق الحرة والمناطق داخل الحدود، ومنذ ذلك الحين أصبحت لندن تعتبر مركزًا ماليًا حرًا شاملاً (Palan, 1998:33) . وفى عام ١٩٨١ سارت إدارة ريجان Regan التى كانت منتخبة حديثًا على نفس النهج، فوضعت قانونًا يسمح "بتيسيرات مصرفية دولية" داخل الولايات المتحدة تعطى وول ستريت نفس مكانة مدينة لندن كمنطقة حرة (Gowan, 1999:26) ، وفى بداية القرن الحادى والعشرين كان عدد الملاذات الضريبية والمناطق الحرة قد بلغ أكثر من ستين مركزًا.

وتبدو دول الرفاهة ـ المعتمدة على سياسات الضريبة ثم التحويل لإعادة التوزيع على السياسة المالية ـ تبدو أكثر قابلية لتحرك رأس المال؛ كما عززت التيسيرات الجديدة فى مجالات مثل الاتصالات والنقل وغيرهما من التسهيلات في مرحلة التحرر فيما بعد الحرب، من نمو عمليات تحريك رأس المال . وتقول سوزان سترينج Susan Strange (1998:123) إن من المعروف أن " أعمال غسل الأموال لم تكن لتزدهر وتنمو دون تيسير نقل الأموال عبر حدود الدول فى سرعة وسرية نسبية"، ويعتقد بأن قيمة عمليات غسل الأموال ـ على سبيل المثال من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمواد النووية وأعضاء جسم الإنسان ـ تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار سنويًا، أى ما يتراوح بين ٥ و ١٠ ٪ من المال داخل المناطق الحرة والملاذات الضريبية أو ما يتم تشغيله من خلالها . ورغم ضخامة المبالغ التى

تنطوى عليها تجارة المخدرات، فإن سترينج ترى أن هناك مشكلات أكبر منها مثل التهرب الضريبى والجريمة المالية واختلاس المال العام، كما أن أغنى أغنياء العالم لا يدفعون ضرائب، فالكثير منهم صنع ثروته عن طريق الجريمة والتزوير والاختلاس، أو بالسطو على خيرات بلادهم مباشرة .

وعادة ما يدافع المحافظون والأثرياء عن الملاذات الضريبية أو على الأقل يغضون الطرف عنها ولا يتحدثون عن آثارها، كما أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية تترك هذا التطور ينمو دون أى تدخل حقيقى؛ غير أن الأزمات العالمية التى تهدد بزعزعة استقرار النظام الاقتصادى والأمنى العالمى أسفرت عن اتخاذ إجراءات ضد تلك الملاذات، ففى أعقاب الأزمة الآسيوية (98-1997) بدأت دول الاتحاد الأوروبى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومجموعة السبع فى اتخاذ خطوات لتشديد القيود على بعض ممارسات المناطق الحرة. وطالبت تلك الدول المناطق الحرة بتوفير معلومات عن هياكل الملكية والأنشطة المالية المتاحة للأجانب، وكان على المناطق الحرة ـ أو الدويلات سالفة الذكر ـ الراغبة فى التعاون أن تدخل فى مشاورات مع صندوق النقد الدولى ثم الاحتكام إلى طرف ثالث بعد الاتفاق على إصلاحات معينة. أدت هجمات الحادى عشر من سبتمبر /أيلول عام ٢٠٠١ ضد نيويورك وواشنطن "دى . سى" إلى دعم تلك المطالب بشكل أكبر، فالسرية وعدم وجود نظام ملائم هى عوامل توفر المناخ الملائم، لتمويل أنشطة مثل الإرهاب، كذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على كل المناطق الحرة لكى توفر المعلومات المطلوبة فى إطار جهود مكافحة تمويل الإرهاب، غير أن الخطوات التى اتخذت حتى الآن كانت انتقائية إلى حد بعيد ولم تتعامل مع المشكلة الرئيسية وهى التهرب الضريبى، وربما يكون إنشاء هيئة الضرائب على تداول العملة سببًا فى إيجاد حلول لهذه المشكلة . وفى المادة ٣ : ٤ من مسودة المعاهدة "يجوز للمجلس بطلب من الجمعية الديمقراطية، المؤسسة بموجب المادة ١٩ ، أن يحدد ضريبة بنسبة ٢٥ ٪ على أى تدفقات مالية أو أموال خارجة من الملاذات الضريبة غير المتعاونة والتى تهدد آفاق نجاح هذه المعاهدة على أى نحو. (Patomaki and Lieven, 2002)، والحقيقة أن ما سبق ذكره قد يكون كافيا لوقف أنشطة تلك الملاذات .

وفى نهاية الأمر سيجد العاملون على تأسيس نظام ضريبة توبين أنفسهم فى مواجهة المشكلة رقم (٢) التى سبق ذكرها، والمشكلة هى : فى عالم تصاغ فيه السياسات داخل الدول ذات السيادة كيف يمكننا إعادة النظر، على نحو ديمقراطى، فى النظم المؤسسية الدولية والعالمية ؟ كما أن منظومة الضريبة العالمية بما تشتمل عليه من عقوبات وأنظمة مراقبة واحتمال تحقيق إيرادات أو أرباح ضخمة، تثير إشكالية النظرية السياسية فى السياق العالمى . فما هى مبادئ شرعية المنظمات الجماعية ؟ وكيف يمكن تقييم تلك المنظمات فى إطار الفوائد المادية وتوزيعها والسلطة والعدالة والديمقراطية ؟.



[١] الحكومات فى أغلب الأحوال لا تكون ممثلة لشعوبها، ومقيدة بآليات غير ديمقراطية.
[٢] البرلمانات المنتخبة والنشطاء المشاركون بتلقائية يمثلون إرادة ديمقراطية .
[٣] التمثيل البرلمانى يتوقف على عدد السكان وفاعلى المجتمع المدنى المنتخبين عن طريق اليانصيب .

[١] كل الحكومات تمثل شعوبها
[٢] الثقل على أساس عدد السكان ويتراوح ما بين ١،٣

الشكل ١٠ (١) : هيكل منظمة الضرائب على تداول العملات ـ CTTO ـ ومسوغات إنشاء جهازيها الإدرايين

(المصدر : Patomaki, 2001:203) .

وبمجرد حشد الإرادة السياسية وإطلاق المبادرة يتعين إنشاء هيئة جديدة، ولا توجد حاليًا هيئة تناسب الأعضاء أو طموحات الراغبين فى تأسيس ضريبة على تداول العملات، كما لا توجد هيئة تفى بالوظائف المطلوبة، فما هى المبادئ المنظمة لهيئة الضرائب على تداول العملات؟ كما هو موضح فى الشكل ١٠ (١) يمكن الربط بين تمثيل الدولة من جانب والتمثيل البرلمانى وتمثيل المجتمع المدنى من جانب آخر؛ وتتراوح أصوات الدولة بين صوت واحد وثلاثة أصوات حسب عدد سكانها، وعلى مجلس الوزراء اتباع أسلوب صنع القرار بالأغلبية، عن طريق الاقتراع السرى وبتمكين الممثل ومحور المشاركة فى النظام بصلاحيات حقيقية، مثل تحديد التوجهات وحق الڤيتو والموازنة، ولا يستبعد هذا النظام الدول غير الديمقراطية من الانضمام للهيئة أو لمجلس وزرائها، ولكنه يستبقى حق التمثيل البرلمانى للبرلمانات الديمقراطية، كما يحقق فى تلقائية أو ذاتية عمل الفاعلين فى إطار المجتمع المدنى بوسيلة تجمع بين "عملية تحقيق" واليانصيب، وبمعنى آخر فإن هذا النموذج يتبع بعض الإجراءات اليونانية القديمة، حيث كان اليانصيب يستخدم لاختيار المواطنين لشغل مواقع مهمة، رغم أن ذلك قد يكون فى مجالات عمل جديدة.

ويتضمن الاقتراح عمل دراسة جدوى تحليلية على المستويين الفنى والسياسى، وإحدى أهم النقاط هنا هى افتراض أن ضريبة تداول العملات من شأنها توحيد قوى سياسية مختلفة تمامًا فى توجهاتها، وتشمل فكرة هيئة الضرائب على تداول العملات مزيدًا من الاستقلالية (على صعيد السياسة الاقتصادية) للدول، وإنشاء هيئة دولية جديدة تتسم بالديمقراطية يكون لعملها قواعد ملزمة وتلتزم برغبة الأغلبية فى صنع القرار. ورغم أن بناء منظومة حكم جديد مسألة لا يقدر على تحقيقها سوى عدد قليل من الدول، فإن الهدف هو إنشاء نظام ضريبى عالمى، مصمم بحيث يشجع الدول التى لم تنضم إليه على الانضمام.

وربما يمكن النظر إلى إنشاء هيئة الضرائب على تداول العملات باعتباره خطوة فى سبيل تحقيق استراتيجية طويلة المدى لتسييس عملية العولمة وإصلاح إدارة الاقتصاد العالمى ديمقراطيًا. وربما تلعب الهيئة دورًا مهمًا فى عدد من التطورات السياسية، فهى على سبيل المثال تستطيع أن توفر قوة موازية أو معادلة وبديلاً جزئيًا عن مؤسسات بريتون وودز، كما يمكن استخدام حصيلة ضرائب الهيئة فى إيجاد حل لمشكلة الديون وسبل جديدة لتمويل المشروعات

التنموية، وبذلك يمكن تقليل الاعتماد على تلك المؤسسات أو وضع نهاية له؛ وتستطيع الهيئة دعم الإصلاحات الديمقراطية للأمم المتحدة بتوفير تمويل مستقل وغير مشروط لأنشطة هذه المنظمة الدولية مثلاً ، وربما تصبح الهيئة نموذجًا لمنظمة عالمية أكثر ملاءمة لظروف القرن الحادى والعشرين، مقارنة بالمؤسسات التى تعد من موروثات الحرب العالمية الثانية .

وحتى إذا جرى العمل بضريبة تداول العملات بصورة شاملة وعالمية، فإن هذه الضريبة لن تمثل سوى إصلاح جزئى لأسواق المال العالمية، وفضلاً عن ذلك فإنه لا توجد ضمانات على أن الأجهزة الديمقراطية للهيئة المراد إنشاؤها سوف تستخدم الجزء العالمى من إيراداتها لدعم التحول الديمقراطى العالمى، وربما تقرر تلك الأجهزة استغلال حصيلة الضرائب فى دعم السلع فى العالم، مثل وضع هذه المهمة ضمن أولوياتها، ومع ذلك تبقى هذه الضريبة أملاً واعدًا بالتقدم فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والتحول الديمقراطى وإعادة ضبط آليات الاقتصاد السياسى العالمى بصورة أكثر ديمقراطية.

ضريبة الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى :

لا ترتبط أوجه الحياة الإنسانية بعضها البعض من خلال العلاقات الاجتماعية التى تتسم فى حد ذاتها بالتعقيد فحسب، وإنما من خلال الأنظمة البيئية والمناخية كذلك؛ فالصناعة مصحوبة بالتوسع الاقتصادى جلبت معها مشكلات وتهديدات جديدة، إحداها التغيرات المناخية السريعة، التى من أبرز أشكالها ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض، ويعتقد أن ذلك الارتفاع إنما جاء نتيجة الاستخدام المفرط للفحم والنفط كمصادر للطاقة ، ينتج عن حرق الوقود الحفرى ثانى أكسد الكربون الذى يؤثر فى المناخ، ويعتقد بأن ذلك يزيد من "الارتفاع التدريجى لدرجة حرارة الغلاف الجوى"، وأصبحت ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى حقيقة علمية مؤكدة، وسوف يؤثر ارتفاع درجة حرارة الأرض بنسب متفاوتة فى ظروف المعيشة فى أنحاء العالم، وستكون أكثر المناطق تأثرًا هى تلك التى يتهددها ارتفاع مستوى البحر . ويمكن أيضًا تصور أن الاحتباس الحرارى ربما يؤدى يومًا ما إلى كارثة عالمية، مثل تلك التى ظهرت قبل ٢٥١ مليون عامًا حينما بدا أن نحو ٩٠ فى المئة من أنواع الأحياء على كوكب

الأرض أبيدت، وأن العصر البرمى Permain period وهو العصر الأخير من الدهر القديم قد ولى (انظر على سبيل المثال : Monbiot, 2003).

كيف يمكن إدارة مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض ؟ هناك حل مقترح يتضمن فرض ضريبة للحد من استخدام الوقود الحفرى كمصدر للطاقة، ومن أهم أنواع الضرائب سواء اقتصاديًا أو بيئيًا تلك التى تفرض على الانبعاثات الكربونية . وحيث إن الجزء الأكبر من الانبعاثات الكربونية ينتج عن الفحم، لذا ستكون نسبة الضريبة عليه أعلى منها على النفط أو الغاز الطبيعى اللذين يحتويان على نسب تركيز أقل من الكربون (١٨)، ورغم أن الكربون لا يمثل سوى ٦٠ ٪ من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى، فإن مجرد فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية سيكون له تأثير كبير فى حل تلك المشكلة، كما يمكن إضافة غازات أخرى تخضع لهذا النظام الضريبى .

كان هناك العديد من الاقتراحات بفرض ضرائب عالمية على الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، تعتمد على مبدأ أن يقوم مصدر التلوث بدفع ضريبة عن الغازات الضارة المسببة له، واستغلال حصيلتها فى تحسين ظروف المعيشة فى العالم، فعلى سبيل المثال اقترحت لجنة زيديللو التى أسسها الرئيس المكسيكى السابق إرنستو زيديللو Ernesto Zedillo أن يقوم المؤتمر الدولى للتمويل من أجل التنمية بتحرى مدى الرغبة فى تأمين مصدر ملائم لضريبة دولية، بهدف تمويل مشروعات المنفعة العامة فى أنحاء العالم، كما رأت اللجنة أن ضريبة تداول العملات قد تكون مصدرًا ملائمًا إن كان من الأفضل لجميع الدول أن يتم إبرام اتفاق بشأن فرض حد أدنى من الضرائب على استهلاك الوقود الحفرى (ضريبة على الانبعاثات الكربونية) كسبيل لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحرارى (UN Financing for Development, 2001:27) . وتفترض لجنة زيديللو أن الدول الصناعية اتفقت على توجيه حصيلة الضرائب على الانبعاثات الكربونية لصالح المنظمات الدولية، الممولة لبرامج الأمم المتحدة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة فى الدول النامية، كما ترى أن النتيجة ستكون هى قيام كل دولة من الدول النامية باستثمار نصيبها من حصيلة الضرائب فيما يفيد وضع اقتصادها، وهو ما سيؤدى إلى زيادة معدل الإنفاق العام فى تلك الدولة، وعلى صعيد متصل بذلك أعلن نيتين ديساى Nitin Desai ـ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المشرف على المؤتمر الدولى للتمويل من أجل

التنمية ـ عن دعمه لفرض الضريبة على الانبعاثات الكربونية لاستخدامها فى تمويل عمليات التنمية (Desai, 2003) .

وفى السنوات الأخيرة تقدمت دول عديدة بمشروعات لضرائب بيئية بهدف تغيير منظومة الضرائب بصفة عامة والحفاظ على البيئة، وتبين تقديرات معهد "وورلد ووتش" أن نحو ٩٥ ٪ من حصيلة الضرائب مصدرها مرتبات الموظفين ومصادر الدخل الأخرى والأعمال وأرباح رؤوس الأموال ومبيعات التجزئة والتجارة والاستثمار الدوليين، أى أنه يتم فرض ضريبة على الأعمال أو الاستثمارات، وليس على العمليات الضارة مثل التسبب فى التلوث (Worldwatch, 1999:174) ، ويذكر دائمًا أن الضرائب البيئية فى دول الشمال الأوروبى ـ وعلى الأخص السويد ـ يمكن أن تكون مثالاً يحتذى به فيما يختص بالضرائب على الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وتوضع معدلات ضريبة الطاقة على مستوى عال، ويمكن الاستفادة من حصيلتها فى تقليل ضرائب العمل (Worldwatch Institute 2002:56-7' OECD 2001b) . كما أجبرت الضرائب بعض الصناعات والأعمال المسببة للتلوث على الانكماش وتقليص أنشطتها، غير أن قطاعات صناعية أخرى توسعت ونمت بسبب حوافز تنمية تقنيات ومنتجات صديقة للبيئة، وبناء على ذلك فقد تحقق الهدف الرئيسى وهو تراجع معدل الانبعاثات الضارة .

وإذا جرى استغلال الضريبة على انبعاث الكربون على أفضل نحو، يمكن أن تصبح حصيلتها ضخمة خلال العقود المقبلة ، ويمكن بدء تطبيق الضريبة على الانبعاثات الكربونية بمعدل ضئيل، على أن تزيد القيمة على مدار ٢٠ عامًا، وهو ما سوف يسمح لصناعات عديدة تعمل حاليًا على توفيق أوضاعها، وكذلك لمستخدمى السيارات الخاصة بترتيب أوضاعهم؛ وإذا جرى تطبيق هذه الضريبة بصورة تدريجية على مستوى العالم يمكن أن تصبح حصيلتها فى عام ٢٠٥٠ نحو ٢٥٠ دولارًا أمريكيًا على كل طن من الانبعاثات الكربونية، وهو ما سيحد من المعدل العالمى للانبعاثات الكربونية . وحسب تقديرات "وورلد ووتش" ستتراوح الحصيلة بحلول عام ٢٠٥٠ بين ٧٠٠ و ١٨٠٠ مليار دولار أمريكى سنويًا (Worldwatch, 1999; Ch.2, note 16) . وهناك نموذج آخر صادر عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يتوقع أن تكون

حصيلة ٥,٢ مليار طن من الانبعاثات الكربونية فى العالم فى عام ٢٠٢٠ هى ٧٥٠ مليار دولار أمريكى، أى نحو ١,٣ ٪ من إجمالى الناتج العالمى المتوقع خلال العام نفسه .

وفى الحادى عشر من ديسمبر /كانون الأول ١٩٩٧ اعتمد الاتفاق النهائى لكيوتو على آلية تجارية خاصة بالانبعاثات، وطبقا لتلك الآلية تحدد كمية الانبعاثات ويتم التعامل مع حجمها باعتباره سلعة تجارية، كما يتعين على المشاركين فى هذه الآلية الحصول على عدد من التصاريح يعادل المستوى الفعلى للانبعاثات الصادرة عنهم أو يفوق ذلك المستوى، وبمجرد حصول المشاركين على التصاريح تصبح بذلك قابلة للاتجار بها، ويتم الحصول عليها سواء من خلال مزاد أو اعتمادًا على تاريخ للانبعاثات فيكون بالبيع أو أن تخصص بالمجان، وهذا يسمح للدول والشركات القادرة على الدفع بأن يكون مستوى انبعاثاتها أعلى، والولايات المتحدة هى أكبر مؤيد للمفهوم التجارى للانبعاثات، وكانت قد قاومت بشدة إدخاله فى إطار بروتوكول كيوتو . وبعيدًا عن الأسباب الأيديولوجية التى تتضمن أن تجارة التلوث تمثل جانبًا آخر من التوجه العالمى نحو الخصخصة وخلخلة آليات ضبط الأسواق (Transnational Institute, 2002:19) ، هناك مصالح اقتصادية قوية على المحك ، ومقارنة بدول صناعية أخرى فإن الولايات المتحدة دولة مهدرة للطاقة، كما يوجد بها مستويات عالية من انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون، وبالتالى فإن الضرائب عليها ستكون بمثابة عقوبة مقارنة بالدول المعتمدة بدرجة أقل على الوقود الحفرى، كما أن قطاع الصناعة الأمريكى يعارض بقوة أى إجراءات ضريبية تهدف للحد من الانبعاثات الغازية، والمبدأ أو المفهوم التجارى لتلك الانبعاثات من شأنه أن يسمح للشركات الأمريكية بشراء التصاريح اللازمة – حسب مستوى الانبعاثات لديها – من دول أخرى دون الحاجة لتقليص حجم أعمالها المحلية (Baumert, 1998) ، ورغم ذلك رفضت إدارة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش George W.Bush الانضمام لأية اتفاقية بشأن الانبعاثات الغازية لمجرد أنها ستكون أكثر تكلفة لواشنطن وللشركات الأمريكية .

ودعمت روسيا وأوكرانيا النظام التجارى للانبعاثات، فالدولتان مستفيدتان منه ماليًا إذا جرى تطبيقه؛ لأن مستوى الانبعاثات فيهما يعتمد على قدرتهما الصناعية التى كانت فى العهد السوفيتى والتى تتجاوز مستوى الانبعاثات الصادرة عنهما حاليًا . لن يكون للنظام التجارى للانبعاثات حصيلة تضاهى تلك المتوقع جمعها فى حالة تطبيق الضريبة، وإذا جرى

تحرير نظام شراء التصاريح الخاصة بالانبعاثات ستكون النتيجة هى أن عددًا قليلاً من الشركات الصناعية أو الدول سيسيطر على سوق إصدار التصاريح، وبذلك تكون هناك حصيلة لخدمة أهداف أو مصالح عامة كما هو مقترح بشأن الضريبة . الضريبة لن تكون مصدرًا لتحصيل إيرادات فحسب بل ستكون أيضًا ـ وبلغة البيروقراطية ـ أبسط وستوفر حافزًا دائمًا على الحد من الانبعاثات الغازية . ويفضل الاتحاد الأوروبى الضرائب على الانبعاثات الكربونية والطاقة . ولكون دول الاتحاد غير مهدرة للطاقة نسبيا فإن تلك الضرائب لن تكون عبئًا عليها مقارنة بالولايات المتحدة؛ وفيما يتصل بكيوتو كان الاتحاد الأوروبى ضد النظام التجارى للانبعاثات ، إلا أنه لم يصمد فى مواجهة الولايات المتحدة، وكان ذلك سببًا فى تشتيت جهود الاتحاد للبدء فى تطوير قواعد ذات فعالية وإرشادات ذات صلة بآلية عمل النظام التجارى للانبعاثات، فعلى سبيل المثال أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة تحقيق ٥٠ ٪ على الأقل من أهداف الحد من الانبعاثات داخل الدول نفسها (ibid.) .

وحتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق عالمى بشأن ضريبة عالمية على الانبعاثات الكربونية، فإن مجرد طرح هذه الضريبة سيشكل قيدًا فعالاً على الانبعاثات، إذا سعت الدول المطبقة لهذه الضريبة إلى فرض رسوم على وارداتها من الدول غير المطبقة لها، وربما يدفع ذلك معظم الدول إلى اختيار تطبيق الضريبة (Roodman, 1997) . وأجرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD ـ بحوثًا مكثفة على موضوعات الضرائب المرتبطة بالبيئة، وعلى سبيل الوصول إلى تناغم بين الإجراءات الضريبية البيئية (OECD, 2000) . ويقترح تقرير"الرؤية البيئية" للمنظمة (2001 a) أن تبدأ الدول الصناعية برنامجًا تنسيقيًا لاستبدال الإعانات المالية الحكومية للمصانع الضارة بالبيئة بضرائب بيئية، كما أظهرت نتائج برنامج محاكاة صمم بالكمبيوتر تضمنه هذا التقرير، أن إلغاء إعانات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وتطبيق ضريبة طاقة ذات صلة بمكون الكربون الموجود فى الوقود، وفرض ضرائب على كل أنواع الكيماويات يمكن أن يسفر عن انخفاض نسبة انبعاث ثانى أكسيد الكربون فى دول المنظمة بنسبة ١٥ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ، مقارنة بالنسبة التى كان من المتوقع الوصول إليها فى ظل الوجود الحالى لتلك الإعانات وعدم فرض الضرائب ذات الصلة .

كما اقترحت إحدى اللجان أيضًا أن يقوم المجتمع الدولى بدراسة الفوائد المحتملة لوجود هيئة ضرائب دولية ـ ITO ـ يكون بإمكانها التعامل مع العديد من الاحتياجات التى يمكن أن تنشأ، خاصة مع نجاح العولمة فى تقويض مبدأ فرض الضرائب داخل حدود الدولة، الذى تعتمد عليه قوانين الضرائب التقليدية، ومن المؤكد أن الدول النامية سوف تفيد من المعونة الفنية التى ستحصل عليها، وخاصة فيما يتعلق بالإدارة الضريبية وتبادل المعلومات الذى يسمح بفرض ضرائب على رؤوس الأموال المهربة، والضرائب الموحدة للحد من إساءة استغلال سعر التنازل (نقل الملكية)، والضرائب على دخول المهاجرين (UN Financing for Development, 2001: 26)، ويمكن أن تقوم هيئة الضرائب الدولية بإدارة حصيلة الضرائب على الانبعاثات الغازية العالمية وغيرها من الضرائب الدولية، كما يمكن لمرفق البيئة العالمى ـ GEF ـ أن يدير *الضرائب البيئية الدولية*، وهو المرفق الذى أنشئ عام ١٩٩١ ليكون مرفقًا تجريبياً وأعيدت هيكلته بعد قمة الأرض التى عقدت فى ريو دى جانيرو "لخدمة المصالح البيئية للشعوب فى كل أنحاء العالم".

ومن منظور الإصلاحات الديمقراطية، العالمية يبرز أمران: أولهما أن الضريبة على الانبعاثات الغازية لن تشكل فى حد ذاتها إصلاحًا ديمقراطياً، فالضريبة ما هى إلا محاولة لحل مشكلة عالمية كبرى بلغة الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، والمهم هو أن نضع فى الحسبان شكل الأنشطة الاقتصادية، وأن نؤثر فى السلوك الاقتصادى بتغيير الأسعار النسبية، كما يعتمد التأثير المحتمل للضريبة من الناحية الديمقراطية على كيفية استغلال عائدها ومدى استخدامها فى تمويل أعمال الخير على مستوى العالم؛ الأمر الثانى هو كيفية عمل الهيئة التى سيناط بها تحصيل الضريبة وإدارة مواردها، وهو أمر حاسم. ويبدو أن تفاصيل عمل هيئة الضرائب الدولية المنتظرة مازالت غير محددة، وإمكانية أن تحدث هذه الهيئة تغيرًا تتوقف على ما إذا كانت ستطبق مبادئ تذكرنا بمبدأ "دولار واحد/ صوت واحد" أو أنها ستلجأ إلى مبادئ أخرى أكثر ديمقراطية. ويسعى مرفق البيئة العالمى لأن يكون أكثر تمثيلاً للدول والشعوب مقارنة بالمؤسسات المالية الحالية، فكيان صنع القرار الرئيسى به وهو المجلس يتألف من ٣٢ عضواً، وهو يمثل مجموعات ينوب عنها ويحاول أن يضع فى اعتباره الحاجة إلى تمثيل متوازن وعادل لكل المشاركين، وهناك ١٦ عضوًا من الدول النامية و١٤ من الدول المتقدمة فضلاً عن دولتين لتمثيل

وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق، وتتخذ القرارات بتوافق الآراء، كما تختار كل مجموعة ممثليها عن طريق التشاور بين أعضائها .

من حيث المبدأ، ستوفر الضريبة على الانبعاثات الغازية ـ GGT ـ مصدرًا مهمًا للتمويل على مستوى العالم، ويبدو أن إدارة هذه الأموال ستكون أيسر وأكثر ديمقراطية من أسلوب إدارتها من قبل منظمات مثل مجلس الأمن الدولى أو مؤسسات بريتون وودز، ولكن بمفهوم الإصلاح الديمقراطى المباشر ستكون هذه الضريبة أقل تأثيرًا من ضريبة تداول العملات رغم أن المنطق الأساسى للأولى أكثر تماشيًا مع منطق الأرثوذكسية الاقتصادية، والحقيقة الحاسمة هى أن مناصرى الضريبة على الانبعاثات الغازية لديهم بالأساس اهتمامات أخرى غير التحول الديمقراطى العالمى، ولذا من الصعب إيجاد حافز يجعل الضريبة على الانبعاثات الغازية عنصرًا أساسيًا فى استراتيجية الإصلاحات الديمقراطية العالمية .

بعد كل ما ذكر، نود التأكيد على حقيقة مفادها أن تراجع الولايات المتحدة عن الانضمام لاتفاقية كيوتو يعنى أنه مازالت هناك فرصة لإعادة التفاوض على شروط أو بنود أساسية، وربما تبدو ضريبة الانبعاثات فرصة سياسية حقيقية حتى وإن لم يبدأ التطبيق على مستوى العالم مثل الضريبة على تداول العملات، وربما تحذو هيئة الضرائب على الانبعاثات الغازية عند إنشائها حذو هيئة الضرائب على تداول العملات فيما يختص بالمبادئ الديمقراطية، ولعلها تحصل على تفويض واسع للتعامل مع موضوعات التنمية المستدامة، وعمومًا فإن ذلك لا يمثل سوى البداية بالنسبة لسياسة الضرائب العالمية .

هوامش الفصل العاشر :

[١] نشرت محاضرة توبين في عام ١٩٧٤ وفي عام ١٩٧٨ تحدث بالتفصيل عن هذه الفكرة .

[٢] جاءت هذه الفرضية من جانب مينسكي Minsky عام ١٩٨٢ . انظر أيضًا كيندليبرجر Kindleberger (٢٠٠١) حيث يوجد تحليل تاريخي للأزمات المالية المرتبطة باقتصاد السوق الرأسمالي .

[٣] هناك اختلاف كبير بين التقديرات، فمن ناحية قدر فرانكيل Frankel أن الحصيلة تتراوح بين ٥٠٠ مليار وألف مليار دولار أمريكي سنوياً، بينما توقع خبراء اقتصاد يعملون ضمن فريق دراسة فنلندي عينته وزارة المالية الفنلندية، أن تكون نحو ٧٠ مليار دولار أمريكي فقط . التقديرات مؤسسة على عدد من الافتراضات غير المؤكدة عن مستوى الضريبة، ومرونة تكاليف التداول، ومستوى تكاليف التداول الفعلية، ومدى استعداد الفاعلين لإيجاد بدائل أو إخفاء معاملات نتيجة لفرض الضريبة . انظر على سبيل المثال (Frankel, 1996; Felix and Sau, 1996)

[٤] طالع موقع : <http://www.web.net/~ Halifax/index.htm>

[٥] طالع موقع : <http://www.cidse.org/ >

[٦] طالع موقع : <http://www.waronwant.org/>

[٧] طالع موقع : <http://www.ceedweb.org/iirp/ >

[٨] طالع موقع :<http://ceedweb.org/iirp/camnet.htm>

[٩] طالع موقع : <http://www.twnside.org.sg./ >

[١٠] طالع موقع : <http: //www.focusweb.org/ >

[١١] هذه الدعوة للعمل تجدها على الموقع التالي <http: //www.twnside.org.sg./title/ifgcall-cn.htm>

[١٢] للاطلاع على تحليل عن ذلك انظر . (Patomuki, 2001: 57-68; 91-9)

[١٣] ربما يكون أهم مثال على هذا الاقتراح هو (Spahn, 2002) .

[١٤] (Patomaki, 2001: Chs 1-4) : يسلط الضوء على سلطة المال والمشكلات التي يسببها ذلك، كما ينقل نقاشًا معياريًا لضريبة توبين وما يتربط بها من إجراءات تنظيمية .

[١٥] بنك مركزي للتسويات العالمية أنشيء في أوائل عام ٢٠٠٠ بهدف تقليل مخاطر البنوك واللاعبين الماليين الرئيسيين .

[١٦] مجموعة من المقترحات العملية البسيطة ذات الصلة قدمها "شميت (2001) فضلاً عن مجموعة أفكار قانونية أساسية كانت وراء مشروع المعاهدة الذى اقترحه Patomaki و Denys سنة ٢٠٠٢.

[١٧] ستدخل المعاهدة المقترحة حيز التنفيذ بعد تصديق العضو رقم ٣٠ عليها، أو فى موعد تتفق عليه مجموعة الإعداد .

[١٨] طالع موقع منتدى السياسة العالمى، باب ضرائب الطاقة، على الموقع التالى :

<http://www.globalpolicy.org/socecon/glotax/carbon/index.htm>

الفصـل الحـادى عشـــر

استنتاجات

المنتدى الاجتماعى العالمى ـ WSF ـ هو أول محاولة جـادة لتنظيم القوى الـسياسية للمجتمع المدنى العالمى فى فضاء واحـد، أو مـساحة محـددة لوضـع أجنـدة إيجابيـة والتخطـيط لأعمال تحولية جماعية، وبصرف النظر عن كونه منتدى يمكن فى إطاره أن تجتمـع مـشروعات ديمقراطية مختلفة، يتعين النظر إليه باعتباره نموذجًا للاحتمالات والمعضلات التى ينطوى عليها إطار لبناء أى منظمة عالمية ديمقراطية .

جميع المبادرات الديمقراطية العالمية التى تناولناهـا فـى هـذا الكتـاب تمـت مناقـشتها بصورة أو أخرى فى إطار المنتدى الاجتماعى العالمى [1]، وبوصـفه حاليًـا أهـم تجمـع مـدنى ذى توجه مستقبلى، فبوسـعه أن يلعـب دورًا مهمًـا فـى ظهـور وانتـشار عمليـات ديمقراطيـة عديـدة مختلفة، ويعتمد تطوره المستقبلى بدرجة أساسية على مدى قدرته علـى وضـع البنيـة الأساسـية الضرورية خارج البرازيل وبورتو أليجرى، وعلى إيجاد حلول مرضـية للمـشكلات التـى تواكـب تأسيس منظمة عالمية ديمقراطية ؛ وإذا نجح توسعه عالميًا فستكون أمام منظمات المجتمع المـدنى الناشئة فرص أفضل لتحريك أجندتها من إطار المعارضة الـسلبية إلى العمـل الإيجـابى التحـولى، وقد نجحت اتحادات وحركات مدنية بالفعل فى وضع موضوعات جديدة على الأجندة السياسية العالمية، وبإمكان المنتدى الاجتماعى العالمى تيسير مهمتها .

ويمثل إنشاء لجنة حقائق عالمية إحدى المبادرات الجديدة، وهو نوع مـن المبـادرات لم يظهر إلا فى الآونة الأخيرة غير أنه اكتسب شعبية واسـعة، علـى الـرغم مـن ذلـك فـإن جميـع المقترحات ذات الصلة لم تكن غنية فـى مـضمونها، ولـذا مـا زال مـن الـصعب تقييمهـا بـصورة موضوعية؛ وبإمكان لجنة للحقائق العالميـة أن تركـز فـى عملـها علـى مجـال انتهاكـات حقـوق الإنسان، لتكون بذلك مثل نظيراتها المحلية، وفى هذه الحالة سيكون عليها إمـا دعـم أو تغـيير الوظائف التقليدية للجان القائمة، ويمكن أن تقوم بدور آخر مثـل التركيـز علـى دور الحكومـات الأجنبية فى العمليات العسكرية الخفية التى تتم عبر حدود الدول وما يتعلق بتلك العمليات مـن

انتهاكات لحقوق الإنسان، وإذا ركزت اللجنة على مجال حقوق الإنسان ربما يكون عملها مكملاً لعمل المحكمة الجنائية الدولية .

ويمكن تكليف لجنة تقصى الحقائق العالمية بالتعامل مع مجموعة أوسع من الموضوعات المتعلقة بالتاريخ والعدالة، وحسب بعض المقترحات يمكن تكليفها بموضوعات ذات صلة بالعلاقة بين دول الشمال والجنوب ، غير أنه إذا كان الهدف هو مجرد توفير مجال أوسع للمناقشات، فقد تتحول اللجنة لتصبح مجرد منتدى لحوار غير موضوعى نسبيًا (إلا إذا جرى تحديد وتوضيح هدف ملائم لتلك المناقشات). من الذى سيمول هذا المنتدى ؟ ومن الذى سيختار المشاركين فيه، وعلى أى أساس ؟ ومن ناحية أخرى: إذا كان الهدف هو إعادة تأسيس استنتاجات (NIEO) اعتمادًا على نص موثوق به للتاريخ العالمى الحديث بشكل عام - وما يتبع ذلك من إدانة طرف ما، ومطالبته الآن بدفع تعويضات ضخمة عن وقائع تاريخية حدثت - فإن ذلك لن يؤدى إلى البعد عن الإمكانيات والجدوى السياسية فحسب، بل أيضًا إلى أن يصبح العمل فى مجمله بعيدًا عن التعددية، وبلغة التحول الديمقراطى العالمى ارتداديًا أو انكفائيًا؛ وهكذا ربما تكون بعض المقترحات بعيدة الأثر الخاصة بلجنة تقصى الحقائق العالمية غامضة، والأمر برمته يتوقف على كيفية تحديد الهدف .

ظهرت مفاهيم عديدة، ومنها لجنة تقصى الحقائق العالمية، لأول مرة داخل حدود الدول قبل أن يصبح لها صدى عالمى، وإحدى طرائق التفكير المحتملة بشأن الديمقراطية العالمية (وربما تكون طريقة مثالية) هى تصور أن فكرة المؤسسة المحلية الناجحة يمكن نقلها إلى العالم، ويميل التصور المستقيم والأساسى للنماذج التقليدية للديمقراطية التمثيلية والمباشرة نحو الخروج بمقترحات لإنشاء برلمان وإجراء استفتاء عالميين، وليس من المفاجئ أن نجد الكثيرين من المدافعين عن فكرة الديمقراطية العالمية والمعارضين لها يعتبرون تلك النماذج جزءًا لا يتجزأ من الفكرة، فشيوع أفكار البرلمان والاستفتاء يجعل منها طرائق مقبولة ظاهريًا لإطلاق الخيال الديمقراطى خارج حدود الدولة الحديثة.

وهناك على أية حال ثلاث مشكلات متعلقة بتشكيل برلمان عالمى يكون له أفق وصلاحيات تشريعية حقيقية، المشكلة الأولى هى أن وجود المجتمع السياسى العالمى (بالمعنى الشامل والمركّز) ربما ينتج عنه مجتمع أمنى مدمج، أى أن يكون شيئًا أقرب إلى فيدرالية عالمية،

والخبرة التاريخية للدول والفيدراليات تؤكد صعوبة تأسيس ذلك وسهولة الانزلاق ـ في حالة حدوثه ـ إلى العنف والصراعات، ويبدو من بدايات عام ٢٠٠٠ أن الشروط الاجتماعية لوجود فيدرالية عالمية ليست موجودة ، ولهذا السبب، تبدو مقترحات الديمقراطية العالمية أكثر حصافة حتى الآن من الناحية السياسية على الأقل .

والمشكلة الثانية هي أن الافتراضات وراء معظم مقترحات البرلمان العالمي ربما لن تبعدنا كثيرًا عن أفكار الدولة، أو الأفكار الشاملة الخاصة عن الفضاء والمجتمع السياسيين؛ وعلى العكس من ذلك نجد أن النماذج القائمة على التشابه أو التناظر المحلي قد تكون ضد مبدأ التعددية حيث إنها تجعل الآخرين يتغيرون أو تجعلهم غير قادرين على التواصل أو تعاملهم باعتبارهم أعداء خارجين، بدلاً من السعي في إطار تحقيق هدف حشد الإرادة الديمقراطي عن طريق خلق فضاء عام مشترك معترف به من جميع الأطراف المشاركة .

والمشكلة الثالثة هي أن غالبية مقترحات تشكيل برلمان عالمي تخلو من الخيال أو الإبداع، وتدور كلها بين خيارين تقليديين، فإذا لم تتناول البرلمان العالمي باعتباره كيانًا رمزيًا نجدها تسعى لأن تطبق نماذج لبرلمان داخل دول ذات سيادة، ومسألة الكيان الرمزي لا تصلح بالطبع في إطار مساعي التحول الديمقراطي بالمرة .

ويمكن أن تكون نقطة البداية الأفضل هي التفكير في الديمقراطية العالمية على أنها تواصل بين أنظمة حكم ديمقراطي مشتركة جزئيًا على مستوى الوظيفة (اعتمادًا على الفصل الوظيفي للجمعيات الحديثة) والأرض (سواء محلي أو قومي أو إقليمي أو عالمي ودون استثناء أي بقعة في الأرض من حق المشاركة في المنظومة) ، وفي ظل هذا النموذج يصبح البرلمان العالمي "مكانًا للكلام" عن التنسيق بين أنظمة السلطة المختلفة، أو لإطلاق مبادرات لتحسين نظام الحكم العالمي بصفة عامة[٢] . لن يكون البرلمان العالمي كيانًا " سياديًا " جديدًا كما لن تكون له صلاحيات تشريعية عليا ، ولكن سيكون له سلطات أكثر انتقائية لإعداد وتقديم الاقتراحات في منتديات عديدة، وربما تعرب بعض المنظمات في هذا السياق عن استعدادها للمشاركة كمحكم أو كجهة استشارية موثوق بها في عدد من الموضوعات المهمة .

على أية حال قد يأتي تشجيع الاقتراحات المتسرعة التي تعتمد على تناظر محلي طائش بنتائج عكسية ، ولابد أن يكون هناك مجال لظهور أشكال إبداعية للمؤسسات السياسية

العالمية، كما ينبغى فتح الباب أمام المزيد من المناقشات العامة لتطوير أفكار ذات جدوى، تكون إمكانية تحقيقها على المستوى السياسى عالية فيما يختص بتشكيل البرلمان العالمى . وهناك بديل يتمثل فى إخضاع كل المقترحات الممكنة عن الديمقراطية العالمية لاستفتاء عالمى يعتمد بالأساس على عينة من المواطنين صالحة للتمثيل إحصائياً، وفكرة أن كل فرد يتأثر بقرار سياسى ما، يتعين أن يكون له صوت، هذه الفكرة ليست فى حاجة لأن يأخذ تطبيقها شكل إنشاء مستويات حكومية جديدة دائمة تضاف إلى المستويات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبى) أو العالمية (مثل منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها وإخضاعها لتحول ديمقراطى) أو المحلية، كما لا يتعين قصر التمثيل الديمقراطى على النموذج الأوروبى الحديث .

وتمثل آليات الدَّين الأجنبى عقبة كبرى فى طريق الإصلاحات الديمقراطية فى سياقات مختلفة، كما أن هيمنة مؤسسات "بريتون وودز" على السياسات الاقتصادية لعدد كبير من الدول تنبع بالأساس من اعتماد تلك الدول على الدَّين، كذلك فإن تحكيم الدَّين بصورة منتظمة ومتماشية مع القانون من شأنه أن يؤدى إلى تقليص الاعتماد عليه وبالتالى إلى فرص أكثر استقلالا لدول العالم الثالث (وغيرها)، الأمر الذى سيسمح لتلك الدول بالبدء فى بعض الإصلاحات ، وإنفاذ بعض السياسات الاقتصادية التى قد تكون مفيدة بالنسبة لها، وفى الوقت ذاته قد تكون آليات تحكيم الدَّين، ومنها محاكم الإفلاس، نماذج تحتذى فى المفاوضات الدولية الديمقراطية التى تعتمد حكم القانون .

ومن منظور مفاهيم عديدة تتعلق بالعولمة، يتعين توضيح بعض الأفكار قبل تناول مسألة الضرائب العالمية، ففى حال وجود اقتصاد عالمى متكامل، يتعين فرض ضرائب فى إطاره . وكانت هناك اقتراحات عديدة فى هذا السياق ؛ فالضريبة على تداول العملات مَثلاً قد تسفر عن تقليل حجم تداول العملات الأجنبية وبذلك تقلص هيمنة حركات رأس المال قصيرة الأجل، وهكذا يكون بإمكان هذه الضريبة التعامل مع إحدى الآليات العالمية المركزية للسلطة وهى الآلية التى تقوم عليها هيمنة الليبرالية الجديدة، كما أن حصيلة هذه الضريبة ستكون ضخمة ويمكن إيداعها فى صندوق عالمى تديره هيئة ديقراطية مثل هيئة الضرائب على تداول العملات، وبقرارات من هذه الهيئة يمكن استخدام حصيلة الضريبة فى مجالات عدة مثل خدمة الدَّين أو إيجاد مصادر بديلة للتمويل من أجل التنمية، وبذلك تسهم هيئة الضرائب على تداول العملات

ى تقليل اعتماد الدول على مؤسسات بريتون وودز (أو على الأقل فى دعم تلك الدول)، ويمكن يضًا استغلال جزء صغير من هذه الحصيلة فى تيسير إجراء إصلاحات ديمقراطية عبر منظمة لأمم المتحدة فى إطار ميثاقها الحالى على الأقل . وأخيرا وليس آخرا يمكن لهيئة الضرائب على تداول العملات أن تصبح نموذجًا ديمقراطيًا لوضع الأجندة وصنع القرار فى السياسة العالمية . واقتراح تنفيذ هذه الضريبة على مرحلتين له جدوى فنية واقتصادية ويمكن تحقيقه من الناحية السياسية، فالأساس لتطبيق هذه الضريبة على المدى القصير موجود .

ومن حيث المبدأ تتضمن أهداف فرض ضريبة على الانبعاثات الغازية نفس ما جرى التعهد به فى إطار ضريبة تداول العملات، فقد تستخدم هذه الضريبة (على الانبعاثات الغازية) فى إنشاء صندوق عالمى ضخم تديره هيئة شبيهة بهيئة الضرائب على تداول العملات، لكن الفرق الجوهرى بين الضريبتين هو أن الضريبة على الانبعاثات الغازية صلتها ضعيفة بآليات تعزيز مساعى التحول الديمقراطى، كما أنها ليست سوى حل فنى جزئى لمشكلة مناخية عالمية خطيرة . وإذا ما وضعنا فى الاعتبار طبيعة المصالح وراء هذه الضريبة يتضح أنه من الصعب للغاية بناء حافز يجعل منها عنصرًا مركزيًا فى استراتيجية للتحول الديمقراطى العالمى . ومن جانب آخر، فإن قرار الولايات المتحدة بعدم الانضمام لاتفاقية كيوتو يفتح المجال لإعادة المفاوضات بشأن البنود الأساسية للاتفاقية .

كان المجتمع المدنى العالمى مصدرًا للعديد من مقترحات إنشاء نظم مؤسسية جديدة، وكان ظهور هذا المجتمع شرطًا لفتح آفاق وفرص سياسية للإصلاحات الديمقراطية العالمية، وهناك ترابط وثيق بين محاولات تمكين المجتمع المدنى العالمى وتحقيق بعض الإصلاحات المؤسسية، وكان ذلك هو أساس استراتيجيتنا للإصلاحات الديمقراطية العالمية فى بدايات عام ٢٠٠٠ . وهو ما يعرض له الجزء الثالث من هذا الكتاب .

هوامش الفصل الحادى عشر

[١] للاطلاع علي أفضل قدر من المناقشات فى إطار المنتدى الاجتماعى العالى انظر(Fisher and, Ponniah, 2003) .

[٢] يرى هليد Held (1995, 274-7) أنه يتعين وجود مجلس ديمقراطى عالى فى صورة مؤسسة، وهى فكرة مطابقة لما طرحناه من حيث المبدأ، غير أنه يستخدم مصطلح (كيان تشريعى) عندما يشير إلى البرلمان العالى، ويرى ضرورة إنفاذ قراراته ومبادئه الأساسية من خلال شرطة عالية وجيش عالى، وبذلك فإنه حتى البرلمان العالى (الذى يضع الأطر) يتطلب وجود مجتمع أمنى مدمج ومواطنة عالية متجانسة فى الجزء الديمقراطى من العالم، وهو ما قد ينطوى على علاقات عداء مع مناطق فى العالم لا تنضم إلى هذه المنظومة، ونحن نرى أن هذا الاقتراح قد يمثل مشكلة، كما نرى ضرورة لإعادة النظر فى فكرة إنشاء البرلمان ذاتها .

الجزء الثالث

اســـتراتيجيــة

الفصل الثانى عشر

مقترحات محافظة مقابل أخرى تحولية

الفرق بين المقترحات المحافظة والتحولية بسيط من حيث المبدأ . هل نحن متمسكون بإطار العمل الحالى ومفاهيمه ونظمه المؤسسية أم من الممكن أو المعقول سياسيًا أن نغير أجزاء من خلفية سياق العمل السياسى العالمى ؟ ترتكز حالة النهج التحولى على فكرة أنه من خلال تغيير أجزاء من خلفية السياق، فسوف يتم إعادة تعريف بعض المصالح والهويات المؤسسة على الأقل؛ وربما تسيطر التحديدات المؤسسية على سياسات التسوية بين المصالح ضيقة الأفق للمجموعات، كما ستيسر التحالفات الجديدة للفاعلين ـ الذين سيعاد تحديدهم جزئيًا ـ وجود روابط تضامنية، وتفتح المجال أمام إمكانيات سياسية عالمية جديدة .

ولكى نطور خطة استرتيجية من أجل تغير ديمقراطى عالمى سنقوم أولاً بتلخيص الاقتراحات الموجودة وعلاقاتها بالسياق التاريخى العالمى وكذا السياق المؤسسى ، بما فى ذلك العلاقات الاجتماعية فى أنظمة التمويل والتجارة . الخط الفاصل بين المقترحات التحولية والمحافظة غير واضح، وإذا كانت السياقات المتعلقة بها محددة فى تفاصيل كافية، فإن معظم المبادرات الديمقراطية العالمية ـ إذا تم تنفيذها ـ ستكون منطوية على بعض التحولات، وعلاوة على ذلك فإن الفرق ضئيل على ما يبدو بين إصلاح الأمم المتحدة وإنشاء برلمان عالمى، وبذلك نكون قد ركزنا على مجرد قشور بدلاً من الحديث عن اختلافات مطلقة، ولكن خلال دمج هذه المقترحات فى إطار استراتيجية منظمة فلربما تزداد قوتها التحولية وتقوى من خلال إصلاحات فورية أو تالية .

الفكرة الرئيسية فى هذا الكتاب هى أن استراتيجية التغيير الديمقراطى تتطلب تحليلاً منظما للأفكار المسبقة، وبحث السبل الممكنة لتطوير المقترحات المختلفة، والجداول من ١٢ (١) إلى ١٢ (٤) تلخص النقاط الأساسية فى الجزءين الأول والثانى من الكتاب . مَنْ المفترض أن يكون له حق المشاركة فى الاقتراحات والنماذج المختلفة ؟ ما الهدف مَنْ النظم المؤسسية المقترحة؟ ما درجة مصداقية الحشد الديمقراطى ؟ كيف يمكن تبرير التغيرات المقترحة ؟ هل

هناك دعم سياسى لهذا النمط من التغيير وهل هو حقيقى أو محتمل؟ هل من الممكن سياسيًا أن يصبح الاقتراح حقيقة ؟ هل النظام المؤسسى المقترح ذو جدوى ؟ وأخيرًا وليس آخرًا . ما التضمينات التحولية للمقترحات المختلفة ؟

تستعرض الجداول ١٢ (١) و ١٢ (٢) المقترحات الأساسية بخصوص إصلاحات المنظمات الدولية القائمة، بينما يلخص الجدول ١٢(١) المجالات الأربعة الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة : مجلس الأمن التابع لها والجمعية العامة، ومجلس الشعب الخاص بها والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ويوضح الجدول ١٢(٢) الإصلاحات الممكنة لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمحاكم الدولية، كما يعرض الجدولان ١٢(٣) و ١٢(٤) للنظم المؤسسية الجديدة المقترحة ، ويلخص الجدول ١٢(٣) مبادرات تمكين المجتمع المدنى العالمى من خلال المنتدى الاجتماعى العالمى ، بالإضافة إلى مقترحات إنشاء لجنة تقصى الحقائق العالمية والبرلمان العالمى وإجراء الاستفتاء العالمى، وأخيرًا يتناول جدول ١٢(٤) الخطط المتعلقة بآلية تحكيم الدَّين والضرائب العالمية وخاصة الضريبة على تداول العملات والضريبة على الانبعاثات الغازية .

تعتمد كل تعديلات ميثاق الأمم المتحدة على إرادة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن؛ إذ إن لديهم حق الفيتو على أى تغييرات أو تعديلات يقترح إجراؤها، وتبرر مقترحات الإصلاح الديمقراطى لمجلس الأمن من منطلق النقد الذاتى (فالديمقراطية هى المبدأ المقبول لمعظم الدول الأعضاء كما أنها تتوافق مع روح الميثاق)، كذلك فإن الاعتبارات المعرفية (تتطلب النزاهة أن يتم أيضًا انتقاد مواقف الدول دائمة العضوية) والأسباب ذات الصلة بالأدوات (الإصلاحات الديمقراطية ضرورية لأمم متحدة شرعية وعلى درجة من الكفاءة تؤهلها لمعالجة المشكلات الظاهرة فى عصرنا) . لن يغير أى من الاقتراحات الإصلاحية هَدَفَ مجلس الأمن أو مجال عمله، ولكن بعضها قد يرى ضرورة لوضع أوجه نشاطه تحت إشراف الجمعية العامة .

جدول ١٢ (١) : إصلاحات الأمم المتحدة .

	حق الانتخاب	المجال	المصداقية	التبرير	الدعم السياسي	محتمل أو ذو جدوى سياسية	تحولي أو تحفظي
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (إلغاء الفيتو والإشراف يكون من قبل الجمعية العامة)	المساواة الرسمية بين جميع الدول	قضايا السلام والأمن وإمكانية فرض قرارات وعقوبات ملزمة	الإصلاحات ستقلل من مدى تدخل سياسات القوى العظمى في الأجندة والمناقشات	نقد ذاتي بالإضافة إلى مبررات متعلقة بالمعرفة أو الأدوات المستخدمة	غالبًا دول الجنوب ومنظمات المجتمع المدني العالمي	لا . إلا إذا تنازلت كل الدول التي لها حق الفيتو عن الميزات التي تحصل عليها	بإمكانه فتح آفاق أو احتمالات لإجراء إصلاحات أخرى في المنظمة
الجمعية العامة للأمم المتحدة (تدعيم دور الجمعية العامة أو تغيير في مبادئ التمثيل)	المساواة الرسمية بين الدول . هناك إمكانية لتقييم التصويت من منظور عدد السكان في الدولة	توصيات ومراجعات ومبادرات كما هو معروف في المواد ١٢- ١٤	الإصلاحات ستجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر انفتاحًا للمشاركة الكاملة والفعالة بين الدول	مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	لا . إلا إذا كان هناك تغيرات في سياسة الولايات المتحدة أو السياق العالمي (تعديلات الميثاق مستحيله تقريباً)	إذا كانت تعديلات الميثاق غير ممكنة ستكون التأثيرات التحولية محدودة
مجلس الشعب التابع للأمم المتحدة	المواطنة العالمية	صنع قرار عالمي . ومن المحتمل وضع قواعد لإطار عمل	ربما تحكم رمزي فقط وخطوات تجاه إنشاء البرلمان العالمي	مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكنه أكثر توجهًا نحو العالمية	المجتمع المدني العالمي	مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى أن الدول غير الديمقراطية سترفض ذلك (فيما يختص بالجدوى طالع أيضًا البرلمان العالمي)	إذا كان هناك خطوة تجاه إنشاء برلمان عالمي فسيكون هناك مضامين تحولية . وفيما عدا ذلك فلا.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي (منحه صلاحيات بموجب الميثاق وبنية أساسية ملائمة)	المساواة الرسمية بين الدول والفاعلين الدوليين	تنسيق مركزي للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية	صنع الرأي جعل هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أكثر عرضة للمساءلة أو المحاسبة	ذو صلة بالأدوات	بعض دول الشمال والجنوب بالإضافة إلى المجتمع المدني	صعبة وتلقى معارضة من قبل الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وقوى الليبرالية الجديدة الأخرى	بعض التضمينات التحولية

إن هدف معظم إصلاحات مجلس الأمن هو إقرار مبدأ المساواة الرسمية للدول ذات السيادة، ويأتى معظم الدعم العلنى لمقترحات الإصلاح من دول قليلة تنتمى للعالم الثالث، على الرغم من أن العديد منها يبدو رافضًا أو صامتًا، وهناك أيضًا دعم خاص من المجتمع المدنى العالمى ، المشكلة هى أن الإصلاح الحقيقى لمجلس الأمن لا يبدو ممكنًا إلا فى حال تنازل الدول التى تمتلك حق الڤيتو عن مميزاتها، أما المشكلة الرئيسية فهى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يبدو أن روسيا والصين سوف تتخليان عن حق الڤيتو فى المستقبل القريب، كما أن أى محاولة لإقناع حكومتى بريطانيا وفرنسا بالتخلى عن مقعديهما فى مجلس الأمن ستكون مضيعة للوقت والجهد .

تتعرض الجمعية العامة للأمم المتحدة للتهميش، ومبدئيًا وفى إطار الميثاق الحالى للأمم المتحدة، سيكون من الممكن دعم موقف الجمعية العامة من خلال تفعيل المادة (١٣) التى تعطيها الحق فى بدء أى عمليات متعلقة بتحقيق السِّلم أو الأمن أو الرفاهة، وطبقًا للمادة نفسها فإن مجلس الأمن ليس ملزما بتنفيذ قرارات الجمعية العامة، ولذا تبقى الصلاحية الشرعية للجمعية العامة للقيام بدور أكبر غير مستخدمة حتى تحصل على موارد أفضل، ويكون لدى أغلب الدول الأعضاء ثقة بالنفس لتحدى السيطرة المزدوجة لكل من الولايات المتحدة والليبرالية الجديدة . يتعين أولاً تغير السياق التاريخى العالمى .

يبدو من غير المحتمل حدوث أى تغيير يتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة، والإصلاح الفورى الواقعى هو إشراك فاعلين غير ممثلين لدول فى أعمال الجمعية العامة، وهو ما يعنى أن التحول الديمقراطى يمكن أن ينجح فقط فى حال قيام كل من منظمات المجتمع المدنى الموثقة ونقابات العمال والبرلمانات الديمقراطية بأدوار رئيسية، فوجود عناصر غير حكومية تمتلك رأس المال من شأنه أن يدعم مبدأ "دولار واحد/ صوت واحد"، وتبدو التأثيرات التحويلية للجمعية العامة محدودة ـ خاصة إذا لم تشارك عناصر المجتمع المدنى ـ فى وضع الأجندة أو صنع القرار بصورة حقيقية .

فى ظل هذه الظروف، تبدو المطالبة بإنشاء مجلس شعب تابع للأمم المتحدة من الاقتراحات الجسورة، وفى معظم المقترحات يعكس مجلس الشعب الحقائق الديموغرافية (الدراسات الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والزواج) للدول المختلفة والتى تلعب

دورًا رئيسيًا فيها منظمات المجتمع المدنى، وفى العديد من المبادرات يتم اختيار ممثلى مجلس الشعب للأمم المتحدة عن طريق انتخابات عالمية مباشرة، مثلما يتم انتخاب البرلمانات الديمقراطية داخل الدول، وبذلك يعتمد حق الانتخاب بصورة مباشرة على المواطنة العالمية، ويفترض عادة أن تكون مهام وسلطات مجلس الشعب محدودة، ولكن فى هذه الحالة من المحتمل أن تتوسع، حيث ستكون فى البداية عبارة عن هيئة لصنع الرأى ثم تتقدم بعد ذلك نحو برلمان عالمى حقيقى، أما مجلس الشعب فيتم تبريره وفقًا لشروط عامة مدعمة من قبل عناصر وحركات مدنية فقط فى أغلب الأحيان .

ويبدو أيضًا أن إنشاء مجلس شعب للأمم المتحدة أمر أكثر صعوبة عن القيام بأى إصلاحات أخرى للجمعية العامة، لأن الدول غير الديمقراطية قد لا تستسيغ الفكرة؛ حيث يتطلب إنشاؤه تعديل ميثاق المنظمة، وإذا كان الغرض هو إنشاء برلمان عالمى على المدى الطويل فمن المفترض أن يشتمل ذلك على مفاهيم ضمنيه تحولية عميقة - وربما تكون غامضة - وإلا فإن هذه التأثيرات التحولية ستبدو محدودة .

كان من المفترض أن يكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى ECOSOC هو أساس إدارة الشئون العالمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة، ولكنه بقى على هامش هذه المنظمة، ومعظم مقترحات الإصلاح تهدف إلى الوفاء بما تضمنه ميثاقها، ولو أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى كان قد قام بدوره كشريك رئيسى للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لكان باستطاعته مثلاً أن يساعد فى جعل مؤسسات بريتون وودز أكثر عرضة للمحاسبة . إن مبررات الإصلاح عادة ما تكون مرتبطة بالأدوات أو الوسائل، وباستطاعة المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يساعد فى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وديمقراطية، وهى الفكرة التى تحظى بتأييد من الدول والمجتمع المدنى العالمى، إلا أن موضوع الإصلاح بقى مهمشًا إلى حد ما، وتعارض كل من الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقوى الليبرالية الجديدة الأخرى عملية الإصلاح، وعلى الرغم من أنه ليس بإمكانهم عرقلة التغيير كما فى حالة إصلاحات الأمم المتحدة الأخرى، فإن أى تغيير يحتاج على ما يبدو إلى قوة دفع خارجية، وربما يكون لإصلاحات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بعض المضامين التحولية فى سياق تاريخى عالمى أفضل، وعندما تكون تلك الإصلاحات مرتبطة بإصلاحات ديمقراطية عالمية أخرى .

لا تبدو أفق الإصلاحات الديمقراطية للأمم المتحدة مبشرة، فعلى العكس من ذلك كما يتم ترويض المنظمة على يد الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينيات وحتى نهاية العقد، كما تم تقليص حجم مؤسساتها التى توجهت نحو الليبرالية الجديدة والفساد، بالاضافة إلى أن معظم الإصلاحات المقترحة خلال الأعوام الأخيرة ـ والتى مازالت قيد البحث ـ لا علاقة لها بالديمقراطية باستثناء بعض محاولات إدماج منظمات المجتمع المدنى فى عمل الهيئات المتعددة للمنظمة .

كما تعرضت الجوانب الديمقراطية للأمم المتحدة للهجوم حتى تآكلت جزئياً، وهى التى كانت منذ البداية قيد المساومة بين مصالح القوى العظمى ومبدأ المساواة بين الدول، كما أصبح المال فى الآونة الأخيرة هو وسيلة إجراء أى تحولات ديمقراطية . لقد لجأت الولايات المتحدة بصفة خاصة إلى الابتزاز المالى الصريح لفرض إراداتها، وعلى الرغم من أن الرخاء والنمو السريع لبيروقراطية مؤسسات بريتون وودز يشير إلى وجود ازدواجية أخلاقية على الساحة، فإن التبريرات السياسية ـ الأخلاقية لسلب القوة من منظومة الأمم المتحدة كانت تتركز على تمثيل الأمم المتحدة باعتبارها أكبر منظمة مسرفة، والحقيقة أن منظمة الأمم المتحدة أصغر من البنك الدولى، ولا يعمل فى أيهما عدد من الموظفين أكبر من تعداد مدينة متوسطة الحجم فى الشمال الأوروبى . إن هدف الإصلاحات الليبرالية الجديدة هو أن تكون الأمم المتحدة أكثر عرضة للمساءلة من قبل المساهمين الرئيسيين فى أموالها، أى أن تتوافق أكثر مع مبدأ "صوت واحد/ دولار واحد" .

هذا يعنى أن وضع أسس جديدة لتمويل المنظمة سيفتح مجالاً لتقدمها، وبإمكان أغلبية من ثلثى أعضاء الجمعية العامة أن يقرروا وضع سقف يقدر بـ ١٠٪ مثلاً على مساهمة أى دولة فى ميزانية الأمم المتحدة، إلا أن هناك صعوبة فى تنفيذ ذلك بسبب مقاومة الولايات المتحدة، رغم أن ذلك، من حيث المبدأ، ليس بقدر صعوبة مراجعة ميثاق المنظمة . المسار الأكثر تفاؤلاً هو تأسيس مصادر جديدة للتمويل مثل عمل " يانصيب " لصالح الأمم المتحدة أو بطاقات ائتمان أو ضرائب عالمية، كما يمكن إدخال بعض هذه الأموال فى المنظّمة الدولية لتمكين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وعدد من هيئاتها والتخفيف من وطأة الشروط المالية ، وهذا من شأنه أيضًا أن يساعد على تغيير الوضع السياسى داخل المنظمة التى يقيد حركتها الخوف من رد فعل واشنطن .

يوضح جدول ١٢(٢) احتمالات الإصلاحات الديمقراطية لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ورغم أن لكل منها مهام مختلفة، فإنها تبدو متشابهة، وعلى الرغم من أن مؤسسات بريتون وودز تتعامل، من حيث المبدأ فقط، مع أحجام إقراض متواضعة نسبيًا بغرض إجراء تعديلات أو تطورات نقدية للسياسات الاقتصادية والسياسات الأخرى لمعظم الدول في الشرق والجنوب بدرجات متفاوتة . هذا الضبط يعتمد على الاعتماد على الدَّين وشرعيته على أساس مبدأ " الحياد الاقتصادى " .

ربما تكون مؤسسات بريتون وودز هى الجزء غير الديمقراطى الأكثر وضوحا فى الحكم العالمى . ويمكن إيجاز مقترحات الإصلاح فى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى مقترحات تهدف إلى إعادة بناء هذه المؤسسات لكى تؤدى وظائفها بطريقة أكثر ديمقراطية وعدالة ومساواة، والثانية مقترحات بتقليل أو إعادة تحديد مجال عملها وصلاحياتها، وبسبب الهيكلة غير الديمقراطية يصعب إصلاح مؤسسات بريتون وودز من الداخل أو من الخارج، فمبدأ "دولار واحد/ صوت واحد" وكذلك حق الفيتو للولايات المتحدة والدول الأخرى، وطبيعة موظفى تلك المؤسسات، كل ذلك يجعل الإصلاحات الديمقراطية شبه مستحيلة .

لم تكلل مطالبات دول العالم الثالث فى السبعينيات بوجود نظام اقتصادى عالمى جديد بالنجاح، ورغم تواصل الغضب والحملات الجماهيرية على نطاق العالم ضد مؤسسات بريتون وودز منذ أوائل الثمانينيات، وبرغم ظهور جماعات الضغط فى واشنطن وأماكن أخرى من العالم، فإن التغير الضئيل الذى حدث كان يتركز فى مجال السياسات البيئية، وبقدر ضئيل فى قضايا النوع . ربما تتقبل مؤسسات بريتون وودز بعض الضغوط من البيت الأبيض أو الكونجرس الأمريكى، أما فيما عدا ذلك فهى أنظمة مغلقة، ولهذا السبب يبدو تحول هذه المنظمات للديمقراطية أمرًا غير محتمل، والطريقة المثلى هى أن يقل اعتماد الدول عليها .

منظمة التجارة العالمية حالة أكثر إثارة للاهتمام، فهى من جانب تشتمل تقريبًا على كل الأهداف والصلاحيات الجديدة، كما أن الاتساع المضطرد لمجال "التجارة الحرة" يمثل تحولاً من النظام الكلاسيكى للتجارة الدولية للسلع إلى نظام ليبرالى ذى تأثير عظيم شمل إعادة بناء وتحرير الاقتصاد، ولائحيًا تقوم منظمة التجارة العالمية بذلك عن طريق تقييد مجال ومصداقية نظم ديمقراطية قائمة، وفى الوقت نفسه فإن وضع جدول أعمال واتخاذ القرار داخل منظمة التجارة العالمية بتوافق الآراء لا يعنى بالضرورة أن عملياتها ستكون ديمقراطية بمعنى الكلمة.

جدول ١٢ (٢) : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمحاكم الدولية.

	حق الانتخاب	المجال	المصداقية	التبرير	الدعم السياسى	محتمل أو ذو جدوى سياسية	تحولى أم تحفظى
صندوق النقد الدولى (مراجعة صنع القرار وخفض أو مراجعة الصلاحيات ومجال العمل).	دول . مبدأ دولار واحد/ صوت واحد. الإصلاحات ستسمح بمشاركة أكثر فعالية لكل الدول والقليل من الفاعلين المدنيين.	تعديلات نقدية لكن عمليًا التحكم فى السياسات الاقتصادية بعدد يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ دولة. والتأثير على العديد من الدول الأخرى.	الإصلاحات ستزيد فرص التفسيرات غير الأرثوذكسية. وحشد سياسى أكثر مصداقية .	الحق فى تقرير المصير فيما يتعلق بالمعرفة وبالأدوات.	العديد من الدول الجنوبية والمجتمع المدنى. وكذلك العديد من الدول الأخرى.	لا جدوى إلا إذا قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتغيير سياساتها . والاقتراحات يجب أن تشمل النظام النقدى.	الكثير من الاقتراحات متحفظة، ولكن مراجعة المجال والصلاحيات ستعرر من الاحتمالات التحولية.
البنك الدولى (مثل صندوق النقد الدولى).	مثل صندوق النقد الدولى.	مشروعات تنموية وسياسية مثل صندوق النقد الدولى.	مثل صندوق النقد الدولى. فالإصلاحات من الممكن أن تجعل آراء غير الاقتصاديين ممكنة.	مثل صندوق النقد الدولى.	مثل صندوق النقد الدولى.	مثل صندوق النقد الدولى.	مثل صندوق النقد الدولى.
منظمة التجارة العالمية (مراجعة الممارسات والإجراءات وتقديم اختيارات خروج وتعددية).	الدول. من المساواة الرسمية نحو التعددية والعدالة. المشاركة، مشاركة العناصر المدنية.	الآن يمكن تعريف أى شيء بأنه "تجارة حرة" ليخفض بشدة .	الإصلاحات ستنشيء مساحة أكبر للآراء المختلفة وحشد إدارة ديمقراطى.	مثل صندوق النقد الدولى.	مثل صندوق النقد الدولى.	بسبب أن مبدأ دولة واحد/ صوت واحد أكثر انفتاحًا على التغيير عن مؤسسات بريتون وودز	الإصلاحات الإجرائية متحفظة نسبيًا.
المحاكم الدولية (تعزز دور كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية).	ليس هناك حق انتخابى ديمقراطى بذاته . لكن الحقوق للدول والأفراد .	تفسير قانونى وتعزيز المبادئ والقوانين العالمية.	منتدى أكثر نزاهة للمناقشات القانونية مما سيزيد من مصداقيتها.	المعرفة ومبادئ العدالة والمساواة.	معظم الدول الشمالية والجنوبية ومعظم أطراف المجتمع المدنى.	سترغب الولايات المتحدة فى استعادة الحق فى تفسير وتطبيق القانون الدولى بنفسها.	متحفظة بشكل كبير. لكنها تسهل النشاطات والممارسات الديمقراطية.

ما الذى يمكن عمله لجعل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية متساوين ، وجعل نظامها – بشكل عام – أكثر شفافية وديمقراطية ؟ ترتبط مقترحات الإصلاح بالشفافية والعمليات التحضيرية والمفاوضات وإجراءات صنع القرار ونظام تسوية المنازعات، والمؤثر هو أن بعضًا من هذه السياسات قد تم التوافق عليه رسميًا من قبل معظم الدول الصناعية. ولأن الدول تكون أكثر مساواة داخل منظمة التجارة العالمية عن وجودها داخل مؤسسات بريتون وودز، يصبح من الأسهل القيام بضغوط فى إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق الديمقراطية، وعلى الرغم من أن عددًا من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول الاتحاد الأوروبى تؤيد إصلاح إجراءات منظمة التجارة العالمية وممارساتها، فإن النقطة الأساسية فى هذا الصدد هى تعزيز شرعية عملية تحرير التجارة؛ حيث إن تلك الدول قد لا تفضل العودة إلى نظام تعامل مع الدول الفقيرة يشبه الجات، كما أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول الاتحاد الأوروبى ربما لا تحبذ آليات الاختيار أو تحديد وإعادة تعريف هدف منظمة التجارة العالمية . ومع ذلك، فإن إجراءات منظمة التجارة العالمية تجعل تصويت الأغلبية ممكنًا ، ولذا فإن عددًا كبيرًا من الدول يمكن أن يُحَوِّل الدفة فى منظمة التجارة العالمية، وهكذا فإن هذه المنظمة ليست بالنظام المغلق مثل مؤسسات بريتون وودز .

ليس باستطاعة محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية أن تمنح حقًا انتخابيًا ديمقراطيًا بالتصويت أو المشاركة؛ فهى منظمات هدفها الحفاظ على الحقوق الأساسية للدول (كما فى حالة محكمة العدل الدولية)، أو الأفراد (كما فى المحكمة الجنائية الدولية)، وجعل هذه الحقوق قابلة للتنفيذ بنزاهة . بدأت المحكمة الجنائية عملها فى عام ٢٠٠٢، وتشمل مقترحات الإصلاح صلاحيات هذه المؤسسات أو تشجيع كل الدول على الالتحاق بمنظومة المحكمة الجنائية الدولية، أما فى حالة محكمة العدل الدولية فمن غير الممكن تطبيق ذلك بسبب المراجعة المطلوبة لميثاق الأمم المتحدة .

لن تبقى الولايات المتحدة بمفردها بمنأى عن أحكام المحكمة الجنائية الدولية، ولكنها تنوى ـ حتى ولو باستخدام القوة العسكرية ـ أن تمنع أى قضايا قانونية ضد أى مواطن أمريكى .

كما أن أية محاولة لبناء نظم لإنفاذ القانون ربما تؤدى، ضمن أسباب أخرى، إلى عدم التحول الديمقراطى، وهذا يعتمد على السياق . فتنفيذ القانون والنظام قد لا يعنى بالضرورة تحولاً ديمقراطيًا .

ويلخص جدول ١٢(٣) النتائج التى توصلنا إليها بخصوص البرلمان العالمى والاستفتاء ولجان تقصى الحقائق والمجتمع المدنى، ويعتبر المنتدى الاجتماعى العالمى - **WSF** - أول محاولة جادة لإنشاء برنامج مشترك للمجتمع المدنى العالمى، وقد أنشىء بهدف تطوير المبادرات والمشاركة بفاعلية فى وضع الأجندة العالمية، فهو فضاء مفتوح لأى نقاش أو مبادرة تعرف على أنها " مدنية " أو " اجتماعية "، يُمكِّن عناصر المجتمع المدنى المحلية والقومية والعابرة للحدود القومية من أن تنشىء مشروعات وتحالفات وكيانات جديدة أيضاً، ولذلك لا يحاول المنتدى الاجتماعى العالمى أن يتحدث بصوت واحد . والمنتدى لا يحظى بالاعتراف به كممثل للدول أو المؤسسات متعددة الأطراف على الرغم من أنه يمكن أن يتطور إلى منظمة سياسية عابرة للحدود القومية، وحشد الإرادة فى إطاره يكسبه مصداقية بالإضافة إلى عفويته ، فإنه يبقى رغم ذلك ضعيفاً وغير منظم ومحدود الاختصاصات .

هناك مبرران أساسيان لإنشاء المنتدى الاجتماعى العالمى؛ فهو كمنبر يعتبر غاية فى حد ذاته؛ لأنه يخلق فضاء عاما للسياسات الديمقراطية، كما أن هناك مبررًا خاصًا به كأداة، حيث يُسَهِّل بناء شبكات الاتصال وبناء التحالفات ويُمَكِّنُ أطراف المجتمع المدنى العالمى من التفاعل بطريقة أكثر تنظيمًا من أجل تحقيق الأهداف التحولية، وهو يتمتع بتأييد مكثف وواسع حتى وإن كانت أفكاره وأهدافه محل خلاف عالميًا أو محليًا، وقد أبدى العديد من دول الشمال والجنوب والمنظمات متعددة الأطراف اهتمامًا كبيرًا به، كما أن لتطويره جدوى سياسية، وينطوى على تضمينات تحولية ذات تأثير عظيم، وتعتمد جدواه على مدى مقدرته، فى المدى القصير أو المتوسط، على إرساء البنية الأساسية الضرورية خارج البرازيل وبورتو أليجرى، وكذلك قدرته على مواجهة وحل المشكلات المتعلقة بإنشاء منظمة عالمية ديمقراطية.

لجنة تقصى الحقائق العالمية هى إحدى المبادرات التى نبعت من المجتمع المدنى العالمى، ومن الصعب تقييمها؛ لأنها فى الحقيقة مجرد مجموعة من الاقتراحات غير المحددة . ماهية هذه القضايا لا تبدو واضحة، وليس معروفًا مَنْ المسموح له بالمشاركة فى مناقشتها أو

النتائج القانونية أو السياسية أو الأخلاقية المتوقعة لهذه المناقشات، أما المبرر الرئيسى فربما يكون ذا صلة بالأداة أو الوسيلة، وهو ما يعنى أن "الحقيقة التى ستظهر فى المناقشات من المتوقع أن تؤدى إلى مصالحات أو عقوبات أو تعويضات" (أهداف المقترحات الرئيسية ربما تكون متناقضة، وهذا يمثل بالطبع نقطة بداية جيدة لمناقشات حقيقية).

تلقى هذه المبادرة تأييدًا من المجتمع المدنى، وهناك دول عديدة قد تساند جانبًا بعينه من الفكرة، ويبدو إنشاء لجنة عالمية لتقصى الحقائق أو مؤسسات لتقصى الحقائق بصورة أو أخرى أمرًا ممكنًا . ولكن المشكلة تكمن فى أنه فى حال النظر للمنتدى على أنه ناد غير ملائم أو أنه محدد بمناقشات معينة فلن تكون هناك فى هذه الحالة جدوى مؤسسية لاستمراره، أما إذا كانت الفكرة هى ترسيخ "الحقيقة" لكى نؤسس مطلبًا بتعويضات كبيرة لدول الشمال والجنوب، فلن تكون المبادرة بذلك ممكنة سياسيًا أو ذات جدوى (ولا حتى ديمقراطية)، ورغم أن هذه المبادرة لابد من أن تكون ممكنة سياسيًا فى حال تعريفها بشكل دقيق، ربما يثبت فى النهاية أنها ابتكار غامض، كما أنها قد تبدو محافظة نسبيًا، على افتراض أنها سوف تترك النظم المؤسسية القائمة على حالها .

وربما تدفع الاقتراحات بإنشاء برلمان عالمى أو إجراء استفتاء عالمى بمحاولة لإعادة إنشاء مؤسسات لدول ليبرالية ديمقراطية على نطاق عالمى واسع، وسيوفر كل من البرلمان العالمى والاستفتاء حق الاقتراع لكل إنسان راشد، كما أنهما سيدفعان باتجاه تعزيز مفهوم المواطنة العالمية. وقد تم تبرير هذه الأفكار من منظور المفهوم العالمى الأخلاقى والمساواة بين البشر، وكذلك من منظور المقارنة التنموية للدول والاتحادات القومية (مناظرة محلية)، والآن لا يؤيد فكرة إنشاء برلمان عالمى سوى بعض قطاعات المجتمع المدنى العالمى .

جدول ١٢ (٣) : البرلمان العالمي والاستفتاء ولجنة تقصي الحقائق والمجتمع المدني.

	حق الانتخاب	المجال	المصداقية	التبرير	الدعم السياسي	محتمل أو ذو جدوى من الناحية السياسية	محافظ أو تحولي
منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود القومية .	محلي وقومي وعابر للحدود القومية وعناصر مدنية .	مساحة واسعة لأي مناقشات أو مبادرات معرّفة بكونها اجتماعية/ مدنية	المصداقية ضعيفة ولكنها صحيحة. ليس هناك تصويت في أي عملية حكم عالمي	أخلاقية سياسية بالإضافة إلى أنها أداة (تسهيل الاتصالات والمبادرات الأخرى) .	تأييد قوي من المجتمع المدني وبعض دول الشمال والجنوب. ومواجهة معارضة محليا	نعم من السهل أن يدعم تطورات أخرى .	تذبذبات تحولية محتملة وغير مباشرة
لجنة تقصي الحقائق	غير واضح	تعتمد على التخصص في مجالات تتراوح بين حقوق الإنسان والعدالة والتاريخ العالمي .	يعتمد على تنظيم الحق الانتخابي والدخول إلى المجال العام العالمي .	ذات صلة بالأدوات (الحقيقة أنها من المتوقع أن تؤدي إلى تصالح أو تعويضات) .	أطراف المجتمع المدني وخاصة عديد من الدول .	نعم من الممكن تحقيقه لكنه غير ملائم ، لأنه رمزي فقط وربما لا يكون ذا جدوى .	إذا لم تترك التعديلات المؤسسية الموجودة كما هي - محافظ .
البرلمان العالمي .	مواطنون عالميون .	صنع رأي عام عالمي في أي قضية . أو قواعد لوضع إطار عمل . أو قوة تشريعية كاملة أو محدودة.	من المحتمل أن تكون هناك تحكم رمزي فقط . ومن المحتمل أن تكون له صلاحيات حقيقية لكن نادرا ما تكون محددة بصورة جيدة	أخلاق عالمية. المساواة بين البشر وتطبيق ذلك على المستوى العالمي (والمناظرة المحلية)	أطراف من المجتمع المدني	إذا كان مرتبطا بالأمم المتحدة فسيعترض مسبقا إصلاح الجمعية العامة ومجلس الشعب التابع للأمم المتحدة . ومع ذلك لا توجد شروط للاستفتاء العالمي .	يعتمد على الصلاحيات المخولة للبرلمان العالمي من الممكن أن يكون تحولية. لكن إذا لم يكن ذات جدوى لن يكون تحوليه .
الاستفتاء العالمي .	مثل البرلمان العالمي	أي شيء. يمكن من حيث المبدأ. أن يخضع للاستفتاء.	من المحتمل أن تكون لها صلاحيات استشارية فقط . المصداقية تعتمد على الظروف السائدة .	مثل البرلمان العالمي إضافة إلى الجانب العرفي (غامض إذا لم يكن هناك حشد للإرادة) .	أطراف المجتمع المدني بجانب بعض المنظمات الدولية وربما دول عديدة .	مثل صناديق الاقتراع الاستشارية من الممكن أن تبدأ الآن وربما تمتد .	معتمدة على المجال والصدافة. ومن الممكن أن تكون تحوليه .

وهناك أيضًا اقتراحات أقل طموحًا لإنشاء برلمان عالمى، ومن حيث المبدأ هناك احتمالان، قد يكون الاقتراح الأول هو أن البدء ببرلمان عالمى رمزى يتوسع فى صلاحياته تدريجيًا . لتكون المحصلة النهائية هيئة تشريعية، أو كيان أقرب لبرلمانات الدول ذات السيادة، وكذلك من الممكن أن نحاول إعادة تعريف دور البرلمان وطبيعته ؛ فالبرلمان العالمى مثلاً من الممكن أن يكون مؤسسة ذات صلاحيات محدودة "لوضع إطار عمل"، ولكن لسوء الحظ فإن هذه الأفكار ليست موجودة بتفاصيل كافية، وربما تكتشف نظرة أكثر تفحصًا وجود "مناظرة محلية" تحت السطح فى هذه الاقتراحات .

واعتمادًا على الصلاحيات التى قد تمنح له من المحتمل أن يشكل البرلمان العالمى مؤسسة تحولية، ولكن المشكلة تكمن فى أنه قد لا يكون ذا جدوى . ولا تبدو الظروف الاجتماعية مواتية لإنشاء اتحاد عالمى (حتى إذا لم يتحقق المجتمع العالمى الآمن متعدد الأطراف)، كما أن الاتحاد العالمى يبدو غير مرغوب فيه إذا كان يتضمن توجهًا لتجانس بعض القوى واستبعاد قوى أخرى . وإذا لم يكن هذا النوع من البرلمان العالمى مقبولاً ، فإن محاولة إنشائه فى حد ذاتها لن تعنى التحول الديمقراطى العالمى . الحل هو أن نبدأ باقتراحات أقل طموحًا، وإذا كانت فكرة إنشاء برلمان عالمى ذات صلة بالأمم المتحدة فقد يتطلب ذلك إصلاح جمعيتها العامة، كما يعنى إنشاء مجلس شعب تابع للمنظمة الدولية ، وليس من المحتمل أن يتم ذلك فى وقت قريب. كلما كان البرلمان العالمى أكثر رمزية، قلَّ احتواؤه على أى نوع من المؤثرات التحولية، وافتقد لساندة شعبية على نطاق كبير وحتى لشرعية "سلبية" . هكذا يبدو الاقتراح غامضًا، كما يبدو أن الطريقة المعقولة للتقدم للأمام هى تنظيم استفتاء تجريبى على الاقتراحات المختلفة بإنشاء البرلمان العالمى، وسيناط بمجموعة ممثلة إحصائيًا من مواطنى العالم مهمة التصويت خلال هذه المرحلة، وهذا من شأنه أن يجعل الفكرة أكثر تماسكاً . ربما يتطلب ذلك دعمًا شعبيًا ربما يكون متفاوتًا، وربما يوفر الوقت فرصة لتطوير مناهج أكثر إبداعًا فيما يتصل بفكرة إنشاء مثل هذا البرلمان.

وفى النهاية يوضح جدول ١٢(٤) النتائج التى توصلنا إليها بخصوص آلية تحكيم الدَّين والضرائب العالمية . آلية تحكيم الدَّين ليست نظامًا ديمقراطيًا فى حد ذاته، ولكن النقطة الأساسية، بالأحرى، هى أن يكون هناك الحد الأدنى من حكم القانون فى العلاقات المالية

الدولية، وسيكون هذا النوع من الإصلاح ضروريا إذا تم الاتفاق عليها على نطاق واسع ، وكانت تتسم بالنزاهة والعدالة والحضارة، كذلك فإن إنشاء آلية لتحكيم الدَّين سيكون له آثار ديمقراطية بعيدة المدى . وتنبع سيطرة مؤسسات بريتون وودز على السياسات الاقتصادية لعدد كبير من الدول من الاعتماد على الدَّين، وآلية تحكيم الدَّين عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات للتعامل مع حالات الإفلاس، وفى معظم الاقتراحات ذات الجدوى ستكون للدول نفس الحقوق التى تمنح للوكالات العامة ـ مثل المجالس البلدية ـ فى القانون المحلى ، ولا شىء أكثر من ذلك، وفى ظل الظروف العالمية الحالية سوف يؤدى ذلك إلى خفض وتعديلات كبيرة فى الدَّين .

إن أفضل ما فى آلية تحكيم الدَّين هو أنه من الممكن تنفيذها؛ فهى تحظى بتأييد كبير على نطاق واسع من حركات عالمية ومن العديد من الدول فى الشمال والجنوب، وحيث إن تحكيم الدَّين لا يعنى الإلغاء الكامل له، فإن دول مجموعة السبع ستجد أن من المعقول ـ تحت ضغط كبير ـ تنفيذ هذه الآلية؛ حيث تعى هذه الدول أيضًا أن آليات أخرى مثل تحديد مراكز العملاء ستكون مع تطبيق ما يشبهها من مبادئ الحكم الاقتصادى لليبرالية الجديدة، وفى حال غياب البديل قد تأخذ مؤسسات بريتون وودز والولايات المتحدة اقتراحات آلية التحكيم على محمل الجد .

وعلى الرغم من أن الإصلاح جزئى، فإن إنشاء آلية لتحكيم الدَّين قد يبدو تحولاً معقولاً فى السياق العالمى، وربما يسهم فى خفض الاعتماد على الدَّين فى العديد من التحولات الأخرى، وعليه من المرجح أن تفكر الولايات المتحدة وبعض الدول العظمى الدائنة ومؤسسات بريتون وودز فى الاحتفاظ بسيطرتها على مجرى السياسات الاقتصادية لمعظم دول الجنوب والعديد من دول الشرق، وهو ما سيكون محظورًا فى حال وضع قواعد لأسس وممارسات لتحكيم الدَّين . ربما تكون أفضل الطرق الواقعية للتقدم هو المضى فى هذا الاتجاه دون موافقة الولايات المتحدة وبعض الدول الدائنة الرئيسية الأخرى.

ظهرت الضرائب العالمية كقضية محورية؛ فالضرائب على تداول العملات وعلى الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى ستساعد فى معالجة المشكلات العالمية البارزة، والضريبتان تقدمان عائدًا ماليًا كبيرًا من الممكن تخصيصه للصناديق المالية العالمية، التى تساعد فى تمكين منظومة الأمم المتحدة من خلال اعتمادها على صنع القرار الديمقراطى والمساهمة

فى إيجاد حلول أوسع لأزمة الدَّين وإيجاد حلول بديلة للتمويل من أجل التنمية، أى أن إنشاء صناديق مالية عالمية من هذا النوع سوف يتم أيضًا استخدامه بهدف التغلب على قوة مؤسسات بريتون وودز .

تبدو الضريبة على تداول العملات مبادرة ديمقراطية عالمية أكثر وعدًا، مقارنة بالضرائب على الانبعاثات الغازية، كما أن ممثلى الحركة المؤيدين لهذه الضريبة يعترضون على الأرثوذوكسية الاقتصادية، ويطالبون بتحول ديمقراطى عالمى، والاهتمام بهذه الحركة وبمنطق ضريبة تداول العملات يجعلها من أقوى العوامل المرشحة للعب دور رئيسى فى خطة التحول الديمقراطى العالمى . وينبغى تعريف وعاء هذه الضريبة بشكل شامل، كما ينبغى أن يكون النظام عالميًا ومفتوحًا أمام الدول للانضمام إليه، كذلك فإن إجمالى معظم عائدات صفقات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يجب أن يتم تخصيصها لصندوق عالمى، كما ينبغى هيكلة الهيئة المسؤولة عن الضرائب على تداول العملات على نحو ديمقراطى . بمقتضى هذه الشروط، سيكون للضريبة على تداول العملات آثار تحولية مهمة، من خلال التحكم فى بعض أوجه الهيمنة المالية العالمية، وإتاحة اختيارات جديدة أمام الدول والفاعلين لتطوير النماذج الخاصة بها فى إطار الاقتصاد السياسى العالمى، كما يمكن أن تيسر هيئة الضرائب على تداول العملات إنشاء مصالح وتحالفات جديدة من أجل المزيد من الإصلاحات الديمقراطية .

الفصـل الثالث عشر

موجز لاستراتيجية التحول الديمقراطى العالمى

من المستحيل عمليًا أن تتحـول الأمـم المتحـدة، وخاصـة مؤسـسات بريتـون وودز، إلى منظمات ديمقراطية؛ أما المحاكم الدولية فغاية ما توصف به هو أنها عناصر فى الإطار الخلفى الأوسع. وعلى الرغم من أهميتها من حيث إرساء حكم القـانون عالميًـا، فـإن الآثـار الديمقراطيـة لإنشاء أو دعم المحاكم الدولية تتوقـف علـى إصـلاحات أخـرى كـثيرة، وتبـدو منظمـة التجـارة العالمية هى النظام متعدد الأطراف الأكثر قابلية للتغير الديمقراطى من بين كل الأنظمـة القائمـة، كما أن مبدأ "صوت واحد لكل دولة" يجعل التغيير ممكنًا على الرغم من صعوبته حاليًا.

ولمنظمة التجـارة العاليـة أهميـة رئيـسية فـى المشروع العـالمى للـسياسات الاقتـصادية الأرثوذكسية المنغلقة، كما أن صلاحياتها ومجال عملها تتسع على نحـو متزايـد سـريع، حيـث أصبح من الممكن تطبيق عملية صنع القرار بها علـى كـل شـىء متعلـق بالتجـارة، كمـا أصـبحت التجارة حرة بشكل تام ومطلق، ولكن فـى إطـار نمـوذج عـالمى ومثـالى لرأسماليـة الـسوق الحـرة الحديثة . من الناحية العملية نجد منظمة التجارة العاليـة منحـازة كـذلك نحـو خدمـة المـصالح التجارية الخاصة للأقوياء، وعليه فإن إصلاحـها ديمقراطيًـا يجـب أن ينـصب أولاً علـى تقلـيص وإعادة تحديد مجالها، وثانيًا على التطوير الديمقراطى لعملياتها الأولية وإجـراءات صـنع القـرار وآليات فض المنازعات . بالنسبة للدول الفقيرة فإن نظاما تجاريا على نمط اتفاقية الجـات كـافٍ جدًا، أما بالنسبة للدول الأخـرى الأعـضاء فلابـد مـن أن تكـون هنـاك آليـات اختيـار ومـساحة للسياسات الاقتصادية والتنموية المختلفة، كما يجب فصل نظم التجارة فى الخدمات عن مشروع تحرير وخصخصة الخدمات؛ كذلك لابد من تعديل اتفاقية التريبس لتكون أكثر مساعدة فى نشر التكنولوچيا والاتصال الحر، وأن تكون خارج إطـار منظمـة التجـارة العاليـة وإعادتهـا إلى الأمـم المتحدة مثلاً . وينبغى أن يحل محل اتفاقيـة " التريمـز " نظـام اسـتثمارى جديـد يكـون تحـت السيطرة المباشرة لمستثمرين أجانب وشركات عابرة للحـدود القوميـة خاضـعة لمحاسـبة سـلطات عالمية مسؤولة منتخبة ديمقراطيًا .

وفيما يتعلق بالنظم المؤسسية الجديدة الممكنة، فإن لجنة لتقصى الحقائق العالمية وبرلمانًا عالميًا يمثلان حلولاً جذابة وإن كانت غامضة؛ فكلتا الفكرتين تحتاج لمزيد من الوقت لكى تتطور إلى مبادرات ناضجة، كما أن الظروف الاجتماعية لإنشاء البرلمان العالمى غير متوفرة الآن، وإن كان بالإمكان اختبار هذا الطلب من خلال وسائل الاستفتاء العالمية الرئيسية .

ويبدو أن إنشاء آلية لتحكيم الدَّين والضرائب العالميـة ـ وبخاصة ضريبة تداول العملات ـ هى أكثر الاحتمالات، وحيث إن العديد من آليات القوة فى الاقتصاد السياسى العالمى تتوقف على الاعتمادية المالية، فإن إنشاء آلية لتحكيم الدَّين وضريبة على تداول العملات يمكن أن يجعل الفارق كبيرًا، وذلك بتخفيف الهيمنة المالية على الدول ودعم سيادة القانون والسياسات الديمقراطية، كما أن هذه الآليات يمكن أن توفر موارد مفيدة وجديدة لتمويل التنمية وغيرها من الأولويات .

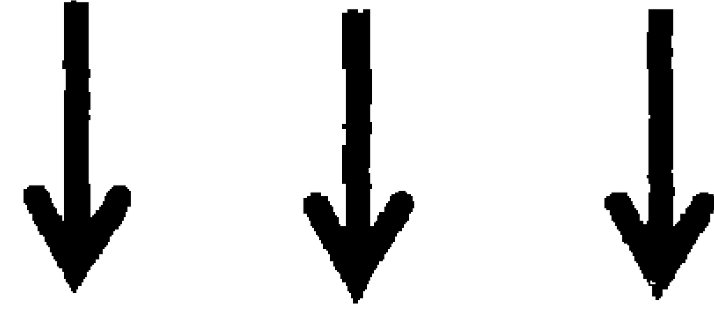
تتمثل العقبة الرئيسية أمام معظم الإصلاحات العالمية فى المعارضة القوية للولايات المتحدة وإرادتها المسيطرة . وهناك دول أخرى كثيرة تتذرع بأسباب لمعارضة الإصلاحات الديمقراطية؛ وبالنسبة لضريبة تداول العملات ينحو عدد من المراكز المالية والملاذات الضريبية إلى إعاقة الإصلاحات ، والحل الوحيد للتقدم للأمام هو المضى دون مشاركة بعض الدول. والشائع بالنسبة للمبادرات العالمية الناجحة فى التسعينيات هو اعتمادها على إمكانية مواصلة مجموعة من الدول أولاً دون انتظار موافقة الدول الأخرى، وهو ما حدث فى حالات المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام، كما أن تلك هى الطريقة الواقعية الوحيدة لتطبيق ضريبة تداول العملات والضرائب على الانبعاثات الغازية خلال السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين .

ربما تكون آلية تحكيم الدَّين استثناء، ويبدو أحيانًا أن إمكانية إنشاء مثل هذه الآلية كانت من الأمور التى تم تناولها بجدية من قِبَل الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز التى بدت وكأنها تسعى للاحتفاظ بالقوة للسيطرة، بنسب متفاوتة، على السياسات الاقتصادية لعدد يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ دولة فى الشمال والجنوب، وربما تبدو هناك احتمالات للتوصل إلى حل وسط ـ خاصة على المدى الطويل ـ فيما يتعلق بتطبيق المبادرات الأولى والثانية الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، كما مورست ضغوط للاعتراف بحالة الإفلاس الفعلية لعدد كبير من الدول

لتى تصارع مشكلة الديون . ومن الممكن تصور أن هذا المكون الرئيسى فى خطة التحول لديمقراطى العالمى أكثر شمولاً؛ حيث إنه يضم كل الدول العظمى، ويمنح الفاعلين المدنيين بالحركات المدنية الحق في التحدث . وتبدو الطريقة الوحيدة لتحقيق آلية تحكيم للدَّين منظمة بشكل ديمقراطى وتستند إلى قاعدة قانونية، هى مواصلة العمل دون الولايات المتحدة .

وكما يظهر فى الشكل ١٣ (١) فإن الاصلاحات المالية يجب أن تأتي فى المقام الأول فى إطار خطة التحول الديمقراطى العالمى، ومن الممكن أن يتغير الإطار السياسى العالمى من خلال معالجة الأوجه المهمة لقوة التمويل وإنشاء منتدى ديمقراطى ومصادر عامة جديدة للتمويل، وبالتخلص من آثار الدَّين والتمويل قصير المدى على سياسات الدول، فإن آلية تحكيم الدَّين وضريبة تداول العملات يمكن أن تجعلا عددًا من الدول أكثر استقلالية خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما أن إصلاحات الأمم المتحدة مثلاً ستكون أكثر احتمالاً بمجرد أن تصبح مصادر تمويل المنظمة مصادر مؤسسية، وهكذا فإن الإصلاحات الجزئية يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة أمام المزيد من التحولات .

تعزيز المجتمع المدنى العالمى



إصلاحات السوق المالية

١- ضريبة تداول العملات
- استقرار الأسواق.
- صندوق عالمى.
- السيطرة الديمقراطية.
- استقلال ذاتي أوسع

٢- آلية تحكيم الدّين.
- إنفاذ القانـون.
- تقليل الاعتماد على الدّين.
- التحرر من سيطرة مؤسسات بريتون وودز.



إصلاحات منظمة التجارة العالمية

- اتفاقية الجات فقط هى الملائمة، بالنسبة للدول الفقيرة.
- فرص للانسـحاب أو الخروج من الاتفاقيات .
- التحرر من اتفاقية الجاتس أو إعادة التفاوض بشكل كامل .
- عودة حقوق الملكية الفكرية للأمم المتحدة .
- محاسبة الشركات العابرة للحدود القومية والمـستثمرين الأجانـب مـن خـلال نظام استثمارى جديد .
- إجراءات وممارسات ديمقراطية حقيقية .

تحولات مستقبلية

شكل ١٣ (١) استراتيجية من أجل التحول الديمقراطى العالمى .

لن تكون إصلاحات منظمة التجارة العالمية والاصلاحات المالية مؤكدة وهى تتوقف على عملية بناء دعم اجتماعى وسياسى، والشروط المسبقة لهذه الخطة هى تمكين القوى السياسية الجديدة؛ إذ يجب أن يكون هناك حركة قوية عابرة للحدود القومية لكى تتم هذه التحولات العالمية . ويبرز المنتدى الاجتماعى العالمى باعتباره منبرًا جديدًا أنشأه المجتمع المدنى العالمى؛ والأمر الذى يستحق التقدير هو أن هذا المنتدى مستقل عن أى دولة (باستثناء مساعدة ولاية ريو جراندى دو سول البرازيلية)، وقد أثبت، فى وقت قصير نسبيًا، قدرته على إنشاء مشروعات وتشكيل تحالفات جديدة، ويبدو أن تمكين العناصر الديمقراطية للمجتمع المدنى العالمى من خلاله هو أحد المكونات الرئيسية لخطة التحول الديمقراطى العالمى، وبالإمكان كذلك أن يظهر المنتدى الاجتماعى العالمى كقوة سياسية عظمى، وهو الأمر الذى يثير كثيرًا من الجدل.

تُوجَّه أحيانًا انتقادات للمنتدى الاجتماعى العالمى عندما يوصف بأنه مجرد مكان للصدام (وأحيانا للفوضى) ، كما أن المنظمين الرئيسيين له مترددون فى اعتباره كيانًا له أهداف سياسية . ويبدو من الضرورى أن تستعيد العملية ، وأن تطور طبيعتها المنفتحة والتعددية وغير العنيفة، كما أن هناك حاجة لتطوير مؤسسى جديد يجعل المنتدى أكثر تمكنًا وملاءمة، وقد أصبح المجلس الدولى هيئة لاتخاذ قرارات تزداد أهميتها داخل المنتدى الاجتماعى العالمى، ومسؤولاً عن إقرار موقع الأحداث الرئيسية له وغير ذلك من المهام الرئيسية؛ وبينما يعتمد صنع القرار فى المجلس حتى الآن على الإجماع فى الرأى، فقد يكون من الضرورى إنشاء آليات تتسم بالشفافية عندما تكون هناك حاجة للتصويت .

أما مسألة من الذى يجب أن يشكل جزءًا من المجلس الدولى فقد أصبحت موضوعًا مثيرًا للجدل، ولكى يظل المجلس مفتوحًا واختياره يتم بطريقة ديمقراطية، ينبغى أن تكون عضويته محددة بثلاثة أو أربعة أعوام فقط مع وجود مبدأ تدوير العضوية وربما من خلال يانصيب كوسيلة لانتخاب أعضاء جدد من بين المؤهلين والمهتمين بالعضوية، أما الاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية فيمكن تحقيقه من خلال استمرارية عضوية معظم الأعضاء كل سنة .

أحد التحديات الكبرى للمنتدى الاجتماعى العالمى هو كيفية بناء آليات داخله للمزيد من المشروعات الرئيسية، وأحد الإمكانيات لذلك هو أن يستمر فى تجنب اتخاذ موقف بشأن قضايا معينة، وأن يواكب ذلك تسهيلات فى فرص المشـــاركة لإيجاد أرضية للعمل السياسى

جدول ١٢ (٤) : تحكيم الدَّين والضرائب العالمية .

	حق الانتخاب	المجال	المصداقية	التبرير	الدعم السياسى	محتمل أو ذو جدوى سياسياً	محافظ أو تحولى
تحكيم الدين .	تُمنح الدول نفس الحقوق مثل الوكالات العامة فى القانون المحلى .	إجراءات الإفلاس تتطلب خفضًا كبيرًا للدَّين وإعادة الترتيبات.	من خلال إنشاء قواعد وآليات تتسم بالنزاهة ، سيكون هناك مزيد من المصداقية (المدينون يمكنهم الآن إملاء الشروط) .	معايير الحضارة والنزاهة والعدالة (مناظرة محلية) وأيضًا التحرر من الاعتماد على الدَّين .	حركات عابرة للحدود القومية على نطاق واسع وكذلك بعض الدول، وأيضًا من الشمال، وربما تكون واشنطن .	نعم، من الممكن تحقيقه من خلال مجموعة من الدول وصندوق النقد الدولى، وتبدو محاولات الولايات المتحدة ممكنة ولكنها لا تؤدى إلى تحول ديمقراطى .	تحول معقول، ومن المحتمل من خلال خفض الاعتماد على الدَّين أن يسهم فى تحولات أخرى .
الضريبة على تداول العملات .	الحكومات والبرلمانات القومية بنسبة سكانهما، ويتم إعطاء الفاعلين المدينين حقوق صنع القرار .	الضرائب واللوائح لجزء من الأسواق المالية العالمية (فوركس) .	تتضمن المصداقية من خلال إنشاء مجال عام متعدد الأطراف للتحكم فى الاعتمادات المالية واللوائح .	سياسية، ومعرفة وذات صلة بالأدوات .	الهدف الرئيسى للمجتمع المدنى العالمى، بالإضافة إلى التأييد من عدد متزايد من الدول والمنظمات الدولية .	نعم، من الممكن تحقيقه فى المقام الأول بطريقة عالية وإن كانت غير شاملة، ومن خلال مجموعة من الدول .	تحول معقول ويسهم فى تحولات أخرى .
الضريبة على ثانى أكسيد الكربون	معاملة أقرب إلى المساواة داخل الدول بالتشاور مع المجتمع المدنى (إلا إذا تم تقديم مقترحات جديدة) .	التحكم فى تغير المناخ (ومن الممكن فى وجود تمويل للتنمية) .	تنظيم عمل جماعى للتكاتف ضد مشكلة عالمية خطرة ، لكن السيطرة الديمقراطية غير مؤكدة .	الأدوات (معالجة الجذور بسبب مشكلة تأثير الانبعاثات الغازية . التمويل للتنمية) .	مثل الضريبة على تداول العملات (يؤيد الاتحاد الأوروبى فرض ضريبة بدلاً من النظام التجارى للانبعاث) .	حيث إن الضريبة على تداول العملات وشروط اتفاقية كيوتو يجب أن يعاد التفاوض بشأنها .	محافظة ولكن إذا تم استخدام صناديق عالية للتحول الديمقراطى ، فقد تصبح تحولية بقوة.

المشترك، ويحدث ذلك بالفعل من خلال إعلانات عدد من الحركات الاجتماعية التى تحتشد فى أثناء الأحداث السنوية للمنتدى، أما أحد الاحتمالات المثيرة للجدل فهو إمكانية أن يتحدث البعض من داخل كيانات تابعة للمنتدى الاجتماعى العالمى على الرغم من عدم وجود ممثلين للمنتدى نفسه .

من المكن بالطبع أن يفشل المنتدى الاجتماعى العالمى فى أن يكون له دور رئيسى فى المشروعات التحولية للمجتمع المدنى والمشاركات الأخرى، أو فى مشروعات المجتمع المدنى العالمى (التى قد تكون موجودة) التى ستأخذ على عاتقها القيام بدور أكبر فى المستقبل، وأيًا كان شكل الدعم المقدم للمجتمع المدنى العالمى فمن الضرورى أن تنبع من داخله خطط محددة من أجل التغيير . وطبقًا لتحليلنا، فإن الأساس هو أن نعالج أولاً أشكال الدعم المالى من خلال إنشاء آلية لتحكيم الدَّين وضريبة على تداول العملات، وكلاهما من المكن إنشاؤه من خلال مجموعة من الدول الراغبة والمدعمة من قبل منظمات المجتمع المدنى المحلية والقومية والعابرة للحدود القومية، وذلك من شأنه أيضًا أن يُمكِّن عددًا من الأطراف الضعيفة فى منظمة التجارة العالمية من أن تنتهج مواقف أكثر استقلالية . وحيث إن منظمة التجارة العالمية ستسمح بإمكانية اتخاذ القرار بالأغلبية (دولة واحدة / صوت واحد) فسوف يتيح ذلك الفرصة لإصلاحات جذرية بمنظمة التجارة العالمية، ولكنها ستكون معدة بعناية هذه المرة .

وبدلاً من النموذج المنغلق للديمقراطية العالمية، فإن الاستراتيجية المقترحة تشكل الخطوات الأولى فحسب فى عملية للتحول الديمقراطى العالمى لا حدود لها، وبينما نعتقد أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تحظى بدعم كبير، فمن المهم كذلك أن تظهر اقتراحات أخرى من داخل المنتدى الاجتماعى العالمى نفسه ومن خارجه .

المراجـــع

Academic publications

Anheier, Helmut, Marlies Gasius and Mary Kaldor (eds) (2001) *Global Civil Society 2001* (Oxford: Oxford University Press).

Archibugi, Daniele (1998) 'Principles of Cosmopolitan Democracy', in D. Held and M. Kohler (eds), *Reimagining Political Community* (Stanford, CA: Stanford University Press), pp. 198–228.

Archibugi, Daniele, Sveva Balduini and Marco Donati (2000) 'The United Nations as an Agency of Global Democracy', in B. Holden (ed.), *Global Democracy: Key Debates* (London: Routledge), pp. 125–42.

Arendt, Hannah (1958) *The Human Condition* (Chicago, IL: University of Chicago Press).

Arrighi, Giovanni, Terence K. Hopkins and Immanuel Wallerstein (1986) 'Dilemmas of Anti-systemic Movements', *Social Research*, Spring: 185–206.

Ashley, Richard (1989) 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Governance', in E.-O. Czempiel and J. Rosenau (eds), *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books), pp. 251–90.

Barkan, Elazar (2000) *The Guilt of Nations. Restitution and Negotiating Historical Injustices* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press).

Barkawi, Tarak and Mark Laffey (1999) 'The Imperial Peace: Democracy, Force and Globalization', *European Journal of International Relations*, 5(4): 403–34.

Bassiouni, Cherif (2001) 'Appraising UN Justice-Related Fact-Finding Missions', *Journal of Law and Policy*, 35(5): 35–49.

Bedjaoui, Mohammed (1994) *The New World Order and the Security Council* (Dordrecht: Nijhoff).

Belen, Balanya, Ann Doherty, Olivier Hoedeman, Adam Ma'anit and Erik Wesselius (1999) *Europa Inc.*, 2nd edn (Amsterdam: Corporate Europe Observatory).

Bello, Walden (2002) *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London and New York: Zed Books).

Bennis, Phyllis (2000) *Calling the Shots. How Washington Dominates Today's UN* (New York: Olive Branch Press).

Blum, William (2002) *Rogue State. A Guide to the World's Only Superpower*, 2nd edn (London and New York: Zed Books).

Braithwaite, John and Peter Drahos (2000) *Global Business Regulation* (Cambridge: Cambridge University Press).

Brenner, Robert (2002) *The Boom and the Bubble: The US in the World Economy* (London and New York: Verso).

Brown, Chris (2001) 'Human Rights', in J. Baylis and S. Smith (eds), *The Globalization of World Politics* (Oxford: Oxford University Press), pp. 599–614.

Bull, Hedley (1977) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (London: Macmillan).

Burnheim, John (1986) 'Democracy, the Nation State and the World System', in D. Held and C. Pollitt (eds), *New Forms of Democracy* (London: Sage), pp. 218–39.

Ching, Erik and Jussi Pakkasvirta (2000) 'Latin American Materials in the Comintern Archive', *Latin American Research Review*, 35(1): 138–49.

Colás, Alejandro (1994) 'Putting Cosmopolitanism into Practice: The Case of Socialist Internationalism', *Millennium: Journal of International Studies*, 23(3): 513–34.

Connolly, William (1989) 'Identity and Difference in Global Politics', in J. Der Derian and M. Shapiro (eds), *International/Intertextual Relations. Postmodern Readings of World Politics* (Lexington, MA: Lexington Books), pp. 323–42.

Cox, Robert W. (1987) *Power, Production and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York: Columbia University Press).

Crawford, James and Susan Marks (1998) 'The Global Democracy Deficit: An Essay in International Law and its Limits', in D. Archibugi, D. Held and M. Kohler (eds), *Reimagining Political Community* (Stanford, CA: Stanford University Press), pp. 72–90.

Deutsch, Karl W. (1957) *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Donnelly, Jack (1999) 'The Social Construction of International Human Rights', in T. Dunne and N. Wheeler (eds), *Human Rights in Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 71–102.

Drahos, Peter (2002) 'Negotiating Intellectual Property Rights: Between Coercion and Dialogue', in P. Drahos and R. Mayne (eds), *Global Intellectual Property Rights: Knowledge, Access and Development* (Houndmills, Basingstoke: Palgrave), pp. 161–82.

Dryzek, John (1996) *Democracy in Capitalist Times: Ideals, Limits and Struggles* (Oxford: Oxford University Press).

Eden, Lynn (1984) 'Capitalist Conflict and the State. The Making of United States Military Policy in 1948', in C. Bright and S. Harding (eds), *Statemaking and Social Movements: Essays in History and Theory* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press), pp. 233–61.

Eide, Asbjörn (1986) 'The Human Rights Movement and the Transformation of the Inter-national Order', *Alternatives*, XI (July): 367–402.

Falk, Richard and Andrew Strauss (2001) 'Bridging the Globalization Gap: Toward Global Parliament', *Foreign Affairs*, 80(1): 212–20.

Felix, David and Ranjit Sau (1996) 'On the Revenue Potential and Phasing in of the Tobin Tax', in M. ul Haq (ed.), *The Tobin Tax: Coping with Financial Volatility* (Oxford: Oxford University Press), pp. 223–54.

Ferguson, Tyrone (1988) *The Third World and Decision Making in the International Monetary Fund* (London: Pinter).

Fisher, William and Thomas Ponniah (eds) (2003) *Another World is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum* (London and New York: Zed Books).

Frankel, Jeffrey (1996) 'How Well Do Foreign Exchange Markets Work: Might a Tobin Tax Help', in M. ul Haq (ed.), *The Tobin Tax. Coping with Financial Volatility* (Oxford: Oxford University Press), pp. 41–81.

Friedman, Milton (1953) 'The Case for Flexible Exchange Rates', in M. Friedman, *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press), pp. 157–203.

Galtung, Johan (2000) 'Alternative Models for Global Democracy', in B. Holden (ed.), *Global Democracy: Key Debates* (London: Routledge), pp. 143–61.

— (2001) 'After Violence, Reconstruction, Reconciliation, and Resolution: Coping with Visible and Invisible Effects of War and Violence', in M. Abu-Nimer (ed.), *Reconciliation, Justice and Coexistence. Theory and Practice* (Lanham, MD: Lexington Books), pp. 3–23.

George, Susan and Fabrizio Sabelli (1994) *Faith and Credit: The World Bank's Secular Empire* (London: Penguin Books).

Ghils, Paul (1992) 'International Civil Society: International Non-Governmental Organizations in the International System', *International Social Science Journal*, 133 (3 August): 417–29.

Gilbert, Alan (1999) *Must Global Politics Constrain Democracy? Great-Power Realism, Democratic Peace and Democratic Internationalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Gill, Stephen (1991) 'Reflections on Global Order and Sociohistorical Time', *Alternatives*, 16 (3): 275–314.

— (2000) 'Toward a Postmodern Prince? The Battle in Seattle as a Moment in the New Politics of Globalisation', *Millennium: Journal of International Studies*, 29(1): 131–41.

Gills, Barry, Joel Rocamora and Richard Wilson (eds) (1993) *Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order* (London: Pluto Press).

Glasius, Marlies (2002) 'Expertise in the Cause of Justice: Global Civil Society Influence on the Statute for an International Criminal Court', in M. Glasius (ed.), *Global Civil Society 2002* (Oxford: Oxford University Press), pp. 137–68.

Goodman, James (1997) 'The European Union: Reconstituting Democracy Beyond the Nation-State', in A. McGrew (ed.), *The Transformation of Democracy?* (Cambridge: Polity Press), pp. 171–200.

Gowan, Peter (1999) *The Global Gamble. Washington's Faustian Bid for World Dominance* (London: Verso).

Guyatt, Nicholas (2000) *Another American Century? The United States and the World After 2000* (London and New York: Zed Books).

Hardt, Michael (2002) 'Porto Alegre: Today's Bandung?', *New Left Review*, 14(3): 112–18.

Hardt, Michael and Antonio Negri (2000) *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Hayner, Priscilla (2001) *Unspeakable Truths. Confronting State Terror and Atrocity* (New York: Routledge).

Held, David (1991) 'Democracy, the Nation-State and the Global System', in D. Held (ed.), *Political Theory Today* (Cambridge: Polity Press), pp. 227–35.

— (1995) *Democracy and the Global Order. From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Cambridge: Polity Press).

— (1996) *Models of Democracy*, 2nd edn (Stanford, CA: Stanford University Press).

— (1998) 'Democracy and Globalization', in D. Archibugi, D. Held and M. Kohler (eds), *Reimagining Political Community* (Stanford, CA: Stanford University Press), pp. 11–27.

Held, David et al. (1999) *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press).

Helleiner, Eric (1994) *States and the Reemergence of Global Finance* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Hicks, John R. (1937) 'Mr. Keynes and the "Classics": A Suggested Interpretation', *Econometrica*, 5: 147–59.

Hirst, Paul and Graham Thompson (1999) *Globalization in Question*, 2nd edn (Cambridge: Polity Press).

Hume, David (1972 [1752a]) 'Of Money', in E. Rotwein (ed.), *Writings on Economics: Hume* (Freeport, NY: Books for Libraries Press), pp. 33–46.

— (1972 [1752b]) 'Of the Balance of Trade', in E. Rotwein (ed.), *Writings on Economics: Hume* (Freeport, NY: Books for Libraries Press), pp. 60–77.

Hurrell, Andrew (1999) 'Power, Principles and Prudence: Protecting Human Rights in a Deeply Divided World', in T. Dunne and N. W. Wheeler (eds), *Human Rights in Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 277–302.

Ikenberry, John G. (1992) 'A World Economy Restored: Expert Consensus and the Anglo-American Postwar Settlement', *International Organization*, 46(1): 289–321.

Imber, Mark (1997) 'Geo-governance without Democracy? Reforming the UN System', in A. McGrew (ed.), *The Transformation of Democracy?* (Cambridge: Polity Press), pp. 201–30.

Kanninen, Tapio (1995) *Leadership and Reform. The Secretary-General and the UN Financial Crisis of the Late 1980s* (The Hague: Kluwer).

Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink (1998) *Activists Beyond Borders. Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Keen, Steve (2001) *Debunking Economics. The Naked Emperor of the Social Sciences* (London: Zed Books).

Keynes, John Maynard (1961 [1936]) *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan).

Khor, Martin (2002) 'Rethinking Intellectual Property Rights and TRIPs', in P. Drahos and R. Mayne (eds), *Global Intellectual Property Rights. Knowledge, Access and Development* (Houndmills, Basingstoke: Palgrave), pp. 201–13.

Kindleberger, Charles (2001) *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crashes* (London: John Wiley).

Klein, Naomi (2001) 'Farewell to "End of History": Organization and Vision in Anti-249 Corporate Movements', in L. Panitch and C. Leys (eds), *Socialist Register 2002: A World of Contradictions* (London: Merlin Press), pp. 1–14.

Krugman, Paul (1999) *The Return of Depression Economics* (London: Allen Lane/ Penguin Books).

Kucinski, Bernardo (2003) 'The Rise of the Workers Party', in S. Branford and B. Kucinski, *Politics Transformed. Lula and the Workers Party in Brazil* (London: Latin America Bureau), pp. 11–53.

Lawson, Tony (1997) *Economics and Reality* (London: Routledge).

Lijphart, Arend (1981) 'Karl W. Deutsch and the New Paradigm in International Relations', in R. Merritt and B. Russett (eds), *From National Development to Global Community: Essays in Honour of Karl W. Deutsch* (Boston, MA: Allen and Unwin), pp. 233–51.

Lipietz, Alain (1992) *Toward a New Economic Order. Postfordism, Ecology and Democracy*, trans. M. Slater (Cambridge: Polity).

Lipschutz, Ronnie D. (1992) 'Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society', *Millennium: Journal of International Studies*, 21(3): 389–420.

MacDonald, Stuart (2002) 'Exploring the Hidden Costs of Patents', in P. Drahos and R. Mayne (eds), *Global Intellectual Property Rights. Knowledge, Access and Development* (Houndmills, Basingstoke: Palgrave), pp. 13–39.

Mariano, Nilson Cezar (1998) *Operación Cóndor. Terrorismo de Estado en el Cono Sur* (Buenos Aires: Ediciones Lohlé-Lumen).

Marquez, J. Luiz (ed.) (1998) *Estado e ciudadania* (Porto Alegre: Palmarinca).

Marx, Karl (1906 [1887]) *Capital. A Critique of Political Economy*, ed. Friedrich Engels/Ernest Untermann (New York: Modern Library/Random House).

Mason, Edward S. and Robert E. Asher (1973): *The World Bank Since Bretton Woods* (Washington, DC: Brookings Institution Press).

Mendlovitz, Saul and R. B. J. Walker (eds) (1987) *Towards a Just World Peace: Perspectives from Social Movements* (London: Butterworths).

Minsky, Hyman P. (1982) *Can 'It' Happen Again?* (Armonk, NY: M. E. Sharpe).

Moghadan, Val (1996) 'Comments on Warren Wagar's "Toward a Praxis of World Integration"', *Journal of World-Systems Research*, 2(2): available at <http://csf.colorado.edu/jwsr/archive/vol2/index.html>

Moulian, Tomás (1997) *Chile Actual. Anatomia de un mito* (Santiago de Chile: LOM-ARCIS).

Nelson, Jim (2003) 'The Global Movement to Ban Landmines: A Case Study in Transformative Politics', Unpublished presentation at the International Studies Association Conference, University of Portland, Oregon, 1 March.

O'Brien, Robert, Anne Marie Goetz, Jan Aart Scholte and Mark Williams (2000) *Contesting Global Governance: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements* (Cambridge: Cambridge University Press).

Palan, Ronen (1998) 'Trying to Have Your Cake and Eating It: How and Why the State System Has Created Offshore', *International Studies Quarterly*, (42)4: 625–44.

— (2003) *The Offshore World: Sovereign Markets, Virtual Places, and Nomad Millionaires* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Parodi, Carlos A. (2003) *Truth Commissions and U.S. Hegemony*, Unpublished manuscript.

Patomäki, Heikki (1999) 'Good Governance of the World Economy?', *Alternatives*, 24(1): 119–42.

— (2000a) 'Republican Public Sphere and the Governance of Global Political Economy', in M. Lensu and J.-S. Fritz (eds), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London: Macmillan), pp. 160–95.

— (2001) *Democratising Globalisation: The Leverage of the Tobin Tax* (London and New York: Zed Books).

— (2002a) *After International Relations. Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics* (London and New York: Routledge).

— (2002b) 'Kosovo and the End of the UN?', in P. Van Ham and S. Medvedev (eds), *Mapping European Security After Kosovo* (Manchester: Manchester University Press), pp. 88–106.

— (2003) 'Problems of Democratising Global Governance. Time, Space and the Emancipatory Process', *European Journal of International Relations*, 9(3): 347–76.

— (forthcoming) 'A Theory of Global Democratisation. Time, Space and the Emancipatory Process', Manuscript.

Patomäki, Heikki and Teivo Teivainen (2002) 'Critical Responses to Globalisation in the Mercosur Region: Roads Towards Cosmopolitan Democracy?', *Review of International Political Economy*, 9(1): 37–71.

Peterson, M. J. (1992) 'Transnational Activity, International Society and World Politics', *Millennium: Journal of International Studies*, 21(3): 371–88.

Picciotto, Sol (1999) 'Offshore: The State as Legal Fiction', in M. P. Hampton and J. P. Abbott (eds), *Offshore Finance Centres and Tax Havens. The Rise of Global Capital* (London: Macmillan), pp. 43–79.

Pretorius, Willem (2002) 'TRIPs and Developing Countries: How Level is the Playing Field?', in P. Drahos and R. Mayne (eds), *Global Intellectual Property Rights: Knowledge, Access and Development* (Houndmills, Basingstoke Palgrave), pp. 183–97.

Ratner, Steven R. and Jason S. Adams (2001) *Accountability for Human Rights Atrocities in International Law. Beyond the Nuremberg Legacy* (Oxford: Oxford University Press).

Risse, Thomas, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink (eds) (1999) *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change* (Cambridge: Cambridge University Press).

Rock, David (2002) 'Racking Argentina', *New Left Review*, 17 (September–October), available at <http://www.newleftreview.net/NLR25104.shtml>

Rodrik, Dani (2000) 'Governance of Economic Globalization', in J. Nye and J. D. Donahue (eds), *Governance in a Globalizing World* (Washington, DC: Brookings Institution Press), pp. 347–65.

Sader, Emir (2002) 'Beyond Civil Society. The Left After Porto Alegre', *New Left*

Review, 17 (September–October), available at <http://www.newleftreview.net/NLR25105.shtml#_ednref1>

Sayer, Andrew (2000) *Realism and Social Sciences* (London: Sage).

Scharf, Michael P. (1997) 'The Case for a Permanent International Truth Commission', *Duke Journal of Comparative and International Law*, 375: 375–410.

Schmidt, Rodney (2001) 'A Feasible Foreign Exchange Transaction Tax', in W. Bello, N. Bullard and K. Malhotra (eds), *Global Finance: New Thinking on Regulating Speculative Capital Markets* (London: Zed Books), pp. 215–38.

Scholte, Jan Aart (2000) *Globalisation: A Critical Introduction* (London: Macmillan).

Shaw, Martin (1994) 'Civil Society and Global Politics: Beyond a Social Movements Approach', *Millennium: Journal of International Studies*, 23(3): 647–67.

Singh, Ajit (1999) '"Asian Capitalism" and the Financial Crisis', in J. Michie and J. G. Smith (eds), *Global Instability. The Political Economy of World Economic Governance* (London: Routledge), pp. 9–36.

Smith, Adam (1910 [1776]) *The Wealth of Nations* (London: Everyman's Library).

Sogge, David (2002) *Give and Take. What's the Matter with Foreign Aid?* (London and New York: Zed Books).

Soros, George (2002) *On Globalization* (Oxford: Public Affairs).

Spahn, Paul Bernd (1996) 'The Tobin Tax and Exchange Rate Stability', *Finance & Development*, 33(2): 24–7.

Starr, Amory (2000) *Naming the Enemy. Anti-Corporatist Movements Confront Globalization* (London and New York: Zed Books).

Stiglitz, Joseph (1983) 'Incentive Effects of Terminations: Applications to the Credit and Labor Markets', *American Economic Review*, 73(5): 912–27.

— (1992) 'Capital Markets and Economic Fluctuations in Capitalist Economies', *European Economic Review*, 36(2/3): 269–306.

— (2002a) *Globalization and Its Discontents* (London: Allen Lane/Penguin Books).

Stiglitz, Joseph and Andrew Weiss (1981) 'Credit Rationing in Markets with Imperfect Information', *American Economic Review*, 71(3): 393–410.

— (1983) 'Incentive Effects of Terminations: Applications to the Credit and Labor Markets', *American Economic Review*, 77(5): 912–27.

Strange, Susan (1998) *Mad Money* (Manchester: Manchester University Press).

Swedberg, Richard (1986) 'The Doctrine of Economic Neutrality of the IMF and the World Bank', *Journal of Peace Research*, 23(4): 377–90.

Teivainen, Teivo (1997) 'The Independence of the European Central Bank: Implications for Democratic Governance', in H. Patomäki and P. Minkkinen (eds), *The Politics of the Economic and Monetary Union* (Dordrecht: Kluwer), pp. 54–74.

— (1999) 'Globalization of Economic Surveillance: The International Monetary Fund as a Modern Priest', *Passages: Journal of Transnational and Transcultural Studies*, 1(1): 84–116.

— (2000) 'Politics of Truth and Justice: Dealing with Past Human Rights Violations in Chile', *Iberoamericana: Nordic Journal of Latin American Studies*, 30(2): 55–82.

— (2002a) *Enter Economism, Exit Politics. Experts, Economic Policy and Damage to Democracy* (London and New York: Zed Books).

— (2002b) 'World Social Forum and Global Democratization', *Third World Quarterly*, 23(4): 621–32.

— (2003a) 'International Organizations and the Architecture of World Power: A Conference Synthesis', in W. Fisher and T. Ponniah (eds), *Another World is Possible. Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum* (London and New York: Zed Books), pp. 290–5.

Tobin, James (1978) 'A Proposal for International Monetary Reform', *Eastern Economic Journal*, 4(3–4): 153–9.

— (1996) 'A Currency Transactions Tax, Why and How?', *Open Economies Review*, 7: 493–9.

Todorov, Tzvetan (1984) *The Conquest of America: The Question of the Other*, trans. R. Howard (New York: Harper and Row).

Ugarteche, Oscar (1986) *El Estado deudor. Economia politica de la deuda: Peru y Bolivia 1968–1984* (Lima: Instituto de Estudios Peruanos).

Unger, Roberto (1998) *Democracy Realized: The Progressive Alternative* (London: Verso).

Van der Merwe, Hugo (2001) 'Reconciliation and Justice in South Africa: Lessons from the TRC's Community Interventions', in M. Abu-Nimer (ed.), *Reconciliation, Justice and Coexistence: Theory and Practice* (Lanham, MD: Lexington Books), pp. 187–208.

Wagar, Warren W. (1996) 'Towards a Praxis of World Integration', *Journal of World-Systems Research*, 2(2), available at <http://csf.colorado.edu/jwsr/archive/vol2/index.html>

Walker, R. B. J. (1988) *One World, Many Worlds: Struggles for a Just World Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner).

— (1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press).

Williams, Mark (2001) *Global Governance: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements* (Cambridge: Cambridge University Press).

Williamson, John (1990): 'What Washington Means by Policy Reform', in J. Williamson (ed.), *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?*

(Washington, DC: Institute for International Economics), Chapter 2, available at <http://www.iie.com/publications/papers/williamson1102-2.htm>

Zalaquett, José (1992) 'Balancing Ethical Imperatives and Political Constraints: The Dilemma of New Democracies Confronting Past Human Rights Violations', *Hastings Law Journal*, 43(6): 1425–38.

Zolo, Danilo (2000) 'The Lords of Peace. From the Holy Alliance to the New International Criminal Tribunals', in B. Holden (ed.), *Global Democracy: Key Debates* (London: Routledge), pp. 73–86.

Other references

Abers, Rebecca (ed.) (n.d.) *Overcoming the Dilemmas of Participatory Democracy: The Participatory Budget Policy in Porto Alegre*, Unpublished manuscript (Brazil).

'A Brief History of Bankruptcy in the U.S.' (2001), in *The 2001 Bankruptcy Yearbook & Almanac* (New Generation Research Inc.), available at <http://www.bankruptcydata.com/Ch11History.htm> (accessed 20 April 2003).

Adlung, Rolf (2002) 'Commitments under GATS: Overview of Current Schedules' (Trade in Services Division, WTO). Symposium on assessment of trade in services, 14–15 March 2002, available at <http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/symp_mar02_adlung.ppt> (accessed 21 April 2003).

African Unification Front (2003) 'AUF Policy on African Electoral Reform. Proportional Representation', available at <http://www.africanfront.com/community1.php> (accessed 18 April 2003).

Afrodad (2002a) 'The Efficacy of Establishing an International Arbitration Court for Debt', Technical Paper No. 1/2002 (African Forum and Network on Debt and Development).

— (2002b) 'Fair and Transparent Arbitration on Debt', Issues Paper No. 1/2002 (African Forum and Network on Debt and Development).

Albert, Michael (2003) 'WSF: Where to Now?', available at <www.forumsocialmundial.org.br> (accessed 17 February 2003).

Alker, Hayward R. (1991) 'Making Peaceful Sense of the News: Institutionalising International Conflict Management Events Reporting Using Frame-Based Interpretative Routines', Paper presented for the panel of DDIR project at the ISA Convention, Vancouver, BC, 19–23 March.

Amin, Samir and Bernard Founou-Tchuigoua (2002) Integrated Programmes of Third World Forum for Calendar Years 2002, 2003 and 2004, Document of Third World Forum, Dakar.

Andersson, Jan-Otto (1999) 'Demokratiavaje ja työttömyys EU:n pääongelmat', *Turun Sanomat*, 28 May 1999, available at <http://ises.abo.fi/~janderss/demokratia_ja_tyollisyys.htm> (accessed 20 April 2003).

Arruda, Roldão (2003) 'MST diz que nova posição do PT é "incoerente"', *Agência Estado*, available at, <http://www.estadao.com.br/agestado/noticias/2003/mar/07/301.htm> (accessed 18 April 2003).

Aylwin, Patricio (1995) 'La Comisión de la Verdad y Reconciliación en Chile', *Estudios de Derechos Humanos*, vol. II (San José: Instituto Interamericano de Derechos Humanos).

Baricako, Germain (2003) Re: Inquiry from Peru, Ref: ACHPR/REP/$, African Commission on Human Rights and People's Rights, 25 June.

Bassiouni, Cherif (1990) 'Iraq's Human Rights Toll', *Christian Science Monitor*, 26 November.

Baumert, Kevin (1998) 'Carbon Taxes vs. Emissions Trading: What's the Difference, and Which is Better?', available at <http://www.globalpolicy.org/socecon/glotax/carbon/ct_et.htm> (accessed 21 May 2003).

Beams, Nick (1999) 'IMF "Mistakes" Part of a Long-Developed Program', World Socialist Web Site, 22 January 1999, available at <http://www.wsws.org/articles/1999/jan1999/imf-j22.shtml> (accessed 21 May 2003).

BIS (Bank for International Settlements) (1999) *Central Bank Survey of Foreign Exchange and Derivatives Market Activity 1998* (Basel: BIS/Monetary and Economic Department).

— (2002a) *Bank for International Settlements Triennial Central Bank Survey. Foreign Exchange and Derivatives Market Activity 2001* (Basel: BIS), available at <www.bis.org.publ/rpfx02t.pdf> (accessed 21 May 2003).

— (2002b) *Bank for International Settlements 72nd Annual Report*, 1 April 2001–31 March 2002 (Basel: BIS), available at <http://www.bis.org/publ/ar2002e.htm> (accessed 25 May 2003).

Blanton, Thomas S. (2002) 'Global Trends in Access to Information', Conference on Access to Information, Huahin, Thailand, 4–6 March 2002, available at <http://www.pcij.org/accessinfo/blanton.html> (accessed 20 April 2003).

Blustein, Paul (2003) '"Bankruptcy" System for Nations Fails to Draw Support', *Washington Post*, 2 April 2003, available at <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A6562–2003Apr1.html> (accessed 15 April 2003).

Boutros-Ghali, Boutros (1996) *An Agenda for Democratization* (New York: United Nations).

— (1999) *Unvanquished. A U.S.–U.N. Saga* (London: I.B.Tauris).

Calame, Pierre (1993) *Thinking the Future of the Planet: Acting in Complexity* (Paris: Fondation pour le progrès de l'homme).

Camilleri, Joseph A., Kamal Malhotra and Majid Tehranian (2000) *Reimagining the Future: Towards Democratic Governance* (La Trobe University, Bundoora, Victoria: Department of Politics).

Carmo, Julianne M. do and Gisela Hiche (2002) 'Tem de radicalizar', *Caros Amigos*, 11(3) (March): 33.

Carroll, Sherman (2002) 'ICC Decision Sends Wrong Message', *Guardian*, 2 October 2002, available at <http://www.guardian.co.uk/letters/story/0,3604,802738,00.html> (accessed 14 April 2003).

Cassen, Bernard (2002) 'Comment est né le Forum social mondial', Unpublished manuscript.

Cassol, Daniel et al. (2002) 'Uma outra cobertura é impossível', *Caros Amigos*, 11 (March): 5.

Cetim (2000) 'Relations between the United Nations and Transnational Corporations. Statement on Realisation of the Economic, Social and Cultural Rights', Joint written statement, available at <http://www.cetim.ch/2000/00FS04W4.htm> (accessed 22 July 2003).

Chemillier-Gendreau, Monique (1996) 'The International Court of Justice between Politics and Law', *Le Monde Diplomatique*, November 1996, available at <www.globalpolicy.org/wldcourt/icj.htm> (accessed 21 May 2003).

Comisión de Esclarecimiento Histórico (1999) *Guatemala: Memoria del silencio*, available at <http://shr.aaas.org/guatemala/ceh/report/spanish/> (accessed 14 April 2003).

Copithorne, Maurice (2000) 'Courts and Commissions: National vs. International Interests', Presentation at the conference, 'Truth, Justice, Accountability and Reconciliation in Societies Emerging from Crimes Against Humanity', University of British Columbia, 13–14 October 2000, available at <http://www.pwias.ubc.ca/programs/descothe/papers/marchak/copithor.pdf> (accessed 21 May 2003).

Davis, Troy (2002) 'Towards a Conceptual Framework to Evaluate World Parliament Proposals', available at <http://www.troydavis.org/world_affairs.html> (accessed 20 April 2003).

Declaration by the Group of 77 and China on the Fourth WTO Ministerial Conference at Doha, Qatar, Geneva, 22 October 2001; Declaration of LDC Meeting of Ministers, Zanzibar, 4 July 2001.

Desai, Nitin (2003) 'An Innovative Source of Development Finance: The Carbon Tax', *WIDER Angle*, 1: 4–5.

Drache, Daniel (2000) 'The Short but Significant Life of the International Trade Organization: Lessons for Our Time', CSGR Working Paper No. 62/00, November, available at <http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/CSGR/wpapers/WP6200a.pdf> (accessed 6 August 2003).

Falk, Richard (2000) 'The United Nations System: Prospects for Institutional Renewal', *Wider Working Papers*, 189 (Helsinki: Wider).

Falk, Richard and Andrew Strauss (2002a) 'Next, a Global Parliament', *International Herald Tribune*, 19 February.

— (2002b) 'Not a Parliament of Dreams', *Worldlink*, 16 July 2002, available at <http://www.worldlink.co.uk/discuss/msgReader$1152?mode=topic> (accessed 18 April 2003).

Fedozzi, Luciano (1999) *Orçamento Participativo. Reflexões sobre a experiência de Porto Alegre* (Porto Alegre: Fase/IPPUR).

Felix, David (1995) 'Financial Globalization vs. Free Trade: The Case for the Tobin Tax', *UNCTAD Discussion Paper*, 108 (Geneva: UNCTAD).

Florini, Ann M. (ed.) (2000) *The Third Force. The Rise of Transnational Civil Society* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace).

Foreign Policy Association (2002) 'The Spirit of Monterrey', 28 March 2002, available at <http://www.globalpolicy.org/socecon/conference/2002/0328 fpa.htm> (accessed 12 January 2003).

Forsberg, Tuomas and Teivo Teivainen (1998) 'The Role of Truth Commissions in Conflict Resolution and Human Rights Promotion: Chile, South Africa and Guatemala', *UPI Working Papers* (Helsinki: Finnish Institute for International Affairs).

— (2003) 'Past Injustice in World Politics. Prospects of Truth-Commission-Like Global Institutions', Unpublished manuscript.

Freeman, Alan (2002) 'The New World Order and the Failure of Globalisation', Presented at British International Studies Association Conference, London, 17 December.

Fuentes, F. (2002) 'Venezuela: Why Washington Tried to Topple Chavez', *Green Left Weekly*, 26 June 2002, available at <http://www.greenleft,org.au/back/2002/497/497p20.htm> (accessed 12 August 2003).

Gambina, Julio (2003) 'Argentina 2003 ¿A quién le sirve el acuerdo con el FMI?', available at <http://www.alainet.org/active/show_text_en.php3?key=3231> (accessed 13 April 2003).

GATS (1994) 'General Agreement on Trade in Services', Annex 1b of the Marrakesh Agreement, available at <http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats.pdf> (accessed 20 April 2003).

— 'Fact and Fiction', available at <http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gats_factfiction_e.htm> (accessed 20 February 2003).

Genro, Tarso (ed.) (1997) *Porto da Ciudadania. A esquerda no governo de Porto Alegre* (Porto Alegre: Artes e Oficios).

George, Susan (2001) 'Democracy at the Barricades: The Genoa Protests', *Le Monde Diplomatique*, August 2001, available at <http://www.en.monde-diplomatique.fr/2001/08/02genoa> (accessed 21 May 2003).

Godoy, Dagoberto Lima (2001) *Neocomunismo no Brasil. Os artifícios de um governo demo-cráticoe popular* (Porto Alegre: Mercado Aberto).

Harvard University Global Trade Negotiation, available at <http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/dispute.htm> (accessed 21 May 2003).

Havana Charter (1948) 'Havana Charter for an International Trade Organization', Globefield Press, publishers of International Trade Regulations, available at <http://www.globefield.com/havana.htm> (accessed 6 August 2003).

Human Rights Watch (2002) 'Letter to State Parties and Signatories to ICC on Article 98 Agreements', 9 August 2002, available at <http://www.hrw.org/press/2002/08/article98letter.htm> (accessed 14 April 2003).

IBRD Articles of Agreement, as amended effective of 16 February 1989, available at <http://www.worldbank.org/html/extdr/backgrd/ibrd/arttoc.htm> (accessed 21 May 2003).

IMF (International Monetary Fund) (1998) *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF).

— (2001) *Annual Report of the Executive Board for the Financial Year Ended 30 April 2001*, available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2001/eng/pdf/file3.pdf> (accessed 21 May 2003).

— *Articles of Agreement of the International Monetary Fund*, available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa> (accessed 21 May 2003).

— *By-Laws, Rules and Regulations of the International Monetary Fund*, available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bl/rr03.htm> (accessed 21 May 2003).

International Council, *Nature, Responsibilities, Composition and Functioning*, available at <http://www.forumsocialmundial.org.br/eng/qconselho_1.asp> (accessed 11 April 2003).

International People's Tribunal on Debt (2002) *'Verdict, Porto Alegre, 1–2 February'* (Washington, DC), 18 April.

International Press Service (2002) 'Activists Call for International Tribunal on Foreign Debt', April 2002, available at <http://www.twnside.org.sg/title/twe276i.htm> (accessed 22 July 2003).

Jakarta Post (2003) 'Hundreds of Lawyers to Sue IMF', 20 January 2003, received from stop-imf (@lists.essential.org) list, 22 January.

Jesuits for Debt Relief and Development (1999) 'The Case for an International Insolvency Court', *JDRAD Discussion Paper*, IMF and World Bank Meetings, Washington, 26–29 September.

Johansen, Robert C. and Mari Ishibasi (2002) 'The Bush Administration, Congress, and Nongovernmental Organizations: Contesting the Merits of a Permanent International Criminal Court', Paper prepared for the 43rd

Annual Convention of the International Studies Association, New Orleans, 27 March.

Kairos (2002) 'Briefing Note on International Debt', *Kairos Background Paper*, February.

Khor, Martin (2000) 'Globalization and South: Some Critical Issues', *UNCTAD Trade Papers*, No. 147.

Kisic, Drago (1987) *De la corresponsabilidad a la moratoria* (Lima: CEPEI).

Kopp, Raymond and Paul Portney (1997) 'In the Hands of the Citizenry: A Global Referendum on Climate Policy', available at <http://www.weathervane.rff.org/features/feature019.html> (accessed 21 May 2003).

Krajewski, Markus (2000) 'From Green Room to Glass Room: Participation of Developing Countries and Internal Transparency in the WTO Decision-Making Process', *Trade-Watch Paper* (Germanwatch), July 2000.

Kwa, Eileen (2003) *Power Politics in the WTO*, updated 2nd edn, January 2003, Focus on the Global South, available at <http://www.focusweb.org> (accessed 6 August 2003).

León, Irene (2003) 'Miradas de género y diversidad en el FSM', available at <http://www.movimientos.org/fsm2003/show_text.php3?key=526> (accessed 11 August 2003).

Leopold, Evelyn (2003) 'US Gets Exemption from New Global Criminal Court', *Reuters AlertNet*, available at <http://www.alertnert.org/thenews/newsdesk/N12307653.htm> (accessed 12 June 2003).

Levi, Lucio (n.d., a) 'Globalization, International Democracy and a World Parliament', Unpublished manuscript.

— (n.d., b) 'Globalization and Democratic Reform of the UN: A Comment on the Millennium Forum', Unpublished manuscript.

— (n.d., c) 'Federalism, Regions, Europe and the World', Unpublished manuscript.

Liebgott, Roberto Antonio (2003) 'El gorro y el jueguito de domingo', *América Latina en Movimiento*, 8 July 2003, available at <http://alainet.org/active/show_text.php3?key=4027> (accessed 12 August 2003).

Lipschutz, Ronnie (2001) 'Regulation for the Rest of Us? Activists, Capital, States and the Demand for Global Social Regulation', Unpublished paper presented at the International Studies Association Conference, Chicago, 20–24 February.

Majanen, Pertti (2001) 'Chairman's Conclusions', in L. Rikkilä and K. Sehm Patomäki (eds), *Democracy and Globalization. Promoting a North–South Dialogue* (Helsinki: Ministry for Foreign Affairs), pp. 9–12.

Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, available at <http:

//docsonline.wto.org/gen_browseDetail.asp?preprog=3> (accessed 21 May 2003).

Miller, Judith (1999) 'As US Relations with UN Languish, is Clinton or Congress to Blame?', *New York Times*, 5 August.

Monbiot, George (2001) 'How to Rule the World: Rich Nations Should Stop Running the Planet and Give Way to Global Democracy', *Guardian*, 17 July 2001, available at <http://www.commondreams.org/views01/0717-02.htm> (accessed 11 September 2003).

— (2002) 'A Parliament for the Planet', *New Internationalist*, 342 (January/February), available at <http://www.newint.org/issue342/planet.htm> (accessed 11 September 2003).

— (2003) 'Shadow of Extinction. Only Six Degrees Separate Our World from the Cataclysmic End of an Ancient Era', *Guardian*, 1 July 2003, available at <http://www.georgemonbiot.com/> (accessed 22 August 2003).

Moore, Matthew (2003) 'More Indonesians Risk Poverty as Investors Flee', *The Age*, 17 January, available at <http://www.theage.com.au/articles/2003/01/16/1042520723591.html> (accessed 20 January 2003).

Moore, Mike (2002) 'Director-General of WTO and Chairman of WTO Services Negotiations Reject Misguided Claims that Public Services are under Threat', WTO 2002 Press Releases 299, available at <http://www.wto.org/english/news_e/pres02_e/pr299_e.htm> (accessed 22 July 2003).

Multinational Monitor (1989) 7, available at <http://multinationalmonitor.org/hyper/issues/1989/07/mm0789_04.html> (accessed 22 July 2003).

Narlikar, Amrita (2001) 'WTO Decision-making and Developing Countries (South Centre)', *New Internationalist Chronicle (2000)*, No. 331, available at <www.newint.org/chronicle> (accessed 21 May 2003).

Nunca Más (1984) 'Informe de la Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas' (Buenos Aires: Eudeba).

Nye, Joseph (2002) 'Parliament of Dreams', *Worldlink: The Magazine of the World Economic Forum*, available at <http://www.worldlink.co.uk/stories/storyReader$1088> (accessed 21 May 2003).

Ocampo, José Antonio (2001) 'Reforming the International Financial Architecture: Consensus and Divergence in the New Role and Functions to UN and the Bretton Woods Institutions', WIDER 2001 (Research project 5.1. *The New Role and Functions for the UN and Bretton Woods Institutions*, Part IV, Chapter 11), available at <http:/ /www.wider.unu.edu/publications/1998-1999-5-1/1998-1999-5-11.pdf> (accessed 21 May 2003).

Ochaeta, Ronalth (1997) 'Acuerdo sobre el establecimiento de la comisión para el esclarecimiento Histórico', in *La construcción de la paz en Guatemala* (Guatemala: Minugua PNUD), pp. 167–76.

OECD (2000) 'Greening Tax Mixes in OECD Countries: A Preliminary Assessment', COM/ENV/EPOC/DAFFE/CFA(99)112/FINAL, executive summary, available at <http://www1.oecd.org/env/policies/online-eco.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2001a) *OECD Environmental Outlook* (Paris: OECD), executive summary available at <http://www1.oecd.org/env/outlook/outlook.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2001b) *Environmentally Related Taxes in OECD Countries: Issues and Strategies* (Paris: OECD).

Oxfam (2002) 'Intellectual Property and the Knowledge Gap', in W. Fisher and T. Ponniah (eds), *Another World is Possible. Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum* (London: Zed Books), pp. 136–43.

Oxfam and Friends of the Earth (2001) 'CIEL: WWF: Open Letter to WTO: Need for Institutional Change', September.

Página 12 'En el Fondo gastan como si fueran una provincia', 8 April.

Panagarya, Arvind (2000) 'The Millennium Round and Developing Countries: Negotiation Strategies and Areas of Benefits', *G-24. Discussion Paper*, No. 1.

Panamá: Informe Final de la Comisión de la Verdad: La Verdad Os Hará Libres (2002) (Panamá: Comisión de la Verdad de Panamá).

Patomäki, Heikki (1997) 'Problems of Democratisation: Towards Overcoming the Theory/Practice Dichotomy', in R. Hjerppe (ed.), *Democracy, Economy and Civil Society in Transition. The Cases of Russia and Baltic States* (Helsinki: Stakes and UPI), pp. 113–22.

— (2000b) 'Introduction: Five Theses on the Global Politics of Civil Society', in H. Patomäki (ed.), *Politics of Civil Society. A Global Perspective on Democratization*, NIGD Working Paper, 2/2000 (Helsinki and Nottingham: NIGD), pp. 1–12.

Patomäki, Heikki and Denys Lieven (2002) *Draft Treaty on Global Currency Transactions Tax*, NIGD Discussion Paper, 1/2002 (Helsinki and Nottingham: NIGD).

People's Summit (2000) 'Facing the Challenges of Globalisation: Equity, Justice and Diversity', available at <http://www.globalpolicy.org/ngos/role/globalact/challeng.htm> (accessed 22 July 2003).

Pettifor, Ann (2001) 'Arbitration, Insolvency and Limited Liability: Their Relevance to Debtor Nations', June 2001, available at <http//www.jubilee2000uk.org/analysis/articles/Ann_arbitration_insolvency_limited%20liab.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2002) 'Resolving International Debt Crises – The Jubilee Framework for

International Insolvency', *NEF Report*, January 2002, available at <http://www.jubilee2000uk.org/analysis/reports/jubilee_framework.html> (accessed 21 May 2003).

Pont, Raul and Adair Barcelos (eds) (2000) *Porto Alegre. Uma cidade que conquista* (Porto Alegre: Artes e Oficios).

Prestes, Paulo (1999) *13 Leituras Petistas* (Porto Alegre).

Raffer, Kunibert (1993) 'What's Good for the United States Must be Good for the World: Advocating an International Chapter 9, Insolvency', in *From Cancún to Vienna. International Development in a New World* (Vienna: Bruno Kreisky Forum), pp. 64–74.

— (2001) 'Solving Sovereign Debt Overhang by Internationalising Chapter 9 Procedures', *OIIP* (Austrian Institute for International Affairs) Working Paper, No. 35.

Ramonet, Ignacio (1997) 'Désarmer les marchés', *Le Monde Diplomatique*, December.

Ranariddh, Samdech Krom Preah Norodom (2002) 'Address at the Second International Conference of Asian Political Parties', Bangkok, 22–24 November 2002, available at <http://www.funcinpec.org/asian%20party.htm> (accessed 19 April 2003).

Rikkilä, Leena and Katarina Sehm Patomäki (2001) 'Summary', in L. Rikkilä and K. Sehm Patomäki (eds), *Democracy and Globalization. Promoting a North–South Dialogue* (Helsinki: Ministry for Foreign Affairs), pp. 9–12.

Rodrik, Dani (2001) 'The Global Governance of Trade as if Development Really Mattered', *UNDP Background Paper* (New York).

Roodman, David Malin (1997) 'Getting the Signals Right: Tax Reform to Protect the Environment and the Economy', *Worldwatch Paper*, No. 134 (Worldwatch Institute).

Roth, Kenneth (2002) 'Fight the Good Fight', *Guardian*, 22 October 2002, available at <http://www.guardian.co.uk/law/story/0,3605,816553,00.html> (accessed 14 April 2003).

Rüland, Jürgen (2002) 'The European Union as an Inter- and Transregional Actor: Lessons for Global Governance from Europe's Relations with Asia', Paper presented at the Conference on the European Union in International Affairs, National Europe Center, Australian National University, 3–4 July 2002, available at <http://www.iias.nl/asem/publications/Rueland_TheEuropean Union.pdf> (accessed 18 April 2003).

Sader, Emir (2003) 'Latin America: Critical Year for the Left', *Le Monde Diplo matique* (February 2003), available at <http://mondediplo.com/2003/02/12latinleft> (accessed 19 April 2003).

Schaefer, Brett D. (1998) 'The International Criminal Court: Threatening US

Sovereignty and Security', *Heritage Foundation Executive Memorandum*, 537. See <http://www.heritage.org/Research/InternationalOrganizations/EM537.cfm> (accessed 12 October 2003).

SEATINI (2000) *Strengthening Africa in World Trade*, Third SEATINI Workshop.

Seppänen, Esko (2001) 'EU:n demokratiavaje', available at <http://www.kaapeli.fi/seppanen/> (accessed 20 April 2003).

Shukla, S. P. (2000) 'From GATT to WTO and Beyond', Wider Working Papers, No. 195.

Sinclair, Scott (2000) 'GATS: How the WTO's New "Services" Negotiations Threaten Democracy', available at <http://www.policyalternatives.ca/publications/gatssummary.html> (accessed 21 May 2003).

Sinclair, S. P. and Jim Grieshaber-Otto (2002) *Facing the Facts. A Guide to the GATS Debate* (Ottawa: Canadian Centre for Policy Alternatives).

South Centre (1997) *For a Strong and Democratic United Nations. A South Perspective on UN Reform* (London: Zed Books).

— (1998) *The WTO Multilateral Trade Agenda and the South* (South Centre).

— (1999) *Statements to the Second WTO Ministerial Conference by the South Centre and Declaration of Special Meeting of the Ministers of Trade of the LDCs*, Seattle, 29 November.

Spahn, Paul Bernd (1995) 'International Financial Flows and Transactions Taxes: Survey and Options', *IMF Working Paper*, No. 95/60.

— (2002) 'On the Feasibility of a Tax on Foreign Exchange Transactions', Report commissioned by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, Bonn, available at <http://www.wiwi.uni-frankfurt.de/professoren/spahn/tobintax> (accessed 21 May 2003).

Stevenson, Richard W. (1999) 'Outspoken Chief Economist Leaving World Bank', *New York Times*, 25 November.

Stiglitz, Joseph (1998) 'Moving Toward the Post-Washington Consensus', WIDER Annual Lecture in Helsinki, 7 January 1998, available at <http://www.wider.unu.edu/stiglitx.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2002b) 'Don't Let America Bankrupt International Bankruptcy Reform. Project Syndicate', April 2002, available at <http://www.globalpolicy.org/socecon/bwi-wto/imf/2002/04bankrupt.htm> (accessed 21 May 2003).

Strengthening and Democratizing the United Nations and International Organizations (2000) Millennium NGO Forum Theme Six Discussion Paper, 30 May.

Sub-Commission on Promotion and Protection of Human Rights Resolution, 30 August 1999. *Suggestions for a New and Strengthened Relationship Between the IPU, the UN General Assembly and Its Subsidiary Bodies* (New Dehli: IPU

Executive Committee), 7 December 2000. (Report adopted without a vote by the IPU Council at its 168th session, Havana, 7 April 2001.)

Suzuki, Toshio (1997) 'International Party for the World Government', available at <http://www.w-g.jp/wgi/wg.htm> (accessed 21 May 2003).

Tandon, Yash (1999) 'Consensus System not the Best Way to Reach Decisions in the International Organisations', *SEATINI Bulletin*, 2(3): 15 February.

— (2001) 'Democracy, Governance and Corruption – Moral Recolonization of Africa', in Rikkilä, Leena and Katarina Sehm Patomäki (eds), *Democracy and Globalization: Promoting a North–South Dialogue* (Helsinki: Ministry for Foreign Affairs with NIGD), pp. 27–39.

Tegucigalpa Declaration (1999) (Tegucigalpa: Latin American and Caribbean Jubilee 2000 Platform), 27 January.

Teivainen, Teivo (2002c) 'Relatoria da Conferência sobre Organizações Internacionais e Arquitetura da Potência Mundial', available at <http://www.forumsocialmundial.org.br/dinamic/roficial_podermundia.asp> (accessed 24 May 2003).

— (2003b) 'Uusi solidaarisuusliike?', *Kumppani*, 2: 23.

Toussaint, Eric (2003) 'La deuda externa argentina', Centro Argentino de Ingenieros, available at <http://www.cai.org.ar/economia/eric-deuda.html> (accessed 12 March 2003).

Transnational Institute (2002) *Annual Report 2002* (Amsterdam: TNI).

Trimble, Stephen (2001) 'World Court? Jury's Still Out', Military.com, available at <www.Military.com/Content/MoreContent/File=FL_icc_trimble> (accessed 21 May 2003).

UN (United Nations) (1975) 'Charter of Economic Rights and Duties of States' (United Nations Office of Public Information), OPI/542, 75–38308, February, 10M.

— (1997) 'Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice', DPI/511 (New York: United Nations).

— (2000) United Nations Millennium Declaration. General Assembly, 18 September 2000, A/RES/55/2, available at <http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2002) 'Implementation of the United Nations Millennium Declaration', Report of the Secretary-General, General Assembly, 31 July 2002, A/52/270.

UNDP (United Nations Development Programme) (1999) *Human Development Report* (New York: UNDP and Oxford University Press).

— (2000) *Human Development Report* (New York: UNDP and Oxford University Press).

United Nations Financing for Development (2001) 'A Report of the High-level Panel', Letter dated 25 June 2001 from the Secretary-General to the President of the General Assembly, A/55/1000.

United Nations General Assembly (2002 [1974]) 'Declaration on the Establishment of a New International Economic Order', in R. Broad (ed.), *Global Backlash: Citizen Initiatives for a Just World Economy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield), pp. 99–102.

— (1999) 'United Nations Millennium Declaration. Resolution Adopted by the General Assembly 55/2', available at <http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.pdf> (accessed 21 May 2003).

United States Mission to the European Union (2002) 'Romania Agrees to Protect Americans from Surrender to the ICC', 1 August 2002, available at <http://www.useu.be/Categories/Justice%20and%20Home%20Affairs/Aug0102RomaniaUSICCProtection.html> (accessed 20 April 2003).

US Department of State (2002) 'Prosper Sees Good Progress with Article 98 Bilateral Agreements', 'On-the-Record' Briefing by Amb. Pierre-Richard Prosper at the American Embassy in London, 20 August 2002, available at <http://usinfo.state.gov/topical/pol/usandun/02092421.htm> (accessed 2 March 2003).

Van der Geest, Willem (2002) 'EU and ASEAN Think Tanks Seek to Dispel a Sense of Impasse and Pessimism', European Parliament, 25–26 November 2002, available at <http://www.eias.org/international/IV_EU-ASEAN_TTD/WillemEU-ASEAN.doc> (accessed 20 April 2003).

Werksman, Jacob (2000) 'Institutional Reform of the WTO', Oxfam GB Discussion Paper, available at <http://www.field.org.uk/papers/pdf/wto7.pdf> (accessed 21 May 2003).

Whitaker, Francisco (2002) 'Fórum Social Mundial: origins e objetivos', available at <http://www.forumsocialmundial.org.br/por/qorigem.asp> (accessed 21 May 2003).

Wilks, Alex (2001) 'Success or Failure? Wolfensohn's Reforms at the World Bank', BrettonWoods'Project/Monitoring the World Bank and the IMF, available at <http://www.brettonwoodsproject.org/topic/reform/r22compactass.htm> (accessed 21 May 2003).

Woods, Angela (2001) 'Structural Adjustment for the IMF. Options for Reforming the IMF's Governance Structure' (London: Bretton Woods Project) January, available at <http://www.brettonwoodsproject.org/topic/reform/sapimf.html> (accessed 21 May 2003).

Woods, Ngaire (1997) *Governance in International Organizations: The Case for Reform in the Bretton Woods Institutions* (New York: UNCTAD).

— (1998) 'Good Governance in International Organisations', available at <http:

//users.ox.ac.uk/~ntwoods/Published%20Articles%20and%20Papers.htm> (accessed 21 May 2003).

— (2000) 'Accountability, Governance and Reform in the International Financial Institutions', presentation in G-24 workshop on Coherence or Dissonance of the International Institutional Framework: A Shifting Paradigm, Vienna, 29–30 September.

World Bank Annual Report (2001) available at <http://www.worldbank.org/annual-report/2001/pdf/wbarvol1.pdf> (accessed 21 May 2003).

World Bank Press Review (2002) 'As Protests Rise, Indonesia Weighs Exiting IMF Loan', Headlines for 9 January 2003, received from <stop-imf(@lists.essential.org> list, 10 January 2003.

World Economic Forum, available at <http://www.weforum.org/site/home public.nsf/Content/Our+History> (accessed 13 April 2003).

World Federalist Association (2001) 'WFA Statement of Goals and Beliefs', WFA National Council, 16 November 2001, available at <http://www.wfa.org/about> (accessed 21 May 2003).

World Party (2003) 'International Party to Establish World Government', available at <http://www.w-g.jp/wp/> (accessed 18 April 2003).

World Social Forum (2001) 'Charter of Principles', approved with modifications by the World Social Forum International Council on 10 June 2001, available at <http://www.forumsocialmundial.org.br> (accessed 13 April 2003).

Worldwatch (1999) *State of the World 1999*, ed. L. R. Brown et al. (New York: W.W. Norton).

— (2002) *State of the World 2002*, ed. C. Flavin et al. (New York: W.W. Norton).

WTO (World Trade Organization) (2003) 'Intellectual Property: Protection and Enforcement', available at <http:/www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm6_e.htm> (accessed 20 February 2003).

Zibechi, Raúl (2003) 'Brasil y la reforma agraria. Rainha como sintoma', *América Latina en Movimiento*, 18 July 2003, available at <http://alainet.org/active/show_text.php3?key=4101> (accessed 10 August 2003).

هذا الكتاب التثقيفي والمثير للفكر سيكون مفيدًا لدارسي العلاقات الدولية والعلوم السياسية وكذا للنشطاء الذين يقلقهم ما يوجد على الساحة من أنظمة دولية جائرة وغير خاضعة للمحاسبة تؤثر قراراتها بشكل حاسم على حياة الجنس البشري .

المؤلفان فى سطور

هيكى باتوماكى

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هلسنكى وأستاذ سابق للسياسات العالمية والاقتصاد بجامعة نوتنجهام ترنت ،ومدير البحوث بمعهد الشبكة العالمية للديمقراطية ومتحدث عام نشط ووجه بارز بوسائل الأعلام واسم لامع بالصحف ومستشار فى فنلندا بلده الاصلى. كما أنه مؤلف لعدد من الكتب والرسائل العلمية باللغتين الانجليزية والفنلندية . وأصدر فى الآونة الأخيرة عملاً بعنوان (أن تصبح العولمة ديمقراطية: فعالية ضريبة توبين) (Zed Books, 2001) و (ما بعد العلاقات الدولية : الواقعية النقدية وإعادة بناء السياسة العالمية) (Routledge, 2002) .

تيفو تيفاينين

هو مدير برنامج الديمقراطية والتحول العالمى بجامعة سان ماركوس فى ليما ببيرو حيث يعمل أيضًا أستاذًا زائرًا للدراسات العليا . وهو باحث وأستاذ مساعد بجامعة هلسنكى حيث تقوم أكاديمية فنلندا بتمويل أبحاثه . وهو ناشط فى العديد من منظمات المجتمع المدنى ومنسق لأنشطة معهد الشبكة للديمقراطية العالمية للديمقراطية فى الأمريكتين. ومن كتبه (دخول الاقتصاد وخروج السياسة : الخبراء والسياسية الاقتصادية والأضرار التى لحقت بالديمقراطية) **(Zed Books, 2002)**. وهو الكتاب الفائز بجائزة تيرنس ك . هوبكنز التى تمنحها الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع . و من كتبه أيضًا [تفاعل المجتمع المدنى العالى : معضلات الديمقراطية فى المنتدى الاجتماعى العالى] الذى سيصدر قريبًا عن دار نشر روتليدج .

المترجم فى سطور

محمد على فرج

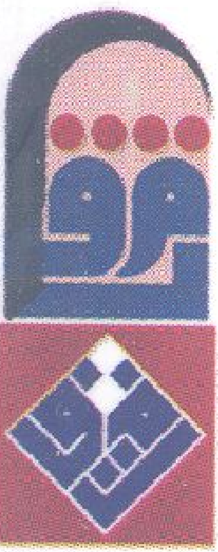
- محرر بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومترجم حر.
- ترجم كتاب "أهل مطروح البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلان" نشر فى المشروع القومى للترجمة.

المراجع فى سطور

طلعت الشايب

- له نحو ثلاثين عملا مترجما، من بينها:
  - صدام الحضارات (صمويل هنتنجتون).
  - حدود حرية التعبير (ماربينا ستاج).
  - فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى (آرثر هيرمان).
  - الحرب الباردة الثقافية (ف.س. سوندرز).
  - المثقفون (بول جونسون).
  - الطفولة فى السيرة الذاتية العربية (ت. روكى).
  - البطء (ميلان كونديرا).
  - الملاك الصامت (هينرش بول).
  - فتاة عادية (آرثر ميللر).
  - هوس العمق وقصص أخرى (باتريك زوسكيند).
  - الحرير (أليساندرو باريكو).
  - اتبعى قلبك (سوزانا تامارو).
  - عاريا أمام الآلهة (شيف كاومار).
  - باقيا اليوم (كازو أشيجورو).
  - الخوف من المرايا (طارق على).
  - أنا القمر (مختارات من الخرافة الصينية).
- المراجع والمحرر الرئيسى لموسوعة أعمال مهاتير محمد، وله فيها ثلاثة أعمال مترجمة هى: خطة جديدة لآسيا — الإسلام والأمة الإسلامية.
- رئيس تحرير سلسلة آفاق عالمية، وعضو مجلس تحرير مجلة "أدب ونقد"، ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.

التصحيح اللغوى : عبد الرحمن حجازى
الإشـراف الفنى : حـسـن كـامـل



يتناول هذا الكتاب بالتحليل نطاقًا واسعًا من مقترحات الإصلاح الديمقراطى للأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات القضائية الدولية، كما يتناول أفكارًا إبداعية أو مبتكرة ذات صلة بالنظم المؤسسية الجديدة، من بينها تمكين المجتمع المدنى العالمى، وتشكيل لجنة حقائق عالمية وإجراء استفتاءات وتشكيل برلمان عالمى، ووضع آلية للتحكيم فيما يختص بمسألة الديون والاتفاق على فرض ضرائب عالمية.

هذا الكتاب التثقيفى والمثير للفكر مفيد لدارسى العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وكذا للنشطاء الذين يقلقهم ما يوجد على الساحة من أنظمة دولية جائرة وغير خاضعة للمحاسبة تؤثر قراراتها بشكل حاسم فى حياة الجنس البشرى.

لوحة الغلاف: إهداء الفنانة: عزة سليمان • تصميم الغلاف: هند سمير

